



تقرير

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦ آب (اغسطس) ١٩٦٦ - ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والعشرون

الملحق رقم ٣ (A/6703)

الامم المتحدة

تقرير

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦ آب (اغسطس) ١٩٦٦ - ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والعشرون

الملحق رقم ٣ (A/6703)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٧٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني أيراد أحد هذه الرموز الحالة إلى إحدى
وثائق الأمم المتحدة

الفهرست

الصفحة

م	ملاحظة من الامانة العامة
ن	اختصارات
س	المقدمة

الفصل الاول

١	الاتجاهات الاقتصادية في العالم
١	الفرع الاول - دراسات عن الحالة الاقتصادية في العالم
١	دراسة احوال الاقتصاد في العالم
٣	دراسة الحالة الاقتصادية لاروپا
٧	دراسة الحالة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى
٩	دراسة الحالة الاقتصادية لامريكا اللاتينية
١٢	دراسة الظروف الاقتصادية في افريقيا
	دراسات عن بعض المشاكل الانمائية في بعض البلدان
١٣	المختلفة بالشرق الاوسط
١٤	الفرع الثاني - مناقشة الدراسات في المجلس
١٦	الفرع الثالث - مقررات المجلس

الفصل الثاني

١٩	التخطيط والاسقاط الاقتصادي
----	----------------------------

الفصل الثالث

٢٦	عقد الامم المتحدة الانمائي (أ)
----	--------------------------------

(أ) بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

الفصل الرابع

٣٥	المعمونة الغذائية المتعددة الاطراف
	الفرع الاول - برنامج الدراسات التي دعا الى القيام بها قرار الجمعية العامة
٣٥	٢٠١٦ (الدورة ٢٠) (ب)
٤٠	الفرع الثاني - بحث البرنامج الغذائي العالمي (ج)

الفصل الخامس

٤٣	المشاكل المالية والدينية
	الفرع الاول - الدراسات والتقارير المعروضة على المجلس
٤٣	مناقشة المجلس للموضوع
٤٨	قرارات المجلس
٥٢	الفرع الثاني - تقارير مجموعة مؤسسات المصرف الدولي
٥٣	الفرع الثالث - تقرير صندوق النقد الدولي
٥٥	

الفصل السادس

٥٩	الموارد الطبيعية والنقل
	الفرع الاول - انماء الموارد الطبيعية (أ)
٥٩	ازالة ملح المياه
٦٠	المصادر الجديدة للطاقة
٦٢	برنامج الدراسات الخمس
٦٤	الفرع الثاني - انماء النقل
٦٦	الفرع الثالث - الاصلاح الزراعي

(ب) يحوى جدول الاعمال المؤقت بندا عنوانه "برنامج الدراسات المتعلقة بالمعمونة الغذائية المتعددة الاطراف" .

(ج) يتطلب هذا الموضوع اتخاذ قرار من قبل الجمعية العامة .

الفصل السابع

٧١	المسائل المتصلة بالعلم والتقنية
٧١	الفرع الاول - تقرير اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء
٧٣	الفرع الثاني - زيادة انتاج واستهلاك البروتين الغذائي
٧٥	الفرع الثالث - الترتيبات الخاصة بنقل التقنيات التنفيذية الى البلدان المتنامية

الفصل الثامن

٧٧	التعاون الاقليمي (د)
٧٧	الفرع الاول - اجتماعات الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الإقليمية
٧٦	الفرع الثاني - تقارير اللجان الاقتصادية الإقليمية
٧٦	اللجنة الاقتصادية لاروپا
٨٣	اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى
٨٦	اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية
٩٥	اللجنة الاقتصادية لافريقيا
١٠٢	الفرع الثالث - مناقشة المجلس للتقارير

الفصل التاسع

١١٧	تقرير مجلس الانماء الصناعي (أ)
-----	----------------------------------

الفصل العاشر

١٢٣	انماء الموارد البشرية واستخدامها (هـ)
-----	-----------------------------------------

(د) يدعو جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة بنداً عنوانه :
" الانماء الاقليمي " .

(هـ) يدعو جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة البند الآتي :
" دور الامم المتحدة في اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية " .

الفصل الحادي عشر

المسائل الاجتماعية

١٣١

١٣١

١٣٢

١٣٤

١٣٧

١٣٨

١٤١

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٣

١٤٥

- الفرع الاول - الانماء الاجتماعي (٩)
- مشروع اعلان الانماء الاجتماعي
- استعراض نشاطات التعاون التقني في ميدان الانماء الاجتماعي
- المسائل الاجتماعية المتصلة بالتوسع في الخدمات الصحية
- الفرع الثاني - الاسكان والبناء والتخطيط
- التعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية ومع الوكالات
- الدولية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية
- الانعاش والتعمير اثر وقوع الكوارث الطبيعية
- البرامج النموذجية في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط
- سنة الاسكان الدولية
- الفرع الثالث - السكان
- الفرع الرابع - مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

الفصل الثاني عشر

حقوق الانسان

١٥٣

الف

١٥٣

١٥٦

- الفرع الاول - التدابير المتخذة لتنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على
- التمييز العنصري بكافة اشكاله (ز)
- الفرع الثاني - مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية،
- بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين وسياسة
- الفصل العنصري، في جميع البلدان، ولا سيما البلدان
- والاقاليم المستعمرة والاقاليم التابعة الاخرى (١)

(و) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة بنداً عنوانه :
 " المعالة الاجتماعية في العالم " .
 (ز) بند فرعي في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

الفرع الثالث	— الاتهامات المتعلقة بتعذيب وإساءة معاملة المسجونين والمعتقلين والمعتجزين لدى الشرطة في افريقيا الجنوبية	١٦٠
الفرع الرابع	— الرق	١٦٢
الفرع الخامس	— مشروع الاعلان ومشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقبض على التعصب الديني بكافة اشكاله (أ)	١٦٤
الفرع السادس	— منع التمييز وحماية الاقليات	١٦٥
الفرع السابع	— التقارير الدورية عن حقوق الانسان	١٦٦
الفرع الثامن	— مسألة معاقبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية (أ)	١٦٨
الفرع التاسع	— الادعاءات المتعلقة بالتعدي على الحقوق النقابية	١٦٩
الفرع العاشر	— المسألة المتعلقة بتنفيذ حقوق الانسان عن طريق مفوض يسمى مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان او عن طريق اية هيئة دولية ملائمة اخرى (أ)	١٧١
الفرع الحادي عشر	— عقوبة الاعدام (أ)	١٧٤

بـ

الفرع الثاني عشر	— مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة (أ)	١٧٦
الفرع الثالث عشر	— مركز المرأة في القانون الخاص	١٧٧
الفرع الرابع عشر	— فرع التعليم المتاحة للمرأة	١٧٨
الفرع الخامس عشر	— المساعدة المقدمة من الامم المتحدة في سبيل تقدم المرأة	١٧٩
الفرع السادس عشر	— حقوق المرأة السياسية	١٨١
الفرع السابع عشر	— الحقوق والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة	١٨٢
الفرع الثامن عشر	— تعزيز حقوق المرأة في السنة الدولية لحقوق الانسان	١٨٣
الفرع التاسع عشر	— ملاحظات لجنة مركز المرأة على التقارير الدورية عن حقوق الانسان	١٨٣

جـ

الفرع العشرون	— الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان	١٨٤
---------------	--------------------------------------------	-----

الفصل الثالث عشر

النشاطات التنفيذية المبدولة للانمـاء

١٨٩

- الفرع الاول - برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٨٩
- الفرع الثاني - نشاطات التعاون التقني التي يتولى امرها الامين العام ١٩٣
- الفرع الثالث - تقييم برامج التعاون التقني ١٩٧
- الفرع الرابع - برنامج الامم المتحدة في ميدان الادارة العامة . . . ١٩٩

الفصل الرابع عشر

المسائل الخاصة

٢٠٥

- الفرع الاول - تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين (ز) ٢٠٥
- الفرع الثاني - معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ٢٠٨
- الفرع الثالث - نقل مسئوليات واموال اتحاد الاغاثة الدولي الى الامم المتحدة ٢١٣
- الفرع الرابع - الكوارث الطبيعية ٢١٤
- الفرع الخامس - توأمة المدن بوصفها احدى وسائل التعاون الدولي (أ) ٢١٤
- الفرع السادس - استعراض البرامج الاعلامية ٢١٦
- الفرع السابع - المراقبة الدولية للمخدرات ٢٢٠
- تنفيذ المعاهدات والمراقبة الدولية ٢٢١
- الاتجار غير المشروع ٢٢١
- اساءة استعمال المخدرات (ادمان المخدرات) ٢٢٣
- الافيون والقنب وورقة الكوكبة ٢٢٤
- مراقبة المؤثرات العقلية غير الخاضعة للمراقبة الدولية،
مثل الباربيتورات والمهدئات والامفيتامينات والمـوـاد
المولدة للهلوسة (LSD) ٢٢٤
- التعاون التقني في ميدان مراقبة المخدرات ٢٢٥
- تقرير اللجنة المركزية الدائمة للمخدرات ٢٢٦
- الفرع الثامن - المسائل الاحصائية ٢٢٧
- الفرع التاسع - تخطيط الاصلاح الضريبي ٢٢٨
- الفرع العاشر - الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر دولي لابلدال اتفاقية السير
على الطرق وبروتوكول علامات واشارات الطرق اللذين اقرا
وعرضا للتوقيع في جنيف في ٩ (أيلول) (سبتمبر) ١٩٤٩ ٢٣٠

الفصل الخامس عشر

برنامج أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي
وميدان حقوق الانسان، والاحتياجات المالية لهذا البرنامج

٢٣٣

الفصل السادس عشر

تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية
ببحث مالية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (أ)

٢٣٩

الفصل السابع عشر

انماء وتنسيق نشاطات المنظمات الداخلية
في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة

٢٤٥

الفرع الاول - التطورات العامة واستعراض النشاطات ٢٤٥

اعمال لجنة التنسيق الادارية ٢٤٧

اعمال لجنة البرنامج والتنسيق ٢٤٦
الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة

التنسيق الادارية ٢٥٠

مناقشات المجلس ٢٥٠

الفرع الثاني - المسائل الخاصة التي بحثها المجلس ٢٥٢

تقارير الوكالات المتخصصة ولجنة التنسيق الادارية - ٢٥٢

التنسيق على الصعيد الاقليمي ٢٥٣

التنسيق على الصعيد القطري ٢٥٥

التنسيق على الصعيد القومي ٢٥٧

العملية العالمية لمحو الامية ٢٥٨

تطوير وسائط الاعلام ٢٥٨

اثر الاقتراحات الجديدة على البرنامج ٢٥٩

تنسيق قوائم الاسئلة الاحصائية ٢٥٩

اعداد الوثائق والفهرسة ٢٦٠

تقرير عن نفقات مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة المخصصة

للبرامج ٢٦٠

الفصل الثامن عشر

٢٦٣	المسائل التأسيسية والتنظيمية
٢٦٣	الفرع الأول — تكوين المجلس ودوراته ومكتبه
٢٦٤	الفرع الثاني — هيئات المجلس الفرعية
٢٦٤	لجان المجلس
٢٦٦	اللجان الفنية واللجنة الفنية الفرعية
٢٦٧	اللجان الاقتصادية الإقليمية
٢٦٨	الفرع الثالث — الهيئات الأخرى المتصلة بالمجلس
٢٦٨	مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٦٨	المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة اللجنة المركزية الدائمة للمخدرات وهيئة الإشراف على المخدرات وهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
٢٦٩	الفرع الرابع — العلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين المنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية
٢٧٠	الفرع الخامس — تكوين اللجنة الموسعة للبرنامج والتنسيق ومدة ولاية اعضاؤها
٢٧١	الفرع السادس — إلغاء لجنة الإنماء الصناعي
٢٧٢	الفرع السابع — تعديل المواد ١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٧٣	الفرع الثامن — تعديل المواد ١٥ و ١٧ و ١٨ من النظام الداخلي للجان المجلس الفنية
٢٧٣	الفرع التاسع — وثائق المجلس (ج)
٢٧٤	الفرع العاشر — مسألة اجتماع الفريق العامل الخاص المعني بمسألة إعلان التعاون الاقتصادي الدولي
٢٧٥	

(ح) يتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة البند التالي : " منشورات الأمم المتحدة ووثائقها " .

الفرع الحادي عشر - مسألة ادراج بند اضافي في جدول اعمال الدورة
الثالثة والاربعين للمجلس بعنوان "مسئولية
اسرائيل عن الضرر الاقتصادي اللاحق بالدول
العربية وغيرها من الدول المحبة للسلام
من جراء عدوانها على الجمهورية العربية المتحدة
وسورية والاردن

٢٢٥

الفرع الثاني عشر - برنامج المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ (ط)

٢٢٧

الفرع الثالث عشر - الآثار المالية لقرارات المجلس

٢٢٨

(ط) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة البنود
التالي : " نظام المؤتمرات " .

Blank page

Page blanche

ملاحظة من الامانة العامة

يرمز الى جميع وثائق الامم المتحدة برموز تتألف من حروف وارقام . ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الامم المتحدة .
ويرمز الى جميع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي برموز يتألف كل منها من رقمين ، رقم يدل على القرار ، ورقم يدل على دورة اتخاذه .
ويلاحظ ان ترجمة التقرير لم تتناول الفصل التاسع عشر (المنظمات غير الحكومية) ، ولا المرفقات الثلاثة الواردة في اخره .

وفيما يلي بيان ببعض الرموز الوثائقية الواردة في هذا التقرير :

E/	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
E/AC.6/-	اللجنة الاقتصادية
E/AC.7/-	اللجنة الاجتماعية العامة
E/AC.24/-	لجنة التنسيق
E/AC.51/-	لجنة البرنامج والتنسيق (سابقا : اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق)
E/AC.52/-	اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء
E/AC.54/-	لجنة التخطيط الانمائي
E/C.2/-	لجنة المجلس لشؤون المنظمات غير الحكومية
E/C.4/-	اللجنة المؤقتة لبرنامج المؤتمرات
E/C.5/-	لجنة الانماء الصناعي
E/C.6/-	لجنة الاسكان والبناء والتخطيط

اختصاصات

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة	غيات
برنامج ايفاد الخبراء التنفيذيين والتوجيهيين والاداريين	اوبكس
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	اليونسكو
مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة	اليونيسيف

المقدمة

أولا

ان تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أشرف ، باسم المجلس ، بتقديمه الى الجمعية العامة رفق هذا ، يتناول الفترة الممتدة من ٦ آب (اغسطس) ١٩٦٦ الى ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧ .

ومن رأيي ان احدى المزايا الهامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي انه يتيح لنا في كل عام فرصة تقييم الحالة الاقتصادية في العالم ومختلف التيارات الفكرية بشأن مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل بني الانسان .

وكما ذكر كثير من المتكلمين اثناء مناقشات المجلس في السنة الماضية ، فان التفاوت المتزايد بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتنامية يمثل مشكلة ذات أهمية كبرى . وفي الوقت نفسه فان العالم ، كما نعلم ، منقسم سياسيا انقساما يشعر به الجميع شعورا قويا . ولا بد من التناظر في هاتين الناحيتين من نواحي الحالة بكل علاقاتهما المتبادلة ، نظرة حكيمة مسئولة ، اذا اريد حل المشكلات ذات الاهمية الحيوية لمستقبل البشرية ، واذا اريد اقامة سلم الشعوب جميعها على اساس أكثر رسوخا ودواما .

وقد وصفت الحالة العاصرة بانها " ازمة نمو " . ولم يسبق لكلمة النمو ان جرت على الالسنة والاقلام بكل هذا الانتشار سواء في الصحف او في البيانات السياسية او في مناقشات الامم المتحدة وغيرها من المنابر او في الخطط القومية . كما لم يسبق لاحتمالات الرخاء التي يتيحها تقدم العلم والتقنية ان كانت مشجعة الى هذا القدر . ومع ذلك فان القضايا التي يثيرها الانماء لا تزال بعيدة عن ان تلقى الاهتمام الكافي ، كما انها لا تنال الاولوية التي تستحقها لا من البلدان المتقدمة ولا من البلدان المتنامية . ولا حاجة الى ابراز ما يكتنف العالة من اخطار تهدد المستقبل .

ومن المسلم به عموما ان مسؤولية الانماء العالمي يشترك فيها الجميع ولكن كل أمة ، في الاطار العالمي ، مسئولة عن انماء اقتصادها . ولم يعد الشك يساور احدا في ان المسؤولية عن انماء البلدان المتنامية انما تقع اساسا على عاتق هذه البلدان نفسها . فعليها ، كما أبرز ذلك ممثلوها انفسهم في مداولات المجلس ، ان تحتهد ، عن طريق التخطيط ، في تحقيق التعبئة الرشيدة لمواردها الداخلية ، البشرية منها والطبيعية ، وفي اصلاح المؤسسات ، وانشاء الهياكل الادارية الحديثة ، وفي تطوير المجتمعات التقليدية تدويرا تاما ، وفي ازالة بقايا الاستعمار . ومع ذلك فان من المعترف به ايضا ان نجاح جهودها يتوقف الى حد كبير على تدفق العون لها من القطاع المتقدم

النمو من الاقتصاد العالمي ، تدفقا ذا عجم كاف يقدم بشروط يمكن قبولها .

ومن الطواهر المثبطة حقا ان نجد ، بعد ان قطعنا ثلاثة ارباع الطريق في العقد الانمائي الاول ، ان الاهداف المتواضعة التي رسمت تبدو ضعيلة الحظ من التحقق في الفترة المتبقية حتى سنة ١٩٧٠ ، وان نلاحظ ان البلدان الغنية في مجموعها قد خصصت للعون الانمائي في سنة ١٩٦٦ نسبة مئوية من ناتجها القومي الاجمالي اقل مما خصصته لهذا الغرض في سنة ١٩٦٠ . ولا تزال الحاجة تدعو الى استثمارات بالغة الضخامة في القطاعات غير التجارية ، مثل بعض المقومات الهيكلية الخاصة بالنقل ، والتدريب والتعليم ، وهي استثمارات لا يمكن تدبيرها الا عن طريق المفاوضات بين الحكومات وبأقل كلفة ممكنة بالنظر الى عبء الديون الذي يثقل كاهل الكثير من البلدان المتنامية . وقد علق البعض الآمال كذلك على تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى البلدان المتنامية ، وقد صار من المعترف به انه يمكن ، بل ويجب ، بذل الجهود لزيادة مقدار رؤوس الاموال الخاصة هذه ، ولتسهيل امتصاصها في اقتصاد البلدان التي تتلقاها . وقد اثبتت الوثائق المقدمة الى المجلس من الوكالات المتخصصة ومن برنامج الامم المتحدة الانمائي ومن اللجان الاقتصادية الاقليمية والهيئات الاخرى ، اثباتا قاطعا ، ضعف الوسائل المتاحة للبلدان المتنامية لمواجهة احتياجاتها الواسعة . ومع ان اكثر من تفسير قد أبدى لهذا الوضع فانه لا بد من ان نردد القول ، دون ان نخشى التكرار ، بأن حالة الركود هذه مدعاة للقلق ، لانها تمثل قصورا عن ادراك الحاجة الى التضامن بين جميع الشعوب .

ان العاجية تدعو الى عمل عاجلي سريع ، ومن رأينا ان لدينا الطاقات العقلية والتنظيمية اللازمة لجعل مثل هذا العمل قابلا للتحقيق ، وانما تحتاج تلك الطاقات فقط الى افساح المجال لها كي تعمل بصورة اثرة ينمية . وقد اغتنت اسرة الامم المتحدة اخيرا بمنظمات جديدة تختص بشئون التجارة والصناعة ، بحيث اصبحت جميع النواحي الرئيسية للانماء واقعة الآن في نطاق عمل هيئات متخصصة تستطيع البلدان المتنامية ان تلجأ اليها وفقا لولياتها القومية . ولا بد لتلك البلدان من استعمال التخطيط اداة لا مكان تحديده تلك الاولويات . وتلك الاداة ، التي اصبحت أهميتها العيوية في اية سياسة انمائية رشيدة امرا يسلم به الجميع ، يدخل عليها التمسك باستمرار . وبواسطتها سيكون من الايسر اجراء الموازنة بين مختلف الأوجه التي يجب ان تستعمل فيها الموارد المتاحة ؛ وهي موازنة ينبغي اقامتها في كل بلد بين الزراعة والصناعة ، دون ان تغيب عن البال ، مع ذلك ، الواجبات التي يفرضها الانفجار السكاني على معظم البلدان المتنامية . فمهما يكن من امر الاحتمالات المستقبلية لوضع برنامج جديد متعدد الاطراف للمعونة الغذائية ، فان على البلدان التي تعاني النقص في المواد الغذائية ان تهني لبرامجها الزراعية دفعة جديدة الى الامام وان تولي اهتماما خاصا للصناعات التي يمكن ان تزود الزراعة بالمدخلات التي تحتاج اليها .

ومثل هذه البرامج الرامية الى زيادة القدرة على سد الحاجات هي احدى الطرق لمواجهة مشكلة تناثر السكان . اما الطريقة المنطقية الاخرى فهي الأخذ بسياسة تخطيط الاسرة . وقد أعطى المجلس زخماً جديداً للبرامج المختصة بذلك التي تضطلع بها منظمات الامم المتحدة ، وقد تقبلت أغلبية أعضائه بقبول حسن اقتراحات الامين العام المتعلقة بانشاء صندوق استثماري يمكن الامم المتحدة من القيام بدور أفضل في هذا الميدان .

كذلك أقر المجلس بأهمية تعبئة الموارد البشرية ، وهي حجر الاساس لكل جهد يبذل سواء في الزراعة او في الصناعة ، فأعلن ان من الواجب زيادة التأكيد على ما تتمر اليه الحاجة من برامج تعليمية وتدريبية مكيفة مع مقتضيات الانماء ، وعلى الجهود الرامية الى تأمين احترام حقوق الانسان والتي لها ، فضلاً عن مقاصدها الانسانية والاخلاقية ، اثر مباشر على الانماء لكونها تمكن الجميع من الاستفادة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وقد قرر المجلس ايلاء اهتمام مستمر لهذه المشكلة الهامة ، والاستفادة الكاملة من مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في مساعدة البلدان المتنامية في جهودها الرامية الى تقدم المجتمع البشري .

وهكذا يبدوا ان المجلس قد شق طريقه نحو نظرة الى الانماء شمولية ، سوف تكون لها ولا شك أهمية كبرى بالنسبة لبرنامج الانماء المقبل ، وذلك بترجيئه الاهتمام على دور التخطيط كوسيلة للانماء ، وبتأكيد الحاجة العاجلة الى التخطيط السكاني ومن ثم الى حلول لمشاكل الغذاء ، وبإبرازه أهمية العنصر البشري — وكلها اتجاهات جديدة يضاف دورها الى أهمية الخبرة التي لا تحصى التي تجمعت للمجلس خلال السنوات الماضية .

وقد تمثلت في مداولات المجلس عقيدة كون ان الجهود المبذولة لانماء التعاون الاقتصادي بين الدول لا يمكن ان تبلغ مداها ولا ان تكفل بالنجاح في جو مشحون بالازمات السياسية الدولية والتوتر والعروب .

وقد لفتت بعين الوفود اهتمام المجلس خلال مداولاته الى التطورات السياسية الاخيرة في العالم ، وبخاصة في الشرق الاوسط ، وتأثيراتها على اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسورية بل واقتصاد دول أخرى كذلك . وفي هذا الصدد أشير بالعاج الى واجبات المجلس والتزاماته وفقاً لميثاق الامم المتحدة . وليس غريباً في الظروف العالية ان تكون قد طرعت على المجلس آراء متباينة في هذه المسائل وان يكون قد اعجزه الوصول الى اتفاق بشأن الموضوع . ومع ذلك فان المناقشة قد أبرزت بما لا يدع مجالاً للشك ، ان السلم الدولي هو الشرط الأولي الاساسي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . ذلك ان انتهاك مقاصد الميثاق ومبادئه الاساسية في أي ميدان من الميادين ينعكس لا محالة على الميادين الاخرى ، لان السلم والتعاون السلمي بين الدول شيعان لا ينقسمان في عالمنا المعاصر .

هذا وان مداوات المجلس هذا العام، التي دارت اساسا حول مواضيع ذات طابع اجتماعي وانساني في دورته الربيعية ودخول مواضيع اقتصادية في دورته الصيفية، قد أظهرت مرة أخرى الدور المتزايد الذي تقوم به مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في هذه الميادين.

وقد تركزت مناقشات المجلس في دورته الصيفية على عدد من المواضيع الاقتصادية ذات الاهمية البعيدة المدى، مما اسبغ الوحدة والتماسك على عمل المجلس الذي يدور اساسا حول الانماء الاقتصادي. هذا وان عملية الانماء المتشعبة الجوانب تمتد عبر عدد كبير وتطلب جهودا وثيقة الترابط في عدة جبهات. لذلك كان طبيعيا ان يولي المجلس اهتمامه لبعض النواحي الرئيسية للمهمة التي واجهها المجتمع الدولي.

وأظهرت مناقشات المجلس مرة أخرى ان موضوع التخطيط الانمائي لم يعد محلا لاختلاف الآراء. فمن الواضح الآن ان هناك اقتناعا عاما بان التخطيط وسيلة هامة لتنظيم النشاطات بشكل رشيد منظم من أجل تعزيز الانماء الاقتصادي، او هو، كما قالت لجنة التخطيط الانمائي نفسها، "ادارة لرسم أو تنفيذ سياسات انمائية متماسكة". ولا يعني هذا، بالطبع، ان هناك طرزا موحدا معيننا من التخطيط يناسب احتياجات جميع البلدان او يناسب جميع الظروف، ان ليس هناك شيء ابعد من ذلك عن الصواب في هذا العالم المتنوع المتغير الذي نعيش فيه. وكالمادة اجتهد المجلس في أن يؤكد ان على كل بلد ان ينشيء نظاما للتخطيط يكون أكثر ملاءمة لهيكله الاقتصادي والاجتماعي وأكثر تمشيا مع آماله.

بهذه الروح الواقعية انشأ المجلس في العام الماضي لجنة التخطيط الانمائي التي تضم ثمانية عشر خبيرا معروفا، بأمل ان تساعد حنكتهم التقنية وخبرتهم العملية القيمة في اضافة الطليعية على نشاطات الامم المتحدة في التخطيط الانمائي وفي الاسقاطات الانمائية. وان الفحص الدقيق العميق للخبرات والمشاكل المتعلقة بتنفيذ خطط الانماء، وبخاصة في امريكا اللاتينية، والتوصيات الحكيمة التي اوردتها اللجنة في تقريرها الى المجلس بشأن تحسين التخطيط وتنفيذ الخطط، لتدل، دلالة لا يتطرق اليها الخطأ، على ان ذلك الامل كان في محله. بل ما من شك في ان مرحلة العمل في التخطيط والاسقاط الانمائيين، التي بدأتها اللجنة، ستسفر عن نتائج اكثر فائدة في المستقبل القريب. ومع ذلك، فان نجاح التخطيط الانمائي سوف يتوقف لا محالة، في نهاية الامر، على العماس الذي تصطبغ به الجهود المبذولة في كل بلد من البلدان على حدة لتنفيذ خططه القومية.

ولا سبيل الى انكار انه لا يزال هنالك الكثير مما يجب عمله لملء الفجوة القائمة بين وضع الخطة وبين تنفيذها. وقد ذكرتنا مناقشات المجلس بأن تنفيذ الخطة يبدأ في مرحلة وضعها. فالخطط يجب ان توضع بحيث تدل دلالة واضحة على الاهداف المطلوب تحقيقها، والمهمة التي يجب القيام بها، والتدابير التي ينبغي اتخاذها. واذا اريد للتخطيط ان ينجح فان اول ما يحتاج اليه هو العزم على وضع وتنفيذ سياسات واسعة النطاق لمستقبل أفضل.

ومع ان الاهداف المحددة لعقد الامم المتحدة الانمائي لا يزال بينها وبين الانجاز بـون بعيد ، الا أن هناك الآن اذراكا للمشكلات العاجلة التي يتعين حلها ، وهذه حقيقة من شأنها بعد ذاتها ان تساعد على ارساء اساس لاعادة تنظيم نشاطات الانماء وبث الحيوية فيها ؛ وليس من التعجيل ابدا ان تباشر هذه المهمة منذ الآن . ولذلك كان مما يدعو الى شيء من الارتياح ان الجهود الرامية الى تسهيل التخطيط للعمل الدولي المتضافر في الفترة التالية للعقد الانمائي الحالي قد بدأت الآن تؤتي ثمارها . فالافكار الاولية التي قدمتها لجنة التخطيط الانمائي في هذا الموضوع قد فتحت الابواب امام امكان وضع خطط جديدة مبتكرة . ومع ذلك فلا يگسار يكون هناك شك في انه لا يزال يوجد الكثير مما يجب القيام به قبل ان يتمكن المجلس من التوصية باى عمل معين .

ومرة اخرى احتلت مشكلة التمويل الخارجي هذا العام مكانا مركزيا في مداوات المجلس . فمع ان الجانب الاكبر — ويبلغ اربعة اخماس او يزيد — من الاستثمارات الرأسمالية الثابتة في البلدان المتنامية كمجموع يمول من مصادر داخلية ، فان توفر التمويل الخارجي لا يزال جوهريا في كثير من الاحوال . ويصح ذلك بصفة خاصة بالنسبة الى البلدان التي يتعين عليها ان تستورد معظم المعدات الانتاجية التي تحتاج اليها . وفي هذا ما يفسر ما أعرب عنه مرارا في المجلس من القلق لتخلف البلدان الاكثر تقدما كمجموع عن تحقيق أى تقدم ذي شأن ندعو المستوى المستهدف الذى حددته الجمعية العامة ، في مطلع هذا العقد الانمائي ، لانتقال رؤوس الاموال . وقد دقق المجلس النظر في مختلف الصوامل التي تعد من مقدرة البلدان الاكثر نموا على نقل الموارد الى البلدان الاقل نموا ، واولى اهتماما خاصا لاثـر صعوبات ميزان المدفوعات في البلدان المتبرعة ، وكذلك للقيود التي تفرضها الميزانية والاجراءات المتعلقة بها في اوقات العمالة الكاملة والتشديد الضريبي في البلدان المتبرعة . كما بحث كذلك في مسألة استد رار المزيد من المبالغ من سوق رؤوس الاموال .

وقد اولى المجلس اهتمامه ، عند استعراض تقرير الدورة الاولى لمجلس الانماء الصناعي ، لبرنامج عمل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي و دورها المركزى في نشاطات الانماء الصناعي التي تضطلع بها الامم المتحدة . ولا حظ المجلس ان تعقد السياسات والنشاطات وتنوعها في مجال تصنيع البلدان المتنامية يتطلب اوثق اشكال التعاون من جميع هيئات الامم المتحدة المعنية . وقد أكد المجلس للمدير التنفيذى للمنظمة الجديدة مساندته بالنظر الى الصعوبات الخاصة التي ستواجهه المنظمة في الشهور القليلة القادمة فيما يتعلق بنقل مقرها الى فيينا في الوقت نفسه الذى تعقد فيه الندوة الدولية . ومع ذلك فقد أعربت بعض الوفود عن قلقها بالنسبة الى امكان تحقيق الندوة للامال التي بعثتها في النفوس ؛ ويرجع ذلك الى القلق من جهة الى امور ذات صبغة تقنية ، ومن جهة أخرى الى اعتبارات تتعلق بالمكان المقترح لعقد الندوة .

واهتم المجلس خلال العام الماضي كذلك اهتماما كبيرا بآراء الموارد الطبيعية والنقل .
وهذان الميدانان المترابطان من مبادئ انماء المقومات الهيكلية ، اللذان لهما أهمية جوهرية
بالنسبة للبلدان المتنامية ، باقيا تحت مسؤولية المجلس المباشرة على المستوى العالمي .

وكانت المشكلة الغذائية العالمية أحد المواضيع الهامة الأخرى التي شغلت اهتمام المجلس .
وقد كشفت المناقشة عن وجود اتفاق عام على أن مشكلة سوء التغذية المزمنة قد زادت حدة بشكل خطير
جدا في السنوات الأخيرة . كما كان هناك اتفاق عام على أن المشكلة هي أساسا من مشكلات الانماء
الاقتصادي وانها يجب أن تواجه وأن تحل في النهاية بواسطة البلدان المتنامية المعنية . ووضح
أن الحاجة العاجلة تدعو إلى مضاعفة الجهود من أجل إعادة التوازن في البلدان التي تعاني
النقص الغذائي عن طريق التحكم في الزيادة السكانية والطلب على الأغذية ، والتوسع في الانتاج
المحلي للمواد الغذائية ، وزيادة المقدرة على استيراد الطعام . وفي جميع هذه الأمور يستطيع
المجتمع الدولي ، بل يجب عليه ، أن يقدم المساعدة . والمساعدة مطلوبة ليس فقط فيما يتعلق
بتمصير الزراعة بل وبجميع نشاطات التخزين والتعضير والنقل فيما بين المزرعة والمستهلك . واسرة
وكالات الأمم المتحدة على أتم الاستعداد لزيادة جهودها في هذه الشؤون .

وبالنسبة للمشكلة القصيرة الأجل المتمثلة في سد العجز بواسطة المعونة الغذائية ، كان
الادراك عاما لاحتمال ضرورة اتخاذ الترتيبات لنقل الطعام على نطاق واسع في السنوات التالية
مباشرة ، وذلك بالرغم مما كان واضحا من عزوف المجلس عن القيام بأية مبادرة في الموضوع بينما المناقشات
تجرى في إطار هيئات أخرى ، ومثال ذلك المناقشات المتعلقة باتفاق القمح الدولي ، وتجنيب
أربعة ملايين طن من العيوب لأغراض المعونة في كل سنة من السنوات الثلاث القادمة في إطار " جولة
كيندي " . ولسوف يتعين أن يتم اتخاذ تلك الترتيبات عن طريق المعونة الوقتية والربط بينها وبين
برنامج طويل الأجل يرمي إلى تعزيز الزراعة في البلدان المستفيدة من المعونة مع أقل ضغط
ممكن على مواردها من النقد الأجنبي ومع أقل ما يمكن من الأضرار بانتظام سير التجارة الدولية .
هذا وإن المشكلة تبلغ حدا من الضخامة ومن التشعب يجعل من غير المستصوب أن تتعامل مختلف
العناصر المكونة لها كل على أفراد في دوائر مختلفة لا تمثل بالضرورة المجتمع الدولي ودون أن يمارس
المجلس وظيفته الإرشادية العامة وإشرافه ورسمه للسياسات العريضة . فمشكلة المعونة الغذائية
المتعددة الأبعاد ، بالنظر إلى نواحيها الانسانية ونواحيها التقنية والاقتصادية معا ، تدخل بشكل
واضح ضمن مسؤوليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما عهد لها الميثاق .

كذلك كان أمام المجلس دراسة هامة عن زيادة انتاج واستهلاك البروتين الغذائي . وهذا
التقرير القيم الذي أعدته اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء قد جاء في أوانه .
واني لأمل أن يؤدي القرار الذي اتخذته المجلس بشأن تقرير اللجنة الاستشارية إلى ضمان الاهتمام
البالغ الجديدة مع جانب الحكومات وجميع المهتمين بمسألة " الهوة البروتينية " بالتقرير والتوصيات

التي تضمنها . وان ما دعا القرار المنظمات الاعضاء في أسرة الامم المتحدة اليه من اعادة النظر في الراهن والمعتزم من برامجها سوف يمكن المجلس في دورته الخامسة والاربعين من النظر تفصيلا في ما يحتاج اليه الامر من عمل جديد . واعتقد ان تقرير اللجنة الاستشارية عن البروتين ، فضلا عن اهميته في ذاته ، يهيم المجلس بصفة خاصة كمثال للدور الشمين الذي يمكن ان تقوم به في الشئون التي يعنى بها المجلس هيئة مستقلة من الخبراء مثل اللجنة الاستشارية . كما ان التقرير مثل عملي جدا للتنسيق والتعاون بين المنظمات أعضاء أسرة الامم المتحدة .

والبحث في مشكلة الطعام يقرنا كثيرا من مسألة السكان . وقد ازداد المجلس شعورا بأهمية العوامل الديموغرافية في الانماء بقدر ازيد ياد وضوح الفهم للعملية الانمائية .

ومع ذلك فان المسألة الديموغرافية ليست الا واحدة من مسائل اجتماعية عديدة يظهر تشعبها الحاجة الى نهج شامل متكامل في معالجة مشاكل الانماء . لذلك ان من الامور ذات الدلالة الخاصة ان مقررات المجلس بشأن الانماء الاجتماعي كانت وثيقة الصلة باهتماماته الواسعة في مثل مجالات التخطيط ورسم السياسات والتعاون التقني . وقد تدعم العمل في ميدان الانماء الاجتماعي نفسه بشكل ملحوظ بفضل الولاية الجديدة التي منحت للجنة الانماء الاجتماعي . وثبتت نتائج الدورة الاخيرة للجنة ازيد ياد قدرتها على معاونة المجلس في رسم سياسة عريضة للانماء الاجتماعي من جهة ، ومساهمتها في ايجاد تكامل أفضل بين الاعمال التنفيذية في مختلف قطاعات الانماء من جهة اخرى .

ويتوقع لما قرره المجلس من الاخطلاع بفحص نشاطات التعاون التقني في مجال الانماء الاجتماعي ان يؤدي الى تدعيم فعالية برامجنا التنفيذية في هذا المجال وان يساهم في تكامل نشاطات قطاعي الانماء والاقتصاد والاجتماعي . كما ان مما يدعوا الى الارتياح ان العمل بدأ بصورة بناءة في صياغة دواعي الاعلان عن الانماء الاجتماعي ، يتوقع له ان يكون بيانا هاما يمسد السياسات والاهداف في هذا الميدان .

هذا وان دراسة المجلس للمشاكل التي يثيرها تنفيذ الخطط الانمائية قد أظهرت بمزيد من الوضوح الحاجة الى اصلاح الهيكل والنظم في بعض القطاعات الرئيسية . وقد أدت دراسة المجلس لمسألة اصلاح الزراعي الى توصيات من شأنها معاونة الحكومات في جهودها لمعالجة هذه المسألة ذات الاهمية القصوى .

ومن المشاكل ذات الاهمية العاجلة للبلدان المتقدمة النمو وللبلدان المتنامية على السواء تلك المشاكل التي تصانيتها مدنا الكبيرة ، وهي مشاكل تزيد من حدتها الصعوبات الخطيرة التي تسببها وتقاسي منها في الوقت نفسه الاعداد المتزايدة من الاشخاص الذين يهجرون المناطق الريفية الى المناطق الحضرية . وهذه المشكلة هي احدى المشاكل التي ستدرس في إطار برنامج المجلس للبحث والتدريب في الانماء الاقليمي . كما ان هذه المشكلة ، بالطبع ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاطات

المتعلقة بالسكان والبناء والتخطيط ؛ وان توصية المجلس بشأن البرامج النموذجية لتحسين أحوال المعيشة في الأحياء المختلفة والمستوطنات العشوائية تعتبر دليلاً جاء في وقته المناسب على الاهتمام الذي يولييه المجلس لهذه المشكلة العاجلة إلى أقصى حد .

وقد تلقت الجهود في ميدان حقوق الإنسان دفعة جديدة إلى الأمام بإعلان سنة ١٩٦٨ سنة عالمية لحقوق الإنسان وبعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة . وقد استمر المجلس في تشجيع القيام ببرامج عمل واسع، وتوسيعه مستقبلاً ، ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز دور المنظمة في تأمين احترام الكرامة الإنسانية للجميع . ففي هذا العام أوصى المجلس الجمعية العامة بانجاز صياغة نص مشروع اتفاقية دولية للقضاء على التعصب الديني بكافة أشكاله ، وهو نص أعدته لجنة حقوق الإنسان بصورة شبة مكتملة في دورتها الأخيرة . وقد دعا المجلس لجانبه الفنية واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات إلى مضاعفة نشاطاتها فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك ، بوجه خاص ، سياسة التمييز العنصري والفصل العنصري مع الاهتمام الخاص بالبلدان والشعوب المستعمرة وغيرها التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، وكذا فيما يتعلق بموضوع الرق المرتبط بذلك كما قام المجلس بتوسيع نطاق المعلومات التي تستطيع أن تستخدمها لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية قبل الانتهاء إلى نتائج من دراساتها . وفضلاً عن ذلك أوصى المجلس بأن تشجب الجمعية العامة بشدة أية عقيدة من العقائد ، ومن بينها النازية ، تقوم على التعصب العنصري والارهاب ، وبأن تحث جميع الحكومات المستوفية الشروط اللازمة على توقيع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله والتصديق عليها وتنفيذها هي وجميع الاتفاقيات الأخرى الهادفة إلى معارضة التمييز في التعيين في الاستخدام وفي التعليم . وفي محاولة مباشرة أكثر مما سبق للقيام بعمل ملموس ضد انتهاكات الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أصدر المجلس إلى الفريق العامل الخاص الذي شكلته لجنة حقوق الإنسان تعليمات تقضي بالتحقيق في الادعاءات بسوء معاملة المسجونين في جمهورية إفريقيا الجنوبية ، وبالتحقيق كذلك في الادعاءات بانتهاك الحقوق النقابية في البلد المذكور ، وهذه الادعاءات التي أحالها إلى المجلس مكتب العمل الدولي . كما أحال المجلس إلى الجمعية العامة مشروع مواد اتفاقية بشأن عدم سرعان التقادم على جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية ، مع الاعراب عن أمله في أن تعتمد الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن مثل تلك الوثيقة . وفيما يتعلق بمركز المرأة كان أهم ما قام به المجلس اعتماد مشروع القضاء على التمييز ضد المرأة وأحالته إلى الجمعية العامة ، وقد أعدت ذلك المشروع لجنة مركز المرأة . وكما ذكر بذلك ، بحق ، الأمين العام في بيانه إلى المجلس في دورته الثالثة والربعين ، فإن الإيمان بكرامة شخص الإنسان وقيمه وبالتساوي في الحقوق بين الرجل والمرأة هو في نهاية الأمر السبب الأساسي لتصميم هذه المنظمة على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات معيشة أفضل للجميع .

ولقد ظل المجلس يعتمد اعتمادا كليا، في نظاره في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الاساسية، ليس فقط على الامانة العامة بمقر الامم المتحدة بل وكذلك على الوكالات المتخصصة وعلى مختلف برامج الامم المتحدة وعلى اللجان الاقتصادية الاقليمية وعلى لجنة التنسيق الادارية. وقد أسهمت جميع هذه المصادر اسهاما مدينا ووافيا في الاعداد لاعمال المجلس ومناقشاته. كما ان تلك الهيئات هي التي تتم عن طريقها اعمال التطبيق العملي التي يقتصر دور المجلس على رسم السياسات واعطاء التوجيهات الخاصة بها. وقد كان هنالك هذا العام، أكثر من أى وقت مضى، حوار عقيقي بين الوكالات والبرامج وبين اعضاء لجنة التنسيق التابعة للمجلس. وهذا تطور يدعو الى الارتياح، ولقد ساهم تبادل الافكار العرفي ايجاد جو الانسجام في لجنة التنسيق وفي نجاح هذه اللجنة في معالجة بنود جدول اعمالها المثقل.

وقد كان جدول اعمال المجلس المثقل بالبنود تصيرا عن ازدياد أهمية مشاكل التنسيق وتشعبها نتيجة للزيادة السريعة في النشاطات الدولية وكذلك في عدد المنظمات الدولية ذات الاستقلال الذاتي. وفي العام الماضي اتخذ المجلس خطوات لتدعيم الموارد المتاحة له لمساعدته على القيام بدوره التنسيق، وذلك نتيجة للقرارات المتخذة في دورته التاسعة والثلاثين والحادية والاربعين. ولقد كان من دواعي السرور أن أحاط المجلس علما بتعيين أمين عام وكيل متفرغ للشئون المشتركة بين الوكالات، مما جعل في الامكان ايلاء اهتمام اكمل واكثر استمرارية للعلاقات بين الامم المتحدة وبين المنظمات الاخرى في اسرة الامم المتحدة.

وقد خصص المجلس جانبا كبيرا من الوقت لقضايا تتعلق بتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببعث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة. وكان من أهم انجازات المجلس التوفيق بين بعض الآراء المتباينة بشأن وعدة التفتيش المشتركة التي اقترحت انشاءها اللجنة الخاصة. ويتوقع الآن لهذا المشروع المشترك بين منظمات اسرة الامم المتحدة، والذي ينتظر منه الكثير، ان يبدأ عمله في مطلع العام القادم. واني لآمل ان يؤدي تعيين خبراء مستقلين ذوي مؤهلات عالية في تلك الوحدة الى منعها من السلطة ما هو شرط اساسي لنجاحها. ومع ان المناقشات التي جرت بين الوكالات حول توصيات اللجنة الخاصة تركزت بالضرورة هذا العام في انشاء وحدة التفتيش المشتركة، فان المجلس لم تغب عنه توصيات اللجنة المتعلقة بمجالات اخرى ذات أهمية خاصة. وقد طلب المجلس من هيئاته الفرعية ان تبحث الامور المتصلة بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة وان تضمن تقاريرها بيانا بما قامت به في ذلك الخصوص.

ويفضل المساعدة القيمة التي قدمتها الامانة العامة ولجنة البرنامج والتنسيق، احرصز المجلس تقدمنا في شأن في النظر في برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان، وهي مهمة متشعبة وبعيدة المدى. وأمل ان يكون القرار الهام الذي اتخذ بشأن موضوع برنامج الاعمال والتعاون مع اللجنة الاستشارية لشئون الادارة

والميزانية عوناً للمجلس على احراز بعض التقدم في الاتجاه نحو برنامج وميزانية متكاملين ، وهو اتجاه ظل كل من المجلس والجمعية العامة يتطالع اليه مدى اعوام عديدة .

لقد قام المجلس بانجاز الكثير في السنة الماضية ، ولكن قيمة ما اسهم به ، في اعتقادي ، لا تتمثل في عدد القرارات التي اتخذها قدر تمثلها في تبادل الآراء والخبرات تبادلًا متسارع المدى يؤلف المجلس منبرا عالميا له . وقد عقدت الدورة الصيفية في ظروف استثنائية من حيث ان الاحداث السياسية الخطيرة التي علت بالعالم في ذلك الوقت كان لها بعض التأثير على المجلس وعلى مناقشاته . ومع ذلك فقد قام المجلس بكل ما في وسعه لاداء دوره في التوفيق بين جميع وجهات النظر معا ولا بذلك التعجيل بعملية الانماء . وفي رأبي ان تبادل الآراء الصريح المفتوح خلال مناقشاته هو النصيب الذي يسهم به في نشاطات اقامة السلم التي تضطلع بها منظماتنا ، وهو اسهام يتمثل في معاولة رسم الاطار العام لسياسة اقتصادية واجتماعية دولية ، وتعداد الخطوات التي يمكن للدول اتخاذها من أجل مواجهة احتياجات المجتمع الدولي بشكل أفضل .

واعتقد مخلصا ان انجازات المجلس هذا العام جديرة بالتقدير ، ولكنني أشعر كذلك بانه لا يزال بيننا وبين مواجهة المشكلة الضخمة التي يتعين حلها بون بعيد . ان امامنا مهمة عتية في الجهاد من أجل الانماء والسلم ، واني لا جترئ على الاعراب عن أُملي في ان تزداد شعوب العالم في السنوات القادمة ابتصارا للضرورة الالتزام الجماعي في ميدان التعاون الدولي من أجل الانماء ، وفي ان يظل دائم المثل في اذهاننا ، نحن في الامم المتحدة ، ان وراء جميع المناقشات والمسائل الاجرائية هدف اخير . علينا ان نسعى اليه في كل ميدان من ميادين نشاطنا ، هو تحقيق مصالح الناس ، عامة الناس في جميع أنحاء العالم ، ومواجهة احتياجاتهم .

ثانيا

يشابه هذا التقرير عموما ، في شكله وطابعه ، التقارير السابقة التي قدمها المجلس الى الجمعية العامة (١) . وهو يتألف من هذا المجلد ومن المجلدات المطبوعة التي تتضمن قرارات الدورة العادية والاربعين المستأنفة والدورة الثانية والاربعين والدورة الثالثة والاربعين (٢) ؛ وسيلحق

(١) انظر الوثيقتين : E/L.1166 و E/SR.1507 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العادية والاربعين المستأنفة ،

الملحق رقم ١ ألف ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعين ، الملحق رقم ١ ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعين ، الملحق رقم ١ .

به تقرير عن الدورة الثالثة والاربعين المستأنفة التي سيعقد ها المجلس في موعد تال خلال هذه السنة للنظر خصوصا في التقرير السنوى لمجلس التجارة والانماء .

ويشمل التقرير اعالات الى المحاضر الموجزة للمجلس ولجانه ، وهي معاصر توزع على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

ولم ترد في تقرير هذه السنة اية اشارة الى اعمال لجنة السكان ، لانها لم تجتمع خلال الفترة المستعرضة . ويمكن الاطلاع بعلى بيان الاعمال التي واصلت الامانة العامة القيام بها في ميادين اختصاص هذه اللجنة في " التقرير السنوى للامين العام عن اعمال المنظمة " .

ويتضمن هذا المجلد تسعة عشر فصلا ، الفصول من الاول الى العاشر منها وكذلك الفصل الثالث عشر والفروع الثاني والثامن والتاسع والعاشر من الفصل الرابع عشر تتناول امورا تدخل في اختصاص اللجنة الثانية ، والفصلان الحادى عشر والثاني عشر وكذلك الفروع الاول والثالث والرابع والخامس والسابع من الفصل الرابع عشر تتناول امورا تدخل في اختصاص اللجنة الثالثة ، ولو ان الفرع الثالث من الفصل العاشر عشر يهتم كذلك اللجنة الثانية . وقد ترى الجمعية العامة ان تعيل الفصل الخامس عشر ، الذى يتناول برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وميدان حقوق الانسان واحتياجاتها المالية ، والفصل السادس عشر ، الذى يتناول توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، الى اللجنة الخامسة ، وان ترسلها كذلك الى اللجنتين الثانية والثالثة للعصول على ملاحظاتها عليها ؛ كذلك قد ترى الجمعية العامة ان تعيل الفصل السابع عشر ، الذى يتناول انماء وتنسيق نشاطات المنظمات الداخلة في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، الى اللجنة الخامسة فيما يختص بالنواحي الادارية ، وإلى اللجنتين الثانية والثالثة فيما يختص بالنواحي الموضوعية وفقا لما طلبته اللجنة الخامسة بهذا الصدد في الدورة العشرين للجمعية العامة (١) . ومن الممكن ايضا للفرع السادس من الفصل الرابع عشر ، الذى يتناول استعراض المجلس لنشاطات الاعلام ، ان يعال كذلك الى اللجنة الخامسة . اما الفصلان الثامن عشر والتاسع عشر فقد ينظر فيهما في جلسة عامة ، ولو ان الفروع التاسع والثاني عشر والثالث عشر من الفصل الثامن عشر ، التي تتناول على التوالي مسائل الوثائق وبرنامج المؤتمرات والاجتماعات لسنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ والآثار المالية المترتبة على قرارات المجلس ، تهم اللجنة الخامسة .

ومن المسائل الواردة في هذا التقرير ما يؤلف كذلك بنودا في جدول الاعمال المؤقت للجمعية العامة ، وقد أشير الى تلك البنود في الحواشي . كما اشير في متن التقرير وفي حواشيه الى مسائل اخرى أحيلت الى الجمعية العامة للفت نظرها اليها أو تقتضي من الجمعية العامة البت بشأنها .

والمحقة بالتقرير مرفقات * تضم جداول اعمال دورات المجلس، ومعلومات عن تكوين المجلس
وهيئاته الفرعية ومواعيد جلساتها خلال الفترة المستعرضة، وبرامج المؤتمرات والاجتماعات لسنتي
١٩٦٨ و ١٩٦٩.

(التوقيع)

ميسلان كلوساك

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

جنيف

أب (اغسطس) ١٩٦٧

* لم تترجم هذه المرفقات على غرار ما جرى عليه العمل في الماضي .

— ض —

الفصل الاول

الاتجاهات الاقتصادية في العالم

— ٠ —

الفرع الاول

دراسات عن الحالة الاقتصادية في العالم

دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم

١ — كان معروضاً على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في الجزئين الاول والثاني على التوالي من "دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم ، ١٩٦٦" ، بحث عن الخبرة المكتسبة في تنفيذ الخطط الانمائية ، ودراسة للتطورات الاقتصادية الجارية . ويتناول الفصل الثاني الآتي ادناه ، الجزء الاول من "الدراسة" (الوثيقة E/4363 و Add.1-2) (١) الذي صار النظر فيه أثناء مناقشة التخطيط الانمائي .

٢ — اما الجزء الثاني من "الدراسة" (الوثيقة E/4396) (٢) ، المخصص لبحث الاتجاهات الاقتصادية العالمية خلال سنة ١٩٦٦ والجزء الاول من سنة ١٩٦٧ ، فيوضح ان النشاط الاقتصادي في العالم استمر في التقدم خلال تلك الفترة . فقد زادت الصادرات العالمية بنسبة تقرب من ١٠ في المائة مقابل نحو ٨ في المائة في السنوات السابقة . ولعل الانتاج الزراعي قد زاد بنسبة ٢ أو

(١) "دراسة عن الحالة الاقتصادية في العالم" ، الجزء الاول ، "تنفيذ الخطط الانمائية : المشاكل والخبرات" . سيصدر بوصفه أحد منشورات الامم المتحدة .

(٢) "دراسة عن الحالة الاقتصادية في العالم" ، الجزء الثاني ، "التطورات الاقتصادية الجارية" . سيصدر بوصفه أحد منشورات الامم المتحدة .

٣ في المائة، بينما زاد الانتاج الصناعي بنسبة تزيد قليلا على ٦ في المائة، وهي تمثل انخفاضا ضئيلا بالنسبة لسنة ١٩٦٥؛ وقد حدث توسع في انتاج المعادن بنسبة ٥ في المائة تقريبا، بينما زاد انتاج المصانع بنسبة ٧ في المائة تقريبا في سنة ١٩٦٦.

٣ - ومرة اخرى ارتفع الانتاج الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، كمجموعة، بنسبة ٥ في المائة بالارقام الحقيقية في سنة ١٩٦٦، بالرغم من الفتور الحاصل في عدد من البلدان الصناعية الكبرى. بل ان الانتاج الصناعي ارتفع بنسبة أكبر من ذلك عقب تجدد انتعاش الظروف الاقتصادية في اليابان وايطاليا وفرنسا، التي زاد فيها الانتاج الصناعي بنسبة تبلغ أكثر من ضعف نسبة الزيادة في سنة ١٩٦٥. كذلك حدثت زيادة طفيفة في الانتاج الصناعي في أمريكا الشمالية، ولو ان الانتاج الكلي نقص بعض الشيء بسبب ما أدى اليه الاهتمام بمسائل اختلال ميزان التجارة الخارجية وعدم الاستقرار الداخلي من تبني سياسة تقييدية. وفي بلدان كثيرة أخرى كانت السياسات الاقتصادية التقييدية مطبقة، وظهرت على الضغوط التضخمية بعض مظاهر التراجع. ومع تباطؤ النمو الاقتصادي، مال كذلك معدل الزيادة في قيمة التجارة الدولية الى الاعتدال؛ وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، كمجموعة، كان ميزان المدفوعات الدولي قد تحسن في نهاية العام.

٤ - وتضيف الدراسة ان سرعة توسع النشاط الاقتصادي في البلدان المتنامية تباطأت فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٦٦. فقد زاد مجموع الانتاج المحلي الاجمالي للبلدان المتنامية، بالارقام الحقيقية، بنسبة حوالي ٣ في المائة مقابل حوالي ٤ في المائة في الفترة السابقة. وكان هذا الانخفاض في معدل النمو راجعا الى ركود الانتاج الزراعي في عدد من أكبر البلدان المتنامية. وهكذا فبينما زاد الانتاج الصناعي بنسبة حوالي ٨ في المائة، تبين ان الانتاج الزراعي انخفض بنسبة ١ في المائة في سنة ١٩٦٦. وزادت حصيلة البلدان المتنامية من صادراتها بنسبة أعلى بعض الشيء في سنة ١٩٦٦ عنها في سنة ١٩٦٥، وفي الوقت نفسه زادت كذلك احتياطياتها من النقد الاجنبي، ولو ان الزيادة كانت أقل من تلك التي طرأت في السنة السابقة.

٥ - وفي البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا زاد الانتاج في سنة ١٩٦٦ بنسبة أكثر من ٧ في المائة، وهو معدل أعلى من معدل سنة ١٩٦٥. وكانت الزيادة راجعة بأكملها الى تحسن ملحوظ في الانتاج الزراعي الذي زاد بنسبة حوالي ١٠ في المائة في سنة ١٩٦٦، وهي زيادة أكبر بكثير من تلك التي طرأت فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥. ولم يواكب التوسع في التجارة الخارجية (أي الواردات والصادرات معا) نمو الانتاج الكلي في سنة ١٩٦٦، بل ان نمو التجارة الخارجية للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا قد تراجع من ٦ في المائة في ١٩٦٤ - ١٩٦٥ الى حوالي ٥ في المائة فقط في ١٩٦٥ - ١٩٦٦. وقد كان هذا التباطؤ راجعا بمعظمه الى الانخفاض الكبير في نمو التجارة الخارجية لئلا من تشيكوسلوفاكيا وبولندا وهنغاريا والى نقص بالغ في واردات الاتحاد السوفياتي.

دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا

٦ - استعرضت "دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا، ١٩٦٦" في جزئها الأول (٣) (E/4392-3/302/306) التطورات الاقتصادية الأخيرة في أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية.

٧ - وأشار الفصل الأول من هذه "الدراسة" إلى أن سنة ١٩٦٦ كانت هي الأخرى سنة نمو بطيء في اقتصاديات أوروبا الغربية. فقد زاد مجموع الإنتاج القومي للبلدان الصناعية في أوروبا الغربية بنسبة حوالي ٣٥ في المائة مقابل ٤ في المائة في سنة ١٩٦٥؛ ولم تتوقع الدراسة لسنة ١٩٦٧ أن تكون ادعى إلى التفاؤل إذ تنبأت بطريقة الإسقاط أن تأتي الزيادة الإجمالية في الإنتاج بما بين ٣ و ٤ في المائة، فإذا تحققت توقعات سنة ١٩٦٧ فستكون هذه ثلاثة سنوات النمو البطيء نسبيا في الإنتاج والنشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية كمجموع، وتكون فترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ أول فترة يظل فيها النمو الإجمالي في أوروبا الغربية عند نسبة ٤ في المائة أو أقل لمدة ثلاث سنوات متوالية. وتمثل هذه السنوات الثلاث مرحلة طال بها الامد إلى عد ما وكانت خلالها البلدان الكبرى كلها، وعدة بلدان أصغر منها، تمر، ولكن في أوقات مختلفة، بفترة إعادة تكييف لآحوالها الاقتصادية. ويتوقف الرجوع إلى معدل النمو الذي كان معتادا حتى الآن، أي ٤ أو ٥ في المائة سنويا، أكثر ما يتوقف، على السرعة التي تظهر بها، أو تصطنع، بعض العوامل الإضافية المنشطة لنمو الطلب في جمهورية المانية الاتحادية وفي المملكة المتحدة؛ فهذان البلدان يمثلان حوالي نصف الإنتاج الكلي لأوروبا الغربية، بل وأكثر من ذلك، يستوردان أكثر من ربع صادرات باقي بلدان أوروبا الغربية.

٨ - ومن بين بلدان أوروبا الغربية حققت ثلاثة بلدان فقط (٤)، هي إيطاليا وفرنسا والنرويج، معدلات نمو عادية في سنة ١٩٦٦ وكان يتوقع لها أن تستمر على ذلك في سنة ١٩٦٧، ولو أن بعض علامات التباطؤ أصبحت ظاهرة في فرنسا. وقد كانت إيطاليا وفرنسا، وهما أول بلدين دخلا مرحلة إعادة التكييف، في السنة الثانية من سنوات استئناف التوسع السريع. وعلى العكس من ذلك كانت النرويج البلد الوحيد الذي استطاع أن يتجنب معدلات نمو دون المعتاد في السنوات الأخيرة؛ وتتوقع الإسقاطات الرسمية لسنة ١٩٦٧ تزايدا طفيفا في سرعة النمو. وفي جميع بلدان أوروبا الغربية الأخرى تقريبا أتت معدلات التوسع في سنة ١٩٦٦ أقل بكثير من متوسط معدلاتها على المدى الطويل أو كان يخشى أن تهبط دونها في سنة ١٩٦٧. ففي النمسا وفي هولندا حدث توسع سريع في الإنتاج في سنة ١٩٦٦ ولكن توقعات سنة ١٩٦٧ كانت تشير إلى تباطؤ ملحوظ. أما أيرلندا والدانمارك فقد شهدت نموًا بطيئًا في سنة ١٩٦٦ ولكن كان من

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 67.II.3.10.

(٤) كانت "الدراسة" قد وضعت السويد في هذه المجموعة، غير أن الإحصاءات اللاحقة

غيرت في الموقف بالنسبة لنمو السويد في سنة ١٩٦٦ والتوقعات الخاصة بها في سنة ١٩٦٧.

المتوقع استئناف توسع قليل ، وبخاصة في ايرلندا ، في سنة ١٩٦٧ . أما البلدان الاخرى ، ومنها جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة من بين البلدان الاكبر اقتصاديا ، وبلجيكا واللوكسمبورغ وفنلندا والسويد وسويسرا من بين البلدان الاصغر اقتصاديا ، فقد كانت معدلات نموها جميعا بطيئة في سنة ١٩٦٦ ؛ ولم يكن من المتوقع حدوث زيادة هامة في سرعة النمو في تلك البلدان كمجموع في سنة ١٩٦٧ ، حتى ولو بدأ استئناف التوسع خلال السنة . وطبقا للمعلومات المؤقتة المعطاة كانت ايطاليا وفرنسا والنمسا هي البلدان الصناعية الوحيدة التي ثاب معدل نموها في سنة ١٩٦٦ أسرع منه في سنة ١٩٦٥ .

٩ — وذكرت " الدراسة " ان استمرار البطء في النمو في سنة ١٩٦٦ في كثير من البلدان الصناعية في اوروبا الغربية يرجع الى مجموعة متشابكة من الاسباب تمتد الى الورا بضعة سنوات . فالسبب الاول ، والمنطبق على عدد كبير من البلدان ، هو الضعف المؤقت في العوافز الاستثمارية . ومع ان الارتفاع المفاجيء في الاستثمار في سنة ١٩٦٤ وما حولها كان قصيرا الاجل ، فان رد الفعل الذي تلاه قد استراثر مما كان متوقعا . وقد زاد من حدة هذه الحالة ، بل واوجدها في بعض البلدان ، السبب الرئيسي الثاني للبطء العام في نمو الانتاج الا وهو سياسات تقييد الطلب . وقد كانت تلك السياسات استجابة الى الضغوط الواقعة على الاجور واسعار التكلفة والاثمان وكذلك ، في اوقات تختلف باختلاف البلدان ، على موازين التجارة الخارجية . وكان تزايد العجز في الايدى العاملة ، بعد استنفاد الاحتياطي منها ، احد الاسباب المؤدية الى تلك الضغوط على التكلفة .

١٠ — وأشار قسم مستقل من " الدراسة " خاسم باوروبا الجنوبية الى استمرار التوسع النشط ، ولو انه كان اقل نشاطا في البرتغال وقبرص منه في اليونان واسبانيا وتركيا .

١١ — ولا حظت " الدراسة " ، في استعراضها للتطورات الاخيرة في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، ان سنة ١٩٦٦ شهدت تزايدا في التوسع الاقتصادي . فقد تجاوزت في كل مكان أهداف النمو الكلية التي رسمتها خطط سنة ١٩٦٦ ، ان تراوحت المعدلات بين ٦ في المائة في بولندا وهنغاريا و ١١ في المائة في بلغاريا .

١٢ — وقد زاد الانتاج الصناعي في المنطقة بنسبة ٨٤ في المائة (مقابل زيادة مقررة في الخطة قدرها ٦٧ في المائة) مما يعادل تقريبا معدل الزيادة في السنة السابقة . ومن بين بلدان اوروبا الشرقية ، تمكنت البانيا ، والى درجة اقل هنغاريا ، من التعجيل بزيادة معدلات نموها ؛ وفي المانيا الشرقية حوفظ على مستوى التوسع الصناعي ، بينما حدث في تشيكوسلوفاكيا تباطؤ طفيف جدا . وحدث تباطؤ أكبر من ذلك في بلغاريا ورومانيا ، وكان التباطؤ الذي حدث في بولندا أكبرها جميعا نسبيا . وزاد الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفياتي بمثل معدل زيادته في سنة ١٩٦٥ (٨٥ في المائة) تقريبا . وزاد معدل نمو نصيب الفرد من الانتاج في المنطقة كمجموع

بعض الزيادة ، ويرجع ذلك أساسا الى التعسن الذي حدث في الاتحاد السوفياتي . ومن جهة أخرى كانت الزيادة في الصالة ، كما في السنة السابقة ، أكبر مما كان متوقعا لها في جميع البلدان تقريبا .

١٣ - وقد كانت مساهمة الزراعة في النمو كبيرة في جميع هذه البلدان ، بخلاف ما حدث في سنة ١٩٦٥ حينما أدى ضعف المحاصيل في معظمها الى تدني تأثير التوسع الصناعي السريع على نمو الاقتصاد . وعلى الجملة ساعدت الظروف الجوية الحسنة جهود الحكومات المتزايدة لرفع الانتاج الزراعي ، وسجل عدد من البلدان محاصيل استثنائية الضخامة . وقد زادت دخول المزارعين في الجملة بأسرع من ازدياد أجور العاملين في قطاعات أخرى من الاقتصاد ، مما يمثل الاثار المترتبة على شيئين هما النتائج الجيدة في الانتاج وسلسلة التدابير السياسية مثل التخفيف من عبء الضرائب ورفع الاثمان التي تدفع للمنتجين وزيادة انتفاع عمال الزراعة من الضمان الاجتماعي . وفي الوقت نفسه زاد الاستهلاك المادي في معظم بلدان المنطقة بنسبة اكبر من نسبة زيادته في سنة ١٩٦٥ .

١٤ - وقد هيأت النتائج الاقتصادية الحسنة في سنة ١٩٦٦ ظروفا ملائمة لتنفيذ الخطط الخمسية الجديدة التي دخلت حيز النفاذ في جميع بلدان المنطقة خلال السنة . وتدل أهداف النمو الكلية الواردة في الخطط على ان معظم البلدان تستهدف بصفة عامة الاحتفاظ بوتيرة التوسع الاقتصادي التي سجلتها في السنوات الخمس السابقة ، بينما اعتزمت كل من البانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا زيادة معدل هذا النمو . اما المجهود الاستثماري فسوف يزيد في كل منها ؛ وسوف يصبغ في معظم الحالات بمعدلات ترائمية أعلى بعض الشيء وبمزيد من تركيز الاستثمار في الجانب المنتج من الاقتصاد . وفي الوقت نفسه تقتضي انماط النمو المخططة مساهمات من القطاعات الرئيسية اكثر تنوعا ، مما سيؤدي في بعض البلدان الى تحديات هامة في توزيع الاستثمار على مختلف القطاعات . وتختلف اولويات الانتاج والاستثمار ، بالطبع ، من بلد لآخر ، ولكن الظاهر بصفة عامة ان الاهتمام سيزيد كثيرا عن ذي قبل بتلك الاجزاء من الخطط التي تتناول السلع الاستهلاكية ومستوى معيشة السكان عامة ، ولا سيما الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات الاستهلاكية .

١٥ - وقد ركزت الخطط الجديدة اهتمامها ، مع فروق طفيفة فيما بينها في الدرجة ، على الكفاية وغيرها من النواحي النوعية في الاقتصاد ، مؤكدة بذلك الاتجاه العام الذي سبقت ملاحظته في السنوات القليلة الماضية . وكان من السمات المميزة للخطط الجديدة التأكيد على التقدم التقني عن طريق الابتداع ، وتخصيص الصناعات التامة ، واستحداث فروع ديناميكية . ونصت الخطط ايضا على تعزيز التعاون الدولي وتنويع اجهزته وسبله من أجل تعمسين المستويات التقنية والتعجيل بانتاج السلع الاكثر تقدما من الوجهة التقنية وتعمسين نوعية الانتاج المحلي . فضلا عن ذلك فان تقسيم العمل الدولي سيوضع في الاعتبار اكثر فأكثر عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار .

١٦ - وكان المفترض ان البرامج الانمائية التي تتضمنها الخطط الجديدة الطويلة الاجل سيجرى تنفيذها في ظروف نظام تخطيطي واداري معدل ، وقد شهدت سنة ١٩٦٦ تقدما ملحوظا في هذا السبيل . ففي بلغاريا ، حيث لم تعتمد الخطوط العريضة الاساسية للاصلاح الا حوالي منتصف السنة ، كانت السلطات قائمة بوضع التفاصيل المختلفة لهذا الاصلاح . وفي الاتحاد السوفياتي وبلغاريا حولت الدفعة الاولى من مشاريع الصناعة والنقل ، في اثناء السنة ، الى النظام الجديد الذي يخول المشاريع مزيدا من الاستقلال . وفي تشيكوسلوفاكيا صار التعجيل بتنفيذ الاصلاح بصورة كبيرة وفقا لقرار اتخذه اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، بحيث أصبحت مجموعة من التدابير الجديدة نافذة في نهاية العام . وفي بولندا ادخلت تدابير منتقاة ترمي الى مزيد من المرونة في طرق الادارة ، بينما استكمل اصلاح نظام اسعار البيع بالجملة في المانيا الشرقية .

١٧ - ولقد كان اصلاح نظام الاسعار قضية هامة في سنة ١٩٦٦ في معظم البلدان التي اتجهت الى الاخذ بنظام جديد للتخطيط والادارة . ففي بداية السنة بدئ في الاتحاد السوفياتي وفي تشيكوسلوفاكيا بتطبيق اسعار جديدة للبيع بالجملة ، وتم ذلك جزئيا ايضا في بلغاريا وبولندا . ومع ذلك فان اسعار الجملة الجديدة قد اعتبرت مجرد خطوة اولى في طريق اعداد نظام جديدة للاسعار لازمة لاستكمال تنفيذ اصلاح طرق التخطيط والادارة . لذلك ينتظر ان تشهد السنوات القادمة جهودا ترمي الى ايجاد روابط وثق بين اسعار الجملة واسعار التجزئة والاسعار الزراعية ، وفي بعض البلدان كذلك بين الاسعار المحلية وتلك السائدة في الاسواق الاجنبية .

١٨ - وقد لاحظت " الدراسة " ، في تحليلها لاتجاهات تجارة اوربا الخارجية ، ان الواردات الى اوربا الغربية في سنة ١٩٦٦ زادت على ما يبدو بمعدل أقل بعض الشيء من المتوسط العالمي ، بينما كان نمو حجم الواردات الى اوربا الغربية في السنة السابقة متمشيا ونمو حجم التجارة العالمية ، وفي السنتين كليهما زادت الواردات الى اوربا الشرقية بمعدلات أقل بشكل ملحوظ . اما الصادرات من اوربا الشرقية واوربا الغربية معا فقد كانت ابطأ ازديادا في سنة ١٩٦٦ منها في سنة ١٩٦٥ . وهكذا لم يكن لاوروبا ، في نمو التجارة الدولية ، لا في سنة ١٩٦٥ ولا في سنة ١٩٦٦ ، ذلك الدور المرموق الذي كان لها قبل ذلك في فترة ما بعد الحرب . ففي كلتا السنتين كان المركز الدينامي واقعا في امريكا الشمالية ، وكان الحدث الجديد بالالتفات في سنة ١٩٦٦ ان امريكا الشمالية حققت ، بالإضافة الى أكبر معدل من النمو في حجم الواردات ، كما كان الحال في سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، أكبر معدل لنمو حجم الصادرات ، وكانت تشاركها في ذلك اليابان .

١٩ - وقد زادت قيمة مجمل التجارة الخارجية لجميع البلدان الاعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة في سنة ١٩٦٦ ، تقريبا ، بمثل معدل زيادتها في سنة ١٩٦٥ (أي بنسبة حوالي ٦ في المائة) ، وهو معدل اقل من متوسط الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ (أكثر من ٨ في المائة) . وبالنسبة لبلدان اوربا الشرقية ، عدا الاتحاد السوفياتي ، فان الزيادة في كل من سنتي

١٩٦٥ و ١٩٦٦ كانت ٧ في المائة (مقابل ٨٥ في المائة كمعدل سنوى خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٥) . ويتضح من خطط التجارة الخارجية لبلدان أوروبا الشرقية فرادى ومن اتفاقات التجارة فيما بينها ان تجارة أوروبا الشرقية ستستمر خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ في النمو بمعدل مرتفع وان توزيعها الجغرافي لن يدخل عليه كبير تعديل .

دراسة الحالة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

٢٠ - تناول الباب الاول من "دراسة الاعمال الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، ١٩٦٦" (E/CN.11/795) (٥) بالبحث مشاكل تمويل الانماء الاقتصادية ولا سيما بالموارد الداخلية، والموارد والمساعدات الخارجية، والسياسة النقدية؛ وتضمن الباب الثاني استعراضا لاتجاهات النمو الراحنة والطويلة الاجل في اقليم اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى .

٢١ - وقد تركز معظم الاهتمام على طرق توجيه الموارد التي يولدها الاقتصاد الى وجهه الاستخدام المخططة . وفحصت "الدراسة" انماط تكوين رأس المال في مختلف القطاعات مع انماط الادخار؛ فوجدت ان من مشاكل السياسة الانمائية المهمة تعيق التوازن بين تعبئة الموارد المتجمعة وبين استخدامها، وهو توازن من الصعب الوصول اليه؛ وان مشاكل منفصلة في السياسة الانمائية تثور بصدد التوازن بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية، وبخاصة متى كانت احدى الفئتين أقل من المتوقع لها .

٢٢ - وتناولت "الدراسة" بالبحث كمية المساعدة الخارجية التي تتلقاها البلدان الآسيوية المتنامية ونوعها، مع مقارنة ذلك بالدخل وبتكوين رؤوس الاموال معلية . وناقشت "الدراسة" المشاكل المتزايدة اللاحاق والناشئة عن تعاضل التزامات خدمة الديون والمساعدات المشروطة، كما اولت مشكلات السيولة الخارجية في البلدان المتنامية اهتماما خاصا .

٢٣ - كذلك ناقشت "الدراسة" استراتيجية التوسع النقدي، لافقة الانتباه الى تأثير التمويل التضخمي على التوزيع الداخلي للموارد وعلى ميزان المدفوعات . وتناولت بالبحث، في جملة امور اخرى، القضايا الرئيسية المتعلقة بالتفاعل بين النمو والاستقرار .

(٥) منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع: 67.II.F.1 (مدر ايضا بوصفه العدد الرابع من المجلد السابع عشر من "النشرة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى") .

٢٤ — وأوضحت " الدراسة " الاتجاه الطويل الاجل في النمو الاقتصادي في المنطقة وفي بعض البلدان فرادى منذ سنة ١٩٥٥ ، والهبة المتزايدة الاتساع في الانتاج المحلي الاجمالي بين البلدان المتقدمة النمو كمجموع وبين البلدان المتنامية كمجموع منذ سنة ١٩٦٠ . وتناولت " الدراسة " بالبحث بصفة خاصة الاسباب التي أدت الى معدل النمو المنخفض البالغ ١٩ في المائة في المنطقة المتنامية التي تدخل في اختصاص اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى في سنة ١٩٦٥ ، وأوضحت ان سبب الانخفاض الاساسي كان التخلف المستمر في القطاع الزراعي ، مشيرة الى عدم التمكن من اداء المهمة الاساسية المتمثلة في اطعام السكان بوصفه مشكلة كبرى . ولئن كانت الاحوال الجوية قد ساهمت بدرجة غير قليلة في ايجاد ازمة الطعام في المنطقة ، فان " الدراسة " قد أكدت الحاجة الى رسم وتنفيذ خطط وسياسات زراعية سليمة ، وادارة أفضل للمزارع ، وتقنيات زراعية أفضل ، ونظم أكثر كفاية لتخزين الطعام وتوزيعه .

٢٥ — وذكرت " الدراسة " انه في الوقت الذي عكفت فيه بعض بلدان المنطقة نموا في انتاج السلع المصنوعة للتصدير وزيادة في تعضير المواد الخام المحلية وتحسنا في انتاجية العمل ، فان بلدانا اخرى قد تأثر نموها الصناعي تأثرا سلبا بتعطيل نشاط بعض المنشآت الذي نتج بالدرجة الاولى عن نقص الانتاج الزراعي عما كان مقدرا وعن العجز في النقد الاجنبي . وأكدت " الدراسة " ضرورة المساندة المتبادلة بين الزراعة والصناعة . وذكرت " الدراسة " ، وهي تتناول بالبحث التطورات النقدية والمالية في المنطقة ، ان هناك اتجاهات تضخمية في معظم البلدان ، وقد اسهمت تلك الاتجاهات كثيرا في ادخال الخلل على الميزان الداخلي .

٢٦ — وفي استعراضها لاتجاهات التجارة الخارجية للمنطقة من سنة ١٩٦٠ الى النصف الثاني من سنة ١٩٦٦ في اطار العقد الانمائي للامم المتحدة ، قيّمت " الدراسة " وضع المنطقة في التجارة العالمية والسمات المميزة لتوسعها التجاري من وجهات نظر الميزان التجاري ، والمبادلات التجارية ، والمقدرة على الاستيراد . كما قامت بتعليل التغيرات في اتجاه التجارة وفي محتواها . وفضلا عن ذلك قامت " الدراسة " ببحث نسق التجارة داخل المنطقة واوضحت الطرق المؤدية الى تشجيعها . وفي تقييمها لحوال السوق العالمية بالنسبة الى سبع سلع رئيسية تنتجها منطقة البلدان المتنامية التي تعنى بها اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، نوهت " الدراسة " بضرورة قيام البلدان الرئيسية المنتجة لتلك السلع باستكشاف الطرق والوسائل المؤدية الى المحافظة على استقرار اثمان السلع على مستويات تحقق ربحا اكبر بقصد تأمين مآسب اوسع عن طريق التصدير .

٢٧ — وقد لوحظ ان ميزان المدفوعات الجماعي للبلدان المتنامية في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ قد اتسم بعجز تجاري كبير ومتزايد صار تمويل معظمه عن طريق تحويل اموال الى تلك البلدان ، وكان هذا التحويل ايضا كبيرا ومتزايدا في سنة ١٩٦٤ .

دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

٢٨ - طبقا لما ورد في " دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ١٩٦٦ " (E/CN.12/767) (٦) لم يزد الإنتاج الإجمالي الكلي لأمريكا اللاتينية في سنة ١٩٦٦ إلا بنسبة ٣ في المائة، وهي زيادة تكفي بالكاد لمسايرة النمو السكاني، وهي أقل من معدل النمو في فترة السنتين السابقتين .

٢٩ - ويمكن أرجاع هذه الحالة الى عوامل مختلفة أن لها تأثير يختلف باختلاف البلدان في المنطقة . ففي بلدان عديدة كان معدل النمو أقل مما كان عليه في سنة ١٩٦٥ ؛ وبالنسبة لبلد واحد، له تأثير بالغ على معدل النمو في أمريكا اللاتينية كمجموع، كان هناك انكماش بالارقام المطلقة . وقد أدى الانخفاض في معدل نمو الإنتاج الإجمالي، مع اختلاف الأنماط من بلد الى آخر، الى زيادة عدة عدم انتظام الانماء الاقتصادي وبطء في أمريكا اللاتينية .

٣٠ - ولم تستطع المنطقة ان تستفيد بالقدر الكافي من ازدهار النشاطات الاقتصادية العالمية والتجارة العالمية في سنة ١٩٦٦ ؛ ومع ذلك فقد زادت صادراتها بسرعة لا بأس بها كما زادت وارداتها بسرعة أكبر، مما انعكست معه الاتجاهات السابقة . وكان أهم التغيرات الأخرى ذات البال في المبادلات الخارجية زيادة تدفق التمويل الخارجي الصافي وحصول ارتفاع شديد في المدفوعات العائدة للعوامل الخارجية . وواصلت برامج التكامل الاقتصادي الإقليمي خلق الفرص لزيادة التجارة المتبادلة وتنويعها، وان يكن بمعدل أقل من السنوات السابقة .

٣١ - وفي عدة بلاد، كان الهدف الأول للسياسة الاقتصادية فيها كبح الضغوط التضخمية، أعززت الحكومات درجات متفاوتة من النجاح في بلوغ أهدافها . فقد توقف الانخفاض في تكوين رؤوس الأموال، وارتفعت الاستثمارات الثابتة الى مستويات أعلى ولو انه لم يحدث تغيير كبير في توزيع الموارد بين الاستهلاك والاستثمار .

٣٢ - وقد كان هبوط معدل النمو في المنطقة راجعا الى عدد كبير الى الهبوط الشديد في معدل النمو في الأرجنتين وفي البرازيل . ففي حالة الأرجنتين انخفض الإنتاج الداخلي بالارقام المطلقة بعد معدل النمو السريع الذي تحقق في سنة ١٩٦٥ ، بينما هبط معدل النمو في البرازيل مرة أخرى الى مستوى أدنى من معدل نمو السكان . وقد حدثت تغيرات سيئة في

(٦) انظر ايضا ' اقتصاد أمريكا اللاتينية في سنة ١٩٦٦ '، مقتطفات من الدراسة التي أصدرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (مشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع : 67.II.G.5) .

بلدان أخرى كذلك انخفض نصيب الفرد من الانتاج في كل من الاكوادور والباراغواي وهمايتي ؛ كما ان الزيادة الطفيفة التي سجلتها كل من البيرو وفواتيمالا وفينيزويلا ونيكاراغوا وهندوراس كانت أقل من معدلات النمو في سنة ١٩٦٥ . ومن جهة أخرى كان نمو كل من الاوروغواي وباناما وبوليفيا والسلفادور والشيلي وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك أسرع مما كان عليه في سنة ١٩٦٥ ، وعُـسـدث انتعاش جزئي في الجمهورية الدومينيكية بعد الركود الشديد الذي عُدث في السنة السابقة .

٣٣ - وقد بدت الفروق في النمو الاقتصادي لكل من البلدان على عدة أشد لفتا للانظار عين قورن الدخل الحقيقي في سنة ١٩٦٦ بمثله في السنة السابقة ، وذلك بسبب الاتجاهات المتباينة لاسعار تصدير السلع الالوية . وقد كانت آثار المبادلات التجارية حسنة بصورة خاصة بالنسبة الى البيرو والشيلي اللتين زاد دخلهما الحقيقي بنسبة تزيد على ٨ في المائة في سنة ١٩٦٦ . وقد عقلت كل من الاوروغواي والمكسيك تعسنا ولكنه أقل بكثير مما حققته البيرو والشيلي ، بينما لم يحدث تغير محسوس في الاكوادور وفينيزويلا وكولومبيا . وفي جميع البلدان الاخرى كان الدخل الحقيقي اقل من الانتاج المحلي .

٣٤ - وكان بطء معدل النمو في امريكا اللاتينية على طرفي نقيض مع التوسع العام في الاقتصاد العالمي وبخاصة في التجارة العالمية التي خالت امريكا اللاتينية مرة أخرى على هامشها . ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) الى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ كان نصيب امريكا اللاتينية من الصادرات الى جميع اسواقها التقليدية تقريبا قد انخفض بالمقارنة مع الفترة نفسها من سنة ١٩٦٥ . وكان الانخفاض اشد ما يكون في سوق الولايات المتحدة ، استمرارا للاتجاه الانخفاضي الذي كان قد بدأ في سنة ١٩٦١ . حينما كان نحو ٢٢ في المائة مما تستورده تلك السوق يرد من امريكا اللاتينية ، مقابل أقل من ١٦ في المائة في الشهور التسعة الاولى من سنة ١٩٦٦ .

٣٥ - ومع ذلك فقد كانت هناك زيادات ملحوظة في المبادلات الخارجية بالارقام المطلقة . ففي سنة ١٩٦٦ ، طرأت على تصدير السلع والسياحة زيادة معتدلة مقدارها حوالي ٤ في المائة عجمما ، بينما زادت قيمتها الجارية بدرجة اكبر فبلغت ما مجموعه ١٢ . ٠٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وكانت القيمة الجارية للواردات من السلع والخدمات ١٠ . ٨٠٠ مليون دولار تقريبا ، أي بما يزيد بنسبة ٦ في المائة عنها في سنة ١٩٦٥ ، وفي اطار اوسع من ذلك اكدت هذه التطورات الاخيرة اتجاهات تجارة امريكا اللاتينية حتى الآن في المقد العالي ؛ فنمو الصادرات كان غير مستقر الى أقصى الحدود ، ان كانت الزيادة الحجمية تتراوح بين ٢ في المائة في سنة ١٩٦٢ ، وهي أعلى نسبة لها ، و ٢٢ في المائة في سنة ١٩٦٤ ، وهي أدنى نسبة . كما ان الواردات سارت هي الاخرى في خط غير مستقيم ولم يحدث التوسع فيها بقدر ما عُدث في الصادرات ؛ ففي سنة ١٩٦٤ عادت الواردات فبلغت بالكاد مستواها في سنة ١٩٥٧ وهو حوالي ٩ . ٣٠٠ مليون دولار ، ومنذ سنة ١٩٦٢ هبطت باستمرار دون قيمة الصادرات .

٣٦ - وقد تفاوتت هذه الاتجاهات الاقليمية الاجمالية كثيرا من بلد لآخر . فلو أخرجنا فينيزويلا من الحساب ، (وقد كان لها تأثير رئيسي على الارقام الاقليمية العامة وظلت صادراتها في عيوط منذ سنة ١٩٦١) لتحسنت الصورة كثيرا بالنسبة للارقام الخاصة بباقي المنطقة ، ولو انها تكشف عن ظروف خاصة في كل بلد ؛ فمثلا نجد ان نصيب الفرد قد زاد بنسبة ٥٠ في المائة او أكثر من الصادرات مقومة بالدولار بأسعاره الجارية ، وذلك في سبعة بلدان هي باناما وبوليفيا والبيرو والشيلي وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس ؛ بينما هبط نصيب الفرد من الصادرات في بوليا وكبييرا في الجمهورية الدومينيكية وهايتي ، وظل ثابتا تقريبا في البرازيل وكولومبيا ؛ وارتفع بمعدلات متفاوتة ، ولكنها اقل من ١٠ في المائة ، في كل من الأرجنتين والاكوادور والاوروغواي والباراغواي والسلفادور وكوستاريكا والمكسيك .

٣٧ - وقد نشأ الاختلاف بين اتجاهات التصدير واتجاهات الاستيراد عن عدد من العناصر من بينها الارتفاع الحاد في المدفوعات المائدة للعوامل الخارجية نتيجة لزيادة تدفق رأس المال الاجنبي ؛ فقد ارتفعت ارباح المنشآت الاجنبية من مبلغ يزيد قليلا على ١٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٠ الى حوالي ١٦٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٦ ، مع زيادة مقابلة في المدفوعات بحصة فوائد . وخلال الفترة نفسها زاد الدين العام الخارجي للمنطقة من ٦١٠٠ مليون دولار الى أكثر من ١٢٠٠٠ مليون دولار ، مما يوحي بأن عبء خدمة الديون سيكون اثقل في المستقبل القريب مما هو عليه الآن . وقد بلغ من عمارة هذه المشكلة ان عدة بلدان قد سمحت الى التفاوت بشأن ديونها للتخفيف من آثارها المباشرة على ميزان المدفوعات .

٣٨ - وقد عوضت التجارة فيما بين بلدان امريكا اللاتينية ، تدعمها الحركة الرامية الى التكامل الاقتصادي الاقليمي ، بعض التدهور في السنوات القليلة الماضية عن قصور تجارة المنطقة مع المناطق الاخرى . فقد أظهرت تلك التجارة نشاطا استثنائيا فيما بين ١٩٦١ و ١٩٦٤ حينما قفزت من أقل من ٧٠٠ مليون دولار الى ١٠٠٠ مليون دولار تقريبا بأسعار الاستيراد داخلا فيها التأمين والنقل ، ثم هبطت هبوطا طفيفا في السنتين اللتين تلتا الفترة المذكورة . وفي الفترة ما بين سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٥ زادت التجارة فيما بين بلدان المنطقة بمعدل سنوي تراكمي قدره ١٤٣ في المائة ، ويمثل هذا المعدل بالنسبة للبلدان الاعضاء في مجموعة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة ١٢٧ في المائة وبالنسبة لاعضاء السوق المشتركة لبلدان امريكا الوسطى ٣٠ في المائة ؛ وعلى عكس ذلك كان التوسع في سنة ١٩٦٦ أكثر اعتدالا إذ لم يزد على ٢٤ في المائة بأسعار الاستيراد داخلا فيها التأمين والنقل . ولم تعزز بلدان مؤسسة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة تقدمها يذكر بسبب الانخفاض في الواردات الى الأرجنتين والبرازيل ، هذا الانخفاض الذي بالكاد استطاعت زيادته المشتريات في البلدان الاخرى ان تلغي اثره ، ومن هذه البلدان الاخرى تجدر الاشارة بصفة خاصة الى البيرو والمكسيك . اما تجارة امريكا الوسطى فقد زادت بأقل من ١٥ في المائة .

٣ - وواصلت بلدان المنطقة في تلك الاثناء جهودها الرامية الى اقامة اطار نظامي لتقوية وتحسين التقدم الاقتصادي الاقليمي . فقد اتسع نطاق مجموعة امريكا اللاتينية للتجارة العمرة جغرافيا بانضمام فينيزويلا ، وأعلنت بوليفيا عن اعتزامها الانضمام . وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٧ أصدر رؤساء الدول الأمريكية ورئيس وزراء ترينيداد وتوباغو اعلانا تعهدوا فيه باقامة سوق مشتركة في موعد معين ، وبارساء الاسس المادية للتكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية عن طريق مشاريع تشترك في كل منها عدة دول ، ويتوحد جهودهم لزيادة الارباح المتأتية من التجارة الخارجية ، وبتعصير الاحوال المعيشية لسكان المناطق الزراعية ورفع انتاجية الزراعة وزيادة انتاج الطعام في الوقت نفسه ، وبتخاذ خطوات حاسمة للتوسع في التعليم والعلم والتقنية ، وبالقضاء ما لا ضرورة له من النفقات العسكرية لاستعمال الوفورات الناشئة عن ذلك في انماء امريكا اللاتينية اقتصاديا واجتماعيا . وأهمية هذا التعهد هي في أن التكامل قد أصبح اتجاها لا رجوع فيه ، ان الاعلان ، ولو انه ليس بالعصا السحرية التي تعقق التقدم الفوري ، يعتبر ارضية سياسية لهذا التقدم ان يتضمن التزام الحكومات والوكالات الدولية ببذل جهد واسع لا يصيبه الكلل .

٤ - وقد ظل احتواء الضغوط التضخمية الداخلية أحد الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في عدد من بلدان امريكا اللاتينية في سنة ١٩٦٦ . وكما عرضت " الدراسة " للتطورات الداخلية الاخرى ، أوضحت في هذا الخصوص حدوث انتعاش في الاستثمار الثابت . فقد حدث توسع في الاستثمار الخاص بنسبة ٧٦ في المائة مقابل ٢٦ في المائة في سنة ١٩٦٥ ، بينما ارتفع الاستثمار الحكومي بنسبة ٦٦ في المائة مقابل ٣ في المائة في سنة ١٩٦٥ . وحدث في الصناعة عموما نمو نشيط ولو ان معدلات النمو لم تكن استثنائية الارتفاع . ومع ذلك فان الانتاج الزراعي كان أقل بنسبة ٣ في المائة تقريبا منه في سنة ١٩٦٥ .

دراسة الظروف الاقتصادية في افريقيا

٤١ - كان امام المجلس كذلك وثيقة عنوانها " دراسة للظروف الاقتصادية في افريقيا " ، ١٩٦٠ - ١٩٦٤ " (المجلدان الاول والثاني) (١٩٦٤/١٤/٣٩٧) . وكان قد جرى توسيع هذه الدراسة لتشمل سنة ١٩٦٥ حيثما كانت المعلومات عن هذه السنة متوفرة . ومن المواضيع التي شملتها الدراسة النتائج القومي ، وبعض المؤشرات الديموغرافية لافريقيا ، والزراعة ، والتعدين ، والطاقة ، والانماء الصناعي (بما فيه الصناعات الصغيرة) ، والنقل (بما فيه السكك الحديدية والطرق والنقل الجوي والبحري) ، والتجارة الخارجية ، وميزان المدفوعات ، والرعاية الاجتماعية ، والمالية العامة ، والتخطيط الانمائي . وقد استهدفت " الدراسة " تحليل التطورات العاصلة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وقد قدمت المعلومات احصائية فيما يخص افريقيا في مجموعها وكذلك فيما

يخص المناطق التي تنقسم اليها أي أفريقيا الشمالية وأفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية وأفريقيا الوسطى وبقية أفريقيا (بما فيها أفريقيا الجنوبية) . وذكرت الدراسة ، في جملة أمور ، أن الناتج الداخلي الإجمالي للقارة (بما فيها أفريقيا الجنوبية) ، بأسعار السوق لسنة ١٩٦٠ ، بلغ ٤٠٧٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٤ ، وأن الدخل الفردي في أفريقيا ، بما فيها أفريقيا الجنوبية ، بلغ في العام نفسه ١٢٦ دولارا ، وبلغ باستثناء أفريقيا الجنوبية ١٠٣ دولارا . وفيما بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٦٤ زاد الناتج الداخلي الإجمالي لأفريقيا (باستثناء أفريقيا الجنوبية) بنسبة ٣٧ في المائة مقوما بالاشمان المدفوعة للمنتجين ، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي في أفريقيا (باستثناء أفريقيا الجنوبية) فيما بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٦٤ بمعدل سنوي متوسطه ١١ في المائة ، وبإدخال هذا البلد الأخير في الحساب يكون متوسط المعدل السنوي ١٥ في المائة . وقد أورد القسم الأول من الوثيقة خلاصة كاملة لهذه " الدراسة " . ومع أن " الدراسة " لا تتناول الفترة التي كان يستعرضها المجلس إلا أنها قد مت إليه لأنها تحوى آخر المعلومات المتوفرة عن موضوع الأحوال الاقتصادية في أفريقيا . ومن المأمول أن تتلو هذه الدراسة دراسات اقتصادية سنوية تعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للعرض على المجلس بشكل منتظم كما هو الشأن بالنسبة للدراسات التي تعدها اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى .

دراسات عن بعض المشاكل الانمائية في بعض البلدان المختلفة بالشرق الأوسط

٤٢ — قدم إلى المجلس كذلك كتاب منشور عنوانه " دراسات عن بعض المشاكل الانمائية في بعض البلدان المختلفة بالشرق الأوسط " ، (E/4361) (٧) . وتتألف هذه الوثيقة ، التي حوت مواد إعلامية أساسية ومعلومات إحصائية تبين النمو والتغير الحاصلين في السنوات الأخيرة ، من أربع دراسات رئيسية تتناول على وجه الخصوص ستة بلدان هي : الأردن وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان . وتعالول أولى هذه الدراسات أن تعد قيود الانماء واستراتيجياته في تلك البلدان التي لديها خطط انمائية ، وذلك عن طريق تحليل الخصائص البارزة لخططها . وتدلل الخطط على وجود الرغبة في تنويع النشاط الاقتصادي ، وفي اسناد دور أهم إلى القطاع العام بقصد تعصير الزراعة وانماء الصناعة ، وفي زيادة الادخار والتقليل من الاستهلاك . ومع ذلك تلاحظ الدراسة انتقاء النظرة المتكاملة اقليميا والجهد الشامل من أجل معالجة مشاكل البطالة أو الصالة الناقصة وتحسين نوعية القوة البشرية العاملة وقابليتها للتكيف ، وتقرح بذل الجهود للتنسيق بين الخطط الانمائية .

(٧) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 67.II.C.9.

٤٣ — وتعلل الدراسة الثانية العلاقات التجارية لتحديد النمط الذي تسير عليه وللبحث في العوامل الرئيسية، العالية والمعتمة، التي تحدد تلك العلاقات، ألا وهي التصنيع والتعاون في مجال التجارة . وأوضحت هذه الدراسة ان التجارة بين بلدان المنطقة لا تزال على مستوى منخفض وان ارتهان التوسع التجاري، وما قد يترتب عليه من فوائد تتعلق بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالتنسيق والمواءمة بين خطط الانماء القومية ليس باقل من توقفه على الجهود المبذولة لتخفيف القيود المفروضة على التجارة.

٤٤ — وتتناول الدراسة الثالثة بالبحث الحالة المترتبة على النمو السكاني السريع ونزوح السكان من الريف الى المدن الكبرى، والتدابير الحكومية التي دعت الى اتخاذها تلك الحالة، مستعرضة تلك التدابير التي اتخذتها الحكومات لعلاج الحالة. وتلفت الدراسة النظر الى ان الآثار المترتبة على ذلك النمو السكاني لم تقيّم بعد تقييما تاما، وعرضت للفائدة العالية والمعتمة لتحسين انماط الاستيطان عند التخطيط الاقليمي وتخطيط المدن الكبرى بما يتضمن انماء المراكز الحضرية الثانية.

٤٥ — وتستعرض الدراسة الرابعة ما قامت به، أو تعتزم القيام به، حكومات البلدان ذات الخطط الانمائية، في اطار الخطط، بالنسبة للاهداف الاجتماعية وبصفة أخص بالنسبة للقطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية . وقد أوضحت الدراسة ان تقدما كبيرا احرز في تلك الميادين منذ سنة ١٩٦٠، وخاصة في ميداني التعليم والصحة، ولكن الاجزاء الاجتماعية من الخطط يعوزها بصفة عامة العمق وسعة الافق والربط بينها وبين الاجزاء الاخرى من الخطة. وكشفت الدراسة عن ان اهتماما متزايدا قد اولى لمشكلة الاسكان المعسيرة وان برامج الرعاية الاجتماعية قد بدأت تتجلى كأدوات لتعبئة قدرات السكان غير المستخدمة او المستخدمة بشكل ناقص، وبخاصة قدرات الشباب والنساء.

الفرع الثاني

مناقشة الدراسات في المجلس

٤٦ — كانت الدراسات والتقارير المشار اليها أعلاه معروضة على المجلس في دورته الثالثة والاربعين عندما أجرى مناقشة عامة تناولت عددا من المسائل المدرجة في جدول اعماله، منها على الاخص المصونة الغذائية المتعددة الاطراف، وانماء الموارد البشرية واستخدامها، وتنفيذ خطط الانماء القومية الاقتصادية والاجتماعية . وتتضمن الفصول المختصة من هذا التقرير موجزا للآراء المعرب عنها في المجلس ولقرارات المجلس.

٤٧ - وأثناء المناقشة العامة (٨) أشار عدد من الممثلين إلى الأعمال العدائية بين إسرائيل وبين الأردن والجمهورية العربية المتحدة وسوريا، وأبدوا رأيهم القائل بأن إسرائيل مسئولة عن الأضرار الاقتصادية الخطيرة التي لحقت بتلك البلدان والدول الأخرى المعبئة للسلم نتيجة عدوانها الذي كان له كذلك آثار وخيمة على الحالة الاقتصادية العالمية في الجملة وعلى الانماء الاقتصادي للدول العربية. وقد تم إلى المجلس مشروع قرار (E/L.1172/Rev.1) (٩) مؤداه ضرورة معالجة إسرائيل بدفع تعويضات عن الأضرار التي سببتها وبرء الممتلكات وغيرها من الأشياء ذات القيمة المادية التي استولت عليها؛ وضرورة قيام الأمين العام باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين النظر بعين العطف، وبصورة عاجلة، في المسائل المتعلقة بمنح المساعدة الاقتصادية للأردن والجمهورية العربية المتحدة وسوريا من الموارد التي هي تحت تصرف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وقيامه، مع مداومته الاتصال بالبلدان العربية، بتقييم الضرر الذي لحقته إسرائيل بهذه البلدان والدول الأخرى المعبئة للسلم، وتقديمه التقرير المناسب عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين؛ وأخيراً ضرورة قيام رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإبلاغ رئيس مجلس الأمن بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد قدم تعديلاً (E/L.1174) (١٠) لهذا الاقتراح يرمي إلى توسيع نطاقه بالإشارة كذلك إلى ممتلكات الأمم المتحدة وموظفيها. وقد أعرب البعض عن رأيهم القائل بأن للمجلس اختصاص كله، وفقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق، بمناقشة النتائج الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي واتخاذ التدابير المناسبة، إذ أن من أهم وظائف المجلس تعزيز الانماء الاقتصادي الذي قيل بأن إسرائيل قد عاقته.

٤٨ - وكان من رأي ممثلين آخرين أن المجلس ليس هو الجهة المناسبة للنظر في مسائل سياسية مثل المسألة موضوع المناقشة. فلقد سبق للمجلس أن قرر (١٠) تأجيل النظر في مسألة إدراج بند إضافي مقترح في جدول أعماله يتعلق بهذا الموضوع، الذي هو فضلاً عن ذلك داخل في اختصاص الجمعية العامة ومجلس الأمن وقيد نظارهما. وقيل أن الاقتراح الذي تضمنته الوثيقة E/L.1172 يقوم على أساس افتراض غير صحيح هو أنه قد صار التوصل إلى نتيجة سياسية بشأن إدانة أعداء البلدان التي دارت فيما بينها الأعمال العدائية، بينما الواقع أن كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن قد رفضا تقرير مثل هذه الإدانة. وقد سحب اقتراح يدعو إلى عدم اتخاذ المجلس أي قرار بشأن مشروع القرار، وذلك بعد أن ذكر صاعبه أنه لا يصير على إجراء الاقتراح عليه (١١). وقد استمع المجلس خلال المناقشة إلى بيانات (١٢) بشأن المسألة المذكورة أعلاه أدلى بها عدد من المراقبين الذين حضروا الدورة.

(٨) انظر : الوثيقة E/SR.1481-1489.

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والأربعون، المرفقات،

البند ١ من جدول الأعمال.

(١٠) أنظر الفرع العاشر عشر من الفصل الثامن عشر أدناه.

(١١) أنظر : الوثيقة E/SR.1502.

(١٢) أنظر : الوثيقة E/SR.1489.

٤ - وأشير كذلك ، خلال مناقشات المجلس بشأن مسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، الى الحرب الدائرة في فييتنام ، وأعرب بعض الممثلين عن رأيهم القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترتكب عدوانا ضد شعب فييتنام له آثار وخيمة في الاحوال الاقتصادية العالمية وعلى نمو التعاون الاقتصادي الدولي . وأقترح ان يشجب المجلس بشدة سياسة العدوان العسكري . وفي الرد على ذلك قيل بان الاعمال العدائية الجارية انما ترجع الى عدوان فييتنام الشمالية وانه لسو اوقفت سلطات هانوي جهودها الرامية للاطاحة بحكومة جمهورية فييتنام بالقوة لعاد السلم وشيكا وفقا للرغبة التي طالما اعربت عنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وانه فضلا عن ذلك فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس المكان الملائم لاجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع .

٥ - وطرح اثناء المناقشة العامة رأى آخر مؤداه ان تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي يستلزم تمكين جميع البلدان من الاشتراك في التعاون الدولي الاقتصادي والتقني وان الجمهورية الالمانية الديمقراطية بصفة خاصة يجب ان لا يستمر استبعادها من الاشتراك في الامم المتحدة (١٣) .

الفرع الثالث

مقررات المجلس

٥١ - اتخذ المجلس في ختام المناقشة قراره ١٢٦٦ (الدورة ٤٣) الذي أشار فيه الى قرار الجمعية العامة ٢٢٠٦ (الدورة ٢١) و ٢٢٠٦ (الدورة ٢١) ، وأحاط علما ببيان الامين العام الذي أدلى به عند افتتاح المناقشة العامة (١٤) ، والذي قال فيه ان "جهودنا يجب ان توجه الى ايجاد بيئة أكثر ملاءمة للتجارة مع البلدان المتنامية ولمحاوئتها . . . تمهيدا للدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء الذي سينعقد في نيودلهي في شباط (فبراير) من العام القادم" ، كما أحاط علما بما أعرب عنه الامين العام من أمل قوي في أن "تلي 'دورة' مفاوضات كيندي 'دورة' مفاوضات في نيودلهي' ستشرع في انهاء ما لم يستكمل بعد من الاعمال" ؛ كما أحاط المجلس علما كذلك ، في هذا الصدد ، ببيان الامين العام الوكيل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجلسة ١٥٠٤ .

(١٣) انظر ايضا النبذة ٢٤٨ من الفصل الثامن ادناه .

(١٤) انظر : الوثيقة E/SR.1480 .

٥٢ — ومضى المجلس في قراره فذكر أنه لا حظ، مع الارتياح، أن المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية التي دارت في جلسته ١٤٨١ و ١٤٨٩ كشفت عن الاهتمام الكبير الذي توليه الدول أعضاء الأمم المتحدة للدورة الثانية للمؤتمر وعن تصميمها على بذل جميع الجهود اللازمة لتحقيق أهدافه؛ وعبر المجلس عن أمله في أن تكون التوصيات الصادرة عن الدورة الأولى للمؤتمر، بل يمتد إلى اتخاذ تدابير إضافية تستهدف تحقيق الأهداف لتجارة البلدان المتنامية وتعجيل انمائها الاقتصادي.

٥٣ — وأعرب المجلس عن أمله في أن يتم اعزاز تقدم كبير آخر، قبل الدورة الثانية للمؤتمر، في تنفيذ التوصيات الصادرة عن دورته الأولى في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٢٠٦ (الدورة ٢١)، وفي أن يتم، في وقت مناسب قبل الدورة الثانية، الأعمال التمهيدية الخاصة بالتدابير الإضافية الواجبة اتخاذ في ميدان تجارة البلدان المتنامية وانمائها، بحيث ييسر اتخاذ القرارات اللازمة بشأن اعتماد أمثال تلك التدابير في تلك الدورة. ودعا المجلس الدول أعضاء المؤتمر والمنظمات ذات الشأن في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة إلى بذل جهود إضافية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٠٦ (الدورة ٢٢) و ٢٢٠٩ (الدورة ٢١) وإلى التعاون الكامل لتأمين نجاح الدورة الثانية للمؤتمر؛ والتمس من الأمين العام للمؤتمر أن يواصل القيام بالاستعدادات من أجل التوصل في الدورة الثانية إلى نتائج عملية ملموسة تعود بالفائدة على التجارة العالمية وبصفة خاصة على البلدان المتنامية.

٥٤ — وقد تعذر على بعض أعضاء المجلس قبول ديباجة القرار المذكور أعلاه والتي تضمنت الإشارة إلى نبذة من بيان الأمين العام تخص "دورة مفاوضات نيودلي". فقد كان من رأي أولئك الأعضاء أن تلك الإشارة ربما انطوت على إقامة تماثل مفرط بين نتائج المفاوضات التي دارت مؤخراً بشأن التعريفات الجمركية برعاية "الغات" وبين ما هو متوقع من المؤتمر القادم. وأضافوا أنهم كانوا يفضلون لو أن المجلس أرجأ اتخاذ قرار بشأن الاقتراح الذي رأوا أن من الممكن النظر فيه في الدورة الثالثة والأربعين المستأنفة عند ما ينظر المجلس في تقرير مجلس التجارة والائتماء. وخالف آخرون من أعضاء المجلس هذا الرأي قائلين أن تفسير النص تفاسير اعتباطية قد أوجد مخاوف لا مبرر لها، بينما الواقع أن الاقتراح إنما يرمي إلى تعزيز مصالح كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء.

٥٥ — وأبلغ الأمين العام الوكيل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المجلس أن بيان الأمين العام ينبغي تفسيره على أساس أن المقصود به أن "دورة مفاوضات كيندي" قد قوبلت بالترحاب العام كخطوة إلى الامام جديدة بالتنويه في تدابير العلاقات التجارية فيما بين البلدان المصنعة، وأن الأمين العام قوى الأمل في أن يعتبر مؤتمر نيودلي كذلك بدوره خطوة إلى الامام في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدان المصنعة والبلدان المتنامية.

Blank page

Page blanche

الفصل الثاني

التخطيط والاقتصاد

٥٦ - عرض على المجلس، في دورته الثالثة والرابعة، تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن أعمال دورتها الثانية (E/4362) (١) التي عقدت في سانتياغو بالشيلي في الفترة الممتدة من ١٠ إلى ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٦٧. وقد ناقشت اللجنة في تقريرها مختلف نواحي تنفيذ الخطط، والأعمال التي تمت بشأن المبادئ التوجيهية والاقتراحات المتعلقة بمقدد الأمم المتحدة الانمائي الثاني، وبرنامج العمل المقبل.

٥٧ - وقد لاحظت اللجنة أنه بينما وضعت الخطط بلدان كثيرة فإن القليل منها نجح في تنفيذ تلك الخطط. ونوهت اللجنة بأن التخطيط الانمائي إنما هو أداة لصياغة السياسات الانمائية وتنفيذها؛ وبالتالي يكون الاخفاق في التخطيط اخفاقا في رسم وتنفيذ سياسات فعالة. والتخطيط منطورا إليه كوسيلة تقنية اجتماعية ليس بدلا من السياسة الانمائية، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة البديهية تغيب عن أذهان الكثيرين. ولا معنى للكلام عن تنفيذ الخطط الانمائية إذا تجنبنا وضع السياسات الضرورية لتغيير الاجتماعي مثل اصلاح الزراعي وإعادة توزيع الدخل، واتخاذ التدابير اللازمة لضبط النظام الاجتماعي، بما فيها القيود الضريبية والمالية، وبعبارة أخرى فإن الإرادة السياسية للأنماء والمقدرة على ممارسة قدر كبير من التحكم في النشاطات الاستراتيجية في الاقتصاد شرطان أساسيان لتنفيذ الخطط الانمائية تنفيذا فعالا.

٥٨ - وشددت اللجنة على ضرورة اسناد مهمة التخطيط القومي إلى أعلى السلطات التنفيذية. ووافقت أن كلا من التعديد الصحيح للأهداف والتدابير الحامة وتنفيذ الخطط يتوقف بشكل قاطع على اشتراك واضعي السياسة بصورة فعالة في عملية التخطيط. ففي كل مرحلة من مراحل وضع الخطة وتنفيذها يتعين اتخاذ قرارات بشأن السياسات التي يجب أن تنتهج والتدابير التي يجب إعمالها، وأمثال هذه القرارات لا يمكن أن يتخذها إلا أعضاء الحكومة الذين يمارسون السلطة التنفيذية ويتعاملون مسئوليتها.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والرابعة،

الملحق رقم ٧.

٥٩ - وأشارت اللجنة الى ان الخطة الانمائية انما هي اداة عمل ؛ فهي ليست مجرد دراسة تشخيصية او تعبير عن أمل . ولا يمكن تنفيذ الخطط الا اذا تضمنت تحديد السياسات والنشاطات والمشاريع التي سيضطلع بها تنفيذها واضحا . كذلك لا يمكن تنفيذ الخطط اذا كانت الموارد المادية والمالية التي تتطلبها برامجها أكثر من الموارد المتاحة . لذلك فان تعبئة الموارد يجب ان تكون من الامور الرئيسية التي تهتم بها سياسات الانماء . وأكدت اللجنة بصورة خاصة على أهمية التخطيط السنوي والابلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة والاشراف السليم عليه اذا اريد للخطط الانمائية ان تنفذ التنفيذ الفعال .

٦٠ - وفحصت اللجنة بشيء من التفصيل تجربة التخطيط وتنفيذ الخطط في امريكا اللاتينية . ولا حظت اللجنة ، في استعراضها للعوامل المختلفة التي أثرت على نشاطات التخطيط في بلدان امريكا اللاتينية ، ان من الصعب توقع نتائج باهرة في الاجل القصير نظرا لخفاضة الاحتياجات وتنوعها . ومع ذلك ، ورغم الصعاب المتعددة ، أمكن الحصول على ثروة مفيدة من الخبرات ، وارسيت الفواعل التقنية للتخطيط ، واستمر التقدم في تدريب الموظفين التقنيين . وقد قامت البلدان المعنية بانشاء ادارات تخطيط مركزية أصبحت قطب الرعى في التعداد ، ووضعت خططها العامة الاولى ؛ وهي تتبع في تخصيص الموارد معايير اكثر عقلانية ، وبخاصة في القطاع العام ؛ والا هم من ذلك ان التخطيط قد أصبح مبدأ مقبولا على نطاق واسع .

٦١ - وبعد ان استعرضت اللجنة مختلف المشاكل التي تواجهها امريكا اللاتينية أصدرت سلسلة من التوصيات تتعلق بالادارة العامة للتخطيط ، وبالادارة العامة ؛ بمستوى الخطط ؛ وبمناهج التخطيط ؛ وبضرورة استكمال نظم التخطيط ؛ وبالتعاون التقني والمالي الخارجي .

٦٢ - ووفقا لما طلبته الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فعصت اللجنة كذلك مسألة اعداد مبادئ توجيهية واقتراحات لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . ويتضمن الفصل الثالث ادناه وصفا لمقترحات اللجنة المتعلقة بهذا الموضوع .

٦٣ - وبالنسبة للنشاطات المستقبلية اعتمدت اللجنة برنامج عمل مركز التخطيط والاسقاط والسياسة الانمائية التابع للامانة العامة للامم المتحدة ، وأعربت عن تقديرها لباقي أعضاء مجموعة مؤسسات الامم المتحدة لما قدمته من معلومات عن نشاطاتها المتعلقة بالتخطيط والاسقاط . وأشارت اللجنة الى ان ما يتضمنه برنامج عمل المركز من دراسات عن تخطيط الانماء واسقاطاته سيكون مفيدا للمخططين القوميين ، وبخاصة الدراسات المتعلقة بالتخطيط السنوي وتنفيذ الخطط . وفيما يختص بالاسقاطات ذكرت اللجنة ان عمل المركز في الوقت الحالي يجب ان يستهدف اساسا المعاونة على اعداد مبادئ توجيهية واقتراحات لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ؛ ولكنهما لاحظت في الوقت نفسه ان الاسقاط مفيد كذلك بالنسبة لافراد معينة اوسع نطاقا .

٦٤ - وأحاطت اللجنة علماً ، مع التقدير ، بالدعوة التي وجهها اليها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعقد دورتها الثالثة في مقر هذه اللجنة . وأعربت اللجنة عن أملها في إمكان قبول الدعوة والقيام بالترتيبات اللازمة لعقد هذا في النصف الأول من سنة ١٩٦٤ (٢) . وسوف تكون البنود الرئيسية في جدول الأعمال : (أ) مشاكل تنفيذ الخطط (مع التركيز بصفة خاصة على إفريقيا) ، و (ب) اعداد مبادئ توجيهية واقتراحات لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

٦٥ - كذلك كان امام المجلس في دورته الثالثة والاربعين دراسة عنوانها " تنفيذ الخطط الانمائية : المشاكل والخبرة المكتسبة " (Add.1-2/E/4363) . وقد نشرت هذه الدراسة التي تتناول بعض نواحي تنفيذ الخطط في البلدان المتنامية وفي البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً ، بوصفها الباب الاول من " دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٦ " .

٦٦ - وقد اشارت الدراسة الى أن أول شروط تنفيذ الخطة الانمائية وأهمها هو توفر العزيمة السياسية على انتهاج سياسات فعالة . فتنفيذ الخطة يبدأ في مرحلة اعداد الخطة ، عين تتخذ القرارات بشأن القضايا السياسية الرئيسية ، ويستمر في جميع المراحل التالية التي تقتضي اتخاذ قرارات بشأن التدابير والاعمال الفردية . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي ان يشترك الرؤساء التنفيذيون في الحكومة في عملية التخطيط منذ بدايتها . ولما كانت الخطط تتطلب عادة قدراً من العمل التشريعي لتحويل السلطة التنفيذية حق تطبيق السياسات التي رسمتها ، فان من الضروري التوفيق بين هذه الخطط وبين الموقف السياسي الذي تتخذه السلطة التشريعية . وبالمثل فانه لما كان قد ركيز من النشاط الاقتصادي في البلدان المتنامية في ايدى الافراد فان التشاور الوثيق بين الحكومة وبين المنتجين من القطاع الخاص أمر لا بد منه في فروع من الانتاج ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للانماء . كذلك نهت الدراسة الى ان اسهام جميع جهات الادارة الحكومية في عملية التخطيط ضروري لتنفيذ الخطة تنفيذاً فعالاً ، ولا حظت انه في المحاولات الاولى للاخذ بالتخطيط الانمائي كان اعداد الوزارات والوكالات للبرامج والمشاريع في كل قطاع ، بصفة عامة ، أضعف علقه في سلسلة العملية التخطيطية . فبالإضافة الى قلة ما يتم تقديمه من المشاريع المعدة اعداداً حسناً ، كان التحليل غير الكافي والمعلومات الناقصة بشأن المشاكل والاعتبارات في كل قطاع على حدة يحد من جودة البرامج المقترحة وفعاليتها سواء بشأن الاستثمار او بشأن غيره من التدابير . كما ان التخطيط الانمائي الاقليمي قد تأثر هو أيضاً بأوجه ضعف مماثلة .

٦٧ - ثم ناقشت الدراسة بعض خبرات البلدان المتنامية ومشاكلها في استخدام الميزانية كأداة رئيسية لتنفيذ الخطة . وقد لاحظت الدراسة ان اعداد المشاكل المستمرة في تنفيذ الخطط المتوسطة الاجل تتمثل في تنفيذ توجيهات الميزانية وغيرها من السياسات القصيرة الاجل بحيث

(٢) قرر المجلس في جلسته ١٥٠٧ ان تعقد الدورة الثالثة للجنة في اديس ابابا في الفترة الممتدة من ٢٩ نيسان (ابريل) الى ١٠ ايار (مايو) ١٩٦٧ .

تؤدي الى تقليل ما في تغير الظروف من آثار ضارة في تقدم تنفيذ الخطة . فاعداد خطة سنوية أو ميزانية قومية اقتصادية مدتها سنة يستحق اهتماما أكبر بكثير مما ناله في الماضي في البلدان المتنامية ، اذا أريد تحقيق المرونة في تسيير السياسات في اطار خطة متوسطة الاجل . ومن الضروري ، فضلا عن ذلك ، تقييم التوازن المرجح قيامه في أسواق السلع ذات الاهمية الخاصة وفي الموارد الانتاجية ، وليس فقط تقييم التوازن المرجح قيامه بين الطلب والعرض في اجمالهما ، وذلك من أجل التوصل الى مصرفة ما اذا كان في الامكان الاعتفاظ بدرجة مقبولة من التوازن العام . وتحتاج البلدان المتنامية الى ابتداء ترتيبات لتأمين قيام الاتساق بين المشاريع الانمائية الداخلة في الميزانية السنوية وبين برنامج الانفاق العام المعد بصورة مجملة في الخطة المتوسطة الاجل ، وذلك من أجل تعقيق قدر أكبر من النظم والتماسك في برامجها المتعلقة بالانفاق العام . ويتطلب ذلك تنسيقا بين أعمال الجهة القائمة على شؤون التخطيط وبين أعمال الوزارات في اعداد الميزانية السنوية ، كما يتطلب اتخاذ تدابير تضمن تنفيذ المشاريع أو المساهم المقترحة بحسب الخطة الموضوعية . كذلك يقتضي الاسر اتخاذ خطوات موازية لتعزيز الفحص الرشيد للانفاق الجارى من أجل التأكد من ان توزيع الموارد يتم وفق الاولويات المقررة للانفاق العام في مجموعه . ومما يجب كذلك ان لا يغرب عن البال ان ازدياد الايرادات الجارية للحكومات هو عنصر اساسي جدا في السياسة الانمائية ، ان درجة فعالية تنفيذ الخطط تتوقف الى حد كبير على مدى استعداد الحكومات لاصلاح هيكل نظامها الضريبية بالتدريج .

٦٨ — وأكدت الدراسة على ان احتمالات نجاح تنفيذ الخطة تقوى بقدر ما يزداد تقبل القطاع الخاص من الاقتصاد للاهداف العامة والغايات المحددة للخطة . ويسهل عموما أحداث القدر المطلوب من هذا التقليل اذا امكن للحكومة ان تتخذ الترتيبات اللازمة لاشتراك القطاع الخاص في وضع الخطة . ونظرا لقصور الاجهزة الادارية في البلدان المتنامية فان من الامور الهامة بوجه خاص اعلاء اولوية لانشاء وتشغيل جهاز يتسنى عن طريقه للحكومة ان تضمن تعاون العناصر الرئيسية في القطاع الخاص . وفي معظم البلدان المتنامية تشمل العناصر الاستراتيجية في الاقتصاد التي يتعين اتخاذ ترتيبات معينة بشأنها ، منتجي بعض السلع الحيوية للاستثمار والاستهلاك والسلع التصديرية الرئيسية ، وكذلك ارباب قطاعي النقل والطاقة اذا كانا مملوكين للأفراد . فما لم تحقق هذه الصناعات الاهداف المحددة لها فمن المرجح ان تحدث مآزق وان تتعثر الخطة كلها للخطر . وقد أشارت الدراسة الى ان الادوات المتاحة للتأثير على القطاع الخاص تعتبر غير فعالة نسبيا في معظم البلدان المتنامية . ولئن كان التحكم المباشر في مياين السلع النادرة اكثر فعالية في العادة ، فان التجربة قد اثبتت انها أقدر على الكبح منها على التنشيط . وينبغي للعناصر التي يتكون منها مجموع السياسة التي ترسمها الحكومة للتأثير على القطاع الخاص ان لا يتضارب بعضها مع البعض الآخر . كما يجب اتخاذ الاحتياطات لجعل هذه العناصر لا تضر ، الا في أضيق الحدود ، بالاهداف الاخرى مثل زيادة إيرادات الحكومة وتوفير النقد الاجنبي والحد من اثمان التكلفة

المحلية . ومن المهم في الوقت نفسه الاحتفاظ بسجود مناسب يمكن ان يبيث الشعور بالثقة بين رجال الاعمال .

٦٩ — وقد لاحظت الدراسة، وهي بصدد تقييم خبرات مجموعة منتقاة من البلدان المتنامية التي بدأت خلال النصف الاول من الستينات بتنفيذ خطط انمائية، ان تعمسينا ملحوظا حدث في نوعية التنفيذ في عدد من الحالات . فمن بين الاثني عشر بلدا التي استعرضتها الدراسة حققت عشرة بلدان معدلات نمو في الانتاج المحلي الاجمالي اعلى من تلك التي كانت سائدة في النصف الثاني من الخمسينات؛ بل ان ستة بلدان قد تجاوزت أهداف النمو المحددة في خططها . وكان للتقدم في تعمسين الزراعة دور هام في التعجيل بالنمو، ولو ان التحسن في عدد من البلدان لم يكن بالقدر الذي كانت تتوقعه الخطط . وفي مجال الصناعة كانت الانجازات متفاوتة اذا قورنت بالغايات التي حددتها الخطط، ولو ان معدلات النمو كانت بصفة عامة اعلى منها في الزراعة . وقد عرقلت الانتاج الصناعي في بعض البلدان قلة الكميات المتوافرة من المواد الزراعية المحلية وقلة المسواد المستوردة بسبب ندرة النقد الاجنبي . ولم تكن مقادير العجز في موازين المدفوعات، على وجه العموم، بالضخامة التي كانت تتوقعها الحكومات، ويرجع ذلك جزئيا الى التاورات العميدة في قطاع التصدير كما يرجع في بعض الحالات الى تعمسينات طرأت على ميزان الخدمات . وفي معظم البلدان ارتفع نصيب الاستثمار من الناتج الاجمالي المحلي في السنوات الاخيرة، ونجح أكثر من نصف البلدان التي استعرضتها الدراسة في رفع مستوى الادخار المحلي .

٧٠ — وبعد ذلك فحصت الدراسة بعض نواعي تنفيذ الخطط في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا؛ فأشارت الى انه حتى وقت قريب كانت خبرات البلدان المذكورة في تنفيذ الخطط غير قابلة غالبا للنقل الى بلدان اخرى نظرا لان التنفيذ كان يتم فيها عن طريق الاوامر الادارية؛ الا ان التغييرات الجارية ادخالها على طرق تنفيذ الخطط أخذت تؤدي الى توسيع مجال الاهتمامات المشتركة بين البلدان بالرغم من الاختلاف في نظامها الاقتصادية والاجتماعية .

٧١ — ولم يكن عدم وجود وسائل فورية متاحة لتنفيذ خطط شاملة في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا يعتبر سببا كافيا للقبول الدائم بخطط أضيق نطاقا . فبدلا من ذلك اتجهت الجهود الى ايجاد الظروف اللازمة لتنفيذ سياسات تتناول جميع قطاعات الاقتصاد . ومع تحقيق مستوى اعلى من التصنيع نشأ الشعور بان طرق التخطيط والتنفيذ تحتاج الى تعديل يجعلها تتلاءم مع الظروف الجديدة . ومن أجل ذلك تمت اصلاحات انطوت بطريقة ضمنية على التقليل من استعمال التوجيهات الادارية بوصفها الاداة الرئيسية لتنفيذ الخطة، وبالتالي ازداد كثيرا دور عامل الربح في تحديد نشاطات كل منشأة . كذلك اسند دور أكبر الى الجهاز السوقي كجزء من ذلك التطور نفسه . ومع ذلك لم تكن زيادة دور الجهاز السوقي تعنى التقليل من دور التخطيط المركزي والتدخل الحكومي في العمليات الاقتصادية؛ ولكنها انطوت على تغييرات هامة في محتوى الخطط القومية، وبشكل أظهر في طرق تنفيذ الخطط، فقد أصبح تنفيذ الخطط مرتبطا أكثر فأكثر بالسياسات الضريبية والمالية وسياسات الاسعار .

٧٢ — ووصفت الدراسة الدور الهام الذي للخطط السنوية في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا، فقالت ان اعداد تلك الخطط يرتبط ارتباطا وثيقا باعداد الخطط المالية وكشوف تكاليفها، بما في ذلك ميزانية الدولة، التي يقصد بها اساسا ان تخدم تنفيذ الشريعة السنوية من الخطة الانمائية. وفي ظل الاصلاحات الاقتصادية الاخيرة سيتعاظم دور التخطيط المالي بشكل ملحوظ.

٧٣ — وينتظر للدور المتزايد السدّي تكثفه اعتبارات الربعية في التأثير على نشاط المنشآت ان يؤثر كذلك تأثيرا حميدا في اعداد المشاريع الاستثمارية وتنفيذها في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا. ويتوقع ان يؤدي الاستبعاد التدريجي للتوزيع المركزي للسلع والخدمات الاستثمارية، مع انشاء نظام اوفى لتعديد الاسعار، الى ايجاد ظروف تمكن الوعدات القائمة بالاستثمار من اقامة قراراتها على اساس تقييم أكثر واقعية لجداول المشاريع الاستثمارية المعينة.

٧٤ — وقد قام الامين العام، في بيانه الى المجلس (٣) الذي افتتح به مناقشة التخطيط والاسقاط الاقتصادي، بلفت النظر الى الاهمية التي تعلقها لجنة التخطيط الانمائي على السياسات المناسبة للنمو الاقتصادي. وأشار الامين العام الى ان اللجنة ترى ان هناك اتجاهها نحو القول بامكان تقدم التخطيط في المرتبة على رسم السياسات السليمة للانماء الاقتصادي والاجتماعي، بكل وامكان حلولة محلها. وفي رأى اللجنة ان ذلك أبعد ما يكون على الصواب، وان اي ظن بامكان تفادي اتخاذ القرارات الصحية المتعلقة بالسياسة عن طريق اللجوء الى التخطيط الانمائي يجب ان ينفي فوراً من الانهان. كذلك شدد الامين العام على أهمية التنفيذ الناجح للخطط القومية، ولا يحظ ان أمثال هذه الخطط طالما ظلت في الماضي مجرد تعبير عن آمال بدلا من أن تصبح برامج عمل حقيقة.

٧٥ — ولوحظ في المناقشة التي تلت ذلك (٤) ان الاعتراف بأهمية التخطيط أصبح الان عاما، فجميع البلدان متفقة على ضرورة قدر ما من التخطيط لاقتصادياتها. وحتى القطاع الخاص من الاقتصاد بدأ في معظم الحالات يدرك هذه الضرورة. ومع ذلك فان قبول الجميع بضرورة التخطيط لا يعني ان شكل التخطيط او نوعه واحد في كل مكان. فطبيعة التخطيط في بلد معين تعتمد بالضرورة عوامل متنوعة مثل المرحلة التي بلغها البلد من النماء، والمبادرات التي يضطلع بها القطاع الخاص، وتوافر الموظفين الاداريين ووفرة المعلومات الاحصائية. وقيل في المناقشة ان خبرات البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا تساهم في توسيع نطاق الاهتمام بالتخطيط عموما، وان هناك في الواقع اتفاقا في الرأى بدأ يظهر بشأن بعض القضايا التي يثيرها التخطيط.

(٣) انظر : الوثيقة E/SR.1480.

(٤) انظر : الوثيقتين E/AC.6/SR.422-426 و E/SR.1481-1489.

٧٦ - وقيل كذلك ان الادراء العام لاهمية التخطيط تجلى ايضا في النشاطات الاخيرة للامم المتحدة ؛ وان انشاء لجنة التخطيط الانمائي حدث جدير بالملاحظة ، اذ ان هذه الهيئة على عداثة عهد هذا قد اتسبت مكانة ملحوظة في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة . كما قدمت اقتراحات تدعو الى تقوية نشاطات الامم المتحدة في مجال التخطيط وتضمينها عددا من نواحي الموضوع الرئيسية .

٧٧ - وقد اتفقت الآراء كلها على ان اعتماد الخطة لا يضمن بذاته تحقق الانماء الاقتصادي . فأولا وقبل كل شيء يجب ان تكون لدى الحكومات العزيمة السياسية على المضي قدما في برامج العمل . كما ان على الحكومات كذلك ان تكون لديها القدرة التقنية على اتخاذ تدابير واسعة المدى . على ان التخطيط يجب ان يكون مهمة ذات طابع قومي ، وان يحظى بالمساندة المتحمسة من السلطات الحكومية على كافة المستويات ، كما ان المساندة الشعبية للتخطيط الانمائي هي ايضا ما يجب غرسه في النفوس .

٧٨ - ولوحظ ان عدد البلدان المتنامية التي قامت فعلا بتنفيذ خططها القومية صغیر نسبيا . فلا بد من تغيير النزوع الى اعتبار مهمة تنفيذ الخطة منتهية بمجرد صياغتها ، اذا اريد الحصول على نتائج أفضل في الميدان الاقتصادي . والواقع ان نجاح اي عمل قد يضطلع به المجتمع الدولي فيما يتصل بالعقد الانمائي الثاني يتوقف على النجاح في تنفيذ الخطط القومية .

٧٩ - وأشار المتكلمون الى ان التخطيط لا ينجح الا اذا كان مصطبغا بالصيغة العملية لا النظرية ؛ فالخطط ، اذا اريد لها ان تكون برامج حقيقية للعمل ، يجب ان تكون شيئا أكثر من مجرد صياغات عامة للمبادئ ، وان تتضمن تحديدا واضحا لغاياتها وأهدافها تسهلا لتنفيذ البرامج والمشاريع المكونة لكل منها . ويجب ان تكون الاهداف المختلفة متمشية بعضها مع بعض ؛ والا فان تضارب الاهداف قد يصبح مدعاة الى اختلال التوازن ، مما يدعو بدوره الى عملية شاقة هي إعادة تقييم للسياسات . كما أشير الى ان الخطط يجب ان لا تكون مفصلة أكثر من اللازم ولا ان تكون جامدة .

٨٠ - ولم يشك أحد في ان التخطيط لا يمكن اعتباره بدیلا للسياسة الانمائية . ومع ذلك فان التخطيط أساس هام تقوم عليه السياسة ، التي هي بدورها أساس لوضع البرامج النهائية ، فعلى الحكومات ان تفحص بطريقة منظمة الوسائل التي تحت تصرفها وان تستخدم الادوات الوافية الملائمة لتأمين تحقيق الاهداف المرسومة . كما ان هناك ضرورة لاستنباط وسائل لكشف أوجه النقص في الانجازات دون تأخير وللقيام بالعمل اللازم لمعالجتها .

٨١ - وشدد المتكلمون على ان تعبئة الموارد الداخلية للانماء جزء لا يتجزأ من التخطيط . ولا بد في تحقيق هذا المطلب من استحداث تدابير خرائطية ومالية مناسبة . ولا بد كذلك في الوقت نفسه من اتخاذ الخطوات لادخال الاصلاحات على المؤسسات ، ولاستحداث التغييرات الاجتماعية ، ولايجاد أجهزة ادارية ذات كفاية ، ولتحويل هيكل المجتمع كله .

٨٢ - ولا حظ عدة ممثلين ان الانماء الاقتصادي كثيرا ما كان في الماضي يعتبر هو والتصنيع شيئا واحدا ، ونتيجة لذلك كانت الزراعة تلاقي الاهمال . لذلك تقضي الحاجة باعادة التوازن كيما يحظى القطاع الزراعي بالنصيب الذي يستحقه من الاهتمام . وبالمثل فلا بد من الاعتداد باحتياجات القطاع الخاص ، الذي يقوم بدور هام في البلدان المتنامية . على ان عددا من الممثلين ايضا ذكر ان على القطاع الخاص من جهته ان يوائم بين نشاطاته وبين المصلحة القومية .

٨٣ - وأشير الى ان الخطط أو البرامج السنوية تشكل أدوات هامة لتنفيذ الخطة . فهذه الخطط أو البرامج السنوية ، نظرا لارتباطها الوثيق بالميزانيات الاقتصادية القومية وينظم المعاسبات القومية ، تعتبر ملائمة بنوع خاص لتنفيذ الخطط الانمائية التي تمتد عادة لعدة سنوات . ومن المهم القيام بمزيد من الفحص للمشاكل التي ينطوي عليها التخطيط السنوي ووضع الميزانيات السنوية . ومما يرتبط كذلك بهذا الموضوع ان هناك ضرورة لتقديم المساعدة التقنية من أجل تدريب الموظفين القوميين لمواجهة متطلبات التخطيط .

٨٤ - ولفت عدة ممثلين الانتباه الى أهمية وجود بيئة خارجية ملائمة لتنفيذ الخطط الانمائية . وأشير الى انه ، على تتوافر متطلبات البلدان المتنامية من النقد الاجنبي ، يجب ان ترسم سياسات التجارة الدولية والمعونة الدولية بشكل يؤدي الى تحقيق هذه الغاية . كما ذكرت ضرورة التعاون التقني والمالي بين البلدان من أجل معاضدة الجهود القومية المبذولة في مجال التخطيط . وقال عدد من الممثلين ، من جهة أخرى ، ان الموارد الخارجية ، على أهميتها ، لا يمكن ان تكون العامل العاسم في الانماء الاقتصادي لبلد من البلدان ، ولذلك يجب ان لا نبالغ في أهمية المعونة الخارجية .

٨٥ - وبقراره ١٢٥٩ (الدورة ٤٣) المتخذ عند انتهاء المناقشة ، أعاد المجلس علما ، مع التقدير ، بالدراسة التي أعدها الأمين العام والتي عنوانها " تنفيذ الخطط الانمائية : المشاكل والخبرة المكتسبة " ، وهي الباب الاول من " دراسة عن الحالة الاقتصادية في العالم " (Add/1-2 وE/4363) (٥) . وبعد ان أعرب المجلس للجنة التخطيط الانمائي عن تقديره لدراساتها الشاملة المدققة للغبرات والمشاكل في مجال تنفيذ الخطط الانمائية ، مع الاهتمام بنوع خاص بأمريكا اللاتينية ، ولتوصياتها الحكيمة الرامية الى تحسين التخطيط وتنفيذ الخطط ، أقر برنامج الاعمال المقبلة الذي أوصت لجنة التخطيط الانمائي بتنفيذه في ميدان التخطيط والاسقاط . كما دعا المجلس حكومات البلدان المتنامية الى النظر ، في ضوء توصيات اللجنة ووفقا للظروف السائدة في بلدانها ، في أمر وضع سياسات انمائية متضافرة ونشيطة من أجل ايجاد تحسينات عاجلة في تعبئة الموارد ، وفي تقوية الاجهزة التي تتولى وضع الخطط وتنفيذها ، وفي المبادرة الى احداث التغييرات النظامية التي لا بد منها لتعجيل بعملية الانماء الاقتصادي . كذلك التمس المجلس من الأمين العام القيام بما يلزم لمضاعفة الجهد المبذول في الدراسات ذات الاتجاه العملي التي كانت قد

أوصت بالقيام بها لجنة التخطيط الانمائي ، وبخاصة الدراسات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ السنويين وبمراقبة تقدم الخطة وتقييمه ، وكذلك القيام بما يلزم لنشر دورية في وقت قريب تعوى مقالات ومعلومات يستخدمها المخططون ورasmuso السياسات في البلدان المتنامية . وأخيرا التمس المجلس من الامين العام ان يستمر في تقديم التقارير المرحلية عن تقدم العمل في هذا الميدان الى كل من المجلس ومن لجنة البرنامج والتنسيق التابعة له .

Blank page

Page blanche

الفصل الثالث

عقد الأمم المتحدة الانمائي *

٨٦ - استند المجلس في مناقشة بشأن عقد الأمم المتحدة الانمائي ، في دورته الثالثة والاربعين (١) ، على التقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام والذي يعمل العنوان التالي : "الاعمال التحضيرية للعقد الانمائي الثاني" (E/4376) (٢) والذي أعد استجابة لقرار المجلس ١١٥٢ (الدورة ٤١) وقرار الجمعية العامة ٢٢١٨ (الدورة ٢١) .

٨٧ - وذكر التقرير المرحلي ان لجنة التخطيط الانمائي اقترعت ، على أساس المناقشات التمهيديّة ، عددا من الاقتراحات بشأن العقد القادم وذلك في تقريرها الى المجلس عن دورتها الثانية (E/4362) (٣) . وقد اقترعت اللجنة ان تعتمد الأمم المتحدة ميثاقا للعقد الانمائي الثاني ؛ وان يحدد الميثاق أهدافا معينة يجب الوصول اليها عن طريق العمل الدولي المشترك ، ويبين الوسائل التي يتعيّن ان تتبعها البلدان المتنامية والبلدان النامية على السواء طلبا لتحقيق تلك الاهداف . كما اقترحت ان تتعهد الحكومات ، في تعديدها للاهداف ، تعهدات معينة بشأن التدابير التي ستقوم بها . وأخيرا أوضحت اللجنة انه يحسن ان ينص كذلك على ترتيبات دولية مناسبة لاستعراض التقدم المحرز كل سنة ، ولتنظيم اتفاقات على أعمال معددة تقوم بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية . وقالت اللجنة انها ، في حالة اعتماد المجلس لهذه المقترحات ، تعتزم اعداد برنامج عمل أكثر تعديدا قررت ان تشكل فريقا عاملا يعنى به .

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(١) أنظر : الوثيقتين E/AC.6/SR.422-430 و 1505 و E/SR.1481-1489 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ،

المرفقات ، البند ٣ من جدول الاعمال .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٧ ، الفصل الثاني .

٨٨ - وقد تضمن التقرير المرحلي الاعراب عن أمل الامين العام في امكان اجتماع الفريق العامل قريبا حتى يكون عونا له في الوصول بالاعمال التعضيرية الى مرحلتها التالية، بالتشاور مع المنظمات المعنية في أسرة مؤسسات الامم المتحدة. وسوف تتضمن عملية التشاور جميع المعلومات الاساسية عن مختلف نواحي العمل بمعرفة الامانات العامة للمنظمات، مما يحقق في وقت واحد مضامين الطلبين اللذين وردا في قرار الجمعية العامة ٢٢١٨ (الدورة ٢١)، أي المتطلبات المتعلقة باعداد اطار تمهيدى لاستراتيجية الانماء الدولي في السبعينات، وتلك المتعلقة باعداد دراسة للمبادئ والتوجيهات والقواعد الاسترشادية للعمل المتصل بالانماء. لذلك قرر الامين العام ان يجري العمل فيما يختص بالطلبين معا كجزء لا يتجزأ من الاعمال التعضيرية للعقد الانمائي الثاني.

٨٩ - ومضى التقرير المرحلي فذكر ان لجنة التخطيط الانمائي اقترعت قيام مركز التخطيط والاسقاط والسياسة الانمائية التابع للامانة العامة للامم المتحدة باعداد مسودة لبعض المبادئ الاسترشادية والمقترحات المتعلقة بالاعمال الخاصة بالعقد الانمائي الثاني، وذلك بالتشاور مع الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات المعنية. كما وصف التقرير مآدار من تبادل الآراء الاولية في الموضوع اثناء اجتماع عقده مؤخرا اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بالعقد الانمائي.

٩٠ - وأشار التقرير في الختام الى ان الامين العام، في قيامه بالاعمال التعضيرية للعقد الانمائي الثاني، سوف يعرض على الاستفادة بقدر الامكان من خبرات مختلف المؤسسات القومية والافراد في الدول الاعضاء. كما أكد التقرير على ضرورة العمل على نشر المعلومات عن النشاطات المتعلقة بالعقد القادم، وذلك لتأمين المساندة والتعاون في القيام بتلك النشاطات فضلا عن الفهم الاوسع نطاقا لطبيعتها ولمداها.

٩١ - وقد افتتحت مناقشات المجلس ببيان الامين العام (٤)، الذي أدلى به نيابة عنه الامين العام الوكيل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وذكر الامين العام في بيانه ان الجهود المبذولة حتى الان لا تكفي لتأمين بلوغ الغاية التي حددتها الجمعية العامة للعقد، وذلك رغم تواضع هذه الغاية. ومع ذلك فان السنوات الباقية من العقد العالي، بالرغم من أنها ليست فترة زمنية كافية لتوفير الاطمئنان الى امكان تحقيق مكاسب تعوض القصور الذي شهدته السنوات السابقة، تتيح وقتا تبذل فيه جهود أكثر نشاطا وتصميما لزيادة زخم الانماء. فاذا ما توفر التطلع الثابت الى المستقبل وبذل معه الجهد المناسب فان في الامكان، قبل انقضاء العقد، ان ندفع الى الامام بالقوى الرامية الى ايجاد اقتصاد عالمي أقوى، وأكثر تنوعا.

(٤) أنظر : الوثيقة E/SR.1480.

٩٢ — وأكد الأمين العام على أن العقد الانمائي العالي ليس إلا مدخلا إلى رسم وتنفيذ عمل أنشط في العقد القادم، وربما في العقود القادمة . والواقع أن لجنة التخطيط الانمائي، بهذه الروح ووفقا لرغبات الجمعية العامة والمجلس، قد أولت مسألة إعداد المبادئ الاسترشادية والاهداف والمقترحات الخاصة بالعقد الانمائي الثاني اهتماما جديدا مشجعا على العمل . وأكدت اللجنة الحاجة إلى وضع أهداف معينة يجب في رأيها أن تكون أنثرتعدادا وتفصيلا من الاهداف المرسوم للعقد الحالي .

٩٣ — ومضى بيان الأمين العام يقول أن رسم الغايات والاهداف عمل هام من شأنه أن يوضح النشاطات التي ينبغي الاضطلاع بها وأن يحدد لها وجهتها . ومع ذلك فإن هناك ما هو أكثر ضرورة من ذلك ألا وهو تعدد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف وانتهاجها بكل حمة . وأضاف البيان أن إيجاد بيئة دولية ملائمة عنصر أساسي في تلك الوسائل . بيد أن الدول النامية كذلك عليها أن تبذل غاية جهدها لتعبئة الموارد المحلية من أجل النمو عن طريق سياسات ريفية ومالية تتسم بالديمقراطية، وأن تحسّن، بشكل جذري، في كثير من الحالات، الهياكل الاجتماعية والنظمية التي يعتمد عليها الانماء قدر اعتماده على الموارد . ولا معنى للغايات والاهداف إذا لم تصطبغ بها مجموعة منظمة من التدابير الرامية إلى بلوغها .

٩٤ — وفي المناقشة (١) التي أعقبت ذلك أعرب عدة ممثلين عن خيبة أملهم في ما سجله العقد الحالي من نمو اقتصادي، ولا عظوا أن معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتنامية لا يزال دون الهدف المقرر للعقد . ومع ذلك فقد رأى عدد من الممثلين أن من الخطأ القول بأن العقد الانمائي قد أعفق، فقد كان معدل النمو الاقتصادي الذي أمكن احرازه بمثابة نهاية للركود، ولو أنه لا معدى عن الاعتراف بأن الانماء في بعض البلدان يسير بخطى مترددة وأن دخل الفرد، فضلا عن ذلك، لا يزداد عموما إلا ببطء نظرا لسرعة ازدياد عدد السكان .

٩٥ — كما أكد البعض على كون فكرة العقد الانمائي قد أتاحت قدرا واسعا من الخبرة والمعرفة ما كان في الوسخ العصور عليه لولاها؛ فالمشاكل الأساسية قد أصبحت موضع الادراك في جميع البلدان . ولا بد من أن نتذكر أن الانماء الاقتصادي هو مهمة تضطلع بها أجيال عديدة، لذلك فمن المهم الاستفادة بصورة كاملة من الدروس التي تم تعلمها خلال العقد العالي . أما فكرة العقد القادم فيجب إعدادها على أساس أسلم، ويجب أن تؤدي الخبرات المكتسبة إلى تقوية الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الغرض .

٩٦ — ومع الاقرار بأن المسؤولية عن الانماء الاقتصادي تقع في الدرجة الاولى على عاتق البلدان المتنامية نفسها، فإن الآراء قد اتفقت على ضرورة اشتراك الدول كلها في مثل هذه المهمة الخطيرة؛ فسيعود بالفائدة على الجميع أن يرتفع مستوى المعيشة في الدول الجديدة وأن يعثر على حلول لمشاكلها .

٩٧- وقد أشار البعض الى ان فكرة وضع ميثاق للعقد الانمائي الثاني ، التي اقترحتها لجنة التخطيط الانمائي ، تستحق ان ينظر فيها بعناية ، وقد اثيرت نقطة تتعلق بكلمة " ميثاق " وهل هي في مجملها ام لا . كذلك لوحظ ان الميثاق ، ايا كانت طبيعته ، يجب ان لا يكون مجرد مجموعة مبادئ أو عموميات .

٩٨ - ومع ذلك فلا شك في ان الاهداف التي ستوضع للعقد القادم يجب ان تكون أكثر تعديدا من الاهداف المرسوم للعقد الحالي . وقد رأى ان من الضروري تحديد الاهداف أجل على تحديد مستطاع ، وصياغتها ، كلما اقتضى الامر ، بمعدل النمو منسوبا الى الفرد من السكان ، عتسى يمكن ادخال ازدياد السكان في الاعتبار . وذكر كذلك ان الاهداف يجب ان تكون قليلة العدد . وفضلا عن ذلك جاء في بعض التعليقات ان الاهداف يجب ان تبني على أساس تقييم واقعي للمكانيات .

٩٩ - واتفقت الآراء على انه لا بد كذلك من ان تحدد بوضوح الوسائل المؤدية الى تحقيق مجموعة معينة من المقاصد . ويجب على البلدان المتنامية ان تكون مستعدة لتقديم التضحيات التي تنطوى عليها تعبئة المدخرات المالية وتنفيذ الاصلاحات النظامية وغيرها من الاصلاحات . وهذا هو المقصود بقولنا ان هناك ضرورة ماسة لتعهدات تلزم بها البلدان المتنامية نفسها .

١٠٠ - وقال عدد من الممثلين ان الحاجة تدعو ، في الوقت نفسه ، الى تعهدات قاطعة تقدمها البلدان المتقدمة النمو . وأشاروا الى ان تدفق المعونة الى البلدان المتنامية لم يأت على مستوى تطلعاتها ؛ وعلى ذلك ينبغي اتخاذ تدابير لمعالجة الحالة . ومن جهة اخرى أشار عدد من الممثلين الى ان من الصعب على الدول المتقدمة النمو ان ترتبط بتعهدات طويلة الأجل أو بالتزامات لذلك الغرض ؛ فالبلدان التي تقدم المعونة عليها ان تضع في اعتبارها ليس فقط حالتها الاقتصادية الداخلية بل كذلك المشاكل القانونية والدستورية التي ينطوى عليها الامر .

١٠١ - وأكد بعض الممثلين على الحاجة الى التذرع بالحيطة في اعداد خطة عمل للعقد القادم . وأشاروا الى ان مثل هذا العمل يجب ان لا ينظر اليه في الوقت الراهن على انه تخطيط او برمجة على المستوى العالمي . ورأى أعد الممثلين ان من الحكمة ان يؤخذ في التخطيط بنهج قومي ، وفي بعض الحالات بنهج اقليمي (متعدد البلدان) .

١٠٢ - وكان هناك اتفاق في الرأي على ان المناقشة الحالية لمسألة الاعمال التحضيرية هي بالضرورة ذات طبيعة مؤقتة . فلا يزال هناك الكثير جدا من الاعمال التي يجب القيام بها . ولن يتسنى الوصول الى قرارات محددة الا بعد ان تنظر لجنة التخطيط الانمائي في الموضوع بصورة أكثر تفصيلا .

١٠٣ - وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (١٢٦٠) (الدورة ٤٣) أحاط فيه علما بالتقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام (E/4376) وبتقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الثانية (L/4362) ؛ ولا حظ مع الرضا ، بصفة خاصة ، ان اللجنة قد بدأت النظر الاولي في اعداد مبادئ استرشادية ومقترحات للمرحلة التي تلي العقد الانمائي الاول . والتمس المجلس من الامين العام ان يواصل العمل المشار اليه في تقريره المرحلي من أجل تسهيل التخطيط لعمل دولي متضافر للفترة التالية للعقد الانمائي الاول ، مع الاعتماد بالخبرة المكتسبة خلال ذلك العقد . كما ان المجلس طلب من اللجنة ان تواصل عملها ، بالتشاور مع الأمين العام ومع مراعاة الملاحظات التي ابدت في المجلس ، في اعداد المبادئ الاسترشادية والمقترحات للفترة التي تلي العقد الانمائي الاول ، متمشية في ذلك مع الخطوط الرئيسية التي اقترحتها .

١٠٤ - كما اتخذ المجلس قرارا آخر (١٢٦١) (الدورة ٤٣) التمس فيه من الأمين العام ان يوافيه ، قبل دورته الرابعة والاربعين ، بتقرير يستعرض الافكار والاعتبارات التي تشير الى جدوى واستحسان عقد اجتماع ، تحت رعاية الامم المتحدة ، لاختصاصيين في الانماء الاقتصادي يشتركون فيه بصفاتهم الشخصية ، ويتناول كذلك التدابير التقنية والادارية والمالية التي يتطلبها عقد هذا الاجتماع . وقرر المجلس ان ينظر ، في ضوء تقرير الأمين العام ، في استحسان عقد مثل هذا الاجتماع الدولي قبل نهاية العقد الحالي ، على ان يحضره اشخاص بارزون من مواطني الدول اعضاء الامم المتحدة او اعضاء الوكالات المتخصصة او الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ممن سبق لهم ان اسهموا بنصيب ذي شأن في ميدان الانماء الاقتصادي .

Blank page

Page blanche

الفصل الرابع

المعونة الغذائية المتعددة الاطراف

— ٠ —

الفرع الاول

برنامج الدراسات التي دعا الي القيام بها
قرار الجمعية العامة ٢٠٩٦ (الدورة ٢٠)*

١٠٥ — كان أمام المجلس في دورته الثالثة والاربعين تقرير مرحلي عن المعونة الغذائية المتعددة الاطراف (E/4352 (١) و Add.1) أعدّه الأمين العام بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وقد بحث التقرير مشكلة نقص الكميات المتاحة من المواد الغذائية والسياسات المطالوبة لمواجهة الاحتياجات الغذائية للبلدان المتنامية في المستقبل .

١٠٦ — واستعرض التقرير العوامل التي أدت الى نشوء المشكلة الغذائية الحالية . ففي جانب الطلب أوضح التقرير ان الضغط على المواد الغذائية المتاحة يرجع جزئيا الى سرعة تزايد السّان ، التي يبلغ معدلها الآن حوالي ٢٥ في المائة سنويا ، وهو ضعف معدلها في فترة ما بين الحربين العالميتين . كما ان نمو الدخل ، الذي كان معدلته حوالي ٤٦ في المائة سنويا في الفترة الممتدة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ ، قد تسبب في ازدياد الطلب على المواد الغذائية ازديادا سريعا ، مما ساهم في رفع استهلاك العيوب بمعدل سنوي قدره ٣٥ في المائة في الفترة الممتدة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٣ . وفي جانب العرض زاد الانتاج الداخلي من المواد الغذائية في البلدان المتنامية بمعدل سنوي يبلغ حوالي ٣ في المائة فيما بين ١٩٥٣ و ١٩٦٣ ؛ الا ان معدل الزيادة تضائل في السنوات الاخيرة ، وقد أسفر هذا الاتجاه الانخفاضي عن عجز غذائي مستمر التزايد

* يدعو جدول الاعمال المؤقت بندا عنوانه " برنامج الدراسات المتعلقة بالمعونة الغذائية المتعددة الاطراف " .

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ١٣ من جدول الاعمال .

في البلدان المتنامية . فبينما كانت هذه البلدان تصدر ١٤ مليون طن من الحبوب سنويا في الفترة الممتدة من ١٩٣٤ الى ١٩٣٨ ، اذا هي في الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ تستورد ١٢ مليون طن سنويا في المتوسط . فضلا عن ذلك فان الكميات المتاحة من المواد الغذائية ليست ذات قيمة غذائية كافية لعشرات الملايين ، وربما لمئات الملايين ، من البشر .

١٠٧ — وخلص التقرير الى ان ما يتوقع مستقبلا للتوازن الغذائي في البلدان المتنامية مدعاة للقلق الشديد . فمع ازدياد السكان المتوقع بنحو ٥٦ مليون نسمة سنويا في السبعينات ينتظر ان يزيد الطلب الاستهلاكي على الحبوب بمقدار ٦ ملايين طن سنويا ، عتق لوفال ما يستهلكه الفرد في الحدود التي كان عليها في سنة ١٩٦٤ . وطبقا لاسقاطات منظمة الاغذية والزراعة يمكن ان يصل العجز الصافي في الخلال في سنة ١٩٧٥ الى ٤٧ مليون طن ، مقابل واردات صافية قدرها ٢٣ مليون طن في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٣ . ويمكن ان تصل قيمة العجز في المواد الغذائية الذي يتعين سده عن طريق الاستيراد في سنة ١٩٧٥ الى ٨٥٠٠ مليون دولار مقابل واردات صافية قيمتها ٣٠٠٠ مليون دولار فيما بين سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٣ ؛ وان اذا دخلنا فسي الاعتبار معدلات النمو المعقولة في الواردات التجارية فان ذلك قد يترك عجزا من المواد الغذائية تتراوح قيمته بين ٣٠٠٠ مليون دولار و ٤٠٠٠ مليون دولار . فضلا عن هذا العجز الناتج عن الاتجاهات المسقطة طلبا وعرضا ، سوف يعوج الامر الى كميات اضافية من المواد الغذائية في شكل احتياطات حاضرة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة الناشئة عن الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية . وبلاضافة الى ذلك سيحوج الامر الى كميات اضافية كبيرة اذا اريد تغطية النقص في القيمة الغذائية .

١٠٨ — وقد استعرض التقرير التدابير الممكن اتخاذها لتخفيف وطأة مشكلة النقص في المواد الغذائية ؛ فقال انها تشمل تدابير ثنائية وتدابير متعددة الاطراف . كذلك نظر التقرير فسي السياسات الرامية الى خفض معدلات الازدياد السكاني والى زيادة الانتاج الغذائي في البلدان المتنامية . وبحث التقرير تفصيلا طبيعة برامج المعونة الغذائية الواسعة النطاق والآثار التي تترتب عليها .

١٠٩ — وافتتحت المناقشة بشأن مختلف نواحي المعونة الغذائية المتعددة الاطراف ببيان تقدم به الى المجلس الامين العام (٢) وتلاه بالنيابة عنه الامين العام الوكيل للشئون الاقتصادية والاجتماعية . وذكر الامين العام ، وهو يلفت الانتباه الى تراخي معدلات الانتاج الزراعي في البلدان المتنامية ، ان الضغط على المواد الغذائية ناشئ عن الازدياد السكاني السريع وكذلك عن ارتفاع الدخول ، الذي سبب زيادة سريعة في الطلب على المواد الغذائية وعجزا متزايدا في هذه المواد في البلدان المتنامية . وأضاف ان الاسقاطات الخاصة بالسبعينات تشير الى ان المتطلبات الغذائية ستزيد زيادة كبيرة ؛ كما ان هناك حاجة الى كميات احتياطية حاضرة لمواجهة الطوارئ المفاجئة ولتصعيب النقص في القيمة الغذائية .

١١٠ — وأعرب الأمين العام عن أمله في أن يعنى المجلس بجميع نواحي مشكلة الغذاء العالمية، بما فيها المشكلات ذات الأجل الأطول والمتعلقة بمساعدة الشعوب التي لا يتاح لها الغذاء الكافي أو الغذاء المناسب، على إنتاج الغذاء اللازم لها أو إنتاج ما يسمح لها بشراء ما تحتاجه من مواد غذائية. ولا بد، لتحقيق هذا الغرض، من حملة تشن على جبهة عريضة جدا تشمل عناصر مختلفة مثل السياسات السكانية والاكتثار من استعمال الأسمدة، واستعمال بذور معسنة وطرق زراعية أفضل. ومع ذلك فالمشكلة التي تتطلب الحل العاجل هي مشكلة درء المجاعة أو التخفيف من عدها عن طريق المعونة الغذائية بالمعنى الضيق للكلمة. وطبيعة هذه المشكلة بسيطة جدا في جوهرها، ولو أن لها بعدا النواحي التقنية التي قد تثير صعوبات، وبعض العناصر النظامية والإدارية التي يمكن أن توجد لها حلول بدلية قد يحتاج أمرها إلى مفاوضات. وسيكون من الضروري اتخاذ قرارات معددة لانتاج المواد الغذائية للبلدان المتنامية التي تعاني العجز الغذائي. فإذا لم يتح لهذه البلدان أن تتلقى المعونة الغذائية بشروط مقبولة فإنها ستضطر إلى تحويل مواردها من النقد الأجنبي إلى الأغراض العاجلة المتعلقة بسد العجز في المواد الغذائية بدلا من توجيهها إلى شراء السلع الانمائية. وليس من شك في أن من المسؤوليات الحالية للمجتمع الدولي في مجموعه تأمين وجود الكميات اللازمة من المواد الغذائية متى دعت الحاجة إليها.

١١١ — وأشار المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في بيان إلى المجلس (٣)، إلى الواقع المفجع المتمثل في أن الجوع لا يزال يتضخم كمشكلة عالمية رغم عشرين عاما من الجهود الانمائية. ومضى قائلا أن الحالة الغذائية في العالم لا تزال شديدة اختلال التوازن. ولئن كان قد حدث شيء من التحسن في سنة ١٩٦٦ على المستوى العالمي، إلا أن ذلك كان أساسا في البلدان النامية؛ فلقد هبط انتاج المواد الغذائية في سنة ١٩٦٦ في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي المناطق المتنامية الأربع في مجموعها لم يزد التحسن عن أن يكون عودة إلى مستوى سنة ١٩٦٤؛ وبالضرورة استمرت واردات تلك المناطق من المسود الغذائية في الازدياد سنة ١٩٦٦. وأكد المدير العام على أن الأخذ ببرنامج جديد واسع النطاق للمعونة الغذائية المتعددة الأطراف سوف يكون عاملا قويا في تنشيط أسواق السلع الأساسية في العالم. لذلك لا بد من أن يدخل في الحساب الأثر الاقتصادي المحتمل لهذا البرنامج، وبخاصة على الانتاج الزراعي للبلدان التي تتلقى المعونة وعلى المبادلات التجارية المعتادة.

١١٢ — وفي المناقشة التي تلت ذلك (٤) أشير إلى أن الحالة الغذائية في عدة بلدان متنامية تدعو إلى القلق الشديد . فإلى جانب الضغط على الكميات المتاحة من المواد الغذائية نتيجة الزيادة في السكان والارتفاع في الدخل ، نشأت عن ضالة المعاصيل في عدد من الحالات أوضاع تدعو إلى القلق في السنوات الأخيرة . وزاد من خطورة المشكلة أن المخزون من الحبوب الغذائية قد نقص كثيرا في البلدان الرئيسية المصدرة للمواد الغذائية .

١١٣ — وكان الاتفاق عاما على أن العمل الدأويل الأجل لمشكلة العجز الغذائي يكمن في التوسع في إنتاج المواد الغذائية في البلدان المتنامية . ومن أجل ذلك لابد من أحداث ثورة في القطاع الزراعي من الاقتصاد . ويتطلب الأمر اتخاذ خطوات لزيادة المقادير المتاحة من مدخلات الإنتاج الأساسية مثل الأسمدة ، والأنواع المعسنة من البذور ، والآلات الزراعية والمبيدات العشرية . ولا يقل عن ذلك أهمية تطبيق الإصلاح الزراعي وأحداث تغييرات اجتماعية عن طريق التعليم وما يتصل به من التدابير . وتعسين الإنتاج الزراعي مطلوب ليس فقط لمواجهة النقص في المواد الغذائية ، بل كذلك لدفع التصنيع إلى الأمام . ومع أن المسؤولية الأساسية عن أحداث التعسينات الزراعية تقع على عاتق البلدان المتنامية نفسها ، فإن المجتمع الدولي يستطيع تقديم عون له قيمته عن طريق المساعدة التمويلية وإشراك البلدان المتنامية في ثمار العلم والتقنية .

١١٤ — وأشير كذلك إلى أن تخصيص الزراعة لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن غيره ؛ فالعلاقات المتداخلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد من شأنها أن تفرض معالجة المشكلة في إطار الانماء الاقتصادي ككل واحد . ويجب ، عن طريق التخطيط الانمائي ، أن تحدد أولويات مناسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد ، وأن يتم توزيع الموارد طبقا لهذه الأولويات . كما أن على البلدان التي تقدم المعونة أن تصوغ برامجها للمساعدة وفقا للأولويات المحددة في البلدان المتنامية .

١١٥ — وكان الرأي متفقا على أن المجتمع الدولي سيواجه مهمة توفير المعونة الغذائية لعدة سنوات مقبلة ، على الرغم من أهمية التوسع الزراعي في البلدان المتنامية . ومن الأمور ذات الأهمية البالغة أن يستمر التقييم وإعادة التقييم لاحتتمالات الإنتاج والاستهلاك والتجارة والمتطلبات المحتملة من المعونة الغذائية . ومع وجود العدد الكبير من العناصر غير اليقينية التي تكتنف الموضوع تقوم الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لمتطلبات المعونة الغذائية خلال عدة السنوات القادمة . وقد أشير إلى أن الظروف كثيرا ما تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر ، وأن ذلك يدعو إلى أن تكون تقديرات المتطلبات الغذائية والكميات المتاحة منها محدودة بأثر قد يمكن من التحديد ، مع إيلاء الاهتمام اللازم للخطوط التي تضعها البلدان المتنامية .

(٤) E/AC.6/SR.418-421 و E/SR.1481-1489 1502 .

١١٦ — وذكر ان تقديم المعونة الغذائية عن طريق المصادر المتعددة الاطراف يمثل عددا من المزايا . فالمعونة الغذائية المتعددة الاطراف من شأنها اتاحة تعدد أفضل في أنواع السلع وهي ملائمة بنوع خاص لمراعاة متطلبات كل بلد من البلدان المتنامية على حدة ؛ فضلا عن ذلك فانها تساعد على حماية البلدان التي تتلقى المعونة من الضغوط السياسية المعتملة . ومع ذلك فقد أعرب البعض عن رأيهم القائل بان المعونة الغذائية المتعددة الاطراف يجب ان تكون مكتملة فقط للمعونة التي تأتي من مصادر ثنائية . على ان جميع الجهود الرامية الى توفير المواد الغذائية يجب ان يتم التنسيق بين بعضها والبعض الآخر .

١١٧ — كذلك تعرضت المناقشة لمسألة تقديم المعونة الغذائية التي نص عليها الاتفاق الذي تم التوصل اليه في "دورة مفاوضات كيندي" التي عقدتها مجموعة "غات" . وذكر البعض ان تقديم ٥٠٠ مليون طن من الحبوب كل سنة بصفة معونة غذائية لمدة ثلاث سنوات في اطار ترتيب دولي متعلق بالسلع الاساسية من شأنه ان يمثل خطوة ذات بال . ومع ذلك كان من رأى عدد من الممثلين ان هذه الكمية قد لا تكون كافية . ولا حظ البعض ان معرفة المزيد من التفاصيل عن هذا النص تقتضي ترقب نتيجة مؤتمر القمح الدولي المنعقد حاليا في روما .

١١٨ — وأشار البعض ، بالنسبة لأنواع المعونة الغذائية المتعددة الاطراف ، انه بينما تمثل المنح النقدية ، من حيث المبدأ ، النهج الأكثر مرونة ، فان المنح النقدية البحتة ليست متيسرة عمليا لان الاعتبارات المتعلقة بميزان المدفوعات في كثير من البلدان تحول دون سلوك هذا النهج . لذلك ينبغي ان يكون البرنامج نقديا وعينيا في الوقت نفسه . وذكر البعض في هذا الصدد ان الامور الجديرة باهتمام خاص مسألة تمويل المشتريات من البلدان المتنامية التي يمكنها انتاج الكميات المطلوبة ولكن لا يسعها ان تعرضها بشروط متساهلة .

١١٩ — وذكر ممثلون عديدون ، في معرض النظر الى صعوبات النقد الاجنبي التي تعانيها البلدان المتنامية ، ان المعونة الغذائية ينبغي ان تقدم بشروط سمحة ، وان المعونة الغذائية التي تتخذ شكل المنحة هي الحل الامثل ؛ ولكن اذا لم يكن ذلك متيسرا فيجب ان تقدم المعونة بشروط ميسرة ومرونة . ومن جهة اخرى قال أحد الممثلين انه لا يظن ان مزيدا من المعونة الغذائية يجب عتما ان يقدم بدون مقابل او بشروط سهلة ؛ فتقديم المعونة المختلف الاساليب يجب ان ينظر اليه في مجموعه ، والشروط التي تقدم بها المعونة الغذائية لها ولا بد تأثير على الشروط التي تقدم بها أنواع المعونة الاخرى .

١٢٠ — واتفقت الآراء عموما على عدم الحاجة الى مؤسسة جديدة تتولى ادارة برنامج موسع للمعونة الغذائية المتعددة الاطراف . ولوحظ ان البرنامج الغذائي العالمي قد اكتسب خبرة كبيرة في هذا الموضوع . وقيل مع ذلك انه لا بد في الوقت نفسه من أن لا تغيب عن الأذهان أهمية جعل برنامج المعونة مشتركا بين الوكالات . كما رأى عدد من الممثلين ان الوقت لم يحن لاتخاذ موقف مسبق من مسألة الترتيبات النظامية الجديدة للمعونة الغذائية المتعددة الاطراف .

- ١٢١ — وأكد الأعضاء على أهمية الاستمرار في الأعمال المتعلقة بالدراسات الخاصة بالمعونة الغذائية، وكان من رأيهم أن من شأن هذه الأعمال أن تساهم في تطوير وتوضيح الأفكار بشأن النواحي الهامة للمعونة الغذائية المتعددة الأطراف. ورأى أحد الممثلين أن من الممكن تيسير المرحلة القادمة من الأعمال المتعلقة بالدراسات إذا اتبعت لموظفي الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة فرس إضافية للتشاور مع الخبراء الحكوميين؛ فمثل هذا التشاور قد يتيح معرفة وادراكا جديدين للمسائل التي ستحتاج الحكومات قريبا إلى اتخاذ قرارات فيها.
- ١٢٢ — وفي ختام المناقشة العامة أعاد المجلس علما (٥) بالتقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام (E/4352) وأعرب عن موافقته على ما عناه التقرير من تشخيص للمشكلة الغذائية العالمية. كما ذكر المجلس أنه يتطلع إلى الانتهاء قريبا من الدراسات التي تجرى الآن وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٦ (الدورة ٢٠).

الفرع الثاني

بعث البرنامج الغذائي العالمي*

- ١٢٣ — نظر المجلس في دورته الثالثة والاربعين (٦) في التقرير السنوي الخامس للجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة والمعنية بالبرنامج الغذائي العالمي (E/4378) (٧) مع تقرير للمدير التنفيذي للبرنامج الغذائي العالمي (E/4332) أعالته اللجنة إلى المجلس. كما كان أمام المجلس مستخلص من التقرير المؤقت لمجلس منظمة الأغذية والزراعة عن دورته الثامنة والاربعين (E/4407) يتناول ما تم من أعمال تتعلق بأمور متصلة بالبرنامج الغذائي العالمي.

- ١٢٤ — وقد لفتت اللجنة الحكومية المشتركة في تقريرها النظر إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٩٥ (الدورة ٢٠) وقرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ٤/٦٥ بشأن الترتيبات الخاصة بالمؤتمر القادم لمقد التبرعات للبرنامج الغذائي العالمي. وطبقا لهذه القرارات يتعين إعادة النظر في البرنامج قبل انعقاد كل مؤتمر من مؤتمرات عقد التبرعات له، وأن يجري، إذا اقتضت الظروف ذلك، توسيعه أو ضغطه أو إنهاؤه في نهاية اية فترة تكون قد عقدت لها الموارد اللازمة. هذا وان

(*) يتطلب هذا الموضوع اتخاذ قرار من قبل الجمعية العامة.

(٥) أنظر: الوثيقتين E/AC.6/SR.421 E/SR.1502.

(٦) أنظر: الوثيقتين E/AC.6/SR.418-421 1502 E/SR.1480-1489.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والاربعون، المرفقات،

البند ١٣ من جدول الأعمال.

موعد اجتماع مؤتمر عقد التبرعات القادم هو سنة ١٩٦٧ ، وفيه سيطلب الى الحكومات ان تعقد التبرعات لسنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ مع العمل لجمع المبالغ المستهدفة التي تكون قد أوصت بها الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة .

١٢٥ — ولقد بدأت اللجنة الحكومية المشتركة في دورتها السابعة بعث البرنامج استعدادا لمؤتمر عقد التبرعات القادم . وبعد ان نظرت اللجنة في المقترحات التي تضمنها تقرير المدير التنفيذي أوصت بتعدد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كمبلغ مستهدف لفترة السنتين ١٩٦٩ / ٧٠ . وضمت اللجنة اقتراحاتها مشروع قرار يصرح للنظر على مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ، وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد اعتمد مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة في دورته الثامنة والاربعين النص الذي قدمته اللجنة الحكومية المشتركة .

١٢٦ — كما أوضح تقرير اللجنة ان البرنامج كان قد اعتمد ، حتى ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ، عددا من المشاريع الانمائية يبلغ ٢١٨ ويصل مجموع تكلفتها على البرنامج الغذائي العالمي الى حوالي ٢٠٠ مليون دولار . ويتضح من توزيع الموارد المقرر انفاقها ان ٥٨ في المائة من مجموعها يجري تخصيصه لانماء الزراعة و ٢١ في المائة لانماء الموارد البشرية (بما في ذلك مشاريع خاصة للتغذية) و ١٨ في المائة لانماء المقومات الهيكلية (بما في ذلك الانماء المجتمعي) و ٣ في المائة لانماء الصناعة والموارد التعدينية . وقد صار الاضطلاع باثنتي عشرة عملية اغاثة طارئة خلال السنة التي يتناولها تقرير اللجنة ، ولوحظ ان الطالب على مثل هذه المساعدة في ازدياد . ومن جهة اخرى فان الموارد المتاحة للبرنامج للفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٦٨ ، وقد رها ١٦٧٢ مليون دولار في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ، ظلت ادنى بكثير من المبلغ المستهدف ، وهو ٢٧٥ مليون دولار .

١٢٧ — ولفت المدير التنفيذي للبرنامج ، في بيان قدمه الى المجلس (٨) ، النظر الى ان البرنامج يقوم بما هو أكثر من مواجهة حالات العجز في المواد الغذائية : فهو يساعد على حل المشاكل التي أدت أصلا الى وجود النقص في تلك المواد . ولا يستهدف البرنامج في اعماله الانمائية اهدافا مستقل هو برسمها ، بل هو يعمل بالاشتراك مع منظمات اخرى هي الامم المتحدة ، (بما فيها منظمة الانماء الصناعي) ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، ويقدم مساندة اضافية لمجهودات هذه المنظمات . كذلك فان التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين هو من سبيله الى التوسع المستمر ، كما يجري تعزيز التعاون مع المصارف الاستثمارية .

(٨) انظر : الوثيقة E/AC.6/SR.418 .

١٢٨ — وأشار عدد من المتكلمين اثناء المناقشة الى قيمة الخبرة التي يكتسبها عاليًا البرنامج العالمي، وهي خبرة قد تكون لها فائدتها في الاطار البعيد المدى، اطار دراسة المعونة الغذائية المتعددة الاطراف، وكذلك في ادارة تبرعات غذائية معينة ستتوفر نتيجة للاتفاق الاخير الذي تم التوصل اليه برعاية مجموعة "غات".

١٢٩ — وقد أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للمبلغ المستهدف المقترح والمحدد بـ ٢٠٠ مليون دولار للفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠. وأشارت تلك الوفود بصفة خاصة الى ان هذا المبلغ لا يمثل سوى زيادة طفيفة بالنسبة لمستوى المبلغ المستهدف المعداد للسنوات الثلاث الجارية وهو ٢٧٥ مليون دولار. ومع ذلك قال أحد الممثلين انه يشك في كون ذلك الرقم واقعيا، لان بلوغه كاملا غير منقول يقتضي زيادة كبيرة جدا في مستوى الموارد المتاحة عاليا للبرنامج؛ فضلا عن ذلك فان تحديد مبلغ مستهدف جديد في المرحلة الحالية يعتبر سابقا لوانه، ان ان من الضروري اولا تقييم أثر اتفاق مجموعة "غات" بشأن المعونة الغذائية على موارد البرنامج، وهو اتفاق لا تزال المناقشات بصدده جارية.

١٣٠ — وفي ختام المناقشة قرر المجلس (القرار ١٢٥٥ (الدورة ٤٣)) تقديم مشروع قرار الى الجمعية العامة للنظر والاعتماد. ويقضي مشروع القرار بان تعدد الجمعية العامة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كمبلغ مستهدف للتبرعات للبرنامج عن سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، على ان يكون ثلث هذا المبلغ على الاقل في صورة نقد أو خدمات. وفي الوقت نفسه عهد المجلس الدول أعضاء الامم المتحدة وأعضاء منظمة الاغذية والزراعة وأعضاءها المنتسبين على القيام بالاستعدادات اللازمة لاعلان عقد التبرعات في المؤتمر الثالث من مؤتمرات عقد التبرعات للبرنامج الغذائي العالمي.

١٣١ — كما اعتمد المجلس، بناء على توصية اللجنة الحكومية المشتركة، تعديلا للمادة ٦ من النظام العام للبرنامج الغذائي العالمي، التي تنظم مقدار الموارد التي يمكن وضعها تحت تصرف المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة من أجل تقديم الاغايات الطارئة.

الفصل الخامس

المشاكل المالية الدولية

— . —

الفرع الاول

الدراسات والتقارير المعروضة على المجلس

- ١٣٢ — نزار المجلس في دورته الثالثة والاربعين (١) في المسائل المالية الدولية على أساس عدد من التقارير التي أعدها الأمين العام .
- ١٣٣ — وقد استعرض التقرير السنوي عن "التدفق الدولي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية ، ١٩٦١-١٩٦٦" (E/4371) (٢) بعض الاتجاهات البارزة في تدفق الموارد الى البلدان المتنامية في السنوات الاخيرة . وأوضح التقرير أن أكثر من ثلثي الموارد المتدفقة في النصف الاول من العقد الانمائي كان متأتيا من مصادر رسمية ، وأن أقل من ثلثها جاء من مصادر خاصة . وكانت تسعة أعشار الموارد المتدفقة تقريبا على أساس ثنائي ، بينما جاء نحو عشرةا من المؤسسات الدولية . وقد انخفض نصيب المنع من حوالي نصف المجموع في سنة ١٩٦٢ الى حوالي الخمسين في سنة ١٩٦٥ . وقد قصر تدفق الموارد من البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي عن الازدياد بمثل سرعة نمو اقتصادياتها ، مما أسفر عن انخفاض نسبة تدفق الموارد الصافي الى مجموع الناتج الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فيما بين سنة ١٩٦١ و ١٩٦٥ .
- ١٣٤ — وفي تقرير يعمل عنوان : "العوامل التي تعد من مقدرة البلدان المتقدمة النمو على تقديم الموارد الى البلدان المتنامية" (E/4375) (٣) ، بحث الأمين العام العوامل الاقتصادية التي تحد من مقدرة البلدان المتقدمة النمو على تحويل أقصى قدر ممكن من الموارد المالية الى البلدان المتنامية في ضوء التوصيات الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان . كما استعرض هذا التقرير الخطوات التي قامت بها بعض البلدان النامية لتنفيذ التوصية الخاصة بشروط المساعدة ؛
-
- (١) انظر : الوثيقتين E/AC.6/SR.427-431 و E/SR.1506 و 1507 .
- (٢) سيصدر بوصفه من منشورات الامم المتحدة .
- (٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال .

ولا عظم التقرير الاتجاهات المخيبة للآمال في مجال تدفق الموارد الى البلدان المتنامية ، ونظراً في العوامل الهامة ذات الاثر على هذا التدفق .

١٣٥ - وقد أظهر التقرير المفارقة القائمة بين نجاح المعونة التي جرى تحويلها من أجل إعادة تعمير أوروبا الغربية بعد الحرب وبين المهمة الاصب منها كثيراً والمتمثلة في تقديم المساعدة الطويلة الأجل الى البلدان المتنامية . ولوحظ ان الجهود المتواصلة لتحويل الموارد من البلدان المتقدمة النمو تلقى منافسة من المتطلبات المحلية فيها ، في ظل الظروف الاخيرة التي ساد فيها عموماً الاستخدام الكامل للطاقة كما سادت العمالة الكاملة . ومع ان الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات التي تعانيها البلدان النامية هي أساساً مشكلة تتعلق بعلاقات هذه البلدان فيما بينها ، فان الدول التي تواجه مثل هذه المصاعب ، وبخاصة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، قد اتجهت الى تقييد تدفق رؤوس الاموال منها الى الخارج ، ولو ان البلدان المتنامية قد استثنيت من القيود بالنسبة لبعض التدابير . كذلك لا عظم التقرير وجود قيود تفرضها الميزانية على التوسع في المساعدة ، وذلك ان تيسير الوصول الى اسواق رأس المال قد يؤدي الى تذليل بعض الصعوبات المتعلقة بالميزانية .

١٣٦ - وقد أدرجت البيانات المتاحة عن تدفق رؤوس الاموال والمدفوعات غير المنظورة من البلدان المتنامية الى البلدان المتقدمة النمو في تقرير يحمل عنوان : " تدفق رؤوس الاموال من البلدان المتنامية الى الخارج " (E/4374/3) و (E/4374/Add.1) ، تضمن كذلك دراسة لبعض المشاكل المتعلقة بتعمرات رؤوس الاموال هذه وللسياسات المؤثرة في تدفقها . كما حوى التقرير ردود الحكومات على قائمة اسئلة ترمي الى الحصول على آرائها في تدفق رؤوس الاموال من البلدان المتنامية الى الخارج وسببه ونتائجه ووسائل التحكم فيه .

١٣٧ - كذلك قدم الامين العام الى المجلس تقريراً بعنوانه " قياس تدفق الموارد الى البلدان المتنامية " (E/4327-ST/ECA/98) (٤) . وقد أولى هذا التقرير ، الذي اعدته فريق من الخبراء كسان قد وضع من قبل تقريراً اولياً عن الموضوع ، مزيداً من البحث للمشاكل المتعلقة بالعرض السليم للبيانات الدقيقة عن تدفق رؤوس الاموال من البلدان المتقدمة النمو وتدفقها الى البلدان المتنامية . وقدم التقرير عدداً من التوصيات تتعلق بتجميع البيانات وعرضها - تيسيراً لقياس الحجم تدفق الموارد الى البلدان المتنامية وكفايته .

١٣٨ - وكان امام المجلس ايضاً ملخص ونتائج (4293/تأ و Add.1 و Corr.1) تقرير الامين العام الذي يحمل عنوان : " تشجيع الاستثمار الخاص الاجنبي في البلدان المتنامية " (٥) . وقد أعدت هذه الدراسة استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨٧ (الدورة ٢٠) وللوصية رقم A.IV.1 الصادر

(٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 67.II.D.17.

(٥) سيصدر بوصفه منشورات الامم المتحدة .

عن الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان (٦) .

١٣٦ — وقد انصبت الدراسة بالدرجة الاولى على الشكل والشروط التي يمكن على أساسها تشجيع الاستثمارات الاجنبية على أفضل صورة ممكنة ، وافادة البلدان ذات المصلحة في اجتذابها أثراً فائدة مستطاعة منها . وأكد التعليل والتوصيات التي حواها التقرير على ان معظم البلدان المتنامية بحاجة الى تدفق أكبر للاموال الاجنبية وانها على استعداد لتلقي المزيد منها . وقال التقرير ان هناك عدداً من العقبات الداخلية والخارجية قد يمنع ازدياد تدفق رأس المال الخاص الاجنبي زيادة ضخمة ، ولكن هناك مع ذلك مجالاً فسيحاً لمزيد من الاستثمارات الخاصة يمكن ان يتحقق حتى في ظل الظروف السائدة .

١٤٠ — وأوضح التقرير ان المشاكل والعقبات الرئيسية في طريق المزيد من الاستثمارات الخاصة الاجنبية يمكن تقسيمها الى مجموعتين ؛ فالمجموعة الاولى تتعلق بعدم كفاية او بانعدام المعلومات المتوفرة عن المشاريع المناسبة . وقد اقترح التقرير على هذا الصعيد تحييد الاستثمار بطريقة منتظمة تتضمن تحديد المشاريع المفيدة واعدادها وكذلك العمل على لفت انظار المنشآت الاجنبية المناسبة ومصادر التمويل الاجنبية الى تلك المشاريع من أجل تنفيذها . وقال ان المصارف الانمائية القومية في وضع يمكنها بصفة خاصة من اعداد التسهيلات والكفايات اللازمة لكي تقوم بدور مركزي في هذه العملية . وينبغي على الامم المتحدة وغيرها من الوكالات المتعددة الاطراف والهيئات الشنائية ان تقوم ، بل هي قد قامت فعلاً الى حد ما ، بالمساعدة في وضع تلك البرامج وتدعيمها ، وتوفير حلقات الاتصال النظامية بين تلك المؤسسات في البلدان المتنامية وبين دوائرها المال والاعمال التي يهتمها الامر في البلدان المتقدمة النمو ، وذلك بصفة خاصة عن طريق المصارف الانمائية الاقليمية . وفي الامكان ايجاد صلة مباشرة بين الخدمات التقنية الداعمة (مثل خدمات الارشاد الصناعي والمعاهد التقنية) وبين مهمة مساعدة رجال الاعمال المحليين على القيام بدور لا يكون مجرد دور اسي في ادارة ومراقبة المشاريع المشتركة مع المستثمرين الاجانب . اما المجموعة الثانية من المشاكل فتشمل جميع المنازعات التي تنشأ عن أوجه التضارب المشروع في المصالح والقائمة بين المستثمرين الاجانب وبين حكومات البلدان المتنامية ، مثل قيامها في العلاقات الاقتصادية الاخرى قومية ودولية . ومن الممكن والواجب ان يتم التوفيق بين أوجه التضارب المذكورة على أساس تستطيع الحكومات والمستثمرون الاتفاق عليها ، وبغير مثل هذا الاتفاق لا يسع اى مستثمر اجنبي ان يطرق باب بلد متنام ولا يمكن لهذا البلد ان يحصل على تعاون ذلك المستثمر معه .

(٦) معاصر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان ، المجلد الاول ، الوثيقة النهائية

والتقرير (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.B.II.11) ص ٤٦ .

١٤١ - وقد تضمن التقرير توصيات معددة بشأن القضايا الرئيسية في هذا الصدد ، وهي سلامة الاستثمار من المخاطر غير التجارية ، والاعتبارات المتعلقة بالنقد الاجنبي ، والعمالة واستخدام الموارد البشرية والطبيعية المحلية ، والضرائب التي تفرض على المؤسسات الاجنبية . وبالنسبة لهذه النقطة الاخيرة أشار التقرير بالتعدد الى ان مسألة الضرائب التي تفرض على المؤسسات الاجنبية مسألة تعتل المكان الاول من اهتمام كل من الحكومات والمستثمرين . فهؤلاء الاخيرة هم غالباً من كبار دافعي الضرائب الى الحكومات ، المساهمين بذلك في ايراداتها ، كما أنهم كثيراً ما يستفيدون من إعفاءات ضريبية . وهذه الإعفاءات على ما قد يكون لها من مبررات وقتية ، ليست في المدى الطويل بد إلا عن نظام ضريبي منظور في وضعه الى متطلبات الانماء ، اما من وجهة نظر الحكومات واما من وجهة نظر المستثمر . والنظام الضريبي الذي يخضع له المستثمرون الاجانب يزيد من تعقيد ان حكوماتهم كذلك تدعي لنفسها في العادة حق فرض الضرائب على ارباحهم الخارجية .

١٤٢ - ولقد كان ما ينجم عن ذلك من مشاكل الازدواج الضريبي ودور المعاهدات الضريبية في حلها موضوع دراسات تقوم بها منذ زمن طويل الامانة العامة للامم المتحدة . ولعل الوقت قد اُفّر للجمع بين ما يرى الضرائب من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية معاً تحت رعاية الامم المتحدة من اجل التفاوت على مبادئ استرشادية لمعاهدات ضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية يكون من شأنها تثبيت الصبء الضريبي الاجمالي للمستثمرين الاجانب عند مستوى مناسب ، وعمامة ما تحتاج اليه البلدان المتنامية من ايرادات في الوقت نفسه .

١٤٣ - وقد تجاوز التقرير مجال الاستثمارات المباشرة ولفتح النظر الى الاحتمالات الكبيرة للتوسع في الاستثمار الاجنبي غير المباشر والاتي في شكل قروض تمنح للبلدان المتنامية وذلك عن طريق دخولها مباشرة ابواب اسواق المال الكبرى ، وكذا عن طريق ما تتكاثر أنواعه من المؤسسات المالية الانمائية الدولية والاقليمية والقومية .

١٤٤ - وقال التقرير في توصيته الختامية انه ربما كان من المفيد ان ينظر في جميع هذه القضايا ، في ضوء المناقشات التي تجرى في الهيئات التي يقدم اليها التقرير ، من قبل فريق مختار من ذوي الاختصاص من ممثلي الحكومات والوكالات الدولية والمستثمرين ، يدعوه الى الاجتماع الايمن العام بالاشتراك مع المنظمات التي يعينها الامر في اسرة مؤسسات الامم المتحدة وخارجها .

١٤٥ - وقد عرر على المجلس كذلك في دورته الثالثة والاربعين تقريراً الايمن العام النهائي ان عن " ائتمانات التصدير وتمويل الانماء " (E/4274/Add.1 و E/4274) (٧) ؛

(٧) " ائتمانات التصدير وتمويل الانماء " الجزء الاول ، " الممارسات والمشاكل الجارية " (E/4274/ST/ECA/95)؛ الجزء الثاني " الانظمة القومية لائتمانات التصدير " (E/4274/Add.1/ST/ECA/96) ؛ وانظر ايضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ٣ ، النبذات ١٢١ - ١٢٦ .

وأوضح هذان التقريران أنه ولوان الاهتمام يتجه عموماً ، أول ما يتجه ، إلى الاستثمار المباشر ، فإن هنالك احتمالات كبيرة كذلك للتوسع في الاستثمار الاجنبي غير المباشر أو الآتي في شكل قروض . فقد اجتذبت القروض المالية التسي من هذا القبيل إلى البلدان المتنامية في ظل أنواع مختلفة من الضمانات التي تقدمها حكومة البلد الذي ينتمي إليه المستثمر . والمثل البارز على ذلك هو ائتمانات التصدير المتوسطة الاجل والقصيرة الاجل المتدفقة بغضارة لتمويل المتطلبات من السلع الانتاجية ومشاريع المقومات الهيكلية على الوجه الذي شرحه التقرير . وتقدر أمثال هذه القروض التصديرية حالياً بمعدل اجمالي هو ٢٠٠٠ مليون دولار سنوياً من البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والائماء الاقتصاديين وعددها . فاذا قورن هذا الرقم بالاستثمارات عن طريق الاوراق المالية في البلدان المتنامية ، وقد رعا ٤٥٠ مليون دولار فقط في السنة ، تبين ان ائتمانات التصدير اصبت الى حد بعيد أهم شكل من أشكال تمويل الانماء الاقتصادى بالقروض الخاصة . هذا وان البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً تقدم في الاخرى تمويلاً على شكل ائتمانات تصدير ، لمدة تتراوح بين خمس سنوات وثمانى سنوات ، وذلك كمعصر هام من برامجها العامة .

١٤٦ — وقد أظهر التقريران ائتمانات التصدير هي صورة من صور التمويل الانمائى كثيرة التكلفة ، ولوان كلفتها في كثير من الحالات تنخفض بنتيجة التنازل عن بعض الفائدة المترتبة عليها . ومع ذلك فإن احتياجات البلدان المتنامية من السلع الانتاجية والمعارف التقنية ، فيما يزيـد على ما تقدمه المعونات العامة بمستوياتها الحالية ، يقابلها من الجهة الاخرى قدراف من اهتمام البلدان المتقدمه بالنمو والتوسع في مبيعاتها من تلك السلع والخدمات .

١٤٧ — وقد كان من شأن التقاء تلك المعال المتقابلة القوية واعباء الديون الباهظة الناشئة عن الافراط في الاتكال على ائتمانات التصدير ، ان ركزت عيئات منظمة الامم المتحدة اهتمامها على هذه المشكلة لمدة سنوات عديدة . وقد قامت الامانة العامة ، تنفيذاً للتعليمات الصادرة اليها من الجمعية العامة في سنة ١٩٦٠ ومن لجنة الانماء الاقتصادى منذ سنة ١٩٦٢ ، بسلسلة من الدراسات في اطار تحليلها المستمر لتقنيات التمويل الانمائى وسياساته . وقد تضمن الباب الاول من التقرير نتائج تلك الدراسات . وفي الوقت نفسه قام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ايضاً بالنظر في الموضوع ، بعد ان طلب من المصرف الدولي تقديم تقرير عنه . وبالنظر الى البحوث التي سبق للامانة العامة للامم المتحدة ان قامت بها بشأن ائتمانات التصدير ، كان من رأى موظفي المصرف والامانة العامة ان مهتمى كل من الجهتين متكاملتان الى حد بعيد ، فتعاونت الجهتان تعاوناً وثيقاً في اعداد تقريريهما .

١٤٨ — وتضمن الباب الثانى من تقرير الامم المتحدة دراسة مفصلة لمدى توفر ائتمانات التصدير والتأمين عليها ولا وضاع ذلك وشروطه ، وذلك في تسعة عشر بلداً صناعياً . وقد طلبت لجنة

المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، في دورتها الثانية المعقودة مؤخرا ، ان تستكمل تلك المعلومات بما استجد منها حتى اليوم (٨) ، وذلك لدعم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتمويل التي تقدمها الامم المتحدة الى حكومات الدول الاعضاء .

١٤٦ — وأشار في مرفق الباب الاول الى الامكانيات التي تتيحها ائتمانات التصدير والتأمين عليها في تعزيز الصادرات والصناعات التصديرية في البلدان المتنامية نفسها . ويعتبر هذا المجال مجالا جديدا نسبيا تقوم فيه الامم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية لعدد من الحكومات بناء على طلبها . كما ان هنالك امكانيات لمخططات لتمويل التجارة فيما بين بلدان المنطقة الواحدة ، مثل المخطط الذي اعدته المصرف الانمائي للبلدان الامريكية . لذلك فان لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، قد دعت الى استقصاء منظم للخبرة المتوفرة حاليا كأساس لوضع مخططات عملية ، قومية واقليمية ، لائتمانات التصدير ، وبخاصة عن طريق المصارف الانمائية الاقليمية ، مما يساعد على جعل صادرات البلدان المتنامية من السلع الانتاجية أكثر قدرة على منافسة صادرات البلدان الصناعية .

مناقشة المجلس للموضوع

١٥٠ — شملت المناقشة في المجلس (١) عددا كبيرا من المشاكل والسياسات والقضايا المتصلة بالتمويل الخارجي للانداء الاقتصادي ، كان يتضمن مواضيع منها الاتجاهات المتجددة في التدفق الدولي للاموال ، والعوامل المؤثرة في توفيره ، وأوضاع وشروط تقديم التمويل ، والعلاقات بين توفر التمويل الخارجي وتنفيذ التمويل الانمائي ، والتعقيد التقني للمفاهيم الداخلة في قياس التدفقات الدولية للاموال .

١٥١ — وأعرب البعض عن قلقهم لعدم كفاية التوسع في تدفق الاموال الى البلدان المتنامية في السنوات القليلة الماضية . ونوهوا بان الدخل والانتاج ظلّا يزيدان زيادة كبيرة في البلدان المتقدمة النمو دون ان يصبّح ذلك اتجاه مائل على صعيد زيادة الاموال المتاحة للبلدان المتنامية . وكانت نتيجة ذلك ان مجموع المتوفر من رؤوس الاموال الدولية ظل أقل بكثير من (١) في المائة من مجموع الناتج الاجمالي للبلدان المتقدمة اقتصاديا ، بل ان هذه النسبة أظهرت في الواقع اتجاها نحو الانخفاض . وكان من رأى عدة ممثلين ان هذا العامل هو أحد الاسباب الرئيسية للعجز عن تحقيق الهدف الذي حدده عقد الامم المتحدة الانمائي لمعدل النمو الاقتصادي الكلي في البلدان المتنامية .

(٨) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والاقتصاد ، الدورة الخامسة ، الملحق رقم ٣ (TD/B/118/Rev.1) ، النبعة ٥٦ .

١٥٢ — وذكر عدد من الممثلين ، من جهة أخرى ، أن مقدار الأموال التي تتيجها البلدان المتقدمة النمو يتأثر حتماً بالاعتبارات المتعلقة بميزان مدفوعاتها . كما أن هناك قوى تعمل فـي إطار الاقتصاد القومي لتلك البلدان وتتطلب فرض قيود على اعتمادات الميزانية . ولم يعثر حتى الآن على وسيلة لزيادة تحويل الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان المتنامية في مثل هذه الظروف . ومع ذلك فإن تلك مشكلة يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تجد حلاً لها .

١٥٣ — وذكر البعض أنه في الوقت الذي نرى فيه اتجاه تدفق الأموال الدولي يقصر كثيراً عن الآمال المعقودة عليه ، فإن مقدرة البلدان المتنامية على استعمال رؤوس الأموال بكفاية قد ازدادت نتيجة للخبرة المكتسبة وللتعسينات الإدارية . ولفت البعض النظر إلى أهمية تدعيم التعاون الدولي تأميناً لضمان عدم تعوق التقدم الاقتصادي للبلدان المتنامية . ورأوا أنه لا بد لتحقيق ذلك من التوسع في كل من التعاون المالي والتعاون التقني . كما أنه لا يقل عن ذلك أهمية أن يستكمل تدفق الأموال الانمائية بتوسيع فرص التبادل التجاري المفتوحة أمام البلدان المتنامية .

١٥٤ — وأعرب البعض عن قلقهم الشديد بسبب تعاظم الديون الخارجية على البلدان المتنامية ، مما يهدد بحدوث نقص كبير في صافي المحوّل إليها من الموارد ؛ فلو استمر ذلك الاتجاه فسوف تواجه البلدان المتنامية مشكلة خطيرة جداً . وشددوا على أنه ينبغي ، لذلك ، أن يتاح التمويل الانمائي بشروط ميسرة . وذكر عدد من الممثلين أن نصيب المنح من المعونة الدولية ليس كبيراً بالقدر الكافي ، وأن الديون كثيراً ما تقدم لفترات قصيرة وبأسعار فائدة مرتفعة نسبياً . وكان هنالك شعور بأن الاتجاه نحو تيسير شروط المعونة قد أصيب بنكسات في الفترة الأخيرة .

١٥٥ — وكان من رأى عدد من الممثلين أن المشاكل الناشئة عن تعاظم الديون الخارجية على البلدان المتنامية تكشف عن أهمية بذل جهود قوية لتعبئة الموارد المالية المحلية . فالتمويل الخارجي يستطيع القيام بدور هام في تعزيز الانماء الاقتصادي ؛ ولكن لا يجب أن ننسى أن مثل هذا التمويل لا يمكن أن يكون بديلاً عن الجهود المحلية . كذلك ذكر البعض أنه ينبغي مراعاة بالعرض عند الاقتراض ، فلا يتم اقتراض الأموال إلا لأغراض معقولة .

١٥٦ — ولفت عدد من الممثلين النظر إلى الصعوبات التي تنشأ عن ربط الائتمانات بمصادر الحصول على السلع ، مما يؤثر على الاثمان تأثيراً سيئاً . وقيل لذلك بأن المعونة يجب أن تقدم ، مما تيسر ذلك ، على أساس " غير مرتبط " . ومع ذلك أشار أحد الممثلين إلى أن حالة ميزان المدفوعات في البلدان المتقدمة النمو لا تسمح في بعض الأوقات إلا بالمعونة " المرتبطة " كنهج عملي .

١٥٧ — كما أبدى البعض ملاحظات بشأن الصعوبات الناجمة عن التقلبات الحادة في حجم تدفق الأموال الدولية . وذكروا أن تعهدات المعونة التي تصدر سنة فسنة ليست فقط قابلية للتأثر بالضغط غير الاقتصادي بل إنها كذلك تجعل مهمة تنفيذ الخطط الانمائية أكثر صعوبة . ويضاف إلى ذلك أن الربط بين المعونة وبين مشاريع محددة من شأنه أن يوجد درجة ما من عدم المرونة .

فإذا أريد لنمط الانتاج في البلدان المتنامية ولتقدم تلك البلدان ان لا يصيبهما الاختلال ، فينبغي ان تقدم المساعدة الدولية على أساس طويل الاجل مع ايجاد قدر أكبر من المرونة في استعمالها .

١٥٨ - وأشار البعض الى ان الاختلافات الكبيرة في الأوضاع والشروط التي تتاح بها الاموال للبلدان المتنامية كثيرا ما يشير الشك حول ماهية المعونة الاقتصادية العكّة ؛ فلا يزال علينا أن نتوصل الى تعريف متفق عليه لهذه المعونة . وقد اقترح احد الممثلين استعمال نظام لـ " الترجيح -ح بالاوزان " من نوع ما يجعل في الامكان أخذ الفوارق بين أوضاع وشروط المعونات بعين الاعتبار ، بدلا من ضم جميع أنواع الاموال الخارجية معا بقيمتها الاسمية .

١٥٩ - وأشد عدة ممثلين على كون خروج الاموال من البلدان المتنامية ، أى ما يسمى في كثير من الاحيان " التدفق العكسي " ، مسألة تستحق كثيرا من الاهتمام . وأشاروا الى ان الاموال المتدفقة على هذه الصورة قد بلغت ، فيما يبدو ، حدا خطيرا ؛ والى ان الامر لا يقتصر على تنوع اشكال هذا التدفق بل أنه يشمل ايضا تنوع البواعث الدافعة اليه . وأضافوا ان هذا الجانب من ميزان المدفوعات هو الأكثرها افتقارا الى المعلومات المثبتة . وقالوا ان الحاجة تدعو الى دراسة التدفقات العكسية بعناية ؛ وانهم يشكرون الامانة العامة على كونها بدأت بالفعل خطوة في هذا الاتجاه في بحوثها ، ولكنهم يأملون ان تستمر هذه البحوث حتى يمكن القاء مزيد من الضوء على مسألة التدفقات العكسية .

١٦٠ - كما ابدى عدد من الممثلين ملاحظات على تقرير فريق الخبراء المعني بالمساءل المنهجية التي ينطوى عليها قياس تدفق الموارد الى البلدان المتنامية (E/4327) ، فذكروا ان التقرير قد أوضح مفاهيم هامة وان التوصيات التي قدمها الخبراء من شأنها ، اذا نفذت ، ان تؤدي الى تعسين في المعلومات الاحصائية كما أشاروا الى ان التقرير ، مع ذلك ، يحتاج الى دراسة أكثر تفصيلا من جانب الحكومات حتى تمكن مناقشته بصورة وافية ، وذلك لكثرة القضايا المعقدة والتقنية التي ينطوى عليها .

١٦١ - وبالنسبة لتشجيع الاستثمار الخاص الاجنبي في البلدان المتنامية كرر الممثلون الذين تكلموا في الموضوع الرأي الذي يتضمنه قرار الجمعية العامة ٢٠٨٧ (الدورة ٢٠) ومؤداه ، كما يتبين من التقرير المقدم عن هذا الموضوع (E/4293) ، ان الاستثمار الخاص الاجنبي ، اذا تم بأوضاع وشروط يقللها كل من حكومة البلد المضيف والمستثمر الاجنبي ، يمكنه ان يساهم مساهمة هامة ، بالموارد المالية والتقنية ، في انماء اقتصاديات البلدان المتنامية وتنويعها .

١٦٢ - ووافق عدة ممثلين على ما تضمنه التقرير من التأكيد على ضرورة ايجاد اسس للتوفيق بين أوجه التضارب المشروعة في المصالح بين حكومات البلدان المتنامية وبين المستثمرين الاجانب . وأيد كثير من المتكلمين الرأي الذي عبّر عنه التقرير ومؤداه ان احدى العقبات الكبيرة دون تعاظم الاستثمار الخاص الاجنبي في البلدان المتنامية تتمثل في عدم توفر المعلومات الكافية لدى المستثمرين

الاجانب عن المشاريع الجديدة بالاهتمام في البلدان المتنامية والتي ترغب حكومات تلك البلدان بالاستثمار الاجنبي فيما يتعلق بها . واتفق هؤلاء المتكلمون مع الرأي الذي أعرب عنه التقرير والذي مؤداه ان المصارف الانمائية في البلدان المتنامية يمكن ان تقوم بدور مفيد في لفت انتباه دوائـر المال والاعمال التي يهتمها الامر في البلدان المتقدمة النمو الى تلك المشاريع، وبخاصة اذا عملت تلك المصارف عن طريق المصارف الانمائية الاقليمية . ولا عظم أعد الممثلين ان التقرير يناقش بوضوح تمام احتياج البلدان المتنامية الى التقنية، وأشار الى ان من المرغوب فيه ان تقام خدمات ومؤسسات تقنية قوية في هذه البلدان كوسيلة لدعم مقدرة رأس المال الخارج على المساعدة في نموها الاقتصادي وتناول عدة ممثلين من البلدان المتقدمة النمو وممثل واحد من بلد متنام، بصفة خاصة، مشروع قرار في الموضوع قدمه وفد الداهومي (E/AC.6/L.369) فكروا موافقتهم عموماً على النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ، ولكنهم أعربوا عن رأيهم القائل بان الاقتراح الخاضع بدعوة فريق من الخبراء للاجتماع بقصد التوفيق في هذه الامور بين المستثمرين والحكومات المعنية ، يجب ان لا يتم التصرف بشأنه الا بعد ان يتاح للمجلس قدر أكبر من البيانات عن تكوين الفريق المقترح وولايته وطريقة عمله . لذلك تمت الموافقة (٩) على ارجاء التصرف فيما يتعلق بمشروع القرار المذكور الى دورة المجلس الثالثة والاربعين المستأنفة .

١٦٣ - وكانت الموافقة عامة اثناء المناقشة على انه يمكن ان تكون المعاهدات الثنائية بشأن تلافي الازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية جليلة الاثر في تسهيل تدفق الاستثمار الاجنبي الى هذه الاخيرة . ولا حظ الجميع تقريبا ان مثل هذه الاتفاقات لا تزال محدودة العدد جداً لان النمط السائد للاتفاقات، الذي نشأ فيما بين البلدان المتقدمة النمو ، لا ينطبق بحالته الراهنة، ودون قدر معين من التكيف حسب الظروف، على العلاقات الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية . ومع ذلك كان من رأي ممثلي عدة بلدان متقدمة النمو انه لا بد من اجراء مزيد من الدراسة قبل ان يقوم فريق عامل مكون من خبراء من فئتي البلدان المتقدمة النمو والمتنامية بمحاولة مفيدة لتحديد المبادئ والتوجيهات التي تنافر من الحكومات بالقبول العام الذي يسمح بحقد عدد اضافي كبير من المعاهدات الضريبية . ومهما يكن من أمر فقد تم، بعد مزيد من المناقشة، اعتماد نص معدل لم يعترض عليه أحد (انظر النبذة ١٦٧ أدناه) . وقد امتنع عضوان عن الاقتراع تأسيساً على كون الامر لا يعنيهما لانهما لا نشاط لهما في مجال تصدير رؤوس الاموال .

١٦٤ - اما بالنسبة لائتمانات التصدير فقد اشنى عدد من الممثلين على ما تضمنه الجزء الاول من التقرير (E/4274) من تحليل للمشكلات المتصلة بذلك النوع، وما تضمنه الجزء الثاني من التقرير (E/4274/Add.1) من معلومات مفصلة عن الانظمة القومية لائتمانات التصدير . وابرز عدة

(٩) انظر: الوثيقتين E/AC.6/SR.430 و E/SR.1506 .

ممثلي دور الذي قامت به ، وتستطيع القيام به ، ائتمانات التصدير في مجال التمويل الانمائي . وأكد
أعد الممثلين على ان ائتمانات التصدير يجب ، من حيث المبدأ ، ان تستعمل فقط في تمويل
المشاريع التي يتوقع ان تحقق عائدا سريعا من وجهة نظر ميزان المدفوعات . وأكد ممثل آخر على ضرورة
التمييز بين الائتمانات التجارية وبين المعونة الانمائية .

قرارات المجلس

١٦٥ - في ختام المناقشة أعطى المجلس علما (١٠) ، مع التقدير ، بالوثائق المقدمة اليه حول
موضوع تدفق الموارد الى البلدان المتنامية (E/4371) (٢) و E/4374 (٣) و E/4375 (٣) وأعرب
عن أمله في ان يواصل الامين العام دراسته لهذه المشاكل في ضوء قرار المجلس ١١٨٣ (الدورة ٤١)
وان يوافي المجلس بتقرير عن ذلك في دورته الخامسة والاربعين .

١٦٦ - واتخذ المجلس قرارا (١٢٧٢) (الدورة ٤٣) سجل فيه عميق قلقه للتأخير فسي
تجدد أموال المؤسسة الانمائية الدولية وناشد الحكومات الاعضاء في المؤسسة المذكورة ان تولي
مسألة زيادة موارد المؤسسة مرة اخرى اولوية عالية .

١٦٧ - وبشأن مسألة المعاهدات الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية
اتخذ المجلس قرارا (١٢٧٣) (الدورة ٤٣) التمس فيه من الامين العام انشاء فريق عامل خاص مكون
من خبراء ومدبري ضرائب ترشحهم الحكومات ولكنهم يتولون العمل بصفاتهم الشخصية ، وينتمون
الى البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء ويمثلون بشكل كاف مختلف الاقاليم
والانظمة الضريبية ، تكون مهمته ان يستطلع ، بالتشاور مع الوكالات الدولية التي يعينها الامر ،
الطرق والوسائل التي تسهل عقد معاهدات ضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية ، بما
في ذلك ، عند الاقتضاء ، صياغة ما يناسب من المبادئ الاسترشادية والتقنيات لاستعمالها في أمثال
تلك المعاهدات ، بحيث تكون مقبولة لدى فئتي البلدان المذكورتين وتصون تماما مصالح كل منهما
المتعلقة بتعقيد الإيرادات . والتمس القرار كذلك من الامين العام ان يوافي المجلس بتقرير عن التقدم
المعزز في اعمال الفريق بعد دورته الاولى .

١٦٨ - واتخذ المجلس قرارا آخر (١٢٧٠) (الدورة ٤٣) التمس فيه من الامين العام
ان يستكمل ، بالمعلومات الحديثة ، الدراسات القطرية التي تضمنها الباب الثاني من تقريره عن
" ائتمانات التصدير والتمويل الانمائي " ؛ وان يتشاور مع السلطات القومية والدولية الملائمة بشأن

(١٠) أنظر : الوثيقة E/SR.1506 .

أعسّن الوسائل لإنشاء أكثر المخططات القومية والاقليمية قابلية للتطبيق العملي من أجل تمويل السلع الانتاجية التي تصدرها الدول المتنامية الى الخارج وفيما بين بعضها والبعض الآخر ، وذلك على أساس الخبرة المكتسبة من أنظمة ائتمانات التصدير العالية في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان المتنامية .

الفرع الثاني

تقارير مجموعة مؤسسات المصرف الدولي

١٦٩ - كان معروفا على المجلس للنظر في دورته العادية والاربعين المستأنفة (١١) التقرير السنوي للمصرف الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية (١٢) ، والتقرير السنوي للمؤسسة المالية الدولية (١٣) ، وكذا ملخص التقارير السنوية لعام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ومعلومات اضافية عن التطورات العادية في مجموعة مؤسسات المصرف الدولي في الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ (١٤) .

١٧٠ - وفي تقديمه التقارير السنوية لمجموعة مؤسسات المصرف الدولي الى المجلس ذكر رئيس المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ان مجموع المبالغ التي ارتبطت بشأنها مجموعة مؤسسات المصرف في الفترة المالية السابقة بلغ أكثر من ١٠٠٠ مليون دولار . وأضاف ان المجموعة قد مدت نشاطاتها مؤخرا الى المشاريع المتعلقة بالامداد بالطاقة الكهربائية ، وبالأزراعة ، وبالسياحة ، وبالتعليم .

(١١) E/SR.1457 ، 1458 .

(١٢) المصرف الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية ، التقرير السنوي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ (واشنطن) ، محال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة من الامين العام (E/4272) .

(١٣) المؤسسة المالية الدولية ، التقرير السنوي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ (واشنطن) ، محال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة من الامين العام (E/4273) .

(١٤) ملخص التقارير السنوية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ للمصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، وللمؤسسة الانمائية الدولية ، وللمؤسسة المالية الدولية ، ومعلومات اضافية عن التطورات العادية في مجموعة مؤسسات المصرف الدولي في الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ (واشنطن) ، محالة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرتين من الامين العام (E/4272/Add.1 و E/4273/Add.1) .

١٧١ — وأكد رئيس المصرف على أهمية التعاون بين مجموعة مؤسسات المصرف وبين اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ، وعلى تزايد أهمية الدور الذي تقوم به المكاتب التي أنشأها المصرف في أفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية في سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ . وأضاف أن المؤسسة المالية الدولية قد بدأت المفاوضات بشأن إنشاء مصانع للسماد في البلدان المتنامية ، وذلك بالمشاركة مع شركات نفط وشركات كيماوية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان . وكان في الامكان ان يكون التقدم في هذا الميدان أسرع لو ان البلدان المتنامية ادركت ادراكا أوفى ان السياسة المثلى هي إيجاد ظروف ملائمة لرأس المال وللمعرفة التقنية الاجنبيين . ومضى قائلا ان مجموعة مؤسسات المصرف الدولي تحاول دائما تشجيع المبادرة والاستثمار الخاصين ، وقد خصصت خلال السنة الماضية أكثر من ٣٢٥ مليون دولار لتمويل صناعات خاصة في البلدان المتنامية . وقد دخلت مؤخرا عيز النفاذ اتفاقية بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار (١٥) ، أعدتها المصرف . وطبقا لاحكام الاتفاقية انشيء مركز دولي للنظر في المنازعات بين الدول وبين المستثمرين الاجانب . كما أعد المصرف مشروع نظام للتأمين على الاستثمارات المتعددة الاطراف ، سيعرض على الدول الاعضاء للنظر فيه وابداء ملاحظاتها عليه . وقد أتمهر النصف الاول من العقد الانمائي بوضوح قيام الحاجة الى قدر أكبر من التنسيق الدولي للمساعدة الانمائية . وهناك ميدان من ميادين التنسيق لا يزال بكرا الا وهو التنسيق بين بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان من جهة وبلدان أوروبا الشرقية من جهة اخرى ، ويجب استطلاع كل الوسائل الممكنة لتشجيع مثل هذا التنسيق . هذا وان البنك يتعين عليه ، لا مكان استمراره في نشاطاته ، ان يقترح الاموال باستمرار من الاسواق المالية العالمية . ويعتبر المركز المالي للمؤسسة الانمائية الدولية حرجا للغاية ويبدو مؤكدا الآن ان تلك المؤسسة ستضطر الى وقف نشاطاتها لعدم توفر الموارد .

١٧٢ — وفي الختام أكد رئيس المصرف ان الوقت قد حان لقيام البلدان الصناعية بدراسة مشتركة مستوفاة للمعونة التي تقدمها الى البلدان المتنامية ، ولمحاولة ايلاء الاولوية المناسبة في الشؤون الدولية للتعجيل بنماء تلك البلدان .

١٧٣ — وفي المناقشة التي تلت ذلك في المجلس ، رحب المتكلمون بالمساعدة الموسعة التي يقدمها المصرف لانماء الزراعة في البلدان الاعضاء فيه . ورأوا ، وفي ذلك السياق ، انه قد صار التركيز بحق على تمكين البلدان المتنامية من صنع الاسمدة على نطاق واسع . ولا حظت بعض الوفود ، مع الارتياح ، التقدم المعزز بمساعدة المصرف في مجال التعليم .

(١٥) سينشر نصها في " مجموعة المعاهدات " التي تصدرها الامم المتحدة ، المجلد

١٧٤ — وفي الوقت نفسه قال بعض الممثلين انهم يأسفون لكون مساهمة المصرف لا تزال متواضعة بالقياس الى ضخامة احتياجات البلدان المتنامية . واقترحوا ان يعنى المصرف بمشاكل اصلاح الزراعي التي تترتب عليها آثار سياسية واسعة . وقالوا انه يحسن بالمصرف ايضا ان يشارك في امر القيام باستثمارات في ميداني الصحة والسكان ، بحيث تؤلف جزءا من الاطار الاوسع للاصلاح الهيكلي . واغافوا ان من الواجب بذل جهود كبيرة لتشجيع انتقال المهارات التقنية .

١٧٥ — ولا حظ بعض الممثلين ان البلدان المقرضة تميل ميلا واضحا الى تفضيل المعونة الثنائية المقيدة بشروط على المعونة المتعددة الاطراف ، وانها تفضل كذلك القروض على المنح . ولقد زادت تكلفة رأس المال الخاص باستمرار ، مما زاد من عبء سداد الديون الخارجية .

١٧٦ — وذكر بعضهم ان البلدان المتنامية تعلق آمالها على المؤسسات المالية الدولية ، وان من المؤسف ان مستوى قروض المصرف والمؤسسة الانمائية الدولية لم يتغير بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة . ومن جهة اخرى زادت مقادير المبالغ المسددة الى المصرف والى دائنيه ، بدون اية زيادة مقابلة في الاقراض . وأعرب البعض عن رأيهم القائل بان عددا من البلدان المتنامية يضار من استمرار رفض المصرف منح قروض للمشاريع الحكومية او التي ترعاها الحكومات . كما اعربوا عن أسفهم لكون المصرف والمؤسسة المالية الدولية لم يتخذا حتى الآن اية خطوات امثالا لقرارات الجمعية العامة بشأن المساعدة المسقدمة الى البرتغال . ولا حظت بعض الوفود ان المصرف والمؤسسة المالية الدولية قد طلبا من البلدان المتنامية اعداد وتقديم مشاريع يتطلب اعدادها وتقديرها سنوات عديدة . واقتراح البعض ان يحرر المصرف القروض بسعر فائدة أقل ولمدد أطول مع مهل اضافية للسداد .

١٧٧ — وفي رده على الاسئلة التي اشيرت خلال المناقشة قال رئيس المصرف ان مجموعة مؤسسات المصرف سوف تأخذ في الاعتبار الملاحظات التي ادلت بها الوفود . كما اعرب عن امله في ان يتزايد استخدام المجلس للاقتصاد والاجتماعي كساحة لتبادل الآراء بين مجموعة مؤسسات المصرف وبين كل من البلدان الصناعية والبلدان المتنامية .

١٧٨ — وأحاط المجلس علما ، مع الارتياح ، في قراره ١١٦٢ (الدورة ٤١) بتقارير الهيئات الثلاث .

الفرع الثالث

تقرير صندوق النقد الدولي

١٧٩ — كان معروضا على المجلس في دورته العادية والاربعين المستأنفة (١٦) التقرير

(١٦) أنظر : الوثيقة 1456 و E/SR.1455.

السنوات لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (١٧).

١٨٠ - ولا عطف المدير العام للصندوق، عند تقديمه التقرير، ان النمو المطرد في حجم الانتاج العالمي (٥٠ في المائة منذ سنة ١٩٥٨) وفي حجم التجارة العالمية (٧٠ في المائة منذ سنة ١٩٥٨) هو من أهم النواحي المشجعة في تدوير الاقتصاد العالمي خلال بضع السنوات الأخيرة. ومضى قائلاً ان البلدان الصناعية لم تنجح دائماً، لسوء الحظ، في التوفيق بين أهداف النمو الاقتصادي والمطالبة الثابتة وهدف استقرار الاسعار. فقد ارتفعت مصدلات الفائدة كنتيجة طبيعية لنقص السيولة، وفضلت الحكومات لمعالجة الحالة التدابير النقدية على التدابير الضريبية. وكان لابد من أن يكون لندرة النقود وارتفاع اسعار الفائدة في البلدان الصناعية بعنر التأثيرات على تدفق الاموال الى البلدان المتنامية؛ فلم تكن تظاهراتية زيادة في مقدار المصونة المتجهة نحو هذه البلدان منذ بداية العقد الانمائي. فضلاً عن ذلك فان تدهوراً وضع تجارة البلدان المذكورة قد عان جهورها من أجل تقوية وضعها المالي الخارجي والتعجيل بنموها الاقتصادي. وقد عانت بلدان متنامية كثيرة من التضخم المستمر الذي أخضع الموارد المتاحة لضغوط شديدة وزاد من حدة المشاكل النشأة التي كانت صعبة حتى من قبل ذلك، غير ان زيادات الإيرادات الآتية من الخارج مع الارتفاع البطيء نسبياً في مقدار الواردات في سنتي ١٩٦٥-١٩٦٦ قد أسفر عن إعادة تكوين الاحتياطيات الى عدد كبير في البلدان المتنامية كمجموعة. ومع ذلك لا يزال هناك عدد كبير نسبياً من البلدان المتنامية ذات الاحتياطيات المنخفضة للغاية. ولقد انشأ الصندوق في سنة ١٩٦٣ نظاماً للتمويل التصويضي من أجل مساعدة الاعضاء الذين يعانون صعوبات في المدفوعات ناشئة عن نقص وقتي في الإيرادات الآتية من التصدير. ولقد كان الحد الأقصى للسحب وفقاً لقرار عام ١٩٦٣ هذا مقصوراً عادة على ٢٥ في المائة من حصة العضو. وفيما بعد زيد الحد الأقصى للمسدوعات غير المسددة من ٢٥ الى ٥٠ في المائة من حصة العضو، وذلك استجابة لتوصية أصدرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد في سنة ١٩٦٤ (١٨) ولاقتراحات عدد من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في سنة ١٩٦٥. والمفروض ان تقوم البلدان التي تستفيد من المسدوعات التصويضية بإعادة شراء عملاتها من الصندوق في ظرف ثلاث سنوات الى خمس، وذلك وفقاً

(١٧) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للمديرين التنفيذيين عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (واشنطن)؛ معال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة من الامين العام (E/4282).

(١٨) انظر: "اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد"، المجلد الاول، الوثيقة النهائية والتقرير (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع: 64.II.B.11)، المرفق A.IV.17، ص ٥٢.

للسياسات المستقرة التي يسير عليها الصندوق. كما ان الصندوق يقدم لاجنائه المشورة بشأن كيفية استباق مشاكل ميزان المدفوعات والتغلب عليها، ويقدم كذلك المساعدة التقنية للبلدان التي تطلبها. وقد تم توسيع نشاطات ادارة الشؤون الضريبية ودائرة الاعمال المصرفية المركزية، كما استمر المعهد التابع للصندوق في تنظيم الدورات الدراسية في موضوع السياسة النقدية.

١٨١ - ويبلغ مجموع حصص الصندوق الآن ما يعادل حوالي ٢١.٠٠٠ مليون دولار، وكان يبلغ ما يعادل أكثر من ١٠.٠٠٠ مليون دولار بقليل في نهاية سنة ١٩٥٨. وخلال حوالي عشرين سنة، هي مدة وجوده، خصص الصندوق ٢٢.٨٠٠ مليون دولار لمسعوبات العملة؛ وسحب بلدان العملات الاحتياطية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ثلاثة أخماس هذا المقدار. كما ان هذين البلدين قد تلقيا في السنوات القليلة الماضية أشكالاً مختلفة من المساعدة المالية القصيرة الاجل معاً منها من شركائهما في اتفاق الترتيبات العامة للاقتراض.

١٨٢ - ويتكون مجموع الاحتياطيات العالمية من مطلوبات مراكز الاحتياطي مع مالدي الصندوق من ذهب واحتياطيات. وقد كان نمو المستوى الكلي للموارد العالمية بطيئاً نسبياً منذ نهاية سنة ١٩٦٤، كما ان احتياطيات النقد الاجنبي في حزيران (يونيه) ١٩٦٦ كانت أقل منها في نهاية سنة ١٩٦٤. ويبدو محتملاً ان تكون الفترة القادمة مباشرة، بدورها، فترة نمو بطيء نسبياً في الاحتياطيات العالمية. وقد قام الصندوق خلال سنة ١٩٦٦ بدراسة نشيطة لمشكلة اعداد وسيلة مقبولة لمواجهة احتياجات الاقتصاد العالمي من الاحتياطيات، وكانت دراسة امكان انشاء سندات احتياطيات جديدة من أهم نشاطات الصندوق في تلك السنة. وكان التفاهم عاماً على ان انشاء احتياطيات جديدة يجب ان يقوم على أساس تقييم جماعي للاحتياطيات العالمية وليس على أساس احتياجات كل بلد على عدة فيما يتعلق بميزان المدفوعات؛ وان اي قرار بانشاء احتياطيات يجب ان يتخذ لمواجهة الاحتياجات الطويلة الاجل. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لايجاد اداة للاحتياطيات تحظى بالقبول العام.

١٨٣ - وفي الختام اشار المدير العام للصندوق الى ان المجتمع العالمي بلغ مرحلة جديدة وهامة للغاية في تطور النظام النقدي الدولي، وأعرب عن أمله في قرب الوصول الى اتفاق على خطة مؤقتة منصفة لايجاد السيولة الدولية.

١٨٤ - وقد رحب الممثلون الذين تكلموا في المناقشة العامة بالتوسع في نشاطات الصندوق خلال السنة المستعرضة، وبالزيادة الاخيرة في الحصص وبأخذ الصندوق بالتيسير في مجال التمويل التعويضي. ومن جهة اخرى اشار بعض الممثلين الى ان ترتيبات التمويل التعويضي لم تستخدم الا قليلاً نسبياً لمعادلة آثار التقلبات في الايرادات التصديرية للبلدان المنتجة للسلع الأولية: ففي سنة ١٩٦٦ لم يتجاوز عدد البلدان التي باشرت السحب طبقاً لهذه الترتيبات اثنين. وكان من رأى بعض الممثلين ان من المستغرب ان يقدم الصندوق المساعدة للبلدان التي تعاني صعوبات متعلقة بميزان المدفوعات مع كونه غير مستعد لمساعدة البلدان المتنامية على تفادي تلك الصعوبات عن طريق تثبيت اسعار السلع الاساسية.

١٨٥ — وقالت عدة وفود ان من رأيها ان أهم نواحي أعمال الصندوق هي السيولة الدولية وإنشاء أصول جديدة من الاحتياطي، على أن الآراء اختلفت حول وجود نقص في السيولة أو وجود فائض منها . وأعرب البعض عن رأيهم القائل بان البلدان المتنامية ليس لديها ما تستفيد من ايجاد السيولة اذا كانت انصبتها من الموارد الجديدة ستعقد بنسبة حصصها في الصندوق . واقتروا اشراك مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد في دراسة المسائل النقدية الدولية لأن المؤتمر ليس فقط أكثر من الصندوق حظا من الصفة التمثيلية بل هو يعرض للمشاكل بروح مختلفة .

١٨٦ — وفي رده على الملاحظات التي ابدت خلال المناقشة ذكر المدير العام ان الصندوق يبذل أقصى جهده لتعسين الحالة النقدية العالمية ولكن طبيعة الموارد التي تحت تصرفه تؤدي بالضرورة الى قصر نشاطاته على ميدان محدود متخصص . ومع ذلك فسان الصندوق يرحب بالتعاون مع المجلس ومع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد . وقال ان النظام الاساسي للصندوق يمنعه من الاشتراك المباشر في تمويل المخزون من السلع الاساسية ولكنه يستطيع ان يحاوي البلدان المصدرة متى عانت هبوطا في ايراداتها التصديرية او واجهت مشاكل مالية خاصة نتيجة لتقلبات السوق . وأكد المدير العام للمجلس ان الصندوق يبذل كل ما في طاقته للوصول الى اتفاق على المبادئ التي ينبغي ان يتم على أساسها اصلاح النقد الدولي .

١٨٧ — وقد أحاط المجلس علما ، مع الارتياح ، بتقرير الصندوق ، وذلك بقراره (١١٠١)
(الدورة ٤١) .

الفصل السادس الموارد الطبيعية والنقل

- ٠ -

الفرع الاول انماء الموارد الطبيعية*

١٨٨ - نظر المجلس في دورته الثانية والاربعين في ثلاثة تقارير تتعلق بانماء الموارد الطبيعية وهي : تقرير من الامين العام عن ازالة ملح المياه ، مع اشارة خاصة الى التطورات الرئيسية الحاصلة في سنة ١٩٦٦ (E/4307) (١) ، وتقرير مرعلي عن المصادر الجديدة للطاقة (E/4303) (١) ، وتقرير من الامين العام عن تنفيذ برنامج خمسي لدراسة انماء الموارد الطبيعية (E/4302) (١) .

ازالة ملح المياه

١٨٩ - استمر التقرير الخاص بازالة ملح المياه (E/4307) ، الذي أعد عملاً بقرار المجلس ١١١٤ (الدورة ٤٠) النمو الحاصل في طاقة منشآت ازالة ملح المياه ، والمشاكل الهامة والمكانيات التي تثيرها مشروعات ازالة الملح ، والتطورات الدولية الرئيسية ونشاطات الامم المتحدة في سنة ١٩٦٦ . وأوصى الامين العام بتدعيم برنامج اعمال الامم المتحدة عن طريق اضافة ثلاث دراسات هي : دراسة لطرق تحديد الطلب على المياه والتنبؤ به ، ودراسة عن استخدام موارد الطاقة المحلية في ازالة ملح المياه ، ودراسة النواحي المتعلقة بالنقد الاجنبي لمختلف عمليات ازالة ملح المياه .

١٩٠ - وأعرب أعضاء المجلس عموماً في المناقشة (٢) عن تقديرهم للتقرير ولنشاطات الامم

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .
(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الاعمال .
(٢) انظر : الوثيقتين E/AC.6/SR.402-406 و E/SR.1469 ،

المتحدة بشأن إزالة ملح المياه، وايدوا التوصيات الخاصة بالاعمال الجديدة. ومع ذلك فقد اقترح البعض ان تكون الدراسات المزمع القيام بها من قبيل دراسات المشاريع او الدراسات المتعلقة بحالات معينة، بدلا من ان تكون دراسات لها صفة العموم. كما أعرب البعض عن تحفظات بشأن الآثار المالية المترتبة على الاقتراحات. ومع ذلك فقد اشير الى ان المملكة المتحدة سبق ان عرضت تقديم خدمات خبيرين من خبراء إزالة ملح المياه ومبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وأعرب المتكلمون عن أملهم في ان يسمح ورود تبرعات اخرى من الحكومات بتجنب انفاق مبالغ اضافية من اموال الامم المتحدة.

(١٦١) — واقترح البعض ان تعتمد الامانة العامة مستقبلا الى تقديم التقارير عن ازالة ملح المياه على فترات تزيد عن السنة الواحدة، وان ينظر المجلس في امر استشارة اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء في جميع النواحي التقنية للاقتراحات المقدمة اليه. كما اقترح البعض ان يقدم الامين العام بياناً بالآثار المالية التي تترتب على اقتراحاته رفق هذه الاقتراحات نفسها وليس في تاريخ لاحق كما يجري عليه العمل حالياً. وبذلك تكون الحكومات في وضع يسمح لها بالنظر في التوصيات وفي آثارها المالية، ان وجدت، في وقت واحد.

(١٦٢) — واتخذ المجلس قراراً (١٢٠٤) (الدورة ٤٢) احاط فيه علماً، مع التقدير، بتقرير الامين العام واعتمد الاضافات الى برنامج الاعمال. ودعا القرار الدول الاعضاء الى تقديم المساندة للبرنامج اسوة بالدول التي قد تمثل تلك المساندة فعلاً، والى ان تبحث ضرورة التعاون بين جميع من يعنيهم الامر في تبادل المعلومات عن طريق الامم المتحدة كمركز لهذا التبادل. كما دعا القرار الدول الاعضاء الى استطلاع امكان تطبيق ازالة ملح المياه في حالات معينة عن طريق مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي (عنصر الصندوق الخاص) وعن طريق المساعدة المباشرة. والتمس المجلس من الامين العام تدعيم الاعمال الجارية بشأن ازالة ملح المياه، وذلك بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع ايلاء اعتبار خاص للمشاكل التي تواجهها البلدان المتنامية في تطبيق تقنيات ازالة ملح المياه، ودعا المجلس الدول الاعضاء التي لديها التقنية اللازمة في ميدان ازالة ملح المياه الى استخدام أجهزة الامم المتحدة بأقصى قدر ممكن في توجيه مساعداتها الى البلدان المتنامية.

المصادر الجديدة للطاقة

١٩٣ — كان التقرير الخارج بالمصادر الجديدة للطاقة (E/4303) (١) — المقدم عملاً بالقرار ١٠٣٣ باء (الدورة ٣٧) الذي التمس من الامين العام اعداد تقارير دورية عن هذا الموضوع — يصف التغيرات الاخيرة في الابحاث وفي التطبيق فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الارضية، وسجيل الزيت، وبطاريات الوقود، ويستعرض النشاطات التعاونية المتعلقة بذلك على المستوى الدولي، ويتقدم بتوصيات بشأن الاعمال الجديدة التي يمكن ان تضطلع بها الامم المتحدة. وقد أوصى

التقرير بصفة خاصة بالدعوة الى عقد ندوات تعنى بالطاقة الحرارية الارضية والطاقة الشمسية وبسجل الزيت، وبأن تزداد المساعدة والدعم للمركز التجريبي للطاقة الشمسية في نيامي بالنيجر، وهو المركز الذي ساعدت الامم المتحدة على انشائه .

١٦٤ - وقد أعرب المشتركون في المناقشة (٣) عموما عن تقديرهم لنوعية التقرير وللاهتمام الذي توليه الامم المتحدة لاستعدادات مصادر جديدة للطاقة . ولا عظم المتكلمون ان التقدم المحرز في الابحاث المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة ، باستثناء حالة الطاقة الريحية ، هو تقدم يدعو الى الارتياح . ووافق معظم الممثلين ، من حيث المبدأ على الاقل ، على فكرة عقد الندوات المقترحة ، وأعرب البعض عن اهتمامهم بصفة خاصة بالندوة المعنية بموضوع استخدام سجل الزيت ، ورغب الممثلون بما عرضته حكومة الاتحاد السوفياتي من استضافة مثل هذه الندوة . وفيما يتعلق بالندوة المعنية بالطاقة الشمسية اقترح البعض ان تبحث الامانة العامة في امكان المساهمة في الندوة المقرر ان تعقد ها في سنة ١٩٧٠ جمعية الطاقة الشمسية . وأعربت عدة وفود عن شديدهم اهتمامها بالمركز التجريبي للطاقة الشمسية في نيامي ، وأكدت على ان المركز يمكنه ان يقوم باعمال تهم جميع بلدان المناطق القاحلة في افريقيا وفي غيرها .

١٦٥ - وطلب بعض الممثلين ايضا حثات عن الآثار المالية التي تترتب على المقترحات . وقد أوضح ممثل الامين العام ان الجانب الاعظم من تكاليف الندوات تتحمله عادة البلدان المضيفة وان النفقات الاخرى التي تتحملها الامم المتحدة عن مثل هذه الاجتماعات تغطي عادة من أموال المساعدة التقنية . وفيما يتعلق باقتراح تدعيم مركز الطاقة الشمسية ذكر ممثل الامين العام انه يمكن طلب المساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي عن طريق طلبات تتقدم بها الحكومات التي يهملها الامر . كما وزعت مذكرة ايضا حية من الامين العام (E/4303/Ann.1) (١) تناول الآثار المالية . وقالت تلك المذكرة ان التوقعات لن تؤدي الى طلب فتح اعتمادات جديدة في الميزانية العادية . وفي ضوء الايضاحات المقدمة انتهى الرأي الى ان في وسع المجلس تأييد المقترحات الواردة في التقرير في حدود توفر الاموال اللازمة لها من المصادر الاخرى .

١٦٦ - وأعرب البعض عن رأيهم القائل بان المقترحات ذات الطبيعة التقنية يجب ، بصفة عامة ، ان تنظرها مستقبلا اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، بحيث يتيسر للجنة ان تشير على المجلس فيما يتصل بالنواحي التقنية او العلمية لتلك المقترحات .

١٦٧ - واختتم المجلس نظره في التقرير باتخاذ قرار (١٢٠٥) (الدورة ٤٢)) احاط فيه علما ، مع التقدير ، بتقرير الامين العام (E/4303) ؛ وايد توصياته بقدر ما تصبح الاموال اللازمة لها متوفرة ؛ وأوصى بان تقوم الدول أعضاء الامم المتحدة بما في وسعها لتسهيل تبادل المعلومات وتقديم التسهيلات لعقد الندوات في ذلك الميدان ؛ واقترح ان تبحث السلطات المختصة في برنامج الامم المتحدة الانمائي امكان تقديم المزيد من الدعم المركزي التجريبي للطاقة الشمسية في نيامي اذا طلبت ذلك الحكومة المعنية .

(٣) انظر : الوثيقتين E/AC.6/SR.402-403، 406-409 و E/SR.1469 .

برنامج الدراسات الخمسي

١٦٨ - قدم تقرير الأمين العام عن برنامج دراسات خمسي لانماء الموارد الطبيعية (E/4302) (١) عملاً بالقرار ١١٢٧ (الدورة ٤١) الذي التمس فيه المجلس من الأمين العام اعداد تقرير كامل ونهائي عن تنفيذ برنامج دراسات طويل الاجل في ميدان الموارد الطبيعية. وقد أوجز الأمين العام في تقريره المراحل المتتابعة التي مر بها البرنامج منذ تقديمه قبل سنة ؛ فذكر انه عملاً بالقرار المذكور اعلاه صار تشكيل ثلاثة افرقة من الخبراء المستشارين اضطلعت بدراسة البرنامج الذي سبق اقتراحه . ثم استعرض الأمين العام البرنامج بالشكل الذي صاغته فيه تلك الافرقة من الاخصائيين ، وأعرب عن رضاه عن النتيجة عموماً . وقد قدمت تقارير الأفرقة الثلاثة - عن المعادن وعن المياه وعن الطاقة على التوالي - كمرفقات بتقرير الأمين العام .

١٦٩ - ومضى الأمين العام في تقريره فبحث ، كما طلب منه المجلس ، امكانيات تمويل البرنامج الذي سيتطلب ، حسب تقديرات الافرقة الثلاثة ، ما مجموعه ١١٤ مليون دولار خلال خمس سنوات ، وذلك من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن تبرعات الحكومات وغيرها من الوسائل المناسبة بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وانتهى الأمين العام الى ان حل المسألة هو اساساً في ايدي الدول الاعضاء نفسها .

٢٠٠ - وأخيراً اقترح الأمين العام ان ينظر المجلس ، كخطوة فورية ، في انشاء لجنة مشتركة بين الحكومات تتولى الاشراف على برنامج الدراسات الخمسي وتقوم ، في المرحلة الاولى ، بمزيد من الدراسة لتمويل البرنامج من مختلف المصادر . وذكر الأمين العام انه بدوره على استعداد لتنفيذ البرنامج بمجرد وضع الوسائل اللازمة لذلك تحت تصرفه .

٢٠١ - وخلال المناقشة (٤) أكد الممثلون اقتناعهم بأهمية البرنامج وقيمته ، وأعربوا عن رضاهم عن نتائج أعمال الخبراء الاستشاريين في اعادة بحث صيغة البرنامج وادخال التعديلات عليها . واختلفت آراء الممثلين فيما يتصل بالاهمية النسبية التي يعلقها كل منهم على عناصر البرنامج الثلاثة وعلى المواضيع الداخلة ضمن كل عنصر منها ، ولكنهم رغبوا بالتركيز على ضرورة الاضطلاع ببرنامج يستهدف غايات انمائية . واتفق معظم اعضاء المجلس مع الأمين العام على اعتبار ان ما طلبه القرار ١١٢٧ (الدورة ٤١) من القيام بمزيد من الاعداد للبرنامج قد تم ، وكان من رأيهم ان المجلس يستطيع اعتماد البرنامج المعدل ، على الأقل في خطوطه الرئيسية .

٢٠٢ - وايد اعضاء المجلس عموماً توصية الخبراء الاستشاريين الداعية الى وضع عناصر البرنامج الثلاثة الموعدة تحت ادارة واحدة تتولاها شعبة الموارد والنقل التابعة لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) انظر : الوثيقتين 412-413 ، 405-407 ، 401-403 /SR.6/AC.6 و E/SR.1469 و 1474 .

٢٠٣ — وبالنسبة للمسألة الأساسية الخاصة بالتمويل كان من رأى عدد من الممثلين ان الجانب الاكبر من النفقات تنبغي تغطيته عن طريق التبرعات، ومع ذلك فقد لوحظ انه لم يرد حتى الآن الا عرضان نهائيان أحدهما من الحكومة الايطالية بتقديم خدمات خبير في الحرارة الارضية والآخر من الحكومة الايرانية بالتبرع بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار. وأعرب المتكلمون عن أملهم في ان تعلن الحكومات الاخرى عن عقد تبرعات كبيرة نقدية وعينية. واختلفت الآراء حول كيفية تغطية الرصيد المتبقي بعد أمثال تلك التبرعات، فرأى بعض الممثلين انه يجب ان يغطى من الميزانية العادية للأمم المتحدة بينما أكد البعض الآخر على ان الميزانية العادية، من حيث المبدأ، ان تخصص للنفقات الادارية فقط.

٢٠٤ — وتمت الموافقة على دعوة ممثل لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لاطلاع المجلس على مدى ما يستطيع البرنامج تقديمه من عون في تمويل البرنامج ان كان ذلك في حيز الامكان. وقد أكد ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي على اهتمام البرنامج المذكور بأى برنامج يعنى بانماء الموارد الطبيعية لان مثل هذا الانماء جزء هام من نشاطات البرنامج المذكور في نطاق كل من العنصرين المكونين له وهما عنصر المساعدة التقنية وعنصر الصندوق الخاص. واذ أشار الممثل الى المشاريع العديدة التي وافق عليها الصندوق الخاص ذكر ان تلك المشاريع تؤدي الى تجميع قدر كبير من المعلومات سيصبح في الواقع، خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، أساسا لجسر عام للموارد الطبيعية للمناطق المتنامية في العالم. واستدرك قائلا انه لم يتم الى الآن حل المشكلة المتشعبة التي يمثلها الحصول على هذه المعلومات، ولكنها قيد الدراسة. وأكد الممثل ان المساعدة المالية لا يمكن الحصول عليها من برنامج الامم المتحدة الانمائي الا بناء على طلب معد من حكومة او من مجموعة حكومات، وان الحكومة او مجموعة الحكومات المعنية تلتزم في جميع الحالات المماثلة بتقديم مساهمة مقابلة.

٢٠٥ — وانتهى الرأى الى ان برنامج الدراسة بشكله الحالي، وبخاصة في مرحلته الاولى، لا يدخل ضمن اختصاصات برنامج الامم المتحدة الانمائي، وان يكن تجميع المعلومات جزءا طبيعيا من نشاطاته. وتمت الموافقة مع ذلك على اجراء المزيد من الدراسة لوسائل التمويل من موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي.

٢٠٦ — وأكد بعض الممثلين على الرأى القائل بضرورة القيام بما يلزم للاستفادة الكاملة من المعلومات الراهنة والمرافق داخل نطاق مجموعة مؤسسات الامم المتحدة، وضرورة تنسيق الاعمال. وأكد عدة ممثلين بصفة خاصة على الرأى القائل بضرورة اشراك منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي اشراكا وثيقا في البرنامج. كما كان التأييد عاما لاقتراح الامين العام تشكيل لجنة خاصة مشتركة بين الحكومات لاجراء المزيد من الدراسة لتمويل البرنامج. واقترح البعض ان يطلب كذلك الى اللجنة استطلاع القضايا التنظيمية. وبعد مناقشات تمت الموافقة على ان تتكون اللجنة من اثنين وعشرين عضوا.

٢٠٧ — وبعد انتهاء المناقشة اتخذ المجلس قرارا (١٢١٨) (الدورة ٤٣) اعتمد فيه الخطوط الرئيسية لبرنامج الدراسة كما حددتها افرقة الخبراء الاستشاريين الثلاثة، والتمس الأمين العام ان يبدأ الأعمال التحضيرية لتنفيذ البرنامج بقدر ما تسمح به الاموال التي تتوافر من مختلف المصادر بما فيها برنامج الامم المتحدة الانمائي، مع الاستفادة من المعلومات التي تتيحها الدول اعضاء الامم المتحدة ومجموعة مؤسسات الامم المتحدة. وقرر المجلس تشكيل لجنة خاصة مكونة من اثنين وعشرين عضوا هم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وايطاليا، وباكستان، وبلغاريا، والبيرو، وتشيكوسلوفاكيا، والتوغو، والجزائر، والجمهورية التنزانية المتحدة، وسيراليون، والعراق، وغواتيمالا، وفرنسا، وفينيزويلا، والفلبين، والكامبيون، وكندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الامريكية. والتمس المجلس من اللجنة ان تستعرض الأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ البرنامج والمشاكل المتصلة بذلك والخاصة بالتنسيق بين المنظمات المعنية في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة وبخاصة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي؛ وان تقوم بتحليل للبرنامج بما في ذلك المراحل المختلفة لتنفيذ العناصر الثلاثة المكونة له؛ وان تعدد الطرق والوسائل لتمويل البرنامج من جميع المصادر الممكنة. كما التمس المجلس من الأمين العام ان يبحث، بالتشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي، امكان تمويل جزء من برنامج الدراسات من موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي وان يوافي اللجنة الخاصة بتقرير عن ذلك. كما التمس منه ايضا ان يقدم كل مساعدة تحتاج اليها اللجنة الخاصة في مباشرة اختصاصاتها؛ والتمس من اللجنة الخاصة ان تقدم تقريرها الى المجلس في موعد لا يتجاوز دورته الرابعة والاربعين؛ ودعا الدول اعضاء الامم المتحدة والمنظمات الخاصة التي هي في وضع يمكنها من تقديم التبرعات العينية او النقدية ان تقدمها لمواجهة نفقات برنامج الدراسات. وأخيرا أوصى المجلس الجمعية العامة بان تستعرض، في دورتها الثانية والعشرين، الترتيبات الخاصة بتمويل بدء الأعمال التحضيرية لتنفيذ برنامج دراسي وذلك في ضوء التبرعات التي قد ترد أو قد تعقد وان توفر ما يلزم من الاموال من الميزانية العادية للامم المتحدة لسنة ١٩٦٨ لمواجهة النفقات الادارية اللازمة المباشرة الاعمال التحضيرية.

الفرع الثاني

انماء النقل

٢٠٨ — عملا بقراري المجلس ٦٥٣ (الدورة ٣٥) و ١٠٨٢ (الدورة ٣٦) قدم الأمين العام الى المجلس في دورته الثانية والاربعين تقريراً مرحلياً عن انماء النقل. وقد استعرض الأمين العام في تقريره الأعمال التي اضطلعت بها في ميدان انماء النقل للامم المتحدة، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الاغذية والزراعة، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية، واطاعتها هذه النشاطات في الاطار الاوسع لمشاكل انماء النقل في البلدان المتنامية والمناهج التقنية لانماء النقل.

٢٠٩ - واستخلص الأمين العام نتيجة هي عدم كفاية المساعدة التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة عاليا لانماء النقل ، وكون المساعدة مطبوعة بالنزوع الى الاكثار من عدد المنظمات التي تتولاها والمواضيع التي تتناولها وتبعثر الجهود المبذولة فيها . لذا تدعو الحاجة الى مضاعفة النشاط والى تقوية الاتصال والتنسيق تحسينا لفعالية هذا النشاط . ومضى الأمين العام فاقترح ان يطلب اليه القيام بدعوة فريق من الخبراء لاستعراض برنامج الأمم المتحدة في ميدان انماء النقل وتقديم المشورة بشأنه ، وبما في ذلك ناهيتا البرنامج الموضوعية والتنظيمية ، مع الالتفات الى توصية المجلس السابقة في قراره ١٠٨٢ ألف (الدورة ٣٩) بشأن تدعيم دور الامانة العامة كنقطة مركزية للاتصال والتنسيق بين نشاطات الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها في ميدان النقل .

٢١٠ - وقد لاحظ الأمين العام الوكيل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وهو يـقـدـم التقرير (٥) ان هنالك الآن ادراكا اكبر من ذي قبل في جميع انحاء العالم لاهمية النقل والمواصلات في اية حركة نحو التوحيد او تقدم نحوه . وذكر ان الأمم المتحدة قد اضطلعت بعدد من المشاريع والبرامج المفيدة في ميدان النقل خلال السنوات العشرين الماضية ، وأشار الى ما يقوم به المصرف الدولي للانشاء والتعمير من مجهود ضخم ونشاطات استثمارية . ومع ذلك فان الأمين العام الوكيل اشار الى ان جهود اسرة مؤسسات الأمم المتحدة كانت ولا تزال متناثرة غير منظمة ، وان الوقت قد حان فيما يبدو لاعادة برنامج عام ولد راسة الاتجاه العام الذي تسير فيه سياسات الأمم المتحدة . ولا حظ ان مناقشات طويلة دارت مؤخرا بشأن انشاء مركز عالمي للنقل تحت رعاية الأمم المتحدة . ومن جهة اخرى فان الامانة العامة قد رأت ان تقتصر على اقتراح متواضع بتشكيل فريق من الخبراء وعلى الالتزام بمواصلة البحث عن ترتيبات جديدة مع المنظمات الاخرى للاشتراك في اعداد المشاريع والبرامج ، وذلك نظرا لما تبديه الحكومات من حرص على ضغط نفقاتها . وأضاف الأمين العام الوكيل ان تعاون المقرر هو أوثق ما يكون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء نظرا لخضوع الامانتين لسلطة الأمين العام للأمم المتحدة .

٢١١ - وخلال المناقشة (٦) أعرب الممثلون عموما عن تقديرهم للتقرير المرحلي من حيث نوعيته وقيمه ، ووافقوا على النتائج العامة التي انتهي اليها بشأن الحاجة الى تحسين التنسيق بين الوكالات وتحاشي ازدواج النشاطات . كما كان التأييد عاما لفكرة اعادة النظر في اعمال مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة في ميدان النقل . وأكد عدد من الممثلين على دور المرافئ وخدمات النقل البحري في ترويج التجارة الدولية ، ورغبوا بموافقة لجنة النقل البحري التابعة لمجلس التجارة والانماء على برنامج اعمال واسع تضطلع به امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء . كما أعرب البعض عن تقديرهم للدراسات التي قامت بها الامانة العامة للأمم المتحدة بشأن تطبيق الاساليب التقنية المتقدمة المستعدثة مؤخرا بما في ذلك استخدام الالية في النقل . كذلك كان هنالك تأييد كبير

(٥) انظر : الوثيقة E/AC.6/SR.404 .

(٦) انظر : الوثيقتين 408-409 ، E/AC.6/SR.404 و E/SR.1469 .

لفكرة عقد حلقات دراسية كما وردت في التقرير . وكان الظاهر ان الممثلين يفضلون العلاقات الدراسية الصغيرة ، التي تعنى بالاحتياجات المحددة ، على العلاقات الدراسية الاقليمية او الاقليمية . وأعرب الممثلون عن شكهم في ان يسفر تشكيل فريق الخبراء المقترح عن النتائج المرغوبة ، وكان من رأيهم ان تتاح للامين العام فرصة للنظر أولا في الخطوات التي يمكن القيام بها في داخل الامم المتحدة نفسها .

٢١٢ — وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (١٣٠٢) (الدورة ٤٢) (التمس فيه من الامين العام ان ينظر في الطرق التي يمكن بها تعايشي الازدواج في النشاطات فيما بين وحدات الامانة العامة للامم المتحدة التي تعنى بالنقل البحري والمرافئ ، وان يوافي المجلس بتقرير عن ذلك في موعد اقصاه الدورة الرابعة والاربعون للمجلس ؛ وان يواصل دراسة امكان تطبيق احد الاساليب الصلبة والتقنية المتقدمة على انماء النقل في البلدان المتنامية ، وان يوافي المجلس بتقرير عن ذلك في دورته الرابعة والاربعين ؛ وان يبحث ، بالتشاور عند الاقتضاء مع الوكالات المتخصصة المعنية ، الطرق التي يمكن بها ، على افضل الوجوه ، تنسيق وتحسين نشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ميدان النقل ، وان يوافي المجلس بتقرير عن ذلك في دورته الخامسة والاربعين عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق .

الفرع الثالث

الاصلاح الزراعي

٢١٣ — كان معروضا على المجلس في دورته الثانية والاربعين (٧) تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي (E/4298) (٨) ، ومذكرة من الامين العام عن وقائع جلسات المؤتمر (E/4310) (٩) ، وكذلك الاجزاء المتعلقة بالاصلاح الزراعي من تقرير لجنة الانماء الاجتماعي عن دورتها الثامنة عشرة (E/4324) (١٠) ، النبذات ٤٠ — ٧٠ و E/4324/Add.1 النبذات ١٩ — ٢٣) .

(٧) انظر : الوثيقتين 414-415 ، E/AC.6/SR.408-410 و E/SR.1473 .

(٨) سينشر النص المطبوع للتقرير في تاريخ لاحق .

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، المرفقات ،

البند ٨ من جدول الاعمال .

(١٠) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٥ .

٢١٤ - وقد احتوى تقرير مؤتمر الاصلاح الزراعي العالمي على موجز لعمال المؤتمر وعلى تقارير الافرقة العاملة الثلاثة التي اضطلعت بمعظم اعمال المؤتمر ، وتقرير المقرر العام ، والقرار الذي اتخذه المؤتمر ، وعلى تحليل لاهم القضايا التي نظر فيها المؤتمر . واحتوت مرفقات التقرير على وثائق اضافية .

٢١٥ - اما مذكرة الامين العام (E/4310) فقد لخصت التقرير ، ووصفت باختصار الاسباب التي دعت الى عقد المؤتمر ، والنتائج الاساسية التي انتهى اليها ، وأورد بعض البيانات المتعلقة ببرامج الاعمال المقبل للامم المتحدة فيما يتعلق بالاصلاح الزراعي .

٢١٦ - وقد أعاد ممثل الامين العام الى الانه ان ، وهو يقدم هذا البند من جدول الاعمال (١١) ، ان المجلس كان قد رحب في دورته التاسعة والثلاثين بفكرة تنظيم مؤتمر عالمي للاصلاح الزراعي (١٢) . وقال ان الفرص من المؤتمر هو استعراض الخبرات وتبادل لها وليس التقدم الى الحكومات بتوصيات ، وان القرار الذي اتخذه المؤتمر ، والذي لفت اليه المتكلم نظر المجلس ، ينبغي ان ينظر اليه في هذا الضوء . فقد أكد المؤتمر على انه ليس هناك بديل للاصلاحات الهيكلية الاساسية ، ولكن مجرد اصلاح نظام عيابة الاراضي ليس كافيا ؛ ان يجب ان يرفق ذلك الاصلاح بايجاد المقومات الهيكلية والمرافق الاجتماعية المشتركة في المناطق الريفية ، وكذلك بالتطوير التنظيمي وبالمشاركة الشعبية الفعلية . وقال ان الامين العام يدخل في اعتباره التام توصيات المؤتمر بشأن متابعة العمل الدولي فيما يتعلق بالاصلاح الزراعي ، التي ستولى اولوية عالية ، وقد قدم الامين العام اقتراحات معينة لينظر فيها المجلس تتعلق بالنشاطات التنفيذية وبالمزيد من الابحاث (E/4310 النبعة ٢٤) . وتشارك اللجان الاقليمية مشاركة وثيقة في تنفيذ اعمال المتابعة .

٢١٧ - وتكلم ممثل منظمة الاغذية والزراعة ، بالنيابة عن المدير العام ، فذكر (١١) ان منظمته قد علفت أهمية كبيرة على المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي ، الذي تعتبره خطوة حاسمة في توجيه عمل منظمة الاغذية والزراعة في هذا الميدان في السنوات القادمة . والمنظمة على اقتناع تام بأن الاصلاح الزراعي ، بمعنى التغيير الجذري في الهيكل الزراعي ، هو في كثير من البلدان وسيلة جوهرية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية ، ولايجب ان يهمل اجتماعي يتسم بمزيد من العدالة ، ولنمو الزراعة وتطورها ، ولذلك فان للاصلاح الزراعي أهمية كبرى في المساعدة على سد الثغرة بين الانتاج الغذائي والنمو السكاني . واضاف ان منظمته توافق على النتائج الرئيسية التي احتوتها مذكرة الامين العام (E/4310) وعلى التأكيد على ضرورة انشاء الهياكل التنظيمية وعلى المشاركة الشعبية ، وعلى ضرورة المعالجة المتكاملة لنظم عيابة الاراضي البالية ، وعلى أهمية تعسين الترتيبات الادارية للتدابير المتعلقة بالاصلاح الزراعي وتقييمه . وأضاف ان الاصلاح الزراعي عملية مستمرة ستظل الحاجة اليها قائمة في العقد القادم وفيما بعده في كل من البلدان

(١١) انظر : الوثيقة E/AC.6/SR.408 .

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٣ ، النبعة

المتنامية والبلدان المتقدمة النمو، وهو مشكل عاجلة تتطلب التعاون الفوري على المستويين القومي والدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة على استعداد للقيام بدورها كاملاً بوصفها الوكالة ذات المسؤولية الرئيسية في هذا الميدان.

٢١٨ - وقد أعرب معظم الممثلين عن تقديرهم للنتائج التي أسفر عنها المؤتمر ونوهوا بفائدته في الجمع بين ممثلين من مثل ذلك العدد الكبير من البلدان لتبادل الخبرات بصورة كاملة على المستوى التقني. وأظهر اتساع نطاق المواضيع التي تناولتها المناقشة، بشكل مقنع، طبيعة الإصلاح الزراعي المتشعبة في مختلف نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع ذلك أبدى بعض الممثلين تحفظات معينة بشأن بعض نواحي المؤتمر؛ ذلك ان الدعوة لارسال وفود الى المؤتمر لم تشمل جميع الحكومات، وكانت اغلبية الحضور للخبراء لا لممثلي الحكومات المعنيين بالاصلاح الزراعي بصورة مباشرة؛ ولذلك جاءت النتائج، عسيما يظهر من تقرير المؤتمر، وليس لها من الصفة العملية نصيب كاف. وقال هؤلاء الممثلون انه سيكون من الافضل تنظيم اجتماعات على المستوى الاقليمي، مع احتمال قصرها على النظار في عدد محدود من المواضيع، على ان يحضرها مشتركون يختارون من بين اولئك المعنيين مباشرة ببرامج اصلاح الزراعي في المجالين الاداري والتقني. ووضح ممثلا الامين العام والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ان الدعوة الى المؤتمر وتنظيمه تما طبقا لاحكام قرار المجلس ١٠٧٨ (الدورة ٣٩) ولقرارات اتخذتها اللجنة الاجتماعية (١٣)، وانه لم يتسن الحصول على آراء الحكومات عن طريق لجنة تحضيرية او بوسيلة اخرى مماثلة وذلك لاسباب مالية. وأشار الى ان الامم المتحدة والوكالات المعنية تبتدى فعلا اهتماما كبيرا بالاجتماعات الاقليمية بل والقطرية التي تعنى بالاصلاح الزراعي، كما انها تهتم بالنشاطات العملية.

٢١٩ - واستعرض الممثلون خلال المناقشة نتائج اعمال المؤتمر في ضوء اصلاح الزراعي في بلدانهم ذاتها وأشاروا الى أهمية الموضوع بالنسبة للانماء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وانعقد الاجتماع على ضرورة العناية باعداد وتخطيط اصلاح الزراعي وضرورة وضع هذه التدابير في اطار الخطط الانمائية الشاملة. وأكد الاعضاء على ضرورة التعجيل باتخاذ تدابير لاصلاح عيوب الهيكل الزراعي كشرط اولي لاغنى عنه لسد الثغرة القائمة بين الانتاج الغذائي والنمو السكاني وكوسيلة لتشجيع الاساليب الزراعية الافضل ومستويات أعلى من المعيشة لسكان الريف. ومن الضروري لذلك سلوك نهج متكامل وتناول الموضوع بطريقة منسقة. فاعادة توزيع الاراضي في حدود ذاتها غير كافية ان تصعبها تدابير داعمة مختلفة. كما انه يجب ان لا ينظر الى التوطين الريفي والانماء التقني للزراعة والاصلاح الخريبي وما يماثل ذلك من تدابير على انها بدائل لاصلاحات الهيكلية الاساسية. وأكد عدة اعضاء على ضرورة بحث الوظيفة الاجتماعية للملكية العقارية.

(١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٢، الفصل التاسع، مشروع القرار رقم ٢.

وأكد البعض تأكيداً كبيراً على الحاجة إلى تحسين الترتيبات الإدارية لتنفيذ الإصلاح الزراعي ، وإلى العناية بتقييم النتائج ، كما أكدوا على ضرورة إجراء التحسينات الإدارية المطلوبة وبخاصة في خدمات الائتمان والارشاد . وكان الاتفاق عاماً على أهمية الدور الذي يجب أن يكون للمنظمات التعاونية على مختلف أنواعها ، وعلى استصواب تأمين المشاركة الشعبية الكاملة في إعداد وتنفيذ تدابير الإصلاح الزراعي ، بما في ذلك تشجيع منظمات الفلاحين . وأشار البعض إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين الانماء الزراعي والصناعي وبين الانماء الريفي والعضري ، وإلى أهمية وجود سياسات ملائمة للأسعار الزراعية ، وإلى الحاجة إلى الحصول على التمويل الكافي لنشاطات الإصلاح الزراعي . وأكد بعض الممثلين من البلدان المتقدمة النمو على الصفة المستمرة لصلمية إدخال التحسينات على الهيكل الزراعي ، هذه الصلمية التي تقتضي أن تكون محل اهتمام حتى في بلدانهم . وقالوا إن في وسع البلدان المتنامية أن تستفيد من تلك التجربة ، بما فيها ما وقع خلالها من أخطاء .

٢٢٠ — وأيد المجلس القرار الذي اتخذته المؤتمر (E/4298 ، القسم الثاني) . وبالنسبة للفقرة ٤ من هذا القرار ، التي تهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تقدم إلى البلدان المتنامية ، بناءً على طلبها ، مساعدة اقتصادية وتقنية كافية في ميدان الإصلاح الزراعي والميادين المتصلة به ، استعرض ممثلو عدد من البلدان طبيعة ونطاق برامج المساعدة للتقنية والمالية التي تقدمها بلدانهم . وكان التأييد اجماعياً لزيادة نشاط مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة في ميدان المساعدة التقنية . ومع ذلك كان هناك اعتراف بأن من شأن الحكومات المعنية وحدها أن تضع برامجها للإصلاح الزراعي ، في ضوء الظروف السائدة في كل بلد . وأعرب المتكلمون عن الموافقة التامة على الاقتراحات التي أبدتها الأمين العام (E/4310 ، النبذة ٢٤) ، بشأن النشاطات التنفيذية في المستقبل ، وبخاصة فيما يتعلق بالتدريب والتقييم . ورأى بعض الممثلين أنه يجب التقليل من أولوية الأبحاث والدراسة والعلاقات الدراسية ، نظراً لكون هذه النشاطات محل اهتمام كبير منذ سنوات عديدة ، وأن من الواجب التركيز على نشاطات ذات طبيعة عملية بارزة . واصر أحد الممثلين على ضرورة عدم استعمال الأموال الدولية في تمويل عملية نزع ملكية الأراضي من كبار الملاك .

٢٢١ — وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس بالإجماع قراراً (١٢١٣) (الدورة ٤٢)) احاط فيه علماً ، مع التقدير ، بتقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي ، وأوصى الحكومات باعتبار ذلك التقرير وثيقة مرجعية مفيدة ، وتبنى القرار الذي اتخذته المؤتمر . واعتمد المجلس برنامج الأعمال الخاص بالنشاطات التنفيذية الذي أوردت خطاوطه العامة في مذكرة الأمين العام (E/4310 ، النبذة ٢٤) . وأكد المجلس من جديد القرار ١٠٧٨ (الدورة ٣٩) الذي كان قد أوصى فيه بأن تتخذ الحكومات التدابير لتنفيذ الإصلاح الزراعي عاجلاً ، كما دعا الحكومات إلى إدراك أهمية اتخاذ التدابير الداعمة ،

نظمية وغيرها ، الضرورية لتنفيذ اصلاح زراعي فعال . وأكد المجلس من جديد على ضرورة قيام الحكومات المعنية بإنشاء المقومات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي بما يتفق واهداف الاصلاح الزراعي ، كما عث المجلس الدول الاعضاء على الاستزادة من تبادل الخبراء والمؤلفين والمتدربين في ميدان الاصلاح الزراعي ، واخيرا التمس المجلس من الامين العام ومن الوكالات المتخصصة المعنية عقد حلقات دراسية وجماعات دراس اقليمية وقومية تتناول مختلف نواعي الاصلاح الزراعي ذات الصلة المباشرة والفورية بالمشاكل المعقدة .

الفصل السابع

المسائل المتصلة بالعلم والتقنية

— ٠ —

الفرع الاول

تقرير اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء

٢٢٢ — عقدت اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء دورتها السادسة بمقر منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في روما في الفترة الممتدة من ١٧ الى ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، وذلك بدعوة من المنظمة المذكورة . واستعرضت اللجنة في تلك الدورة نشاطاتها خلال السنوات الثلاث السابقة وانتهت الى انها تستطيع الآن ان تنتقل الى مرحلة جديدة من اعمالها ؛ فلئن كانت ستواصل الاضطلاع بالدراسات العامة التي تقوم بها ، فهي ترى ان عليها ايضا ان تتعمق في دراسة بعض المشاكل الهامة التي يثيرها تطبيق العلم والتقنية على الانماء ، وهي المشاكل التي حددتها اللجنة في تقاريرها السابقة . والغرض من الدراسة المتعمقة هو تحديد ما يجب عمله بتفصيل أكثر في كل حالة ، وتحديد الموارد المطلوبة ، وتقديم توصيات الى المجلس في صيغة أكثر دقة وتحديد ما كان في وسع اللجنة ان تفعله في تقاريرها العامة السابقة .

٢٢٣ — وكانت اولى المشاكل التي وقع عليها اختيار اللجنة الاستشارية فنشرت فيها في دورتها السادسة مشكلة البروتين الغذائي من حيث توفر المعروض منه ومن حيث استهلاكه . وقد أوصت اللجنة الاستشارية بتشكيل فريق خاص من الخبراء لرسم خطة شاملة للعمل من أجل زيادة الكميات المتوفرة من البروتين الغذائي وزيادة استهلاكه . وهناك موضوعان آخران اختارتهم اللجنة وبدأت في دراستهما بتعمق في دورتها السادسة وهما انماء الموارد الطبيعية ، وبعض نواحي تحليل العلوم .

٢٢٤ — وبالنسبة للموارد الطبيعية تم الاتفاق على ان تصدر اللجنة تقريراً عاماً عن الموضوع ، ثم تولى المسألة مزيداً من النظر في دورة اللجنة السابعة . وكذلك نظرت اللجنة في المشاكل التي يثيرها اعداد وفحص البيانات التي ستعدها المنظمات التابعة لمجموعة مؤسسات الأمم المتحدة وفقاً لقرار المجلس ١١٥٥ (الدورة ٤١) بشأن خطة العمل العالمية المقترحة في ميدان تطبيق العلم والتقنية على الانماء . وانتهزت اللجنة الاستشارية فرصة عقد دورتها بمقر منظمة الاغذية والزراعة فخصصت يومين من الدورة لاستعراض ومناقشة تلك الاجزاء من برنامج المنظمة التي تهتم اللجنة .

وبعد مناقشة مستفيضة ابدت اللجنة موافقتها بصفة عامة على الاولويات التي حددتها منظمة الاغذية والزراعة وأعربت عن أملها في سرعة ملء الثغرات التي اشارت اليها البيانات . وفي ختام المناقشة اتخذت اللجنة قرارا تعرب فيه عن تقديرها للنطاق العام لنشاطات منظمة الاغذية والزراعة ولمداهها .

٢٢٥ - وبالنسبة للعضوية في اللجنة الاستشارية اعطت اللجنة علما بالآراء المبداءة في تقرير لجنة التنسيق التابعة للمجلس (E/4260) (١) الذي أكد على أهمية الحفاظ على الصفة الاستشارية للجنة، وذكر انه لما كانت اللجنة مكونة من خبراء مختارين بصفاتهم الشخصية فان أعضاء اللجنة الاستشارية وعددهم هم الذين لهم حق حضور دوراتها والاشتراك بصورة مباشرة في مناقشاتها واعمالها .

٢٢٦ - وخلال الدورة السادسة للجنة الاستشارية اجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتقنية التابعة للجنة التنسيق الادارية ونشرت في المسائل الأتية : (أ) الترتيبات اللازمة لاعداد تقرير اللجنة عن البروتين ؛ (ب) الترتيبات اللازمة لاعداد البيانات التي تصدر عن الوكالات المتخصصة وعن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي دعت اليها الفقرة ٨ من القرار ١١٥٥ (الدورة ٤١) ، ونطاق ومنهج البحث في قياس ما تنفقه مجموعة مؤسسات الامم المتحدة على العلم والتقنية . وقد عقدت اللجنة الفرعية اجتماعا خاصا في ١٨ و ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ في جنيف من أجل مزيد من المناقشة في المسائل المتعلقة باعداد الوكالات للبيانات التي يتطلبها قرار المجلس ١١٥٥ (الدورة ٤١) .

٢٢٧ - ولما كانت اللجنة الاستشارية قد دخلت في مرحلة جديدة من أعمالها فقد قررت ان تقدم في المستقبل تقريرا واقعيا موجزا الى المجلس كل سنة يبين نشاطاتها خلال السنة المستعرضة ، وان تعد عند الاقتضاء سلسلة من التقارير المنفصلة عن المسائل الموضوعية يعرض كل منها على المجلس متى انتهت اللجنة من اعدادها .

٢٢٨ - وكان تقرير اللجنة الاستشارية الرابع (E/4300) (٢) ، الذي كان معروضا على المجلس في دورته الثانية والاربعين ، أول تقرير يعد وفقا للقرار المذكور . وقد تناول ذلك التقرير نشاطات اللجنة خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦٦ بما في ذلك وقائع دورتها السادسة ، كما تناول مسائل منها مثلا : خطة العمل العالمية في ميدان تطبيق العلم والتقنية على الانماء ، والبروتين - الغذائي من حيث توفر المعروض منه ومن حيث استهلاكه ، والموارد الطبيعية ، وقياس النفقات المنصرفة على العلم والتقنية ، وتعليم العلوم ، والنشاطات الاقليمية . ولما كان المجلس قد قرر ، وفقا لقراره

-
- (١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، المرفقات ، البند ١٢ من جدول الاعمال .
- (٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٨ .

١١٥٦ (الدورة ٤١) ، ان ينظر في تقارير اللجنة الاستشارية مستقبلا في دورته الربيعية ، فلم يكن معروضا عليه أى بيان عن أعمال الدورة السابعة المعقودة في الفترة الممتدة من ١ الى ٥ أيار (مايو) ١٩٦٧ .

٢٢٩ - ومع ذلك فقد أعدت اللجنة ، لعلم المجلس في دورته الثانية والاربعين ، مذكرة موجزة بشأن موضوعات معينة كان يتناولها تقريرها الرابع وأولتها اللجنة مزيدا من النظر في دورتها السابعة (E/4300/Add.1) (٣) . وقد ذكرت المذكرة ، في جملة أمور أخرى ، ان فريقى اللجنة الاقليميين المعنيين بافريقيا وبأمريكا اللاتينية قد قدما تقارير الى اللجنة الاستشارية عن اجتماعاتها الاخيرة . وفي ضوء تلك التقارير ووثائق أخرى تم الاتفاق على ان من المفيد اعداد مشروع بيان لكسبي تعتمد عليه اللجنة الاستشارية ويتضمن مجمل آرائها المدروسة بشأن مزايا وعيوب النهج الاقليمي لتطبيق العلم والتقنية على الانماء بالمقارنة مع النهج القطري . وقد تقرر اسناد صياغة مشروع البيان الى فريق عامل خاص معني بالنشاطات الاقليمية شكلته اللجنة الاستشارية لهذا الغرض .

٢٣٠ - اما التقرير الرابع فقد قدمه الى المجلس مدير شئون العلم والتقنية (٤) الذى أكد على العلاقة الوثيقة التي اوجدتها اللجنة مع المنظمات التابعة لاسرة مؤسسات الامم المتحدة وخلال المناقشة أعرب بعض الاعضاء عن ارتياحهم لما احرزته اللجنة من تقدم في مسائل من بينها زيادة الكميات المتوفرة من البروتين الغذائى وزيادة استهلاكه ، والموارد الطبيعية ، غير انهم حذروا من إرهاق اللجنة بطلب المشورة الخاصة او المساعدة . ورحب اعضاء آخرون بالعناية الكبيرة التي أولتها اللجنة لمسألة تدريس العلوم ، واعربوا عن مساندتهم للتوسع في نشاطاتها الاقليمية . وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (٢٠٠) (الدورة ٤٢) احاط فيه علما ، مع التقرير ، بتقرير اللجنة الاستشارية الرابع .

الفرع الثاني

زيادة انتاج واستهلاك البروتين الغذائي

٢٣١ - قدم رئيس اللجنة الاستشارية (٥) الى المجلس تقرير هذه اللجنة المعنون : " اطعام سكان العالم المتكاثرين : توصيات للقيام بعمل دولي تفاديا لأزمة البروتين الوشيكة الوقوع" (E/4343) (٦) . وأشار رئيس اللجنة الى ان تقاريرها السابقة الى المجلس كانت تستهدف رسم سياسة

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعين ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال .

(٤) انظر : الوثيقة E/SR.1468 .

(٥) انظر : الوثيقة E/AC.6/SR.419 .

(٦) سينشر في دورته المنقحة ضمن منشورات الامم المتحدة .

عامة لتطبيق العلم والتقنية على الانماء . أما التقرير الاخير فيحتوى على خطة مفصلة بشأن مجال من أهم المجالات التي اقرتها اللجنة للقيام فيها بعمل متضافر . ذلك ان قلقا كبيرا يسود بشأن الاختلال المتزايد باستمرار في التوازن بين النمو السكاني والانتاج الغذائي . ومن أهم النقاط التي ابرزها التقرير ان مشكلة الغذاء قريبة من الحل من الوجهة العلمية سواء من حيث العجز في البروتين او العجز في السعرات . ومع ذلك تبقى مسألة نقل المعرفة، بما تتضمنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية . وقد ابرز التقرير أهمية تلك المشاكل العامة في الوقت نفسه الذي ركز فيه بالقدر المناسب على النواحي العلمية المحضة من المشكلة وطبيعتها المتعلقة بمسألة اختصاصات . كذلك تناول التقرير مسائل التعليم التقني والتدريب وانشاء ودعم المراكز الاقليمية والقطرية للبحث والتدريب في التقنية الزراعية وفي علم الاغذية وتقنياتها وفي علم التغذية . والاقتراحات الواردة في التقرير تعتبر غير قابلة للانفعال بعضها عن بعض، وهي تشكل كلا لا يتجزأ، ولكنهما مع ذلك ينبغي ان تطبق بطرق مختلفة في اجزاء العالم المختلفة، طبقا للاحتياجات التي تتميز بها كل بيئة من البيئات القومية . وتنطوي تلك الاقتراحات على آثار مالية كبيرة ولكن من الواجب ان يحكم على هذه الآثار بمقاييس المشكلة التي يواجهها العالم .

٢٣٢ — واستمع المجلس الى بيانات ادلى بها ممثلو منظمة الاغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (٥)، وقد رحبوا جميعا بالتقرير وابدوا استعدادا منظماتهم لمساندة الاقتراحات التي اوردتها .

٢٣٣ — وخلال المناقشة (٧) اثنى المجلس على اللجنة الاستشارية لاصدارها ذلك التقرير، وكان التأييد عاما للاقتراحات المحددة التي حواها، ولو ان معظم الاعضاء رأوا ان الاولوية يجب ان تعطى لزيادة انتاج البروتين من المصادر التقليدية . كذلك كان الاتفاق عاما على أهمية انشاء المرافق اللازمة للتدريب والبحث والتوعية الارشادية فيما يتعلق بالمشاكل الغذائية . وبالنسبة لمسألة الآثار المالية التي ينطوي عليها التقرير كان الرأي متجها الى ضرورة القيام باستعراض تفصيلي للأعمال الجارية قبل بحث مسألة توفير أموال جديدة داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة لمواجهة العجز البروتيني، وإلى ان هذا الاستعراض قد يصلح اساسا لاعادة توزيع الموارد اذا تبين ان ذلك مرغوب فيه، قبل النظر في مسألة صواب رصد موارد اضافية.

٢٤٣ — وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (١٢٥٧) (الدورة ٤٣) ابرز فيه أهمية النشاطات الرامية الى سد العجز البروتيني، وأعرب عن تقديره للجنة الاستشارية لمساهمتها في توضيح المشكلة وتعدادها . وأعرب المجلس عن امله في ان توافي اللجنة الاستشارية المجلس من وقت لآخر بتقرير عن هذه المسألة، والتمس من الامين العام ان يلفت نظر الدول اعضاء الامم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة، ونظر رؤساء الوكالات المتخصصة ذات الشأن واللجان الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت، الى التوصيات

(٧) أنظر : الوثيقتين E/AC.6/SR.419-422 و E/SR.1502 .

التي حواها التقرير ، وان يدعوهم الى النظر بعين القبول في طلبات البلدان المتنامية الخاصة بتقديم مزيد من المساعدة التقنية والمالية دعماً للنشاطات التي ترمي الى التعجيل بالعمل على انتاج البروتين الغذائي واتاحته واستهلاكه. كذلك دعا المجلس الحكومات الى توزيع تقرير اللجنة الاستشارية على نطاق واسع ، والى تدعيم برامجها القومية كمنها فيما يخصها ، والى تشجيع النشاطات غير الحكومية الرامية الى زيادة انتاج البروتين الغذائي واتاحته واستهلاكه. وعبر المجلس عن ادراكه لقيمة الاقتراحات الاربعة عشر المعددة التي ابدتها اللجنة الاستشارية ورأى ان الاحتياجات الفورية تدعو الى اعطاء الاولوية للاقتراحات الاربعة الآتية : (أ) تشجيع انتاج واستهلاك المصادر التقليدية للغذاء البروتيني في داخل البلدان المتنامية ؛ (ب) زيادة الاستهلاك المباشر لمنتجات البذور الزيتية وتشجيع استهلاك مراكز البروتين المتأتي من الاسماك ؛ (ج) استخدام المعايير لتحاشي تبديد الاغذية ؛ (د) تدعيم مؤسسات البحث والتطوير والتدريب الاقليمية والقومية في البلدان المتنامية . وأوصى المجلس بان تبحث منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة فائدة وامكانية توسيع نطاق واختصاصات الفريق الاستشاري المعني بالبروتين والمشارك بين المنظمات الثلاث ، كما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية في تقريرها . وأخيراً التمس المجلس من الامين العام ان يقوم ، بالتشاور مع لجنة التنسيق الادارية ومع الاستفادة عند الاقتضاء بمشورة اللجنة الاستشارية ، باستعراض البرنامج الحالي والمقترح لمجموعة منظمات الامم المتحدة ناظراً في ذلك الى ما يحتل اجراؤه من اعادة توزيع الموارد على المستويين القومي والدولي ، وان يقدم اية توصيات مناسبة وعملية فيما يتعلق بالعمل المقبل .

الفرع الثالث

الترتيبات الخاصة بنقل التقنيات التنفيذية الى البلدان المتنامية

٢٣٥ - تجرى الآن دراسة التجارب الفعلية التي تمر بها البلدان المتنامية والتكاليف التي تتحملها في مجال اكتساب حقوق استخدام اوجه المعرفة والتقنية المتقدمة ، المشمولة ببراءات الاختراع وغير المشمولة بها ، وذلك في سلسلة من الدراسات التي تختص كل منها ببلد من البلدان او صناعة من الصناعات ، استجابة الى قرار الجمعية العامة ٢٠٩١ (الدورة ٢٠) والى التماس من اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء . وتهدف هذه الدراسات الرائدة الفردية المواضيع الى الفحص المتعمق للترتيبات المباشرة القائمة بين المؤسسات العامة والخاصة ، في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان المتنامية ، لنقل المعارف الادارية والتقنية ، وذلك من حيث طبيعة تلك الترتيبات وطرق اعمالها وتكلفتها وآثارها ، وتضطلع بتلك الدراسات الامانة العامة للامم المتحدة بالاشتراك مع معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث .

٢٣٦ - وكان معروضا على المجلس في دورته الثانية والاربعين تقرير مرحلي عنوانه :
" ترتيبات لنقل التقنيات التنفيذية الى البلدان المتنامية " (E/4319) (٨) ، يوضح أوضاع الدراسات
الخاصة وخطط تنفيذها . وقد أوضح التقرير التكلفة الحقيقية للتقنيات الأجنبية وأورد تدابير مالية
ونظمية يمكن تطبيقها لتخفيض تلك التكلفة . وكانت الامانة العامة قد عممت قائمة اسئلة عن هذا
الموضوع على الحكومات وعلى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي يعينها الامر .

٢٣٧ - وأورد التقرير المرحلي ، بالتفصيل ، مشروعين من مشاريع المساعدة التقنية في
ميدان التشريع المنظم لبراءات الاختراع وإدارة شئونها ، وذلك استجابة الى قرار الجمعية العامة
٢٠٩١ (الدورة ٢٠) . وأول هذين المشروعين ، ويتناول انشاء مراكز اقليمية تعاونية في شئون
براءات الاختراع ، يرمي الى تمكين حكومات البلدان المتنامية الكائنة في منطقة واحدة من تجميع
موارد لها لاجل فحص طلبات منح براءات الاختراع . اما المشروع الثاني فيتناول انشاء معهد مركزي
للتدريب على ادارة شئون الملكية الصناعية ، يقدم تسهيلات تدريبية خاصة لموظفي الحكومات المتولين
ادارة شئون الملكية الصناعية .

٢٣٨ - وخلال المناقشة في المجلس (٩) أعربت وفود من بلدان متنامية ومن بلدان متقدمة
النمو عن موافقتها بصيغة عامة على مبادئ النشاط الرئيسية التي بحثها التقرير . وأشارت تلك الوفود
الى ضخامة الهوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في الميدان التقني ؛ ورحبت لذلك
بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد . وأكد المتكلمون على دور كل من القطاع
العام والقطاع الخاص في هذا الشأن . وكان الاتفاق عاما على ان الدراسات الخاصة الجارية في عدد
من البلدان ، والمبتدئة بأمريكا اللاتينية ، يمكن ان تكون ذات قيمة لبلدان اخرى بالرغم من الفوارق
الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاختلاف في القوانين القومية . وأعرب عدد من الوفود عن الموافقة
على ما حواه التقرير من اقتراحات بشأن مشاريع المساعدة التقنية المتعلقة بإدارة وتنظيم مكاتب
براءات الاختراع القومية وبالتعاون الدولي فيما يختص ببراءات الاختراع .

٢٣٩ - وفي قرار اتخذته المجلس في هذا الموضوع (١٢٠١) (الدورة ٤٢) () التمس المجلس
من الأمين العام التعجيل بالدراسات الخاصة بالبلدان الغراى والتي تتناول ترتيبات نقل التقنيات
التنفيذية الى البلدان المتنامية ، وزيادة المساعدة التقنية التي يقدمها في هذا الميدان .

(٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، المرفقات ،
البند ٥ من جدول الاعمال .

(٩) انظر : الوثيقة E/SR.1468 .

الفصل الثامن

التعاون الاقليمي*

٢٤٠ — عرضت على المجلس في دورته الثالثة والاربعين، كما في الماضي، من قبل الامناء التنفيذيين للجان المختلفة، التقارير السنوية للجنة الاقتصادية لاروبا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى، وللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا. وقد ادلى الامناء التنفيذيون ببيانات استعرضوا فيها الحالة الاقتصادية لمناطقهم ووصفوا السمات البارزة في اعمال لجانهم خلال عام ١٩٦٦. وتتضمن النبذات من ٢٤٦ الى ٣٢٨ ادناه موجزا لتقارير اللجان، كما تتضمن النبذات من ٣٢٩ الى ٣٤٣ ادناه ملخصا للبيانات التي ادلى بها الامناء التنفيذيون. ويحتوي الفصل الاول موجزا للدراسات الاقتصادية لاروبا وآسيا والشرق الاقصى ولاريكا اللاتينية، ومذكرة عن 'دراسة الاحوال الاقتصادية في افريقيا'، ١٩٦٠ - ١٩٦٤ (E/CN.14/397).

الفرع الاول

اجتماعات الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية

٣٤١ — اجتمع الامناء التنفيذيون للجان الاقتصادية الاقليمية مرتين؛ برئاسة الامين العام الوكيل للشئون الاقتصادية والاجتماعية، خلال الفترة المستعرضة. وكان أول الاجتماعين في مقر الامم المتحدة في نيويورك في الفترة الممتدة من ٢٥ الى ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، وثانيهما في قصر الامم في جنيف في الفترة الممتدة من ١٤ الى ١٧ تموز (يوليه) ١٩٦٧. وقد عرض التقريران الخاضعان بهذين الاجتماعين (١) على المجلس عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (الدورة ١٧).

(*) يحوي جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة بندا عنوانه: "الانماء الاقليمي".

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والاربعون، المرفقات، البند ١٠ من جدول الاعمال، الوثائق E/4301 و E/4410 و Add.1.

٢٤٢ - ففي دورة كانون الثاني (يناير) كان تنسيق نشاطات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ونشاطات اللجان الاقتصادية الإقليمية موضع اهتمام خاص. كذلك تناول الاجتماع بالبحث عددا من المواضيع الأخرى، ومنها: الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وشئون الموظفين، وزيادة فاعلية برنامج الأمم المتحدة للإعلام عن نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، والشئون المتعلقة بلجنة التنسيق الإدارية، والنواحي "الديموغرافية" للتنمية الاقتصادية، والعلم والتكنولوجيا، والتنمية الاجتماعية، ولجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة.

٢٤٣ - وفي اجتماع تموز (يوليه) كان من بين المواضيع التي صار النظر فيها: الانماء والتخطيط الاقتصاديان، وبرنامج الدراسات الخمسي لانماء الموارد الطبيعية، وتطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء، والبرنامج السكاني، والمسائل الإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية وبالموظفين، والتعاون بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبين اللجان الاقتصادية الإقليمية، وتنسيق النشاطات في الميدان الصناعي بين اللجان الاقتصادية الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت وبين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير.

٢٤٤ - وحضر دورة كانون الثاني (يناير) مدير مكتب الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمين العام للأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمدير المشارك لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومدير شئون الموظفين، والأمين العام الوكيل للشئون السياسية الخاصة المسئول عن إدارة الاعلام، والمستشار القانوني، كما حضرها ممثلون عن منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. اما اجتماع تموز (يوليه) فقد حضره الامناء التنفيذيون للجان الاقتصادية الإقليمية ومدير مكتب الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومديره المشارك، والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والأمين العام الوكيل للشئون المشتركة بين الوكالات، والمدير العام لمجموعة "غات"، وممثلا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويدل هذا التوسع في الاشتراك في اجتماعات الامناء التنفيذيين على ان هذه الاجتماعات هي بسبيلها الى ان تصبح اداة فعالة لتنسيق برامج الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٢٤٥ - وكان مما أسفرت عنه دورة كانون الثاني (يناير) اعلان "برنامج الأمم المتحدة لترويج التصدير"؛ فقد تقرر ان تجمع النشاطات والموارد في برنامج للأمم المتحدة يعمل على ترويج الصادرات من البلدان المتنامية، ويمثل في أن هان واضعيه مجهودا تتعاون فيه جميع هيئات الأمم المتحدة التي يحنيتها الامر. وقد حظى البرنامج بالتأييد الكامل من الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي اجتماع تموز (يوليه) أكد المجتمعون من جديد ان البرنامج ينبغي ان يكون مجهودا منسقا تشترك فيه جميع المنظمات والوكالات التي يعينها الامر في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة لتأمين الاستفادة المتوائمة من جميع المرافق القائمة والجهود المبذولة في مختلف الوحدات والوكالات الداخلة في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ميدان تشجيع التصدير . وتم الاتفاق على ان اجتماع الامناء التنفيذيين ، باشتراك المنظمات والوكالات المعنية فيه ، هو الهيئة الصالحة لتنسيق البرنامج ، ومع ذلك فان كل لجنة اقتصادية اقليمية في الاجزاء المتنامية من العالم ينبغي ان تنشئ مراكز اقليمية لترويج التجارة . فضلا عن ذلك فان الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد والمدير العام لمجموعة "غات" قد وافقا على النظر في امكانية الجمع بين موارد هما في مركز تجاري عالمي مشترك ، يسمي الى الاسهام في برنامج الامم المتحدة لتشجيع التصدير على اكثر الوجوه فعالية . كذلك ابدى كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للامناء الصناعى ومنظمة الاغذية والزراعة استعدادا للتعاون في تنفيذ البرنامج .

الفرع الثاني

تقرير اللجان الاقتصادية اقليمية

اللجنة الاقتصادية لاروبا

٢٤٦ - عقدت اللجنة الاقتصادية لاروبا اجتماعا تذكاريا بمناسبة الذكرى العشرين لانشائها ، التي توافقت مع دورتها الثانية والعشرين ، واصدرت بالاجماع اعلانا (E/4329) (٢) ، النبذة ، ٢٦) أعرب فيه ممثلو الحكومات المشتركة في اعمان اللجنة اعن اقتناعهم بان الحالة الراهنة في منطقة اللجنة تستدعي العمل الفعال والجهود المتضافرة لزيادة انماء التعاون في اطار اللجنة ، مما هو في صالح جميع الدول . وتعهد ممثلو الحكومات بالمساهمة بكل وسيلة ممكنة في تشجيع انماء التجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في الميادين التقليدية وكذا في ميادين جديدة ، على أساس طويل الاجل يفيده جميع الاطراف .

٢٤٧ - وكما ورد في تقرير اللجنة السنوى (E/4329) (٢) ، قامت اللجنة ، في دورتها الثانية والعشرين المنعقدة في جنيف من ١١ الى ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ، بفحص اعمال هيئاتها الفرعية

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ،

الملحق رقم ٣ .

وأعمال اللجنة في مجموعها، واستعرضت الحالة الاقتصادية في أوروبا بالاستناد الى الباب الاول من " دراسة الحالة الاقتصادية لأوروبا في سنة ١٩٦٦ " (E/ECE/656) (٣)، ونظمت في قرارات المجلس والجمعية العامة المتعلقة بأعمالها، كما نظرت في مساهمتها في برامج الأمم المتحدة الرامية الى مساعدة البلدان الأقل نمواً، وفي نشاطاتها ذات الصلة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي نشاطاتها في ميدان الانماء الصناعي، وفي السياحة، وفي مسائل أخرى مذكورة أدناه.

٢٤٨ - وقبل اعتماد جدول الاعمال ذكر عدد من الوفود ان مبدأ شمول عضوية اللجنة لجميع الدول التي في منطقتها يقضي بأن يكفل لدولة اوروبية ذات سيادة مثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، هي عنصر هام في الحياة الاقتصادية لأوروبا وتتبع سياسة تتماشى وأهداف الأمم المتحدة ومقاصدها وكذا أهداف ومقاصد اللجنة، ان تحتل مكانها الذي تستحقه بين أعضاء اللجنة. وأكدت تلك الوفود على ان انماء وتدعيم علاقات حسن الجوار والتعاون الفعال في أوروبا يستدعي النظر الى هذه المسألة نظرة جديدة. وأعرب عدد من الوفود الاخرى عن أسفه لكون مسألة وضع جمهورية ألمانيا الديمقراطية المزعومة، وهي مسألة ذات صفة سياسية غالبة، قد اثرت مرة أخرى في هيئة تعنى بالشئون الاقتصادية والتقنية. وأعربت تلك الوفود عن أملها في ان يعثر على حل مرض للمشكلة، ولكنهم مع ذلك رأوا ان على اللجنة ان تتمسك في هذا الموضوع بالموقف الذي اتخذته منذ سنوات عديدة.

٢٤٩ - واتخذت اللجنة عدداً من القرارات بشأن أعمالها (E/4329 الباب الثالث).

٢٥٠ - وفي قرار يتعلق بأعمال لجنة انماء التجارة قررت اللجنة ان تعقد اجتماعاً للخبراء الحكوميين من أى بلد ينتمي الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ويرغب في الاشتراك، وذلك لوضع اقتراحات عملية، بما في ذلك مشروع توصيات قد ترى التقدم بها، من أجل ازالة ما يقف في طريق نمو التجارة من الموائق الاقتصادية والادارية وتلك المتصلة بالسياسة التجارية؛ كما قررت ان تلت نظر لجنة انماء التجارة الى ان من الضروري، عملاً بقرار اللجنة ٩ (الدورة ١٦)، اعداد اقتراحات عملية وتوصيات من أجل ازالة العقبات السالفة الذكر، وكذا اعداد برنامج طويل الاجل (لثلاث سنوات الى خمس) لأعمال لجنة انماء التجارة المتصلة بالمشاكل التي هي موضع الاهتمام المشترك لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. كما قررت اللجنة ان تستعرض في دورتها المقبلة التقدم الذي احرزته البلدان اعضاءها في تنفيذ احكام الفقرة ٣ من الاعلان الذي اصدرته في اجتماعها التذكاري (E/4329، النبذة ٢٦٠).

٢٥١ - واعتمدت اللجنة قرارين في ميدان العلم والتقنية: اولهما فيما يتعلق بالبحث، وفيه دعت الامين التنفيذي الى ان يعد، بالتشاور مع حكومات البلدان الاعضاء، دراسة استعراضية للطرق التي نضمت بها هذه الحكومات نشاطات البحث العلمي والتقني المتصلة بالانماء الاقتصادي

وللطرق التي تدعم بها هذه النشاطات، مع الاعتراف في ذلك بالاعمال التي قامت بها من قبل المنظمات الدولية الاخرى؛ والقرار الثاني فيما يتعلق بالتعاون، وفيه دعت اللجنة الدول الاعضاء الى تقوية جهودها لتشجيع التعاون العلمي والتقني، ولتسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين العلماء ومعاهد البحث التقني والعلمي القومية على أساس مفيد لجميع الاطراف، كما دعتها الى الاهتمام بوجه خاص بوسائل تنشيط وتوسيع التعاون العلمي والتقني؛ وكذلك، التمسّت اللجنة من الامين التنفيذى القيام، بعد التشاور مع حكومات الدول الاعضاء ومع الاعتراف الواجب باعمال الهيئات الاخرى في الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في ذلك الميدان، بدراسة امكانية تحقيق قدر أكبر من التعاون العلمي والتقني وتبادل الخبرة التقنية على أساس مفيد لجميع الاطراف.

٢٥٢ - وبشأن موضوع السياحة اتخذت اللجنة قراراً دعت فيه البلدان أعضاءها الى بذل كل الجهود الممكنة لانجاح السنة السياحية الدولية، والتمسّت من الامين التنفيذى ان يقوم، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية وكذلك مع هيئات الامم المتحدة التي يعينها الامر، باعداد تقييم لما يلي: (أ) الحالة الراهنة للسياحة في اوروبا ومستقبلها المرتقب؛ و(ب) نطاق التدابير الواجبة الاتخاذ، سواء من قبل الحكومات فرادى أو مشتركة فيما بينها، من أجل المزيد من انماء قطاع السياحة والفرس الاستثمارية المؤدية الى ذلك، ومن أجل تبسيط نظام الاجراءات اللازمة لعبور الحدود بقصد تشجيع السفر. كما دعت اللجنة الامين التنفيذى الى دراسة امكانية تخصيص قسم من "دراسة الحالة الاقتصادية في اوروبا" بصفة دورية للمشاكل المتعلقة بالسياحة، وإلى التعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية وكذلك مع هيئات الامم المتحدة التي يعينها الامر.

٢٥٣ - وقررت اللجنة ان تعقد في سنة ١٩٦٩ اجتماعاً للخبراء الحكوميين من البلدان الاعضاء فيها الذين يتولون في بلدانهم مسؤولية معالجة المشاكل المتصلة بالبيئة وتأثيرها على المجتمع. ودعت اللجنة حكومات جميع البلدان الاعضاء الى ان تقدم الى الامين التنفيذى اقتراحات بشأن مسائل معددة قد يمكن تناولها على وجه مفيد في ذلك الاجتماع، والتمسّت من الامين التنفيذى ومن هيئاتها الفرعية المختصة البدء في اتخاذ الاستعدادات لذلك الاجتماع واتخاذ جميع التدابير الضرورية لذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية التي يعينها الامر.

٢٥٤ - كذلك قررت اللجنة ان تعقد في سنة ١٩٦٨ اجتماعاً خاصاً لموظفي الحكومات (من الادارة المحلية ومن الادارة المركزية جميعاً) الذين يتولون مسؤوليات قيادية عن السياسات والتدابير الرامية الى منع تلوث الهواء. كما قررت اللجنة ان تشكل، في حدود اختصاصاتها، هيئة تعنى بالموارد المائية وبالمشاكل المتعلقة بمراقبة تلوث المياه في منطقة اللجنة الاقتصادية لاروپا.

ودعت اللجنة الأمين التنفيذي إلى القيام، في عدد من اختصاصه والموارد المتاحة له، بإعداد مشروع برنامج أعمال للهيئة المشار إليها للعرض على الحكومات الأعضاء، والتمست منه دعوة الهيئة المذكورة إلى عقد دورتها الأولى في سنة ١٩٦٨.

٢٥٥ — وأحاطت اللجنة علماً، مع الارتياح، بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للدراسة المتعلقة باتجاهات سوق المنتجات الكيماوية واستهلاكها وبالتوقعات المستقبلية لهما، وبالخطوات التي اتخذها الأمين التنفيذي من أجل إتمام الدراسة في وقت يسمح بتقديمها إلى الندوة الدولية المعنية بالانماء الصناعي. ودعت اللجنة حكومات البلدان الأعضاء إلى تقديم بيانات إحصائية تكون مطلوبة، والتمست لهذا الغرض من الأمين التنفيذي أن يمضي في جمع الإحصاءات والتوقعات المتعلقة بإنتاج المنتجات الكيماوية واستهلاكها والاتجار فيها، وأن يدعو إلى عقد اجتماع آخر للخبراء الحكوميين من أجل مساعدة الأمانة في استكمال الدراسة دورياً. والتمست اللجنة من الأمين التنفيذي أن يعد للندوة الثالثة والعشرين، بمعاونة الخبراء الحكوميين، تقريراً عن المشاكل التي تثار فيما يتعلق بالانماء الصناعة الكيماوية في البلدان الأعضاء والتي قد يكون من المفيد أن يقوم بدراستها فريق دائم من الخبراء الحكوميين.

٢٥٦ — وفيما يتعلق بمساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في برامج الأمم المتحدة الأخرى، اتخذت اللجنة قراراً بشأن نشاطاتها المتصلة بالأعداد للندوة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء، قررت فيه تقديم تعاونها الكامل في الأعداد للندوة ودعت الحكومات الأعضاء إلى بذل قصارها لإعراز أكبر تقدم ممكن في تنفيذ التوصيات التي أصدرها المؤتمر في دورتها الأولى بشأن المواضيع التي يمكن توقع إعراز التقدم فيها قبل الدورة الثانية، وإلى بذل أقصى الجهود، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٠٦ (الدورة ٢١)، لإنجاح الدورة الثانية. كذلك اتخذت اللجنة قراراً بشأن التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في ميدان الانماء الصناعي، التمت فيه من الأمين التنفيذي أن يواصل الاسهام، حسب الاقتضاء، في الأعداد للندوة الدولية المعنية بالتصنيع، وأهابت بالبلدان الأعضاء أن تساعد منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في الأعداد للندوة بتجهيز الوثائق المناسبة، والتمست من الأمين التنفيذي أن يدلي باقتراحات بشأن مزيد من الوسائل للتعاون والعمل المشترك فيما بين اللجنة ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي.

٢٥٧ — وقد اتخذت عدة قرارات تتعلق ببرنامج أعمال اللجنة. وفي أحد هذه القرارات دعت اللجنة اجتماعات كبار المستشارين الاقتصاديين لحكومات البلدان الأعضاء فيها إلى تضمين برنامج أعمالها دراسة للاتجاهات الطويلة الأجل في اقتصاديات منطقة اللجنة وتقييمها عاماً لتلك الاتجاهات؛ وأوصت بأن تخصص كل من الهيئات الفرعية مكاناً هاماً في برنامج أعمالها لدراسة التوقعات المقبلة للتطورات الحاصلة في القطاع الاقتصادي الداخل في اختصاصتها، والتمست

من الأمين التنفيذي أن يستشير الحكومات الأعضاء بشأن ما قد يقترح من نشاطات جديدة يتسم
أيكال أمرها إلى اللجنة، وأن يقوم عند الضرورة بتكليف خبراء البلدان الأعضاء وضع صياغة مفصلة
لتلك الاقتراحات التي يبدو أنها تلقى تأييداً عاماً، وعرضها من بعد على اللجنة للنظر فيها واتخاذ
القرارات بشأنها. وفي قرار ثانٍ دعت اللجنة الأمين التنفيذي إلى إعداد مسودة بالخطوط العريضة
لبرنامج أعمال طويل الأجل مدته ثلاث سنوات يشمل مواضيع تتعلق بالتطورات الاقتصادية الجديدة
العاصلة في منطقة اللجنة كمجموع وبالمشاكل الخاصة بالبلدان الأعضاء الأقل نمواً؛ وطلبت إلى
هيئاتها الفرعية أن تستعرض برامج أعمالها بقصد تركيز أعمالها على المشاكل الأكثر أهمية في
ميدان نشاط كل منها، بحيث يترتب على ذلك عند الاقتضاء شيء من إعادة ترتيب برامجها؛ وأوصت
الأمين التنفيذي أن يلفت النظر إلى هذا القرار عند بداية اجتماع كل هيئة من الهيئات الفرعية
خلال سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨. وفي قرار ثالث اعتمدت اللجنة برنامج أعمالها لسنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨.

٢٥٨ - وكانت القرارات والمقررات الأخرى التي اتخذتها اللجنة تتعلق باجتماعات كبار
المستشارين الاقتصاديين لحكومات البلدان الأعضاء فيها، وبانتاجية اليد العاملة، وبنشاطات اللجنة
في ميدان توحيد المواصفات القياسية، وبتطبيق الطرق الاقتصادية - الرياضية لحد يثة وتكنولوجيا الأجهزة
الحاسبة الإلكترونية على الأبحاث الاقتصادية، وبالنشاط الإحصائي للجنة، وبالتشغيل الذاتي،
وبالهندسة الميكانيكية والكهربائية.

٢٥٩ - وفي خلال العام واصلت اللجنة تعاونها مع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية
للطاقة الذرية، وكذلك مع مجموعة متنوعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية، كما استمرت اللجنة في اتصالاتها
غير الرسمية، على مستوى الأمانة، مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية خارج أسرة مؤسسات
الأمم المتحدة.

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

٢٦٠ - تناوب التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى (E/4358) (٤)، دورة
اللجنة الثالثة والعشرين، التي وافقت هي الأخرى الذكرى العشرين لتشكيل اللجنة. وقد عقدت
الدورة في طوكيو من ٥ إلى ٧ نيسان (أبريل) ١٩٦٧. وأبرزت القرارات المتخذة بشأن الذكرى
العشرين وبشأن "إعلان طوكيو" ما للجنة من مكانة فريدة في المنطقة، وبخاصة بوصفها أداة لتعزيز
التعاون الإقليمي. وقامت اللجنة بتقييم إنجازاتها في العقدين الماضيين والطريقة التي واجهت
بها التحديات التي صادفتها، ورسمت معالم الاتجاهات التي يلزم تطوير أعمال اللجنة المقبلة فيها؛

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق

فذكرت انها أعززت نتائج لمؤسسة في التعاون الاقليمي والدولي وانشأت مؤسسات للتعجيل بهذا التعاون ؛ كما صقلت برنامج اعمالها وأساليب عملها لتشجيع النشاطات التنفيذية السابقة على الاستثمار وما يتصل بها من نشاطات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ؛ وهي تقوم الآن بتنفيذ برنامج منسقة في مجالات التخطيط والانتاج والتجارة فيما بين بلدان منطقتها . وقد لاحظت اللجنة ، ما حدث من زيادة في التنسيق مع البرامج الشاملة . واعتمدت اللجنة الآثار المالية المترتبة على البرامج وأكدت على الحاجة الى موظفين اضافيين في المرحلة العالية من سير بعض مشاريعها الرئيسية .

٢٦١ - واتخذت اللجنة عددا من القرارات بشأن مختلف نواحي اعمالها (E/4358 ، الباب الثالث) ، تشير الى بعضها فيما يلي .

٢٦٢ - استعرضت اللجنة الحالة الاقتصادية في المنطقة بالاستناد الى " دراسة الحالة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، ١٩٦٦ " (٥) والى مقدمة هذه الدراسة (E/CN.11/L/185) . وقد اعربت اللجنة عن قلقها لانخفاض معدل النمو في المنطقة سنة ١٩٦٥ الى ١٩٦٦ في المائة فقط ، مما يمثل هبوطا في متوسط الدخل الفردي . ومع ذلك رأيت ان بعض البلدان ظلت تسجل معدلات نمو مرضية . وقد اعتبرت اللجنة مشكلة توفير الطعام مشكلة خطيرة ؛ فقد نقص انتاج الاقليم بمقدار ٥ في المائة في موسم ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وكان أقل من متوسط الانتاج في فترة ما قبل الحرب بنسبة ٣ في المائة . وقد قامت اللجنة بتحليل العوامل المؤدية الى هذه النكسة في مجال الزراعة واقترحت تدابير تأخذ بعين الاعتبار اعتماد الزراعة والصناعة كل منهما على الاخرى .

٢٦٣ - كذلك ناقشت اللجنة معوقات النمو الاغربي ، وبخاصة العقبات القائمة في الاسواق الاجنبية ، وعدم استقرار أسعار التصدير ، وعدم وجود اتفاقات وافية بشأن السلع الاساسية ، وبسبب التقدم في التنفيذ حتى بالنسبة للتوصيات التي أصدرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان بالاجماع . وأشارت اللجنة الى اتساع المجال لزيادة حجم التجارة فيما بين بلدان المنطقة عن طريق التنسيق بين برامج الانتاج . ورحبت اللجنة بالمواقف الجديدة وبالتطبيقات التي حدثت فعلا فيما يتعلق بايلاء البلدان المتقدمة النمو معاملة تفضيلية للسلع المصنعة ونصف المصنعة التي تصدرها البلدان المتنامية .

٢٦٤ - وناقشت اللجنة المشاكل المتعلقة بالادخار واستخدام المدخرات . كما لاحظت النقص في النقد الاجنبي اذا قورن بالمتطلبات ، ووجدت مدعاة للقلق في انخفاض الحجم الصافي للمعونة الاجنبية وفي تزايد عسر شروط تلك المعونة . وقد ابرزت اللجنة الحاجة ، في المرحلة الحالية ، من الانماء الى معونة عاجلة كبيرة الحجم ومستمرة .

٢٦٥ — وأشارت اللجنة الى ما هو مقترح من صياغة استراتيجية عالمية للانماء في السبعينات وطلبت ان تفحص بعناية آثار ذلك على منطقة اللجنة، وبرزت اللجنة مشاكل تنفيذ خطط الانماء ومشاريعه، الناشئة احيانا عن خلل في صياغة الخطة، وقررت تركيز اهتمامها على تلك المشاكل في مؤتمر المخططين الاقتصاديين الآسيويين .

٢٦٦ — وأكدت اللجنة الحاجة الى سلوك نهج ذي صبغة عملية ومتدرج خطوة بعد خطوة في تنسيق الخطط في المنطقة، على أساس انتقائي للسلع أو القطاعات، قائلة ان مثل هذا العمل يجب ان يبدأ في مجموعات دون — اقليمية تعتبر مجرد خطوة نحو تعاون اقليمي أوسع . وقد التمتت اللجنة من الامانة ان تمسك بزمام المبادرة عن طريق سلسلة من الدراسات وان تمضي قدما في البرامج التنفيذية، مضيفا ان المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون الاقتصادي الاقليمي سيكون الهيئة التي ترسم سياسة البرنامج، وستكون اداته الفرعية التقنية لجنة لتنسيق شئون التخطيط .

٢٦٧ — ولا حظت اللجنة ان عدد المستفيدين بمنح استكمال التخصص الذين يتدربون في المعهد الآسيوي للانماء والتخطيط الاقتصادي قد تجاوز حتى الآن العدد الذي كان مقدرا أصلا في خطة العمليات . وذكرت ان دورات دراسية في التخطيط الزراعي وفي ادارة الانماء الصناعي ستستحدث قريبا . واتخذت اللجنة قرارا بشأن تمويل المعهد لفترة السنوات الخمس الثانية (١٩٦٦ — ١٩٧٣) ورحبت بعقد التبرعات وبامارات المساندة من مختلف الحكومات.

٢٦٨ — واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في النشاطات الاحصائية لبلدان المنطقة وفي نشاطات الامانة، التي تبشر بطرق منها اصدار الكتيبات وعقد الحلقات الدراسية . ولا حظت اللجنة الطلب الكبير على اجهزة تحضير المعلومات وقررت دعوة فريق عامل من الخبراء الى الانعقاد للنظر في انشاء مركز اقليمي لتحضير المعلومات . ورحبت اللجنة بما عرضته الحكومة اليابانية من استضافة معهد للتدريب والبحث في ميدان الاعضاء يسانده برنامج الامم المتحدة الانمائي المساندة الوافية.

٢٦٩ — واحاطت اللجنة علما بانتهاء المصرف الانمائي الآسيوي من ترتيباته الداخلية وتركيزه اهتمامه حاليا على السياسات التنفيذية وعلى تدبير الموظفين . هذا وتأمل اللجنة ان ترسل بعثة دراسية استقصائية من مواطني بلدان المنطقة الاعضاء من أجل تحديد المشاريع المناسبة للتمويل . وقد وجه نداء الى البلدان المتقدمة النمو كي تساهم في الصناديق الخاصة او الاستثمارية للمصرف . كذلك لاحظت اللجنة ان المصرف سوف يتقبل بقبول حسن مشاريع الانماء التي تشترك فيها عدة دول، وانه سوف يهتم اهتماما خاصا بالبلدان الصغيرة او الاقل نموا . وقد اعادت اللجنة تأييد رغبة المصرف الانمائي الآسيوي المتبادلتين في توثيق الاتصال والتعاون فيما بينها .

٢٧٠ — وبالنسبة للنشاطات التجارية رحبت اللجنة بالدعوة التي وجهتها الحكومة الإيرانية الى الحكومات الاعضاء للنظر في الاشتراك في المعرض التجاري الدولي الاسيوى الثانى الذى سيقام في طهران في سنة ١٩٦٦ .

٢٧١ — وأعربت اللجنة عن القلق الشديد بشأن ازدياد العجز التجارى في المنطقة وما يترتب عليه من آثار. ومن جهة اخرى لاحظت الزيادة الكبيرة في الاتجار مع البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا. وأعربت عن القلق على نتائج "دورة كيندى" في مفاوضات التعريفات الجمركية الجارية طبقا للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) . كما أعربت عن القلق ازاء ما هو حاصل من انحصار دور البلدان المتنامية في مجرد تزويد البلدان المتقدمة النمو بالمواد الخام. ولا حظت التقلبات في أسعار تصدير السلع الاساسية وشروط تسويقها غير المرضية . وأكدت على الحاجة الى معاملة تفضيلية لصادرات البلدان المتنامية . وكان من بين الحلول التي نوقشت التمويل الاضافي ، وتيسير شروط التجارة ، واقامة ترتيبات تجارية فيما بين بلدان المنطقة. واتخذت اللجنة قرارا بشأن عقد مؤتمر وزارى لبلدان منطقتها ، يسبقه اجتماع فريق دراسي ، ويعقد قبل الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد .

٢٧٢ — وبالنسبة للدورة المقبلة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد لاحظت اللجنة ، مع الارتياح ، توفر قدر كبير من الاتفاق بين البلدان المتنامية والبلدان المتقدمة النمو الاعضاء فيها على عدة مسائل موضوعية . واتفق رأي اللجنة على وجوب تركيز الاهتمام على تنفيذ توصيات الدورة الاولى وعلى الموضوعات التي يرجح الوصول بشأنها الى نتائج ملموسة . ومن أجل ذلك التمسست اللجنة من البلدان الاعضاء ومن الامين التنفيذى الاشتراك في العمل للاعداد للدورة .

٢٧٣ — ولا حظت اللجنة انشاء هيئات مفيدة للتصنيع مثل المجلس الآسيوى للانداء الصناعى ولجنة التنسيق للتنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق الآسيوية المغمورة ، وكلها مهيئة للعمل التنفيذى . وقد صار التركيز على الحاجة الى الانماء المتوازن للقطاعين الزراعى والصناعى ونوقشت الآثار المترتبة عليه . كما ناقشت اللجنة مسألة الحصول على المعارف والمهارات التقنية ، ووجود طاقات غير مستغاد منها في مختلف الصناعات ، واقتراحا بانشاء مصرف آسيوى للاغذية والمخصبات .

٢٧٤ — وقد بحثت اللجنة مشكلة تصدير السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، ولا حظت وجود تعاون وثيق في هذا الميدان بين اللجنة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ومنظمة الامم المتحدة للانداء الصناعى .

٢٧٥ — ونظرا لنجاح اللجنة البارز في نشاطاتها الذاتية في مجال المسح الجيولوجي وانماء الموارد المعدنية ، اتجه الرأي الى ان اللجنة تستطيع ان تساهم مساهمة مفيدة في برنامج الأمم المتحدة الخمسي لمسح الموارد الطبيعية غير الزراعية. وصار الاعراب عن غيبة الاممال ازاء التأخير في انشاء معهد النفط الاقليمي المقترح .

٢٧٦ — ولا حظت اللجنة ان التوزيع العادل للمنافع فيما بين المشتركين هو أحد الشروط اللازمة لنجاح التعاون الاقليمي ودون الاقليمي . وقررت اللجنة انشاء لجنة آسيوية استشارية للمعايير ، ومكتبة صناعية مركزية صغيرة تودع فيها جميع خطط الانماء الصناعي القومية وما يتصل بها من معلومات . وكان من رأى اللجنة ان المجلس الآسيوي للانماء الصناعي هو فيما يبدو أكثر الهيئات ملائمة للاضطلاع ، في المنطقة ، بالمهام الناشئة عن الاستراتيجية العالمية التي اعدتها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

٢٧٧ — وأحاطت اللجنة علما بعروض المساعدة المقدمة من بلدان مختلفة ومن بعض هيئات الامم المتحدة ووكالاتها بشأن النشاطات الخاصة بالتنقيب عن الموارد المعدنية في المناطق الآسيوية المغمورة . وقررت اللجنة ان تدخل في ذلك الاقاليم القريبة من المحيط الهادئ ، وان تنشئ مجموعة مشابهة للبلدان القريبة من المحيط الهندي .

٢٧٨ — ولا حظت اللجنة تأثير التطورات التقنية على التخطيط والاستثمار في ميدان النقل والصواصلات . وناقشت مشاكل النقل في المدن ، وجدوى انشاء مجموعات اقليمية لانشاء الطرق وتعميم السفن الفارقة وكسح قيعان الممرات المائية ، وكذا للاجهزة المستعملة في التفتيش والانقاذ جوا وبحرا . واثنت اللجنة على الدراسات الشاملة المفيدة والعلمية التي قام بها الفريق المعني بالدراسة الاستقصائية للمرافئ . وناقشت اللجنة التطورات الجديدة في طرق نقل الشحنات بواسطة الوحدات المجمعة . وايدت اللجنة ادخال دراسات لجدوى انشاء شبكة سكك حديدية عبر القارة الآسيوية ضمن برنامج اعمالها . كما اوصت اللجنة بالقيام بدراسات بشأن الاجهزة الاقليمية المناسبة لتسهيل وسائل النقل والسفر الدوليين .

٢٧٩ — وأحاطت اللجنة علما ، مع التقدير ، بالدعم التنظيمي الذي سيقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي لمشروع الطرق الرئيسية الآسيوية . وأكدت اللجنة من جديد قرارها باتمام طريق رئيسي واحد على الاقل من أقصى الشرق الى أقصى الغرب قبل نهاية العقد الانمائي . كذلك لاحظت اللجنة أهمية الطرق الفرعية .

٢٨٠ — وبالنسبة لانماء الموارد المائية لاحظت اللجنة ان الزيادة في المساحة المروية لم تزد على ٢٣ في المائة سنويا ، بينما بلغت الزيادة في وحدات توليد الطاقة المكتملة الانشاء ١٤٢ في المائة سنويا . وبرزت اللجنة الحاجة الى التنسيق فيما بين مختلف فروع الاختصاص ومختلف الهيئات المعنية بمشاكل انماء الموارد المائية . وأكدت اللجنة قيمة النهج الاقليمي في الانماء ،

الذي يتمثل في مشاريع مثل مشروع الحوض الاسفل لنهر الميكونغ، وأعربت عن أملها في ان تسفر النشرة التي أعدتها الامانة بعنوان " خلاصة وافية للانهار الدولية الرئيسية في منطقة اللجنة الاقتصادية الاقليمية لآسيا والشرق الاقصى (٦) " عن تنشيط التعاون بين البلدان المعنية. واستعرضت اللجنة انجازات البعثة التحضيرية المعنية بالاعاصير الاستوائية وفريق الخبراء العامل المعني بالعواصف الدوامة .

٢٨١ — ولا حظت اللجنة ، مع الارتياح ، التقدم المحرز في تنفيذ مشروع رافد نام نغوم في اللاووس . كما لاحظت التقدم في تنفيذ أعمال مشروع رافد بريك ثنوت في كمبوديا والمشاكل المتصلة به ، وحثت جميع البلدان الصديقة ان تساعد لجنة المشروع في مواجهة متطلبات تنفيذه وفقا لقرار الحكومة الكمبودية .

٢٨٢ — كذلك أحاطت اللجنة علما بالأعمال المقترحة فيما يتعلق بجسر مي ثوان الدولي في جمهورية فييتنام . هذا وقد انضمت النمسا واندونيسيا الى المجموعة الدولية المتعاونة في مشروع الميكونغ . وقد اقترح انشاء صندوق خاص لانماء الحوض الاسفل لنهر الميكونغ في اطار المصرف الانمائي الآسيوي .

٢٨٣ — وكان من رأى اللجنة ان النواحي الاجتماعية من الخطط الانمائية لا تحظى بالاهتمام الكافي ، واقترحت اتخاذ تدابير مناسبة في هذا الصدد . كذلك اقترحت اللجنة فحص المشاكل المعوقة لانماء المناطق الريفية . واستعرضت اللجنة المشاكل السكانية في المنطقة واعتمدت عددا من التدابير لمواجهةتها . وفي هذا الصدد احاطت اللجنة علما كذلك باقتراح بانشاء اتحاد مالي (كونسورتيوم) تابع للامم المتحدة تشترك فيه المصادر الحكومية والخاصة ، مهمة تأمين التبرعات لصندوق استثماري خاص يديره الامين العام .

٢٨٤ — وبالنسبة للزراعة أعربت اللجنة عن قلقها ازاء احتمال حدوث فجوة واسعة بين العرض والطلب بحلول سنة ١٩٧٥ ، وازاء التناقض الحاد في فائض الحبوب الغذائية لدى الولايات المتحدة الأمريكية . واقترحت اللجنة تطبيق مجموعة كاملة من العوامل المعروفة جيدا تطبيقا واعيا بطريقة تناسب كل بلد على حدة . ورحبت اللجنة بإمكانية الحصول على مساعدات من المصرف الانمائي الآسيوي في الميدان الزراعي . وحثت اللجنة على تدعيم التعاون بينها وبين منظمة الاغذية والزراعة ، وبخاصة من أجل اعداد برامج ذات صبغة عملية الهدف .

٢٨٥ — وكررت اللجنة الاعراب عن قلقها لكون نصيب المنطقة من المساعدة التقنية ومن أموال الصندوق الخاص لا يزال صغيرا نسبيا اذا قورن بعدد سكان المنطقة وبقدرة استثمارية . ورحبت اللجنة بازدياد التعاون والتنسيق فيما بين البلدان (بما فيها البلدان التي تقدم

المعونة) وبين وكالات الامم المتحدة وهيئاتها لتأمين البرمجة الفعالة والاستخدام الفعال للمساعدة. ولا حظت اللجنة الصلة الوثيقة بين برنامج عمل اللجنة وبين تأمين المساعدة التقنية، ذاكرة ان المثال البارز على ذلك هو النجاح في تأسيس المصرف الانمائي الآسيوي. وابرزت اللجنة الضرورة المتزايدة لقيام البلدان بتحديد متدلياتها من المساعدة ومن الاعمال قبل الاستثمارية بوضوح، وهي مهمة تستطيع اللجنة ان تعاون عليها بنوع خاص. وكررت اللجنة الاشارة الى النتائج الواضحة الفاعلة، حتى لبعض البلدان المتقدمة، التي أسفرت عنها الحلقة الدراسية المعنية بالتنسيق القومي للمساعدة التقنية، وشددت بقوة على الحاجة الى عقد حلقة دراسية عن طرق وتقنيات تقييم المساعدة التقنية، والنشاطات المتصلة بها. كذلك ايدت اللجنة المادة التي قامت بها الامم المتحدة في اعداد تقارير عن تقييم المساعدة التقنية في بعض البلدان، ومن بينها تايلند. وشددت اللجنة على أهمية العنصر التنسيقي المتمثل في الممثلين المقيمين على المستوى القطري، وطلبت في هذا الصدد ان يتزايد اسهام اللجنة في برمجة وتنفيذ برامج المساعدة القطرية.

٢٨٦ — ودعت اللجنة، في تأييدها برنامج الامانة في ميدان الادارة العامة، الى تدعيم ملاكات الموظفين نظرا لما بين الادارة العامة وبين تنفيذ الخطط والبرامج في بلدان المنطقة من صلة وثيقة.

٢٨٧ — وأبرزت اللجنة أهمية نشاطات الصندوق الخاص في المرحلة العالية من الانماء وتزايد شأن دور الصندوق الخاص في ضوء تزايد القدرة الاستيعابية والنشاطات المرتبطة للمصرف الانمائي الآسيوي. ولفتت اللجنة النظر الى التأخير في البت في الطلبات المقدمة الى الصندوق الخاص.

٢٨٨ — وأثنت اللجنة على أعمال البرنامج الغذائي العالمي وبخاصة في مواجهة المواقف الناتجة عن العجز في الاغذية. وأعربت عن قلقها لكون الرقم المحدد كهدف للتبرعات في الفترة العالية من البرنامج لم يُغطَّ حتى الآن.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

٢٨٩ — عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دورتها الثانية عشرة في كاراكاس بفينيزويلا من ٢ الى ١٣ أيار (مايو) ١٩٦٧. ويتضمن التقرير السنوي للجنة (E/4359) (٧) بياناً بأعمال الدورة.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والاربعون، الملحق رقم ٤.

٢٩٠ - وقد اشترك في الدورة عضوان جديدان ، هما غيانا التي انضمت الى اللجنة فسي
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ بعد عدة سنوات من العضوية الانتسابية ، وبربادوس التي أصبحت
عضوا متمتعاً بكامل حقوق العضوية في آذار (مارس) ١٩٦٧ .

٢٩١ - وكانت أهم البنود التي دارت حولها المناقشة في الدورة الثانية عشرة هي الانماء
الاقتصادي والاجتماعي ، والوضع الراهن للتخطيط ، والتكامل الاقتصادي الاقليمي ، ومشاكل التجارة
والتمويل الخارجي في بلدان امريكا اللاتينية . وقد صار التركيز على هذه المواضيع في ضوء مختلف
التطورات ، التي كان بعضها غير حميد وبعضها الآخر حميدا جدا ، والتي أثرت في الوضع العالي
لاقتصاد بلدان امريكا اللاتينية . وقد حظيت بالاهتمام الخاص ، من بين تلك التطورات ، الاتفاقات
التي تمت في اجتماع رؤساء الدول الامريكية المنعقد في " بونتا ديل ايستي " في نيسان (ابريل)
١٩٦٧ .

٢٩٢ - وأثناء مناقشة الاتجاهات الاقتصادية الاخيرة أعربت اللجنة عن قلقها الشديد
للانخفاض في معدل نمو المنطقة كمجموع ، ولو انها لاحظت ان هذا الانخفاض لم يحدث بطريقة
واحدة في جميع بلدان امريكا اللاتينية . ورأت اللجنة ان استمرار ركود الاقتصاد وعدم استقراره
يزيدان من صفة اللاحاح التي يتسم بها تنفيذ التدابير وتحقيق الاهداف التي تم تحديدها
على مستوى العلاقات فيما بين البلدان الامريكية ، ورسم سياسة انمائية فعالة تأخذ في الاعتبار
التغيرات التي بدأت تتجلى في المرحلة الراهنة من التطور الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . على ان
المناقشة اثبتت مرة اخرى ان الصعوبات القائمة في القطاع الخارجي هي من المعوقات الرئيسية لانماء
امريكا اللاتينية . فرغم ان الإيرادات المتأتية من التصدير قد زادت الى حد ما في السنوات القليلة
الماضية ، فقد اشير الى ان هذه الزيادة ذات طبيعة مؤقتة ولا تمثل تغيرات في بنية التجارة
الخارجية او في السياسة التي تنتهجها البلدان المصنعة . كذلك أعربت اللجنة عن قلقها لكون
العبء الثقيل المتمثل في خدمة الديون الخارجية قد أوهن كثيرا من القوة الشرائية لبلدان امريكا
اللاتينية بالرغم من الزيادة في إيراداتها من التصدير وفي مدخولها الاجمالي من رؤوس الاموال .

٢٩٣ - وفي هذه الظروف تبدو احتمالات التعجيل بمعدل النمو لبلوغ الاهداف الدنياء
للعاملة ولزيادة الانتاج ، واحتمالات تنفيذ اصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، غير مواتية للغاية
ما لم تحدث تغيرات جوهرية في اتجاهات التجارة الخارجية وفي حجم التمويل الخارجي
وشروطه .

٢٩٤ - وكان الانخفاض الحاد الاخير في نشاط المبادلات التجارية داخل المنطقة
على تناقض مع الفرض الكثيرة التي تتيحها مشاريع التكامل . ويرجع هذا الانخفاض في بعض الحالات
الى ضيق الحدود التي لا يمكن ان تتجاوزها زيادة التجارة القائمة حصرا على اساس التيارات
التجارية التقليدية الرئيسية ، وفي حالات اخرى الى كون النشاطات الاقتصادية للبلدان المختلفة
غير متكاملة بالقدر الكافي . وقد رحبت اللجنة بما تمثل على أكمل وجه في الاتفاقات المعقودة

في اجتماع رؤساء الدول الأمريكية في بونتا ديل آيستي من رغبة في بحث الحياة في مشروع انشاء سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية، حيث نصت تلك الاتفاقات على انشاء السوق المشتركة، واستحداث اطار التشريعات والمؤسسات اللازم للادماج التدريجي لمجموعتي التكامل القائمتين، وهما مؤسسة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ولا دخل لبلدان أخرى في هاتين المجموعتين، ولانشاء مجموعات دون - اقليمية. وقد ابرزت اللجنة ان دورتها الثانية عشرة هي أول دورة تعقد على المستوى التقني بعد الاجتماع المشار اليه لرؤساء الدول؛ فلا بد من اعداد صيغ واجراءات للعمل واعتمادها قبل ان تستطيع أمريكا اللاتينية تجاوز المرحلة الاولى والتغلب على عقبات تكاملها الاقتصادي على أساس من الانصاف والمعاملة بالمثل، ومع الاعتداد الوافي بالمطالبات الخاصة للبلدان ذات الاقتصاد الأقل نموا نسبيا والبلدان التي ليست لديها اسواق كافية. هذا وان الحاجة الى تنشيط الانماء الداخلي وتنسيق اهدافه مع مقاصد التكامل الاقليمي لتدل على أهمية تدعيم مجهودات التخطيط في كل بلد من البلدان ومد نطاق تلك المجهودات لتشمل النشاطات الاقليمية كذلك.

٢٩٥ - وقد جاءت القرارات المتخذة في الدورة الثانية عشرة (E/4359، الباب الثالث) تصديقا للمناقشات التي دارت حول المشاكل المشار اليها اعلاه؛ ففيها رحبت اللجنة بانشاء مكتب بوغوتا الذي سيختص بالاكوارور وفينيزويلا وكولومبيا، وبانشاء مكتب منطقة البحر الكاريبي الذي سيكون مسئولا عن البلدان الحديثة الاستقلال في منطقة الكاريبي هذه.

٢٩٦ - وفي قرارها رقم ٢٦٣ (الدورة ١٢) أوصت اللجنة بان تضاعف الحكومات جهودها الحالية لتحسين نظم التخطيط وتوسيع مداها وفقا لاستراتيجية انمائية مناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ولا أمريكا اللاتينية كمجموع. وحثت اللجنة امانتها ومعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على اعداد دراسات تقنية ترمي الى المساعدة على تحقيق الاهداف التي تختارها الحكومات؛ وعلى زيادة مساهمتيها التقنية في برمجة الموارد البشرية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة؛ والتشجيع على تبادل الخبرات فيما بين ادارات التخطيط في الدول الاعضاء. وفي الوقت نفسه شددت اللجنة على الحاجة الى توسيع نظام تمويل البرامج في الخطط الانمائية والى تكييف شروط الائتمان الدولي بما يناسب الظروف الخاصة بأمريكا اللاتينية.

٢٩٧ - وفي قرارها ٢٧٧ (الدورة ١٢) أكدت اللجنة من جديد أهمية التعاون مع منظمة العمل الدولية وبخاصة فيما يتعلق بقرارات مؤتمر اوتاوا الذي عقدته الدول الأمريكية الاعضاء في تلك المنظمة حول تخطيط القوى العاملة وسياسات العمالة.

٢٩٨ - وكانت اللجنة تدرك كل الادراك أهمية التعاون مع الوكالات المتخصصة وغيرها من الوكالات الدولية، واثنت بوجه خاص على صلات العمل التي توطدت عبر السنين مع منظمة الاغذية

والزراعة. وفي قرارها ٢٨١ (الدورة ١٢) حثت اللجنة على التوسع في تلك الصلات كي تشمل البحث المشترك في الصناعات الحراجية والصناعات الغذائية، وعلى تدعيم الأعمال الجارية في مجال الانماء الزراعي ونشر استخدام المنتجات الصناعية في الزراعة. وفضلا عن ذلك أعربت اللجنة عن أملها في ان تسير العلاقات بينها وبين منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، الحديثة الانشاء، على نمط مشابه لذلك الذي ثبت حتى الآن نجاحه الباهر في الحالات الاخرى، وفي ان يمكن تجنب اي ازدواج في الجهود (القرار ٢٧٩ (الدورة ١٢)). وفي هذا الصدد أعربت اللجنة في قرارها ٢٧٦ (الدورة ١٢)، آخذة في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢١٧٨ (الدورة ٢١)، عن اهتمامها بتأمين التمثيل الكافي لأمريكا اللاتينية في الندوة الدولية للانماء الصناعي، والتمست من الامانة ان تواصل نشاطاتها في الاعداد للندوة بالتعاون مع امانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي.

٢٩٩ — وبعثت اللجنة في نشاطات معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ضوء تقرير مديره العام وبرنامج اعمال المعهد وميزانية برنامجه لعام ١٩٦٧ (Add.1E/CN.12/788). وأحاطت اللجنة علما، مع الارتياح، بالعمل الذي تم استجابة للقرار ٢٦٠ (AG.52) من أجل تأمين استمرار نشاطات المعهد وتطويرها. وكان ذلك العمل قد أفضى الى اعتماد كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي (الصندوق الخاص) والمصرف الانمائي للبلدان الأمريكية للاموال المطلوبة للابقاء على المعهد ولتطويره لمدة اربع سنوات اخرى تبدأ في تموز (يوليه) ١٩٦٧.

٣٠٠ — وقد اثنت عد وفود على المساندة القومية التي حظي بها التخطيط في مرحلتها الإعداد وال تنفيذ في بعض البلدان. فقد كان المعهد اضطلع منذ سنة ١٩٦٢ بتدريب حوالي ٤٠٠٠ أخصائي في مختلف بلدان امريكا اللاتينية. وفي سنة ١٩٦٦ دعمت النشاطات المتعلقة بتقديم المشورة الى الحكومات وذلك بفضل مشروع اضافي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (عنصر الصندوق الخاص) انشيء بمقتضاه قسم استشاري في المعهد. ورحبت اللجنة بصدور اولى منشورات المعهد المطبوعة في نهاية سنة ١٩٦٦ وبالترتيبات المرضية التي اتخذت لتوزيعها. وقامت اللجنة بانتخاب ثمانية اعضاء لمجلس ادارة المعهد.

٣٠١ — وتركزت المناقشة التي دارت بشأن التجارة والانماء على الاستعدادات لندوة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء؛ واتخذت اللجنة عددا من القرارات في هذا الموضوع.

٣٠٢ — ففي قرارها ٢٦٤ (الدورة ١٢) أشارت اللجنة الى التصريح الذي ورد في اعلان رؤساء الدول الأمريكية الاخير بشأن الآثار الخطيرة على الانماء لاقتصادى لأمريكا اللاتينية المترتبة على الظروف التي تجرى فيها تجارتها الدولية، وأحاطت علما بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٩ (الدورة ٢١) بشأن التوصيات التي صدرت عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الاولى. وقد أوصت اللجنة بأن تعيد الامانة النظر في دراستها الخاصة بالسياسات التجارية الدولية وتلك الخاصة

بأمريكا اللاتينية (E/CN.12/773) وان تستكملها في ضوء المناقشات التي جرت في الدورة، كما حددت اللجنة عدة مسائل معينة كي يتناولها البحث في الصيغة المعدلة المذكورة ؛ وبعد ذلك قررت اللجنة ان تحال الدراسة على جميع الدول الاعضاء في اللجنة ، وان تستشار حكومات البلدان المتنامية في المنطقة بقصد عقد اجتماع للخبراء الحكوميين للنظر في تلك الدراسة قبل انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمانا . والتمست اللجنة من الامانة ان تظل على اتصال بامانتي اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى بقصد اعداد اقتراحات مناسبة بشأن الموقف الذي تتخذه بلدان امريكا اللاتينية في الدورة الثانية للمؤتمر ، وان تتعاون مع مجموعة بلدان امريكا اللاتينية وان تقدم المشورة لها في اجتماع الدول السبع والسبعين المقبل الذي سيعقد بمدينة الجزائر وفي الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمانا . وأضافت انه ينبغي بعد ذلك القيام بتحليل نتائج هذه الدورة وتقييمها في اجتماع للجنة التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ثم اتخاذ مقررات بشأن برنامج نشاطات التجارة الخارجية التي تستحق الاولوية . وفي قرار آخر (٢٦٦) (الدورة ١٢) اصدرت اللجنة توصيات محددة بشأن جدول أعمال الدورة القادمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمانا ، آخذة في اعتبارها التوصيات التي اصدرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠٦ (الدورة ٢١) .

٣٠٣ — وفي قرارها ٢٦٧ (الدورة ١٢) التمت اللجنة من الامانة ان تقوم ، بالتعاون مع الحكومات الاعضاء ، بدراسات عن مقارنة التكاليف ومستويات الاسعار في مختلف القطاعات الاقتصادية في بلدان امريكا اللاتينية في علاقاتها بائمانا التجارة الاقليمية في السلع المصنوعة ونصف المصنوعة وبالتوسع في تصدير مثل تلك السلع الى بقية العالم . اما القرار ٢٦٨ (الدورة ١٢) فقد تناول الحاجة الى زيادة المساعدة المالية الدولية لبلدان امريكا اللاتينية والى مد آجال الوفاء وشروطه وفقا لتوصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمانا المتعلقة بذلك ، كل هذا بشرط ان تمثل الموارد المخصصة لهذا الغرض ، اذا تم اتخاذ تدابير تمويلية اضافية ، اضافة حقيقية الى المعونة التي تقدم من أجل التمويل الانمائي الاساسي . وفي قرارها ٢٦٩ (الدورة ١٢) رحبت اللجنة بالتوصيات التي اعتمدت في الاجتماع الخامس للامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية الذي عقد في نيويورك من ٢٥ الى ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ بشأن النشاطات المشتركة بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمانا ومنظمة الامم المتحدة للائمانا الصناعي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بترويج الصادرات من السلع المصنوعة في اطار برنامج للامم المتحدة ، وأوصت بايلاء اولوية عالية للاعمال التي ستضطلع بها امانتها في هذا الصدد .

٣٠٤ — وفي قرار آخر (٢٧٠) (الدورة ١٢) حثت اللجنة البلدان المتقدمة النمو الاعضاء فيها على اتخاذ خطوات عملية ، قبل الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمانا ، كسي تنفيذ بقدر الامكان التعهدات التي اخذتها على عاتقها في الدورة الاولى بشأن ازالة العقبات التي تحول دون وصول صادرات بلدان امريكا اللاتينية الى اسواقها .

٣٠٥ — هذا وقد تم اتخاذ القرارات المتعلقة بالدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جانب وفود البلدان المتنامية الاعضاء في اللجنة، مع امتناع البلدان المتقدمة النمو عن الاقتراع وقد أوضحت معظم هذه البلدان الاغيرة اسباب امتناعها وأعربت عن أسفها لعدم التمكن من التوصل الى نصوص قرارات مقبولة من جميع ذوى الشأن بالرغم من المناقشات الطويلة والجهود التي بذلت للتوفيق بين وجهات النظر.

٣٠٦ — وكانت هذه التحفظات منطبقة كذلك على ثلاثة قرارات اخرى تتعلق بمشاكل التجارة. ففي القرار ٢٧١ (الدورة ١٢) التمتت اللجنة من الامانة ان تقوم، بالتعاون مع الوكالات ذات الشأن، بدراسة لجميع العناصر والعوامل المؤثرة في تحديد أسعار السوق العالمية للسلسلة الاساسية والمتسببة في البون الكبير بينها وبين أسعار السلع المصنوعة. وقد جاء القرار ٢٧٢ (الدورة ١٢) و ٢٧٤ (الدورة ١٢) يعبران عن قلق اللجنة ازاء القيود التي تفرض على التجارة تأسيسا على دعوى اختلال السوق، وازاء مسألة استطاعة الوصول الى الاسواق في علاقاتها بالاتفاقات التجارية المعقودة بين البلدان المتقدمة النمو. وعثت اللجنة الدول الاعضاء فيها والتي هي اعضاء في التجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان المتقدمة النمو ان تأخذ في اعتبارها، عند رسمها للسياسات الرامية الى تكملة او تقوية ترتيباتها الاقليمية، المصالح التجارية لبلدان امريكا اللاتينية، وأوصت بأن تتخذ البلدان المتقدمة النمو المعنية، في حالة توسيعها رقعة المجالات التي تشملها الاتفاقات العالية، جميع الخطوات اللازمة لتفادي زيادة سوء الظروف الخاصة او العامة المؤثرة في دخول صادرات بلدان امريكا اللاتينية الى الاسواق او تسويقها.

٣٠٧ — وبرز القرار ٢٦٥ (الدورة ١٢) أهمية المقررات المتخذة في اجتماع رؤساء الدول الامريكية في بونتا ديل ايستي وتأثيرها على أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وقد التمتت اللجنة في ذلك القرار من الامانة ان تتعاون تعاونا كاملا بقدر الامكان، بالتشاور والتنسيق مع هيئات التكامل الاقليمي، في القيام بالدراسات وفي اعداد الاسس التقنية وفي تحديد التدابير المطلوبة لتنفيذ المقررات التي يتضمنها الاعلان الصادر عن رؤساء الدول الامريكية فيما يتعلق بتكامل بلدان امريكا اللاتينية، بما في ذلك التدابير اللازمة للنهوض بالسوق المشتركة لأمريكا اللاتينية، ولايجب ان تصير جمركية خارجية مشتركة ولتحديد اجراءات لاتفاقات التكامل دون الاقليمية ودراسة احتمالاتها المستقبلية، ومواصلة وتوسيع الدراسات والمساعدة التقنية الرامية الى تأمين فوز للبلدان ذات النمو الاقتصادي الاقل نسبيا بنصيب فعلي من المنافع المستفادة من عملية التكامل، مع الاعتداد بالمشاكل الخاصة بالبلدان التي ليست لها اسواق كافية. وفي القرار ٢٧٣ (الدورة ١٢) خطط اللجنة في تناولها لهذا الموضوع خطوة اخرى فالتمتت من الامانة ان تعد مقترحات محددة بشأن التدابير والوثائق وبرامج العمل اللازمة لتنفيذ الاتفاقات الخاصة بالتجارة الخارجية والتي يتضمنها الفصل الثالث من اعلان رؤساء الدول الامريكية، وان تقدم وثيقة اعلامية عن هذا

الموضوع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبلدان الامريكية في دورته القادمة التي ستعقد في
فينيا ديل مار بالشيلي في حزيران (يونيه) ١٩٦٧.

٣٠٨ — وفي القرار ٢٧٥ (الدورة ١٢) اوصت اللجنة بالقيام بدراسة مستكملة للاستثمار
الاجنبي في بلدان المنطقة الاقل نمواً .

٣٠٩ — وقررت اللجنة، في القرار ٢٧٨ (الدورة ١٢) ، ان توصي بأن تحتفل الحكومات
الاعضاء فيها بالذكرى العشرين لتشكيل اللجنة وذلك في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، باصدار
طابع بريد لتلك المناسبة يوضح ان يكون العنصر الاساسي فيه صورة لمبنى الامم المتحدة في
سانتياغو بالشيلي وهو المبنى الذي نقلت اللجنة اليه مقرها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، مع
معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي .

٣١٠ — وادخلت اللجنة عدة تغييرات على برنامج الاعمال والاولويات تأسيساً على المهام
الجديدة التي طلب الى الامانة القيام بها نتيجة لمناقشات اللجنة في دورتها الثانية عشرة . وفي
القرار ٢٨٠ (الدورة ١٢) التمتت اللجنة من الحكومات الاعضاء فيها والتي هي في الوقت نفسه
أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للمجلس ان تنظر نظرة ايجابية ، خلال اجتماعات اللجنة
المذكورة التي ستعقد في ايار (مايو) ١٩٦٧ ، في برنامج اعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا
اللاتينية واولوياتها كما اعتمدتها اللجنة في دورتها الثانية عشرة ، حيث انها قد بذلت جهودها
لجعلها متفقة والمتطلبات التي اوردتها المجلس في قراره ١١٧٧ (الدورة ١٤) . وبالإضافة الى
ذلك اثنت اللجنة على جهود الامانة المستمر لتحسين استخدام تقنية وضع ميزانية البرامج والميزانية
التنفيذية في عرضها لبرنامج الاعمال والاولويات ، ولتقديم بيانات التكلفة بشكل اكثر تفصيلاً وتحديد
بالتحديد الموارد الجارية كما تحدد المتطلبات المقبلة .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣١١ — وفقاً لما كانت قد قرره اللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورتها السابعة في شباط
(فبراير) ١٩٦٥ من عقد دوراتها مرة كل سنتين ، عقدت اللجنة دورتها الثامنة في لاغوس بنيجيريا
في شباط (فبراير) ١٩٦٧ . وحسبما هو مذكور في تقرير اللجنة السنوى (E/4354) (٨) استعرضت
اللجنة اعمالها جملة في فترة السنتين ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، وأحاطت علماً بقرارات المجلس والجمعية
العامة ذات الصلة بعملها ، واتخذت عدداً من القرارات كما اعتمدت برنامج اعمالها واولوياتها
لفترة السنتين القادمة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ (E/4354 ، الباب الثالث) .

(٨) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٥ .

٣١٢ - وعملا بقرار المجلس ١٠٦٦ (الدورة ٣١) قامت اللجنة بتعديل المواد المتصلة بالموضوع من نظامها الداخلي وأوصت بأن يقوم المجلس بتعديل اختصاصات اللجنة لتحديد الاجراء الذي يتبع في تقديم تقاريرها الى المجلس في السنوات التي لا تعقد فيها اللجنة دورات بكامل هيئتها (E/4354، النبذتان ٥٥٨ و ٥٥٩) (٩) .

٣١٣ - واتخذت اللجنة قرارا (١٥١) (الدورة ٨) بشأن مسألة اشتراك شعوب انغولا ، وموزامبيق ، وغينيا المسماة بالبرتغالية ، وجنوب غرب افريقيا في اعمال اللجنة ، وهي المسألة التي اثيرت في قرار اللجنة ٩٤ (الدورة ٦) (١٠) الذي احالته الى منظمة الوحدة الافريقية .

٣١٤ - ولا عطلت اللجنة ان اعمال الامانة لا يمكن ان تؤتى من الشار إلا بمقدار استعداد الحكومات الاعضاء وقد رتبها على القيام بعمل فعلي والاضطلاع بجهود لتنسيق خططها الانمائية القومية مع خطط جيرانها والعمل على ايجاد استراتيجية على مستوى القارة . وقالت ان الاجهزة التي يحتاج اليها هذا العمل موجودة فعلا في اطار الهيئات الفرعية للجنة ، وبخاصة فسي الفرقة التقنية العاملة كجزء من الجهاز الحكومي المشترك للتعاون الاقتصادي على المستوى دون الاقليمي ، وفي مؤتمر المخططيين الافريقيين والاحصائيين الافريقيين .

٣١٥ - وأضافت اللجنة ان النمو السريع في كل قطاع من قطاعات اقتصاد القارة يتطلب مقادير هائلة من رؤوس الاموال ومن الموارد البشرية ، وذلك لتحقيق اغراض منها ايجاد شبكة للنقل والمواصلات فيما بين القارة والعالم الخارجي وانشاء وسائل اتصال فيما بين مختلف اجزاء القارة تسهل تدفق البضائع عبر القارة ومن الجهات الريفية الى الجهات الحضرية ؛ ومنها انماء موارء الطاقة الكثيرة غير المستغلة حتى الآن واقتسامها بصورة عادلة من أجل استعمالها في الصناعة ؛ ومنها تحسين الانتاج الزراعي ؛ ومنها استكشاف واستغلال ثروات القارة الطبيعية .

٣١٦ - ثم قالت انه بقدر ما تمبىء الحكومات الاعضاء موارد ها المحلية البشرية والمادية بصورة اكمل وتتخذ الخطوات الضرورية لايجاد مناخ ملائم للاستثمار ، ستتدفق الاستثمارات الاجنبية الخاصة والعامة بالمقادير المطلوبة وستأتي المساعدة من المصادر الثنائية والمتعددة الاطراف .

٣١٧ - وذكرت اللجنة انها خلال فترة السنتين المستعرضة الخط المعنى باعمالها في سياق التعاون الاقتصادي المتمدد الاطراف والتعاون الاقتصادي دون الاقليمي والتعاون الاقتصادي الاقليمي . وقد تركزت الجهود على الدعوة الى اجتماعات دون اقليمية تستطيع الحكومات الاعضاء

(٩) انظر النبذة ٣٥٤ أدناه .

(١٠) انظر ايضا قرار المجلس ٩٧٤ (الدورة ٣٦) وقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) .

خلالها أن تتفق على إنشاء أجهزة لمزيد من التعاون الاقتصادي . وتتم القيام بدراسات مختلفة تتناول الزراعة والنقل والصناعة والطاقة والمواصلات والتجارة والمالية والقوى العاملة، وذلك استعداداً لتلك الاجتماعات . وقد صدقت على أحكام نظام الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الشرقية عشرة من بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية هي إثيوبيا ، وبوروندي ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، ورواندا ، وزامبيا ، والصومال ، وكينيا ، ومالاوي ، ومدغشقر ، وموريس ؛ واعتمد المجلس الوزاري المؤقت برنامج أعمال للسنة الأولى . وعقد في أفريقيا الوسطى في سنة ١٩٦٦ اجتماع دون إقليمي لتوسيع مجال التعاون بين الاتحاد الجمركي والاقتصاد لأفريقيا الوسطى والبلدان الأخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية ، اسفر عن الاتفاق على توصية رؤساء الدول والحكومات في منطقة الاتحاد دون الإقليمية بإنشاء لجنة وزارية مشتركة من البلدان الستة المعنية للنظر في الترتيبات التنظيمية للتعاون الاقتصادي . وبالمثل عقد في أفريقيا الشمالية ، حيث تضم اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب أربعة من بلدان المنطقة دون الإقليمية الستة ، اجتماع في حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، فحسب المشاكل الرئيسية للنماء الاقتصادي للمنطقة ونظر في امكانيات توسيع التعاون في بعض مجالات الانماء الاقتصادي ليشمل جميع بلدان المنطقة . وقد طالب هذا الاجتماع بأن تقدم اللجنة مزيداً من المساعدة يتخذ شكل الاعداد لخطة انماء صناعي متوازنة ومتكاملة لمنطقة أفريقيا الشمالية باجمعها ، ومزيد من الدراسات عن الزراعة ، والنقل البحري والسياحة ، تتضمن مقترحات بشأن المجالات المحددة التي يمكن ان يتحقق فيها تعاون اقتصادي موسع النطاق . وقد اختتمت سلسلة الاجتماعات دون الإقليمية المعنية بالتعاون الاقتصادي باجتماع عقد في نيامي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، تم فيه الاتفاق على إنشاء جهاز حكومي مشترك دائم على غرار ما حدث في المناطق دون الإقليمية الأخرى . وفي ايار (مايو) ١٩٦٧ عقد في اكرا اجتماع آخر للوزراء والمندوبين المفوضين من بلدان أفريقيا الغربية جرى خلاله التوقيع على أحكام نظام مجلس وزاري مؤقت للاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الغربية ، كما جرى تأسيسه فعلاً .

٣١٨ - وقد أوضحت اللجنة في تقريرها انه لا بد من القيام بالمزيد من الاعمال حتى يمكن الانتقال من مرحلة الاتفاقات العامة على العمل المشترك بين عدة بلدان ودراسات الجدوى التمهيدية التي تتناول مجموعة كبيرة من المشاريع ، الى مرحلة تقوم على علاقات عمل دائمة تتركز حول تنفيذ مشاريع محددة قابلة لتحقيق الربح . ولا بد من زيادة عدد الموظفين وسائر الموارد في المكاتب دون الإقليمية للجنة حتى يتسنى تشجيع المشاريع دون الإقليمية وحشد المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف واستعمالها بصورة فعالة . ولقد اتسع نطاق التعاون والانماء الاقتصادي بين اتساعاً كبيراً ، وبخاصة في ميداني النقل والصناعة ، ويرجع ذلك جزئياً الى نشاطات اللجنة خلال فترة السنتين الماضيتين . ويبرز الآن الى الوجود تغيير مقابل في سياسات المعونة التي تتبعها بعض البلدان الرئيسية المقدمة للمعونة وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، وذلك بتزايد التركيز على اختيار المشاريع المشتركة بين عدة بلدان وتمويلها . ومع ذلك فان هناك

مبادرات وتعهدات معينة ينبغي ان تضطلع بها الدول الاعضاء انفسها قبل ان يصبح التعاون الاقتصادي المتعدد الاقطار ظاهر التأثير على اقتصاديات بلدان المنطقة . وقد اتخذت اللجنة قرارا (١٧٦) (الدورة ٨) يوضح الخطوات الاخرى التي ينبغي اتخاذها في كل منطقة دون اقلية لتشجيع التعاون الاقتصادي الفعال بين عدة دول ؛ وفي قرار آخر (١٧٧) (الدورة ٨) التمسّت اللجنة من الامم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة الاعتراف بالمجلس الوزاري المغربي للشؤون الاقتصادية ، وهو الهيئة العليا للمنظمات المغربية للتعاون الاقتصادي وله سلطة اتخاذ القرارات باسم البلدان الاربعة المعنية (تونس والجزائر وليبيا والمغرب) ، كهيئة مؤهلة لتلقي المساعدة التقنية المباشرة .

٣١٩ — وادراكا من اللجنة للاهمية التي يملقها المجلس والجمعية العامة على التخطيط السليم وعلى قيام اجهزة كافية للتخطيط ، أشارت اللجنة الى ان المشورة قدمت خلال فترة السنتين المستعرضة الى عدد من بلدان المنطقة بشأن انشاء وتحسين اجهزة التخطيط واعداد الخطوط الرئيسية لخطط انمائية جديدة . وقد شملت تلك المشورة تحليلا وتقييما للخطط الانمائية من وجهة نظر توازن هيكلها وتناسق عناصره ، وكذلك من حيث مناسبة هذه الخطط الاهداف السياسية المعروفة سلفا ولولايات الواضحة التي تملحها ظروف البلدان ذات الشأن . ولم يكن النجاح حليف الخطط الانمائية في جميع البلدان الافريقية ، وقد أشير الى عدة عوامل بوصفها المسؤولة عن ذلك الاخفاق . وأول هذه العوامل هو عدم كفاية البيانات الاحصائية والتقنية ؛ والعامل الثاني هو النقص في الموظفين المدربين تدريباً كافياً لاعداد وتنفيذ الخطط ؛ اما العامل الثالث فكان في كثير من الاحوال عدم التشاور مع المجتمعات المحلية وما استتبعه ذلك من عدم تعاونها في عملية التنفيذ . هذا وقد تبين ان بعض المشاريع التي تضمنتها الخطط الانمائية كانت عمليا غير قابلة للتنفيذ . كذلك فان صعوبات ميزان المدفوعات قد فرضت كذلك بعض القيود . واستعرضت اللجنة المشاكل التي يواجهها المعهد الافريقي للتخطيط الاقتصادي والانماء ، ولا حظت ، مع التقدير ، المساعدة المالية المستمرة التي سيقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي لمدة خمس سنوات اخرى ،

٣٢٠ — واتجهه التركيز في اعمال اللجنة خلال فترة السنتين ١٩٦٥ - ١٩٦٦ الى القطاع الصناعي ، مما يتفق الى حد ما واهتمام الجمعية العامة بالتدابير الرامية الى تشجيع التصنيع السريع للبلدان المتنامية بوصفه احد الطرق المؤدية الى تأمين نمو أسرع في مستويات المعيشة ، ولا حظت اللجنة مع التقدير دراسات الجدوى التمهيدية العديدة التي اعدتها الامانة للعرض على الاجتماعات دون الاقليمية ، والخاصة بالخاصة بفرن الاستثمار التي يتوقع ان يكتمل اعدادها قريبا لتكون اساسا لتشجيع الاستثمار الصناعي . وكان من رأى اللجنة انه يجب التوسع في الدراسة باضافة دراسات جدوى ودراسات هندسية توضح التكاليف والمنافع والمقارنة حتى آخر مرحلة التنفيذ . ومع

ذلك فقد صار التركيز على ضرورة التعاون دون الاقليمي لتهيئة الوسائل اللازمة للقيام بتلك الدراسات . وقد رعت اللجنة باقتراحات الامانة التي جاءت في اوانها والمتعلقة بانشاء مراكز دون اقليمية أو مشتركة بين عدة دول لتشجيع الصناعة ، او بانشاء لجان للاستثمار الصناعي تقوم بتحديد المشاريع المقبولة لدى المصارف ، ونشر المعلومات وتنسيق قوانين الاستثمار وبالمساعدة في المفاوضات التي تجرى مع المستثمرين الاعتماليين . وأبرزت اللجنة ان التعاون الاقتصادي دون الاقليمي لاغنى عنه للتصجيل بتصنيع المناقاة ولمعالجة المشاكل المحددة التي لا يمكن حلها بدمورة فعالة اعتمادا على موارد كل دولة على حدة . ولتسهيل مثل ذلك التعاون لفتت اللجنة النظر الى ضرورة ازالة الصوائق السياسية القائمة ، وتحسين مرافق النقل ، والتعرف على الموارد الطبيعية ، وانشاء الاجهزة المناسبة لتشجيع الاستثمار . وفيما يتعلق بالاسكان والبناء والتخطيط المادي علفت اللجنة أهمية على استخدام مواد البناء المحلية بأوسع صورة ممكنة وعلى انماء صناعة البناء .

٣٢١ — ولا عظمت اللجنة بقلق انه لم يحدث تغيير يذكر في الهيكل الزراعي ، وان الأخذ بالتقنيات والطرق الحديثة لا يتم الا ببطء شديد ، وان ما تستورده بلدان كثيرة من المواد الغذائية قد زاد مع ان الانتاج قد تمشى بالكاد والنمو في عدد السكان . وكانت اللجنة مدركة لكون انماء الزراعة لا يمكن ان يعالج على حدة وان من الضروري ان تؤخذ في الاعتبار ضرورة تأمين التسويق والائتمان والبعث وغيرها من الخدمات النظامية في اية محاولة لمعالجة الحالة القائمة . ثم ذكرت اللجنة ان الخطة البيانية العالمية للانماء الزراعي التي تعدها منظمة الاغذية سوف تكون اطارا لتخطيط القطاع الزراعي يمكن ان تنسق في داخله المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف ؛ كما ان تلك الخطة سوف تكون وسيلة للتوفيق بين السياسات التجارية والانتاجية المتضاربة لمختلف البلدان فرادى . ودعت الدورة الى التعاون بين منظمة الاغذية والزراعة والمصرف الانمائي الافريقي والمصرف الدولي للانماء والتعمير واللجنة في تشجيع امثال تلك المؤسسات الائتمانية ودعمها ماليا وادارة اعمالها من الناحية التقنية . ومنذ اختتام الدورة الثامنة عقد في ابديجان في شباط (فبراير) ١٩٦٧ اجتماع ضم المصرف الدولي للانماء والتعمير والمصرف الانمائي الافريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا للنظر في طـرق التعاون فيما بينها لا فيما يتعلق بالزراعة فقط بكل ذلك فيما يتعلق بالانماء في مجالات الصناعة والنقل والطاقة .

٣٢٢ — وذكرت اللجنة ان استكشاف الموارد الطبيعية وانماءها يحتاجان الى الاهتمام ، وانها تدرك ان المشكلة تتمثل في استغلال الموارد الطبيعية المعروفة في القارة استغلالا أتم وفي القيام بدراسات استقصائية منتظمة لاستكشاف الثروات المائية والمعدنية والعراجية لمجموع المنطقة . وتتطلب هذه المهمة اعدادا كبيرة من الموظفين المدربين ، غير انها لاغنى عنها لرسم استراتيجيات للاستغلال الاقتصادي لثروات القارة الطبيعية في صالح سكانها . لذلك ايدت اللجنة ، في قرارها ١٦٤ (الدورة ٨) ، انشاء معهد للبعث والتدريب على عصر الموارد الطبيعية وادارتها ، وانشاء مراكز للبعث والتدريب على جميع نواحي المسح الجوي والخدمات المتعلقة برسم الخرائط .

٣٢٣ — وفي ميدان النقل والمواصلات لاحظت اللجنة ما يجري حالياً من دراسات ومفاوضات لتشجيع إنشاء شبكة سليمة التخطيط من المواصلات الجوية والبرية والبحرية في المنطقة، والتركيز على انشاء شبكة للنقل البري في الداخل تعززها الطرق الثانوية وترمي الى توسيع الاسواق القومية وادماجها وتشجيع التجارة فيما بين البلدان الافريقية كذلك. وطالبت اللجنة بالقيام بدراسات تفصيلية بشأن بعض وسائل السكك الحديدية المحلية، وأعربت من اهتمامها بدراسات المشاكل التقنية المتعلقة بتوحيد شبكات السكك الحديدية. كذلك أعربت اللجنة عن تأييدها لإنشاء معهد للنقل. واهتمت اللجنة بالحاجة الى تنسيق السياسات الخاصة بالنقل البحري، وبخاصة خفض وتثبيت اجور الشحن البحري، كما اهتمت بتأثير احتكار النقل البحري على التجارة الخارجية للبلدان الافريقية. وقد لاحظت اللجنة كذلك ما هو جار الآن من تقدم في اعادة الخطوط الرئيسية لخطة شاملة لشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية، في الوقت نفسه الذي يجري العمل فيه في انشاء شبكات النقل، وذلك بالتشاور مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومع منظمة الوحدة الافريقية.

٣٢٤ — واستعرضت اللجنة، مع التقدير، اعمال الامانة فيما يتعلق بالتجارة، والمصطلحات الجمركية، والمصارف، والمشاكل النقدية والضريبية. ودعت اللجنة الى القيام بدراسات أخرى توضح امكانيات زيادة التبادل التجاري فيما بين البلدان الافريقية في سلع معينة. وفي الوقت نفسه شددت اللجنة على ان التنويع والتخصص في انتاج السلع المصنوعة شرط اولي لزيادة التبادل التجاري فيما بين البلدان الافريقية. ولفتت اللجنة الانظار الى المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان اللاسلكية وايدات التوقيع على الاتفاقية الدولية بشأن التجارة العابرة للبلدان اللاسلكية. وأعربت اللجنة عن قلقها ازاء الانكماش العام في تدفق المساعدة المالية الدولية المتمثل في انخفاض عدد طلبات الاستيراد من الدول الاعضاء، وفي الزيادة السريعة في الدين الخارجي، هذه الزيادة التي بدأت تلقى ظلالاً كئيبة على الحياة الاقتصادية في بعض البلدان الافريقية. وأعلنت اللجنة عن خيبة املها في نتائج الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعمال وكذلك في تنفيذ توصياتها المختلفة، وأعربت عن املها في ان تسفر الدورة الثانية للمؤتمر عن انجازات اكثر أهمية.

٣٢٥ — وكانت اللجنة تدرك ان ندرة القسوى العاملة عقبة خطيرة في سبيل تنفيذ الخطط. ولقد ظلت اللجنة منذ تشكيلها تشدد على أهمية التدريب وقامت، في حدود الموارد التي تحت تصرفها، بتنظيم دورات تدريبية وعلقات دراسية، بمعاونة من اسرة مؤسسات الامم المتحدة ومن المعهد الافريقي للتخطيط الاقتصادي والاعمال ومن هيئات ثنائية مختلفة. ورأت اللجنة انه، الى جانب توفير التعليم السريع لمواجهة احتياجات الادارات الحكومية وقطاعات الزراعة والتجارة والصناعة وخدمات الرعاية الاجتماعية من المهارات التقنية والادارية في الاجل القصير، ينبغي ان يصرف الاهتمام الجدى في الاجل الطويل الى تقييم نسق التعليم وتنقيحه اذا اريد للثورة العلمية والتقنية اللازمة لاعداد التحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ان تبدأ مسيرتها. وقد اتخذت اللجنة

قرارا (١٧٣) (الدورة ٨) طالبت فيه ببذل المبادرات القومية ثم بحثت الامم المتحدة والوكالات المتخصصة على تنسيق برامج عملها في تلك الميادين حتى تكون مساهمتها في انماء واستخدام الموارد البشرية في افريقيا اثر فعالية .

٣٢٦ — وأكدت اللجنة من جديد اهمية القطاع الاجتماعي وشدت على ضرورة تنسيق السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية في مرحلة التخطيط . وأعربت اللجنة عن ادراكها لدور الانماء المجتمعي في عملية الانماء القومي ، وشدت بوجه خاص على تعبئة الشباب لهذا الغرض . كما اعطت علما بوجود حاجة فورية الى تحسين ظروف معيشة اللاجئين في افريقيا ، والى ايجاد اساليب مناسبة لادماجهم على المدى الدويل في البلدان المضيقة . وقد قررت اللجنة ان تتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين في القيام بالدراسات الاجتماعية الاقتصادية اللازمة (القرار ١٨٣) (الدورة ٨) .

٣٢٧ — وأوضح تقرير اللجنة ان التركيز في مشروع برنامج الاعمال لسنتي ١٩٦٧ — ١٩٦٨ سيكون على مزيد من الدراسات والابحاث التي ستدعو الحاجة اليها كلما ثارت صعوبات جديدة وكلما عرضت آفاق احتمالات جديدة .

٣٢٨ — وعلى ذلك فان اللجنة سوف توجه جهودها في فترة السنتين القادمة الى مساعدة الحكومات الاعضاء فيما يلي : (أ) تمكين الفلاحين والزراع من الحصول من عملهم على عائد اكبر وذلك عن طريق ادخال التحسينات على الانتاجية وتوفير مرافق التخزين وترتيبات التسويق الفعالة ، مع التوسع في تحفيز المنتجات الزراعية محليا ؛ (ب) تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين المجتمعات من اشباع احتياجاتها المحلية من الادوات الزراعية البسيطة والسلع المنزلية وسواد البناء والملابس ؛ (ج) العمل بالتعاون الوثيق بعضها مع بعض ومع المصرف الانمائي الافريقي من أجل تحديد واعداد المشاريع الانمائية المقبولة لدى المصارف ؛ (د) التوسع في استخدام الاجهزة الحكومية المشتركة لتنسيق برامج الانماء وسياساته في المنطقة ، وزيادة الروابط التجارية وغيرها من الروابط الاقتصادية فيما بين بلدانها ، وتعجيل استكشاف المزيد من الفرص للانماء ؛ (هـ) خلق الظروف المؤدية الى الزيادة الكبيرة في تدفق الاموال الاستثمارية ، المحلية منها والاجنبية ، لتعصير اقتصادات المنطقة والتوسع فيها ؛ (و) اتخاذ التدابير لسرعة معالجة اوجه القصور العالية في القوى العاملة ذات المهارة ، ولتعسيق الهياكل والممارسات الادارية ، من أجل تحقيق مستوى افضل من الانجاز في تنفيذ الخطط .

الفرع الثالث

مناقشة المجلس للتقارير

٣٢٦ - أشار الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا (١١)، عند تقديم تقرير اللجنة (Add.1 و E/4329) (٢)، إلى أن اللجنة احتفلت في دورتها الثانية والعشرين بالذكرى العشرين لتشكلها باعتماد إعلان دعت فيه الحكومات الأعضاء إلى المساهمة في مزيد من انماء التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني في الميادين التقليدية وفي ميادين جديدة، وذلك على أساس طويل المدى ومفيد لجميع الأطراف. كذلك شددت اللجنة على ضرورة مضاعفة الجهد في التعاون العلمي والتقني بين الشرق والغرب. واستهداء بالمبادئ التي تضمنها الإعلان أعدت اللجنة برنامج أعمالها وأولوياتها بحيث يشمل ميادين جديدة من بينها إدارة الموارد المائية والصناعات الكيماوية. وقالت أنه سيتم إنشاء هيئة دائمة من الخبراء الحكوميين في سياسات الموارد المائية، ذلك نظرا إلى الاهتمام الذي أبدته بالموضوع بلدان اللجنة وإلى الرغبة التي أبدتها أعضاء اللجنة. وكذلك فإن الصناعات الكيماوية سوف تشكل مشروعا دائما بدلا من وضعها الحالي كمشروع خاص مؤقت. ونظرا للنمو الدائم للصناعات الكيماوية في العقد الأخير فإن هذا الترتيب سيكون مفيدا لجميع البلدان المتعاونة وسوف تكون ثمراته متاحة للبلدان المتنامية عن طريق اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى. كذلك أبدت اللجنة اهتماما خاصا بالنشاطات المتزايدة التي يضطلع بها اجتماع كبار المستشارين الاقتصاديين، نظرا لما ثبت من كون هذا الاجتماع أداة فعالة للجمع بين خبراء الاقتصاد الحكوميين من جميع البلدان الأعضاء لتبادل الخبرة والمعرفة التقنية بشأن عدد متزايد من المشاكل العملية التي تهم الجميع. وتجرى الآن الاستعدادات لعقد اجتماعات تعنى بالتقدم التقني كعامل في النمو الاقتصادي، وبمشاكل التخطيط المتعدد المستويات، وبمشاكل التخطيط الاقتصادي الطويل الأجل. ولا حظ الأمين التنفيذي أنه بالرغم من المحاولات المتكررة لايجاد حل مقبول، فإن التقدم نحو خلق ظروف أفضل لتبادل السلع بين الشرق والغرب بازالة عوائق التبادل التجاري ذات الطابع الإداري والاقتصادي والسياسي ظل يسير بخطى بطيئة.

٣٣٠ - ولفت الأمين التنفيذي نظر المجلس إلى برنامج التعاون العلمي والتقني، وهو البرنامج الجديد الذي كانت اللجنة قد اتخذت بشأنه قرارات. ففي أحد هذين القرارين دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لتشجيع ذلك التعاون سواء كان ثنائيا أو في إطار اللجنة، وبالتبادل للمعلومات والخبرة بين العلماء وبين المعاهد العلمية والتقنية القومية. أما القرار الثاني فقد تناوب الأساليب التي تستخدمها الحكومات في تنظيم البحث العلمي والتقني.

(١١) انظر: الوثيقة E/SR.1491.

٣٣١ - وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في أوروبا الغربية، أوضح الأمين التنفيذي أن المعدل المشترك لنمو الانتاج في ذلك الجزء من أوروبا كمجموع كان ما بين ٣ و ٤ في المائة في سنة ١٩٦٦، مقابل ٤ إلى ٥ في المائة هي المعدل المتوسط في المدى الطويل. وقد تأثرت هذه المعدلات بالسياسات الرامية الى الحد من فرط الطلب والى إعادة التوازن الداخلي والخارجي في عدد من البلدان الكبرى. وكنتيجة لذلك عانت البلدان الصناعية الصغرى في أوروبا الغربية شيئاً من التباطؤ في نشاطاتها الاقتصادية، ولكنها سوف تستفيد عندما تستأنف البلدان الكبرى نموها الاقتصادي. وكان طبيعياً أن يؤدي هذا التباطؤ في الانتاج الى قدر أقل من النمو في التبادل التجاري فيما بين بلدان أوروبا الغربية والى بعض التباطؤ في واردات أوروبا الغربية من بقية أنحاء العالم. ومع ذلك فإن الواردات من البلدان المتنامية قد زادت من حيث القيمة ٥ في المائة عما كانت عليه في السنة السابقة.

٣٣٢ - وفي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي زادت سرعة النمو، ويرجع ذلك الى حد كبير الى تحسن الإدارة القطاع الزراعي. ولقد كان البدء في تنفيذ الخطط الجديدة المتوسطة الاجل حدثاً هاماً في ذلك الجزء من أوروبا عام ١٩٦٦. وترمي تلك الخطط اساساً الى تحسين الاداء الكيفي لا الكمي للاقتصاد. وقد زاد التركيز على أهمية الكفاءة في التنفيذ، وعلى التقدم التقني والفوائد التي ستنتج عن لتجارة الخارجية وعن التعاون الاقتصادي وبخاصة في مجالات الصناعة والعلوم والتقنية. كما أن قدراً كبيراً من الاهتمام علق في الخطط، على رفع مستويات المعيشة. والظاهر أن تنفيذ الاصلاح الاداري في عدة من بلدان أوروبا الشرقية يزداد زخماً، ومن المنتظر أن تشهد السنوات المقبلة جهوداً أكبر لاجراءات أوثق بين مختلف فئات الاسعار وبخاصة بين أسعار السوقين الداخلية والاجنبية. وقد لاحظ الأمين التنفيذي أن حكومات المنطقة تزيد من اعتمادها على اللجنة كأداة في التعاون الذي يشترط بين الدول الاعضاء، وكذلك بوصفها هيئة تساهم في البرامج الاوسع التي تضطلع بها الامم المتحدة.

٣٣٣ - أبلغ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى المجلس (١١) عند تقديم تقرير اللجنة السنوي (٤١/4358) أن النمو الاقتصادي والاجتماعي لآسيا خلال فترة ما بعد الحرب حتى سنة ١٩٦٤ كان يسير بانتظام، إذ حقق كثير من البلدان المتنامية معدل نمو سنوي يبلغ ٥ في المائة تقريباً. بيد أنه حدث تباطؤ ملحوظ في التقدم الاقتصادي للمنطقة في سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ بسبب فشل الموسم الزراعي وانخفاض اسعار الصادرات وركود التدفق الصافي للمعمونة الخارجية. ونظراً لتدني الانتاج الزراعي خلال سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ اضطرت بعض البلدان في منطقة اللجنة الى الاعتماد المتزايد على الواردات من الحبوب لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الغذائية. وقد أظهرت دراسة قامت بها اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة أن طلب المنطقة على الحبوب الغذائية سيجاوز انتاجها المحلي منها بقدر ملحوظ في سنة ١٩٧٠ او قبلها. كما أن الاسعار العالمية للسلع الاساسية، هي الاخرى، غير مواتية بالنسبة

لصادرات المنطقة الرئيسية . فبينما زادت كمية الصادرات من البلدان المتنامية في منطقة اللجنة فإن مؤشر ثمن الوحدة من صادرات معظم هذه البلدان ظل على مستواه أو اتجه إلى الانخفاض . كذلك فإن السلع الرئيسية التي تصدرها البلدان المتنامية في إقليم اللجنة تلاقي منافسة خطيرة من البدائل التركيبية . ولهذا السبب فإن هناك حاجة ماسة إلى إيجاد نظام للتمويل الإضافي لمواجهة التقلبات التدميرية الأجل في إيرادات التصدير . ومع أن التوسع الصناعي في البلدان المتنامية من منطقة اللجنة قد أضاف كثيرا إلى قدرتها على استيعاب المعونة الأجنبية فإن الزيادة في المعونة كانت موزعة توزيعا غير متساو كما كانت شروطها في غير صالح البلدان التي تتلقى المعونة . يضاف إلى ذلك عبء خدمة الديون المتزايد والذي يوشك أن يلغى أثر تدفق الموارد المالية إلى البلدان المتنامية في منطقة اللجنة . وفي ميدان التبادل التجاري تواجه بلدان اللجنة صعوبات في إيجاد أسواق في البلدان المتقدمة النمو لسلعها المصنعة ونصف المصنعة . كما أن آسيا ، بمجموع سكانها البالغ ٨٢٥ مليوناً يتزايدون كل عام بمقدار ٣ مليوناً ، تعاني مشكلة سكانية خطيرة .

٣٣٤ - وقد وافقت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الذكرى العشرين لتشكيلها، ومجمع تدوير اللجنة لما حققته بلدان المنطقة خلال تلك الفترة من إنجازات جديدة بالاعجاب ،فإنها كانت أيضا على علم بوجود عدد كبير من المشاكل والمهام التي يتعين عليها وعلى البلدان الأعضاء فيها أن تعالجها في المستقبل . وقد كرس أعضاء اللجنة أنفسهم من جديد لمهمة حل تلك المشاكل ، ليس فقط بمضاعفة جهودهم الانمائية بل وكذلك بالسعي للحصول على التعاون التام من قبل بلدان العالم المتقدمة النمو . وقد صار التركيز بصفة خاصة كذلك في إعلان طوكيو، وفي قرار عنوانه : " الاحتفال بالذكرى العشرين لتشكيل اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى " ، على الحاجة الماسة إلى توجيه مزيد من جهود الأمانة نحو برامج عمل محددة . وكان من رأى اللجنة أنه ربما كان ينبغي تحديد هدف النمو بمعدل قدره ٧ في المائة خلال السبعينات من أجل توفير الزخم الأساسي اللازم للبلدان المتنامية في منطقة اللجنة كي تدفع باقتصادياتها إلى الأمام . ولقد كانت البرامج الرامية إلى مساعدة البلدان على العمل معا لحل مشاكلها المشتركة إحدى الطرق الدنيمة التي اتبعتها اللجنة في عملها . ولم تقتصر هذه الجهود التعاونية الإقليمية على ما اشتهر ذكره منها كمشروع انماء الميكونغ ، بل شملت مشاريع ونهجا شهيرة مثل لجنة تنسيق التنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق الآسيوية المغشورة . وعن طريق تنفيذ هذه البرامج الإقليمية تضطلع اللجنة بدور أكبر في النشاطات الاقتصادية في آسيا ، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لعمليات المساعدة التقنية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والائتمان ، ومنظمة الأمم المتحدة للائتمان الصناعي ومختلف الوكالات المتخصصة ذات الشأن . ويوجد في المنطقة عدد متزايد من المجموعات دون الإقليمية ، مثل رابطة جنوب شرق آسيا ، وجماعة التعاون الاقليمي للائتمان ، وهي مجموعات يمكن ان يقال أنها

اضطلعت بعملية التحضير لتعاون اقليمي شامل سيجي في النهاية، ولا شك في انه سوف يطلب الى اللجنة ان تقوم بدور رئيسي في توفير اطار اقليمي عام لاعمال أمثال تلك المجموعات .

٣٣٥ - وعند استعراض أعمال اللجنة خلال السنوات الماضية اشار الامين التنفيذي الى افتتاح المصرف الانمائي الآسيوي برأس مال مخصص به قدره ١٠٠ مليون دولار وجملة عدد الدول المشاركة فيه احدى وثلاثون دولة، منها تسع عشرة في منطقة اللجنة . هذا وان المعرض التجاري الدولي الآسيوي الاول الذي عقد في بانكوك، وهو أكبر معرض من نوعه شهدته آسيا حتى الآن، قد اثبت لعدد من البلدان المتنامية ان المعارض تتيح فرصة لترويج منتجاتها المصنعة. وسوف يقام المعرض التجاري الدولي الآسيوي الثاني في طهران في سنة ١٩٦٩ . اما المجلس الآسيوي للانماء الصناعي، الذي أسس هو الآخر سنة ١٩٦٦ ، فقد استهل نشاطه بطريقة عملية ركز فيها على صناعات بعينها يجرى الآن تنظيم بعثتين استقصائيتين لها، أولا هما تعنى بالحديد والصلب والثانية تعنى باللب والورق . اما لجنة تنسيق التنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق الآسيوية المغشورة فقد ركزت اعمالها اولا على التعرف على مواقع مكان الخامات المعدنية الصالحة للاستغلال الاقتصادى في مناطق الجزء الغربي من المحيط الهادئ . وقد بلغ مشروع الطرق الرئيسية الآسيوية مرحلة جديدة بانشاء مكتب تقني للنقل ينسق جميع النشاطات المتعلقة بالمشروع ، وذلك بموافقة مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في مطلع عام ١٩٦٧ . كما ان اللجنة استطلعت امكانية انشاء مجموعات اقليمية للالات المتخصصة المستخدمة في انشاء وتحسين الطرق ، وفي كسح قيعان الممرات المائية، وفي تعويم السفن الفارقة . وقد خطا مشروع انماء الميكونغ خطوة اخرى الى الامام بالبدء في انشاء مشروع نام نفوم في اللاوس . على ان التقدم كان أبطأ من ذلك في تمويل مشروع بريك ثنوت المتعدد الاغراض في كمبوديا . وقد حصلت لجنة الميكونغ في سنة ١٩٦٦ على جائزة مؤسسة رامون ماجاساى للتفاهم الدولي . هذا وقد ركزت اللجنة كذلك على تدريب الموظفين التقنيين في المنطقة ، وكان المعهد الآسيوي لتخطيط الانماء الاقتصادى اداة فعالة لهذا الغرض . وسوف ينشأ في هاوكيو معهد آسيوي للاحصاء وفقا لما تقرر بهذا الشأن في دورة اللجنة الثالثة والعشرين . وقد اتخذ قرار هام آخر هو الشروع في برنامج أعمال طويل الأجل في الميدان السكاني . وفي الختام أشار الامين التنفيذي الى ان الشعور القوي بوجود رسالة ينبغي الاضطلاع بها وبروح المشاركة، الذي يسود فيما بين أعضاء اللجنة الآسيويين فحسب بل كذلك فيما بينهم وبين البلد ان المتقدم النمو في العالم، كان احدى خصائص اعمال اللجنة المشجعة والباعثة على العمل .

٣٣٦ - واستعرض الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (١١) ، عند تقديم تقرير اللجنة (4559/د.1.1-٧) ، النواحي الهامة لسياسة الانماء في بلدان امريكا اللاتينية خلال العقد المنصرم؛ فقال ان تقدما كبيرا قد تم، وهو يتمثل في انشاء عدة أجهزة ومؤسسات اقليمية متعددة الاطراف، وفي اعداد الخطط الانمائية وتنفيذها، وفي توطيد الفلاحين في الارض والاصلاح الزراعي، وفي النواحي الاجتماعية للانماء بما فيها التعليم والتدريب المهني والسكان والصحة

العامة . ومع ذلك ، ورغم أوجه التقدم المذكورة ، لم يسجل الانتاج الاجمالي الكلي لأمريكا اللاتينية الا معدل زيادة سنوية قدره ٣ر٤ في المائة فقط ، يهبط الى أقل من ١ر١ في المائة للفرد الواحد حين ندخل في الاعتبار النمو السكاني . ولم تحقق أمريكا اللاتينية كجموع معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الانتاج يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة الا في سنتين من العقد المنصرم ثم انخفض هذا المعدل انخفاضاً شديداً في سنة ١٩٦٦ . ويتجلى عدم انتظام الانماء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وتباطؤه في انخفاض مستوى الانتاجية ، وازدياد البطالة ، واشتداد التوترات الاجتماعية . ويتأثر مستوى الانتاجية بمشاكل ميزان المدفوعات الناتجة عن انخفاض مستوى الايرادات المتحصلة من التصدير ، وفقدان القوة الشرائية ، وثقل عبء خدمة الديون ، وعدم المرونة في آلية التمويل الخارجي . ولما كانت المشاكل الهيكلية الداخلية لاتزال بغير حل فان التدابير التي من قبيل سياسة مكافحة التضخم ، وان تكن ذات نتائج ايجابية ، قد ساهمت ايضا في تدني النمو الاقتصادي وكذلك في تفاقم البطالة . وقد استمر الانتاج الزراعي على معدل نموه غير المرضي ؛ اما الانماء الصناعي فقد كان بدوره أقل حيوية مما كان مأمولاً . وكانت هذه الظاهرة الاخيرة ترجع الى استمرار الصعوبات التي تعترض طريق العثور على بدائل استيرادية مستمرة ، وإلى سياسات تثبيت الاسعار وهيكلها الذي تفرضه على الطلب شدة تركيز الدخول في ايدى فئات معينة في أمريكا اللاتينية ، كما ترجع بصفة خاصة الى المشاكل المتصلة بميزان المدفوعات . لذلك لاتقوم الصناعة بوظيفتها في تشجيع العمالة مباشرة وبطريق غير مباشر بالنسبة للقوى العاملة المتزايدة التي أوجدتها النمو السكاني في المناطق الحضرية والفائض من اهالي الريف . فلقد أدت النمو السريع في عدد السكان الى وجود قوة عاملة متزايدة العدد لا بد ان تؤمن لها العمالة المنتجة اذا اريد لمعدل النمو الاقتصادي ان يكون أعلى مما هو عليه في الوقت الحاضر . وهناك ناحية اخرى من نواحي الانماء نجدها في بلدان أمريكا اللاتينية الا وهي تزايد نفقات الاستثمار والتشغيل العامة في مجال الخدمات الاجتماعية ، أى الصحة والتعليم والسكان والخدمات العامة المتصلة بها ، تزايداً كان ينبغي ان يقابله معدل أكبر من التوسع في القطاعات الاقتصادية . ولما كانت أخطر معوقات الانماء في معظم بلدان المنطقة هي القطاع الخارجي فقد تم اعتماد ثلاثة اهداف اساسية عامة : الاول التعجيل بالتكامل الاقليمي بحيث يمكن لبدائل الاستيراد ان تستمر على أساس أرشد في الاطار السوق الأمريكية اللاتينية الواسع ؛ والثاني زيادة الصادرات الى بقية انحاء العالم وتنويعها بما في ذلك المنتجات الصناعية وباسعار ثابتة ومجزية ؛ والثالث هو تأمين التمويل الخارجي بشروط ايسر فيما يتعلق بالسداد والفوائد وباوضاع اكثر مرونة لتيسير متطلبات الانماء العامة وكذلك لابطال اثر التقلبات او لمواجهة الطوارئ . كما ذكر الامين التنفيذي ان اجتماع رؤساء الدول الأمريكية المعقود في بونا ديل ايستى في نيسان (ابريل) ١٩٦٧ قد ساعد على رسم سياسة انمائية داخلية وخارجية لأمريكا اللاتينية . وقد تناول الاعلان الذي اعتمد في الاجتماع مسائل هامة تتعلق بتعجيل التكامل الاقليمي ، وتحسين التجارة الخارجية ، وتحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية ، وضرورة زيادة الانتاج والانتاجية الزراعيين ، وكذلك تشجيع التعليم والبحث العلمي والتقني في أمريكا اللاتينية .

٣٣٧ - وكانت الدورة العشرون للجنة، المعقودة في كاراكاس في ايار (مايو) ١٩٦٧، قد تناولت اربعة بنود موضوعية هي : الحالة الاقتصادية والاجتماعية في امريكا اللاتينية، وشاكل التخطيط، وسياسة امريكا اللاتينية التجارية بصدور الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعماء، ومشاكل التكامل في بلدان المنطقة الاقل نموا نسبيا . وفيما يختص بوضع التخطيط في امريكا اللاتينية قامت اللجنة بتقييم مختلف العوامل العملية والتقنية والسياسية والاقتصادية التي أعاقَت تنفيذ الخطط . وقد ساعدت اعمال لجنة التخطيط الانمائي، التي عقدت دورتها الثانية في مقرر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، على اجراء مزيد من البحث في الموضوع . وأبرزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ضرورة حث تنفيذ خطط الاعماء ان المرحلة الاولى وهي مرحلة تقبل معظم بلدان امريكا اللاتينية للتخطيط الانمائي قد انجزت . كذلك تبين ان سياسة امريكا اللاتينية التجارية، ومشاكل التجارة الدولية، والدورة الثانية القادمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعماء، كانت من المواضيع ذات الاهمية الحيوية للجنة . وقد أعربت اللجنة عن قلقها لكون سياسات البلدان المتقدمة اقتصاديا لم تسجل فيما يبدو اي تقدم ذي شأن نحو تسهيل توسع تجارة البلدان المتنامية؛ ولم تتجسد التوصيات التي اعتمدتها الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعماء في اية قرارات عملية . وقد التمتت اللجنة من الامانة، في القرار الذي اصدرته، اعداد سلسلة من الدراسات المتعمقة تتناول السياسات التجارية لبلدان امريكا اللاتينية ودعوة لجنة التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الى الاجتماع في دورة تقوم خلالها بتحليل نتائج الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعماء .

٣٣٨ - وذكر الامين التنفيذي ان اتجاه اعمال الامانة وطبيعة تلك الاعمال تحددهما ، ضمن اعتبارات اخرى ، مشاكل الاعماء في امريكا اللاتينية وكذلك قرارات المجلس وما هو محل اهتمام او قلق في امريكا اللاتينية في الوقت الراهن . وسوف تضاعف امانة اللجنة من دراساتها المتعلقة بالسياسات الانمائية العامة والقطاعية . ويحتاج الامر بنوع خاص الى دراسة شاملة لسياسة العمالة والسكان . وستقوم امانة اللجنة ايضا بمزيد من الدراسات في موضوعات من بينها نظم تخفيض التعريفات الجمركية ، والتنسيق بين التعريفات ، والاتفاقات دون الاقليمية وتنسيق السياسات ، وذلك اسهاما منها في حركة التكامل الاقليمي . كذلك ستكون هناك حاجة للقيام بدراسة النواحي التقنية والاقتصادية للانتاج وللتوزيع في كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي . كذلك من الضروري دراسة استيعاب المعارف التقنية وتكييفها حسب الاوضاع المحلية وتشجيع البحث العلمي واتقني في اطار امريكا اللاتينية . وأخيرا ذكر الامين التنفيذي ان اللجنة قد نسقت نشاطاتها مع نشاطات الوكالات المتخصصة ذات الشأن .

٣٣٩ - وذكر الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا (١١) عند تقديم تقرير اللجنة السنوي (E/4354) (٨) ان ليسوتو وبوتسوانا قد انضمتا الى اللجنة في العام الماضي عند نيلهما الاستقلال . ويواجه هذان البلدان ، وكذلك سوازيلاند التي ستنال الاستقلال قريبا ، ثلاث مصاعب

هي : أولا انها معاطة ومرتبطة من عدة وجوه نظامية واقتصادية ببلدان تمارس سياسات اجتماعية واقتصادية تختلف عن سياساتها ؛ وثانيا انها من افقر البلدان في المنطقة ، الفقيرة هي نفسها ؛ وثالثا انه ليس هنالك العدد الكافي من الاشخاص المدربين لانماء الاقتصاد ولا دأته في تلك الدول الجديدة . وتوجد في الوقت الحاضر عدة قيود فرضتها عليها بلدان اخرى مجاورة ، غير ان من المأمول ان انماء اقتصادياتها الى الحد الاقصى سوف يؤدي الى التخفيف من تلك القيود . هذا وان صغر حجم اقتصاديات هذه البلدان الثلاثة صغرا بالغا من شأنه في ذاته ان يجعل اهدافها الانمائية قابلة للتحقيق بشرط ان تأتيها من الخارج المساندة الملائمة .

٣٤٠ — وأوضح الامين التنفيذي ، عند استعراض الاحوال الاقتصادية في القارة الافريقية ، ان متوسط نصيب الفرد من الدخل في افريقيا كمجموع لم يزد في الارجح خلال العقد المنصرم بأكثر من ١ في المائة سنويا . وقد كان البطء في الانماء الاقتصادي راجعا الى عدة عوامل ، منها نمط الانتاج الزراعي . فالزراعة تمثل اكبر قطاع من النشاط الانتاجي في افريقيا ان منها يأتي حوالي خمسي الانتاج الاجمالي الداخلي . ومع ان الانتاج الزراعي قد ارتفع بمعدل ٢٥ في المائة سنويا فان متوسط نصيب الفرد من انتاج المواد الغذائية في سنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ كان يقل بحوالي ٢ في المائة عن متوسط السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ . ذلك انه نتيجة لزيادة حجم الصادرات الزراعية بسرعة أكبر من سرعة زيادة الانتاج هبطت كمية المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك ، وترتب على ذلك ازدياد الواردات من المواد الغذائية ، ولو ان الاقليم كمجموع كان يصدر من المنتجات الزراعية أكثر مما يستورد . وأوضح الامين التنفيذي ان نجاح الانماء الصناعي يتوقف على ما تمثله الزيادة في انتاج المواد الغذائية وفي الكميات المتاحة منها من مساندة لهذا الانماء . ومن أجل ذلك كان من الاهداف ذات الاولوية في برنامج اعمال اللجنة لسنة ١٩٦٧ — ١٩٦٨ تقديم المساعدة للحكومات الافريقية لتمكين الفلايين والزراع من الحصول على عائد افضل من عملهم عن طريق ادخال التحسينات على الانتاجية ، وتوفير مرافق التخزين وترتيبات التسويق ذات الكفاية ، مع التوسع في تعضير المنتجات الزراعية محليا . اما الانماء في القطاع الصناعي في افريقيا فقد كان اسرع منه في جميع القطاعات الاخرى فيما عدا التعدين والمخاخر ، ولكنه ظل مع ذلك على مستوى منخفض للغاية ان لم يكن يمثل الا أكثر بقليل من ١٠ في المائة من الناتج الاجمالي المحلي في سنة ١٩٦٤ . وأضاف ان الصناعات القائمة على تعضير المواد الزراعية الخام في مكان انتاجها هي في ازدياد في منطقة اللجنة . كذلك فان الصناعات الافريقية تعضير المواد الخام غير الزراعية يتسع أكثر فأكثر في بعض البلدان . ومع ذلك فان الصناعات الافريقية يعوق تقدمها ارتفاع تكلفة رأس المال والعمل وصغر حجم الاسواق القومية . وكثيرا ما تثقل كاهل تلك الصناعات تكلفة ليس لها صلة مباشرة بالانتاجية وذلك بسبب وجود اقلية من غير ابناء البلاد ضمن كثير من فئات العاملين الأجوريين في تلك الصناعات . لذلك فمن الضروري التركيز على انماء القوى العاملة في الصناعة الافريقية .

٣٤١ — وكانت إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهتها اللجنة مشكله تجميع هذا العدد الضخم من البيانات السياسية في وحدات اقتصادية قابلة للحياة حتى تتسنى الاستفادة التامة من التقدم التقني في هذا القرن. وقد صارت تنظيم سلسلة من الاجتماعات المعنية بالتعاون الاقتصادي في المناطق دون الإقليمية الأربع في القارة. وصدقت عشرة بلدان من افريقيا الشرقية على احكام تأسيس اتحاد اقتصادى لافريقيا الشرقية. كذلك وافق ممثلو بلدان افريقيا الوسطى على تشكيل لجنة وزارية للنظر في الترتيبات النظامية للتعاون الاقتصادي. وفي افريقيا الشمالية يعمل المجلس الوزارى لبلدان المغرب، الموجود منذ سنة ١٩٦٤، على توسيع نطاق اهتماماته ونشاطاته. وقد وقع اثنا عشر بلدا من مجموع اربعة عشر بلدا في افريقيا الغربية على النظام الاساسي لمجلس وزراء مؤقت يقوم باعداد معاهدة لتأسيس اتحاد اقتصادى في افريقيا الغربية. ومع ذلك فلا بد من مزيد من العمل للانتقال من مرحلة الاتفاقات العامة على العمل المشترك بين عدة بلدان ودراست الجدوى التمهيدية الى مرحلة تقوم على علاقات عمل دائمة لتنفيذ مشاريع محددة مقبولة لدى المصارف. لذلك فان برنامج أعمال اللجنة للسنتين القادمتين يقوم على نشاطات مضاعفة لمساندة الاجهزة النامية المنشأة في مختلف المناطق دون الإقليمية. ولسوف تتطلب المرحلة التالية من العمل لدعم التعاون الاقتصادي الافريقي استثمارات كبيرة من رؤوس الاموال ومن الموارد البشرية في مجالات النقل والمواصلات والطاقة والمؤسسات التدريبية، بجانب الاستثمارات المباشرة في الزراعة والصناعة. وفي هذا الصدد نجد أن سياسات المعونة التي تتبعها بعض البلدان الرئيسية التي تقدم المعونات وكذا المؤسسات المالية المتعددة الاطراف تركز أكثر فأكثر على المساعدة التقنية وعلى تمويل المشاريع الانتاجية الرامية الى تعزيز النشاطات الاقتصادية دون الإقليمية في افريقيا.

٣٤٢ — وقال الامين التنفيذي انه يبدو أن أعمال اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء، التابعة للأمم المتحدة، تركز على توفير التقنية واتاحتها اكثر من تركيزها على قدرة البلدان المتنامية على استخدام هذه التقنية بصورة فعالة. ولما كان ضروريا ان يؤدى التعليم في افريقيا الى تخريج اخصائيين مدربين، يتعدربغيرهم تطبيق التقنية الحديثة على الانماء، فان الامر سيقضى بوضع برامج تعليمية مناسبة. فلقد اسفر توسيع التعليم الابتدائي مؤخرا في افريقيا عن تضخم عدد المعلمين بانضمام خريجي المدارس الابتدائية الذين ليست لديهم مهارات خاصة الى صفوفهم. ويدعو هذا الوضع الى ايجاد نوع جديد من المعاهد للتدريب المهني التمهيدى من أجل اعداد الصغار لتولي الاعمال التي تتطلب بعض المهارة ثم لتوليهم الاعمال التي تتطلب مهارة تامة في آخر الامر. وتأمل اللجنة ان تعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية في اعداد مثل ذلك البرنامج.

٣٤٣ — وذكر الامين التنفيذي ان ايرادات افريقيا من التمديد قد زادت فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بمعدل يبلغ ٨ في المائة سنويا في المتوسط. على ان نصف التوسع في التمديد يرجع الى تزايد صادرات النفط من الحقول الجديدة في ليبيا والجزائر ونيجيريا واليابون. كذلك ازادت ايرادات المنطقة ايضا من عدد من السلع الرئيسية الاخرى ولو ان معظم السلع الاساسية القائمة على

الزراعة قد عانت ليس فقط ببطء نمو حجم المبيعات الاجمالي في الاسواق الرئيسية بل كذلك شيئا من التراجع. ولئن كان العجز التجاري قد زال او كاد فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥، فان سد الشفرة في الميزان التجاري كان راجعا ليس فقط الى ازدياد الصادرات بل كذلك الى بطء نمو الواردات اللازمة للانماء الاقتصادي العام. وقد أبدت اللجنة مساندتها التامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان ولمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، غير ان من رأيها ان البلدان الافريقية لن تستفيد من أعمال هاتين المنظميتين الا متى صار تعدد اتجاه أعمالهما وما تتركز عليه نشاطاتهما ونطاق تلك النشاطات تعديدا واضحا. ولئن كانت البلدان ذات المستوى المنخفض من النمو قد لا تقدر، اول الامر، على استخدام المعدات المعقدة لاغراض الانتاج الرفيع، الا ان تلك البلدان لديها طاقات كبيرة نسبيا لاستيعاب المساعدة التقنية ومرافق التعليم والتدريب. بل ان من الممكن جعل المساعدة المالية الرامية الى زيادة القوى الانتاجية لاقتصاديات بلدان افريقيا تتمشى والمساعدة التقنية الرامية الى تحسين قدراتها الاستيعابية بحيث يدعم كل نوع من نوعي المساعدة هذين النوعين الآخر، غير انه لا بد من اتخاذ تدابير واعية لتحقيق مثل هذا التنسيق. وقد شرعت اللجنة في القيام بدراسات استقصائية اولية من أجل اعداد خطط أرشد لانشاء شبكة نقل جوى افريقية وشبكات برية ومائية ومواصلات سلكية ولا سلكية للربط بين البلدان الافريقية سواء فيما بين المراكز الحضرية الرئيسية في مختلف هذه البلدان او فيما بين العواصم والجهات الداخلية من كل منها. ومع ذلك فنظرا للنسب الكبيرة من ميزانيات الدول الافريقية المخصصة فعلا لانماء النقل والمواصلات، لن تكون للمساعدة الآتية من المصادر المتعددة الاطراف أو من المصادر الثنائية لمثل الاغراض المذكورة آنفا لن تثبت فعاليتها ما لم تعمل البلدان الافريقية يدا واحدة فيما بينها عن طريق التعاون دون الاقليمي. وتأمل اللجنة ان يشارك رجال الصناعة والمال في البلدان المتقدمة النمو في اعداد مشاريع تفيد الطرفين. وبغير امثال تلك الجهود المشتركة لن تتحقق فائدة مباشرة للبلدان الاقل نموا في المناطق المتنامية حتى لو منعت امتيازات لتصدير السلع نصف المصنوعة والمصنوعة. ولسوف تحتاج اللجنة كذلك الى مساعدة خاصة من البلدان المتقدمة لانشاء المرافق والمؤسسات التقنية لتدريب التقنيين والمدربين والعلماء من ابناء البلدان الافريقية. وبغير مثل تلك المساعدة لن تتمكن اللجنة من المعاونة في انماء افريقيا ومن المشاركة مع الآخرين في ايجاد عياة افضل لبني الانسان في كل مكان.

٣٤٤ - وخلال مناقشة تقارير اللجان الاقتصادية الإقليمية (١٢) أعرب المجلس عن ادراكه لاهمية تلك اللجان المتزايدة من حيث ان كلا منها تشكل في اقليمها نقطة تجمع للتنفيذ المنسق لبرامج الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية؛ كما نوه بتزايد الثمرات المفيدة الناجمة عن الاعمال التي تضطلع بها تلك اللجان، وبخاصة في تشجيع التعاون الاقليمي وكذلك التعاون الدولي. فقد أدت نشاطات اللجان الى ايجاد مؤسسات للعمل المشترك فيما بين البلدان المتنامية وكذلك فيما بينها من جهة وبين الدول المتقدمة النمو من جهة أخرى. وكان من رأى المجلس ان من الصعب ان تتحقق لبرنامج الامم المتحدة الشامل فعاليتها الكاملة لولا وجود اللجان الاقتصادية الإقليمية التي تركز برامجها بنوع

خاص على الاحتياجات الإقليمية والمعلية . وتبدو اللجان الإقليمية خير أداة لتنفيذ برامج الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ذات الشأن ، حين تكون هذه المناطق في وضع تعاني فيه مشاكل مشتركة منها ضعف الانتاجية الزراعية ، وضآلة دور الانتاج الصناعي ، وأوضاع التجارة غير الملائمة ، وعبء خدمة الديون المتزايد ، وعدم كفاية المعونة . وأغيف ان نشاط اللجنة الاقتصادية لاروبا فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذو أهمية كذلك بالنسبة للبلدان المتنامية . وفضلا عن ذلك فان في الامكان تطبيق التقدم المحرز في العلم والتقنية تطبيقا فعالا في البلدان المتنامية نتيجسة للخبرة المكتسبة في البلدان الاكثر نموا . وكان من رأى المجلس ، لهذا السبب ، ان من المفيد ان تضاعف اللجان الاقتصادية الإقليمية من تعاونها فيما بينها .

٣٤٥ - وكان للبيانات التي ادلى بها الامناء التنفيذيون فائدتها من حيث انها احكمت وصف الاحوال الاقتصادية في مناطقهم وكذلك برامج اعمال لجانهم وأولوياتها . وقد طلب البعض ان ينظر في امر ابلاغ المجلس عن الحالة الاقتصادية في الشرق الاوسط وعن نشاطات مكتب الامم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت . كذلك لاحظ المجلس الاهمية المتزايدة لاجتماعات الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الإقليمية ، التي يشترك فيها أكثر فأكثر رؤساء بعض الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة وممثلو الوكالات المتخصصة . وأعرب المجلس عن تقديره لهذا الاتجاه وعن امله في ان يؤدي الى مجهود تعاوني أكبر داخل اسرة مؤسسات الامم المتحدة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية . وأعرب الاعضاء عن ارتياحهم لنتائج اجتماعي الامناء التنفيذيين في سنة ١٩٦٧ وبخاصة انشاء برنامج الامم المتحدة لتشجيع التصدير . واتفقت آراء اعضاء المجلس على ان اجتماع الامناء التنفيذيين هو الهيئة الملائمة لتنسيق النشاطات المتعلقة بتشجيع التبادل التجاري وطالبوا بسرعة انشاء مراكز اقليمية لتشجيع التبادل التجاري كما تقرر ذلك في اجتماع تموز (يوليه) . واقترح البعض ان تكون احدى وظائف المراكز اقليمية لتشجيع التبادل التجاري جمع ونشر المعلومات التجارية المتعلقة بالاسعار الجارية للسلع الاساسية التي تصدرها البلدان المتنامية . كذلك لاحظ المجلس ، مع الارتياح ، المتعاون القائم بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء ومجموعة "غات" من اجل انشاء مركز تجاري دولي بقصد الاسهام على افضل وجه ممكن في برنامج الامم المتحدة لتشجيع التبادل التجاري . ووافق المجلس على الاجراءات المزمع السير عليها لتنفيذ البرنامج والتي تقضي بقيام برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من الهيئات التابعة للامم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية للبلدان المتنامية في ميدان تشجيع التبادل التجاري . وعلى الجملة كان من رأى المجلس ان روح التعاون مع باقي رؤساء المنظمات التي أخذت بها اجتماعات الامناء التنفيذيين تبشر بالخير بالنسبة لمجموع أعمال الامم المتحدة في مجال الانماء .

٣٤٦ - وقد رأى المجلس ان برامج اعمال اللجان الاقتصادية الإقليمية متوازنة بصفة عامة ، ان تولى أولويات وافية لكل من القطاعين الزراعي والصناعي . ولئن كان ظاهر الامر ان اللجان تركز على التصنيف بوصفه اساس انماء البلدان المتنامية ، فان الانماء الزراعي مع ذلك يظفر بالاهتمام الذي

يستحقه، وسيجد في التقدم المعزز في القطاع الصناعي ما يدعمه . وكان الرأي ان الاهتمام المتزايد الذي تافربه مشاكل التبادل التجاري ، ويتمثل في التعاون الذي استعدتته جميع اللجان الاقتصادية الإقليمية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، من شأنه ان يجعل برامج أعمال اللجان الاقتصادية الإقليمية تسفر عن نتائج أكثر فعالية حتى من النتائج العالية من وجهة نظر البلدان المتنامية . ومع ذلك كان من رأي بعض الممثلين ان التركيز في تدعيم برامج أعمال اللجان الاقتصادية الإقليمية يجب ان يكون على البرامج المتعلقة بميادين معينة مثل القوى العاملة . وأكد المجلس على ضرورة الاخذ باللامركزية في النشاطات التنفيذية للأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتقديم مزيد من الدعم الى اللجان الاقتصادية الإقليمية في شكل موارد مالية وموظفين .

٣٤٧ - وأعرب البعض عن رأيهم القائل بان من الواجب مضاعفة تنسيق البرامج بين مؤتمر الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية في ميادين منها انماء الموارد الطبيعية وتخطيط الانماء وبرمجته واسقاطاته . وطالب بعض الممثلين بان يستفيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي من خبرة اللجان الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برامج أعمالها . كذلك أشار البعض الى انه يجب التنسيق بصورة مناسبة بين أعمال الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وأعمال اللجان الاقتصادية الإقليمية لتمكين البلدان المتنامية من الحصول على أكبر فائدة ممكنة من برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني . كما لاحظ المجلس ان بعض الوكالات المتخصصة تأخذ الآن باللامركزية في نشاطاتها التنفيذية وان بعض الوكالات تبذل مجهودات خاصة للتنسيق بين برامجها وبرامج اللجان الاقتصادية الإقليمية . ومع ذلك فقد كان من رأي البعض ان هناك مجالاً لتنسيق أكبر للنشاطات بين اللجان الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة .

٣٤٨ - هذا وان اللجان الاقتصادية الإقليمية ، وان تشابهت اغراضها ، تختلف فيما بينها من حيث طبيعتها ، اختلافاً يتجلى فيه تباين المناهج التي تقتضيها مواجهة احتياجات المناطق التي تعمل في خدمتها . وقد لاحظ المجلس في هذا الخصوص ان برامج اللجان للتعاون الإقليمي قد اتخذت اشكالا مختلفة . ففي أمريكا اللاتينية كان الهدف هو التكامل الإقليمي ؛ اما في أوروبا فقد كان الهدف هو ايجاد " تفاهم اوروبي " ، مع مزيد من التعاون بين الشرق والغرب ؛ وفي افريقيا كان الهدف انشاء مجموعات دون اقليمية تكون قابلة للعناية من الوجهة الاقتصادية ؛ وفي آسيا كان الهدف انماء النشاطات دون اقليمية ذات الفائدة المشتركة والبرامج الكبرى الرامية الى مواجهة احتياجات مجموع المنطقة . ومع ان اللجان قد اوعت ببرامج اقليمية عديدة وشرعت فيها وفقاً لمتطلبات مناطقها المختلفة وعققت قدراً من النجاح في تنفيذ تلك البرامج ، نجد ان هناك مجموعات دون اقليمية اخرى تولت تشكيلها البلدان انفسها . وكان من رأي المجلس ان المنظمات التي من هذا النوع الثاني يمكن ان تستفيد كثيراً من ربط انفسها باللجان الاقتصادية الإقليمية التي سبق لها ان اكتسبت خبرة في هذا الميدان .

٣٤٩ - ولا عظة عدة ممثلين انه بالرغم من وجود البرامج التي تقوم بتنفيذها اللجان الاقتصادية الإقليمية فان التقدم في الانماء الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المتنامية ان مخيبا للآمال. وقالوا ان الامر يتطلب جهودا أكبر من قبل البلدان المتنامية وكذلك من قبل البلدان المتقدمة النمو، بالإضافة الى الجهود التي تبذلها جميع منظمات الامم المتحدة ووكالاتها. وأعرب عدد من ممثلي البلدان المتقدمة النمو عن استعداد حكوماتهم لتقديم مزيد من المساعدة الى اللجان الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برامجها. وأعرب البعض عن رأيهم القائل بان تضافر جهود المصارف الانمائية الإقليمية والمصرف العالمي والمؤسسات التابعة له وبرنامج الامم المتحدة الانمائي يمكن ان يؤمن تمويل برامج الانماء الصناعي والزراعي في البلدان المتنامية.

٣٥٠ - وقد اثنى المجلس على اعمال اللجنة الاقتصادية لاروبا بمناسبة الذكرى العشرين لتشكيلها، ملاحظا أن هذه اللجنة تضم في عضويتها معظم البلدان الصناعية في العالم وانها الهيئة الوحيدة القائمة في اوربا للتعاون بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وأعرب المجلس عن أمله في ان يفضي برنامج الاعمال المقبل للجنة الاقتصادية لاروبا، الذي اوصى به الاعلان الصادر بالاجماع بمناسبة الذكرى العشرين لتشكيلها، الى زيادة التفاهم الذي اوجدهته اللجنة بين الشرق والغرب، لان مثل هذا التفاهم يمكن ان يقود الى مزيد من التعاون على نطاق العالم كله. وكان من رأى المجلس ان التعاون بين أعضاء اللجنة الاقتصادية لاروبا في الميدانين العلمي والتقني، وهو ما دعا اليه الاعلان السابق الذكر، سوف يسفر عن مزيد من التحسن في علاقات تلك الدول الاعضاء الاقتصادية والاجتماعية. ولما كان التقدم في تيسير التبادل التجاري في اوروبا بطيئا حتى الآن، فان من المأمول ان يكون في تنفيذ قرار اللجنة بشأن هذا الموضوع علاج للحالة. وكان من رأى بعض الممثلين ان على اللجنة الاقتصادية لاروبا ان تستأنف اعمال لجنتها المعنية بالانماء الصناعي. وأعرب عدد من الممثلين عن أسفهم لكون جمهورية المانيا الديمقراطية لم تقبل في عضوية اللجنة.

٣٥١ - وقد اتفقت الآراء في المجلس على ان من بين القرارات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى قرارين يدلان على وجود اتفاق في الرأى بين البلدان اعضاء اللجنة، المتنامية منها والمتقدمة النمو، والمنتمة منها الى المنطقة وغير المنتمة اليها، على ضرورة احراز تقدم اسرع في انماء المنطقة، وهذان القراران هما القرار الخاص بالاحتفال بالذكرى العشرين لتشكيل اللجنة والقرار الخاص باعلان طوكيو. وشار المجلس الى ان اللجنة، سعيا منها لتعقيق ذلك الهدف، قد ركزت على مشاريع التعاون الاقليمي، بما فيها انشاء معهد اقليمي للاعضاء ولجنة آسيوية للمعايير، كما انها حولت مؤتمر السكان الآسيوي الى هيئة دائمة ووسعت نطاق برنامجها السكاني. وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم لكون اللجنة قد سبقت سائر اللجان الاخرى الى تناول مشكلة السكان الحساسة. ومع ذلك كان من رأى بعض الممثلين ان اللجنة لا تزال بحاجة الى التوسع في نشاطاتها المتعلقة بالتعاون الاقليمي، وبخاصة لتنشيط تجارة بلدان المنطقة

وصادراتها . ثَمَّ ان بوسع اللجنة ان تساعد في عملية تثبيت اسواق السلع الاساسية بواسطة اتفاقات دولية .

٣٥٢ — وقد أعرب المجلس عن تقديره للجهود الثمينة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من اجل المعاونة في حل مشاكل البلدان الدائرة في منطقة امريكا اللاتينية، وبخاصة عن طريق المبادرة بنشاطات التعاون الاقليمي التي من بينها برنامج التكامل لأمريكا الوسطى، وإنشاء معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي . ولا عظم المجلس ان اللجنة في دورتها الثانية عشرة قد اولت اهتماما خاصا لمشاكل التجارة الخارجية الخاصة بأمريكا اللاتينية وكذلك لمجهوداتها من اجل تنسيق نشاطاتها في ذلك الميدان مع نشاطات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ومع ذلك ابدى عدد من الممثلين تحفظات حكوماتهم بشأن بعض المقررات التي تتضمنها القرارات المتخذة في هذا الموضوع في الدورة الثانية عشرة للجنة ؛ على ان المجلس اعلن عن اقتناعه بان اللجنة تولي فسي اعمالها اولوية لتنفيذ الخطط الانمائية . كذلك كان من رأى بعض الممثلين ان العمل المفيد الذى قامت به اللجنة ، لتنظيم برنامج اعمالها على أساس نظام ميزانيتي البرمجة والانجاز يستحق ان تتخذ منه اللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى قدوة للتطبيق . وقد كان رأيهم ان الدراسات التي قامت بها اللجنة في ميادين كثيرة، منها الزراعة، هي مما له اوثق الارتباط بمجهودات الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الاقليم، وان متابعة دراسة مسألة امكانيات توفير بدائل الاستيراد وكذلك مسألة القطاع الخارجي سوف تكون لها فائدتها . وأعرب بعض المشتركين في المناقشة عن رأيهم القائل بان على اللجنة ان تولي انماء التبادل التجارى بين بلدان امريكا اللاتينية والبلدان الاشتراكية اهتماما أكبر مما اولته في الماضي . هذا وقد رعب المجلس بانشاء مكاتب دون اقليمية للجنة في بوغوتا وفي منطقة البحر الكاريبي خلال العام الماضي .

٣٥٣ — واثنى المجلس على جهود اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتشجيع التعاون الاقليمي ودون الاقليمي . كما رعب بالتقدم المعزز على طريق التعاون الصناعي على المستوى الاقليمي ، ولا سيما بالتوصية الصادرة في مؤتمر رجال الصناعة والمال المعقود في اديس ابابا في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، والتي ايدتها اللجنة، ومؤداها ان تنشأ في كافة انحاء افريقيا مراكز لتشجيع الصناعات المشتركة بين عدة دول . ومع ذلك فقد رأى ان من المستحسن ، لتحقيق التعاون الاقتصادي على المستوى دون الاقليمي ، ان يجرى مزيد من الدعم للمكاتب دون الاقليمية التابعة للجنة . كذلك رعب المجلس بقرار اللجنة المتخذ مؤخرا بشأن الزراعة والتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ، ولا حظ المجلس مع الارتياح نشاطات اللجنة في مجالي انماء الموارد الطبيعية وشبكات النقل والمواصلات . وأعرب البعض عن رأيهم القائل بان اللجنة قد تعصل على نتائج افضل اذا استفادت بأكثر مما تفعل الآن من اعمالات التعاون التي تتيحها المنظمات الدولية الحكومية القائمة مثل الاتحادات الجمركية ومؤتمرات وزراء المالية والاقتصاد واللجان المعنية بانماء الانهار الكبيرة . وأعلنت بعض الوفود انها تشارك الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا رأيه بشأن الوضع الاقتصادي لوتسوانا وليسوتو وسوازيلند . وقد اعتبرت جهود اللجنة في انماء الموارد البشرية اعمالا جوهرية لان استخداً رؤوس

الاموال المتاحة للبلدان الافريقية افعل استخدام يتوقف على نجاح انماء تلك الموارد . ورؤى ان " دراسة الاحوال الاقتصادية في افريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٤ " (E/CN.14/397) التي اعدتها اللجنة هي دراسة قيمة جدا ، واعطى المجلس علما ، مع الارتياح ، بانه اعتبارا من سنة ١٩٦٧ سوف تنشر دراسة سنوية عن الحالة الاقتصادية في افريقيا . ومع ذلك فقد اعرب البعض عن قلقهم ازاء الصعوبات التي يواجهها حاليا المعهد الافريقي للانماء والتخطيط الاقتصادي .

٣٥٤ - وقد اعطى المجلس علما ، في قراراته ١٢٤٥ (الدورة ٤٣) و ١٢٤٦ (الدورة ٤٣) و ١٢٤٧ (الدورة ٤٣) و ١٢٤٨ (الدورة ٤٣) ، بالتقارير السنوية للجنة الاقتصادية لاروپا واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لافريقيا على التوالي ، وبالقرارات والتوصيات التي احتوت عليها تلك التقارير ؛ واعتمد برامج اعمال اللجان . كذلك اثنى المجلس في القرار ١٢٤٦ (الدورة ٤٣) على تقدم اعمال اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى وعلى الانجازات التي حققتها خلال السنوات العشرين التي انقضت منذ تشكيلها ، كما اثنى في القرار ١٢٤٨ (الدورة ٤٣) على اللجنة الاقتصادية لافريقيا للتدابير التي اتخذتها لتوسيع نشاطاتها .

Blank page

Page blanche

الفصل التاسع

تقرير مجلس الانماء الصناعي*

٣٥٥ — عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (الدورة ٢١)، كان معروفاً على المجلس في دورته الثالثة والاربعين (١) تقرير مجلس الانماء الصناعي عن دورته الاولى (A/6715) (٢) المنعقدة في نيويورك من ١٠ نيسان (ابريل) الى ٥ أيار (مايو) ١٩٦٧.

٣٥٦ — وقد ابلغ المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي المجلس، عند تقديم التقرير، ان نقل مقر هذه المنظمة الى فيينا، طبقاً للاتفاق المعقود مع الحكومة النمساوية، يسير سيراً عادياً، وأنه يأمل ان تبدأ المنظمة عملها من مقرها الجديد في فيينا في تشرين الاول (اكتوبر) من السنة الحالية.

٣٥٧ — وبعد أن أشار المدير التنفيذي الى ما قاله الأمين العام في بيانه الى المجلس الاقتصاد والاجتماعي عن الدور الرائد الذي ستكون منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي مدعوة الى الاضطلاع به، ذكر ان مجلس الانماء الاقتصادي ادرك ضرورة الاخذ بنهج جديد وبمرونة وافية، وان المبادئ التوجيهية التي رسمها المجلس المذكور قد جعلت الاولوية للنشاطات التنفيذية عن طريق برامج المساعدة التقنية، التي يتم تمويلها من كل من الميزانية العادية ومن التبرعات، كما ان لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي دوراً في التشجيع، بصفة خاصة، على تدفق الموارد اللازمة لتصنيع البلدان المتنامية.

٣٥٨ — وكانت الجمعية العامة قد اناطت بمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي دوراً مركزياً وتنفيذياً في تنسيق نشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي، وقد أعرب مجلس الانماء الصناعي عن ادراكه لضرورة التعاون والمواءمة بين تلك النشاطات. ولئن كانت بعض منظمات الامم المتحدة قد اكتسبت قدراً كبيراً من الخبرة في بعض نواحي الصناعة، فلا يزال هنالك الكثير مما يجب ان تفعله منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، وبخاصة فيما يتعلق بمشاكل التصنيع

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة.

(١) انظر: الوثيقة 1506، 1502، 1500، E/SR.1499.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ١٥، المحال

الى المجلس، بمذكرة من الأمين العام (E/4385).

الاساسية . ويحتاج الامر الى ادخال تعديلات تنسيقية من جانب كل طرف على النشاطات التنفيذية وعلى الدراسات ، من اجل ايجاد نهج متوازن ومتواءم في معالجة مشكلة التصنيع .

٣٥٦ - وأشار المدير التنفيذي الى حالات تحقق فيها التعاون بين منظماته وبين هيئات اخرى تابعة للامم المتحدة ، مثل تعاون اللجان الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت معها في الاعداد للندوة الدولية القادمة التي ستعنى بالانماء الصناعي ، وكذلك الاجتماعات الاقليمية التي سبقت الندوة . وكان من رأى المدير التنفيذي في هذا الصدد ان على المنظمة ان تركز على اقامة تعاون اوثق مع اللجان الاقتصادية الاقليمية بدلا من ان تنشئ منذ البداية اجهزة اقليمية خاصة بها . وقال ان المنظمة بسبيل انشاء شبكة من الممثلين الميدانيين بصفة مستشارين للممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، بحيث يعمل كل ممثل مع مجموعة من البلدان المتنامية ويكون ضابط اتصال بين المنظمة واللجنة الاقتصادية الاقليمية ذات الشأن . اما فيما يتعلق بالوكالات المتخصصة فقد اكتمل إرساء قواعد التعاون مع منظمة العمل الدولية ؛ وقد اعدت دراسات مشتركة تعاونت فيها المنظمة مع منظمة العمل الدولية واليونسكو من أجل تقديمها الى الندوة المقبلة ؛ كذلك اقامت المنظمة تعاونا وثيقا مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعمال وبخاصة في ميدان تشجيع التصدير ، كما وثقت تعاونها مع منظمة الاغذية والزراعة من اجل الدراسات الاولية الخاصة ببرنامج موارد الانتاج الغذائي ؛ وسوف تتعاون المنظمة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في وضع برنامج واجراءات لانشاء مصانع نموذجية . وهكذا تحقق الكثير في مجال التعاون ، ولو انه لا تزال هنالك بعض المجالات التي لم يتحقق فيها بعد التعاون الكامل .

٣٦٠ - وأضاف المدير التنفيذي انه سيستمر الاحتفاظ بالاتصالات الوثيقة مع البلدان المصنعة من أجل الافادة من خبرتها ومواردها في اغطالاع المنظمة بنشاطاتها التنفيذية والتشجيعية . وسوف تكون المساعدة التي تقدمها تلك البلدان ضرورية جدا بصفة خاصة بالنسبة لتدبير الموظفين ذوي الكفاية للخدمة الميدانية ، وهذه مشكلة معقدة بنوع خاص في الميدان الصناعي ، كما ان من الضروري جدا للمنظمة ان تتابع تطورات التقنية الصناعية وخبرات البلدان المتقدمة النمو من أجل توصية البلدان المتنامية بالاخذ بما يناسبها منها . وسوف يصير ايجاد او انماء الاتصالات مع مصادر التمويل ، العامة والخاصة على السواء ، في البلدان الاكثر تقدما ، وذلك لتيسير تمويل المشاريع الصناعية في البلدان المتنامية .

٣٦١ - وفيما يتعلق بموضوع الندوة الدولية اشار المدير التنفيذي الى الظروف التي كان قد تقرر فيها ان تعقد في اثينا في تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ . فقد كانت الندوات الاقليمية الاربعة التي عقدت في سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٦ بمثابة تمهيد للندوة الدولية وقد عقدت اعدادا لها . وتأجل عقد الندوة الدولية عدة مرات . اما الآن فان تحضير الوثائق وتوزيعها قد بلغا مرحلة متقدمة . وقد اعدت المنظمة بعثات خاصة بعضها يتشاور الآن فعلا مع الحكومات بشأن الاستعدادات الخاصة بالندوة وبشأن انشاء ادارة للتشجيع الصناعي في الوقت

نفسه . وقد تولت المفاداة المسئوليات المالية والقانونية فيما يتعلق بالندوة ، بينما خصصت الوكالات الاخرى المشتركة فيها موارد كبيرة لها . فاذا تأجلت الندوة الدولية فان الفوائد المترتبة على نتائج الندوات الاقليمية ، وتلك التي ينتظر ان تسفر عنها الندوة الدولية نفسها ، سوف تتضاءل .

٣٦٢ - وذكر ان منظمة الامم المتحدة للنماء الصناعي تواجه داءا من الصعوبات في الاشهر القادمة لان عليها ان تضطلع في وقت واحد بانشاء مقرها في فيينا وبالاعداد للندوة الدولية . ومع ذلك لا يشاء المدير التنفيذي في ان منظمته ستتغلب على تلك الصعوبات وستمضي قدما نحو تحقيق اهدافها .

٣٦٣ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك اثنى اعضاء المجلس على البيان الذي ادلى به المدير التنفيذي . كما لاحظوا ان الصعوبات الكثيرة التي عاناها مجلس الانماء الصناعي لم تمنع النتائج النهائية لدورته الاولى من ان تكون مشجعة . وقد لاحظ بعض الاعضاء ان المقررات التي اتخذها مجلس الانماء الصناعي جاءت متمشية مع الخطوط التي رسمتها الجمعية العامة ، وان هذا المجلس ، عن طريق تفسير مهمته بطريقة بناءة ، قد هيا الظروف الملائمة كي تبدأ أعمال المنظمة الجديدة بداية مباشرة بالخير . وقد قام مجلس الانماء الصناعي ، بطريقة واقعية وموضوعية ، باستحداث الطرق والوسائل لتنسيق نشاطات الانماء الصناعي التي تقوم بها الهيئات اعضاء مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، ولتوجيه تلك النشاطات الوجهة التي تعجل بتصنيع البلدان المتنامية .

٣٦٤ - ولاحظ المجلس ، مع الارتياح ، ان مجلس الانماء الصناعي لم تفته أهمية الابحاث الموجهة نحو التنفيذ العملي والتي تمكنه من تكوين فكرة متكاملة ومن اقامة صلات رشيدة بين مختلف نواحي التصنيع .

٣٦٥ - وقد توقع المجلس ان يبدأ تعيين مستشارين تابعين لمنظمة الانماء الصناعي في مكاتب الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي سيؤدي ليس فقط الى الاحتفاظ بالاتصال الوثيق مع الدول الاعضاء بل وكذلك الى ايجاد اجهزة لتنسيق النشاطات الاقليمية في ميدان الانماء الصناعي ، وذلك في ضوء الخبرة التي اكتسبتها اللجان الاقليمية . وقد رحب الاعضاء ، في هذا الصدد ، بالنهج الذي اوصى به مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي حين قال ان محاولة التنسيق وتحقيقه عن طريق المفاوضات على مستوى الامانات اولى من جعله يأتي كنتيجة للنص عليه في الانظمة التأسيسية والداخلية . وقد لاحظ المجلس بصفة خاصة ان تنفيذ برنامج الامم المتحدة لتشجيع التصدير سوف يتطلب لزاما التعاون الوثيق بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومجموعة "غات" .

٣٦٦ - ورأى بعض الاعضاء ان من المهم ان يكون لدراسة القطاع العام والتخطيط الذي تتولاه الدولة مكان بارز في نشاطات المنظمة . واذاف هؤلاء ان المنظمة ، في قيامها بدورها كنقطة تلاق مركزية لنشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في الانماء الصناعي ، يجب ان تغدو مركزا للاعلام

ولتبادل الخبرات بين جميع البلدان ؛ ولا حظوا ان مبدأ الشمول العالمي يجب ان ينطبق على نشاطات المنظمة الجديدة .

٣٦٧ - وقد وردت في المناقشة آراء مختلفة بشأن طرق تمويل عمليات المنظمة . وكانت الحاجة الى الاتساق والتنسيق والكفاية الافعل هي ، بشكل خاص ، حجة الراغبين في ان يظل برنامج الامم المتحدة الانمائي مصدر التمويل الوحيد . وكان مؤدى الرأى المخالف ، القائم على اساس استقلال المنظمة داخليا ، ان من الضروري وضع أموال منفصلة تحت تصرفها عن طريق التبرعات التي يتم الاعلان عنها في مؤتمرات يدعو الامين العام الى عقدها دوريا .

٣٦٨ - وخلال المناقشة بشأن الندوة الدولية القادمة لاحظ المجلس ان الاعداد لها يتقدم بنشاط وان الحكومات والهيئات والمؤسسات التابعة للامم المتحدة تحسب علميا باستمرار ، عن طريق مذكرات تصدرها امانة المنظمة ، بتقدم مراحل هذا الاعداد . وأعرب المجلس عن امله في ان تجيء النتائج المتوقعة للندوة على قدر الآمال التي ابتعثتها في النفوس ، واقترح البعض ان يشارك في الندوة أكبر عدد ممكن من التقنيين وممثلي الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة ، بما في ذلك الوكالات المالية ، قائلين ان هذا الاشتراك سيجعل من اليسير مناقشة المشاكل التي تمس كلا من البلدان المتنامية والمستثمرين في الوقت نفسه مناقشة مشرة .

٣٦٩ - وأعرب المجلس عن ثقته في ان الندوة ستساهم في التعجيل بتصنيع البلدان المتنامية عن طريق تقديم مزيد من الارشاد والتوجيه لبرنامج المنظمة الطويل الاجل ، وعن طريق مساعدة الحكومات في تحديد سياساتها ، وبسبب كون هذه الندوة ساحة لتبادل المعلومات والآراء على وجه مثير بشأن النواحي القومية والدولية للتصنيع .

٣٧٠ - وانتقدت بعض الوفود جدول الاعمال لاتساعه الكثير ، واقترعت ان تبذل الجهود لتركيز الاهتمام على عدد محدود من المواضيع الرئيسية .

٣٧١ - واعتراض بعض الممثلين على عقد الندوة في اثينا على اساس ان ذلك قد يفسر على انه اقتراع بالثقة بالحكومة الحالية في اليونان . وذكروا ان مثل تلك الندوة يجب ان تنعقد في مناخ ملائم للتعاون الدولي ، وهو وصف لا ينطبق على الجو السائد حاليا في اليونان . كذلك فان الاشتراك في الندوة سوف يتأثر بالمناخ السياسي السائد ، وهو اعتبار على جانب من الاهمية . وأشار أحد الوفود الى الاقتراح الذي ابدى في الدورة الاولى لمجلس الانماء الصناعي بعقد الندوة في جنيف . كما ذكر البعض ان عقد الندوة في المدينة التي يجري انشاء مقر المنظمة بها من شأنه ان يسهل أعمال الامانة ، وان المدير التنفيذي يجب ان يمحس هذه الامكانية بكل دقة .

٣٧٢ - وفضلت وفود اخرى الابقاء على اثينا مكانا لعقد الندوة ؛ وأعربت عن رأيها بأن المجلس يجب ان لا يتجاهل الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة اليونانية والامين العام والذي اعتمدته

الجمعية العامة ؛ كما ان المجلس يجب ان لا يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو . كذلك أعربت عدة وفود عن قلقها ازاء تقرير اى اجراء قد يؤخر عقد الندوة . وشددت بعض الوفود الاخرى على ضرورة تأمين اتمام الاستعدادات اللازمة لعقد الندوة ، قبل اى اعتبار آخر ، ولو تطلب ذلك وقتا اضافيا .

٣٧٣ - وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (١٢٦٦) (الدورة ٤٣) () أحاط فيه علما بتقرير مجلس الانماء الصناعي عن دورته الاولى واحاله الى الجمعية العامة . كما قرر المجلس (٣) ان يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في وقت مبكر من دورتها الثانية والعشرين في اية معلومات اضافية قد يتقدم بها المدير التنفيذي بشأن حالة الاستعدادات لعقد الندوة الدولية ، وذلك بقصد تأمين نجاحها .

(٣) انظر : الوثيقة E/SR.1506 .

Blank page

Page blanche

الفصل العاشر

انماء الموارد البشرية واستخدامها*

٣٧٤ — كان الأمين العام قد أعد ، بالتشاور مع المنظمات الاخرى المعنية في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، تقريراً شاملاً عن انماء الموارد البشرية واستخدامها في البلدان المتنامية (Add.1 E/4353) (١) ، وذلك بناء على طلب المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (القرار ١٠٩٠ ألف (الدورة ٣٩)) وطلب الجمعية العامة (القرار ٢٠٨٣ (الدورة ٢٠)) . وقد ركز في التقرير على التدابير المقصود بها مضاعفة الجهد الذي تقوم المنظمات التابعة لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة متضافرة فيما يتصل باعداد الموظفين القوميين اللازمين للانماء الاقتصادي والاجتماعي . وقد ورد في القسم الاول من التقرير (E/4353) بيان عن طبيعة المشكلة وأهم نتائج البحث فيها ، أما القسم الثاني (E/4353/Add.1) فقد استعرض النشاطات الجارية واحتوى على عدد من الاقتراحات المحددة لمضاعفة العمل الدولي المتضافر في ميادين مختلفة .

٣٧٥ — وقد ابرز الأمين العام في تقريره تزايد الادراك في الوقت الحالي لكون معلومات بني البشر ومهاراتهم وقد راتهم لا تقل أهمية للانماء من توفر رأس المال ، الذي كانت قلته تعتبر الى وقت قريب العائق الرئيسي في طريق النمو الاقتصادي . وأضاف ان قلة الموظفين ذوي المهارة مشكلة عامة حتى في البلدان المصنعة ، وان عدد الاشخاص المفتقرين الى التعليم والتدريب يتزايد سريعا من سنة الى أخرى في معظم البلدان المتنامية بسبب النمو السكاني السريع وعلى الرغم من الجهود المتزايدة المبذولة للتوسع في البرامج التعليمية والتدريبية . ولا حظ الأمين العام ان الهوة الفاصلة من حيث المهارات بين البلدان المتنامية والبلدان المتقدمة النمو ، ولو انه يصعب التعبير عنها تعبيراً كمياً دقيقاً ، تبدو أكبر من الهوة الفاصلة ، من حيث نصيب الفرد من الدخل او من حيث مستوى المعيشة : بين هاتين المجموعتين من البلدان .

٣٧٦ — ويزيد من صعوبة مشكلة انماء الموارد البشرية ما هو متوقع من النمو السكاني السريع والزيادة في القوز العاملة المتاحة في البلدان المتنامية . ذلك ان مجموع سكان هذه البلدان يتوقع

* يحوى جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة البند الآتي : " دور الامم المتحدة في اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتنامية " .
(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ٨ من جدول الاعمال .

له ان يتضاعف قبل نهاية القرن، بل ان عدد السكان الذين في سن العمل سيزداد بصورة أسرع خلال الفترة نفسها. ففي الوقت الحاضر نجد ان حوالي ثلثي مجموع القوى العاملة المتاحة فسي العالم موجود في البلدان المتنامية، ولكن الاسقاطات تدل على ان هذه النسبة ستزداد فتبلغ ثلاثة أرباع مع نهاية القرن الحالي.

٣٧٧ — وتبرز الزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد الاطفال والشبان الالهية الحيوية لتشجيع البرامج التعليمية وغيرها من التدابير الخاصة بالاطفال والشبان. وفيما يختص بالسكان الذين فسي سن العمل سيزداد معدل النمو في البلدان المتنامية الى ثلاثة امثال المعدل الحالي قبل نهاية القرن. ولئن كان من الضروري في الوقت الحالي ايجاد فرص عمل جديدة لما يقارب نصف العمال الجدد الذين ينضمون الى القوة العاملة في البلدان المتنامية، فان هذا المعدل سوف يزداد في المستقبل، وبعد سنة ١٩٨٠ سيصبح من الضروري خلق حوالي ثلثي مجموع الوظائف المطلوبة لهؤلاء الوافدين الجدد.

٣٧٨ — ويدرك الامين العام انه لا توجد خطة عامة واحدة تصلح لانماء الموارد البشرية واستخدامها على المستوى القومي او على المستوى الدولي. ذلك ان لكل منطقة مشاكلها الخاصة بها، التي قد تتطلب تدابير خاصة. وقد كانت نقطة التركيز الرئيسية في التقرير هي التعليم والتدريب من أجل الانماء. ويعتبر التقرير من الضروري جدا تكييف البرامج التعليمية والتدريبية تكييفاً كلياً، من حيث مضمونها ومراحلها وتقنياتها، كيما تناسب متطلبات الانماء الاقتصادي والاجتماعي. فلقد حدث أحياناً ان علقت الآمال العظام على التعليم التقليدي وحده كحل لمشكلة الانماء الاقتصادي، غير انه لا بد من ادراك حقيقة هي ان اتفاق المبالغ الضخمة على التعليم لا يؤدي تلقائياً الى الاقلال من النقص في المهارات. فالمشكلة ليست فقط مشكلة توفير مزيد من التعليم والتدريب، بل هي على وجه أخص مشكلة ضمان كون انماط التعليم والتدريب المقدمة هي بالذات تلك التي تحتاج اليها عملية الانماء بصفة عاجلة أكثر من احتياجها الى انماط أخرى.

٣٧٩ — هذا وان نظام التعليم والتدريب في مجموعه يحتاج الى اعادة النظر فيه من وجهة نظر متطلبات الانماء والى جعله مشرباً بروح الانماء. وعلى سبيل المثال ينبغي في المرحلة الجامعية اعطاء الميادين العلمية والتقنية اولوية على الموارد "المحترمة" مثل القانون والآداب والعلوم الاجتماعية، السائدة غالباً في الوقت الحالي. وكثيراً ما تركز برامج التدريب تركيزاً مبالغاً فيه على مسائل ليست هي الا وثق اتصالاً بمتطلبات البلدان المتنامية ذات الشأن، وتخص بالاهتمام المفرط تقنيات ومهارات علمية لا يحتمل تطبيقها في تلك البلدان قبل مضي زمن طويل. كما ان المراحل الاولى من التعليم كثيراً ما لا يكون المقصود منها اساساً الا اعداد المرحلة التعليمية اعلى، لا يصل اليها معظم التلاميذ. وحيثما يكون عدد التلاميذ الملتحقين بالمراحل الاولى من التعليم كبيراً بشكل ملفت للنظر، نجد ان عدد من يتخلفون عن متابعة التعلم كثيراً ما يكون ضخماً لان كثيرين من التلاميذ لا يتمكنون من مواصلة التعلم بسبب اساليب التعليم غير المرضية وازحام الصفوف وقلة الكتب والمعدات، وكذلك لا سباب أخرى.

٣٨٠ - وفي ميدان التدريب كثيرا ما يكون التركيز على برامج التدريب العملية والتدريب أثناء الخدمة غير كاف. وكثيرا ما لا يلتفت ، بصفة خاصة ، الى ما للموظفين من المستوى المتوسط وللمتطلبات تدريبهم من أهمية للنماء .

٣٨١ - وأضاف التقرير ان الانماء والاستخدام المركزين للموارد البشرية يتطلبان تخطيطا دقيقا للقوى البشرية والتعليم . فينبغي اعداد تقديرات للقوى البشرية المطلوبة للنماء ، وللمرافق التعليمية والتدريبية الضرورية لتخريج الموظفين المتعلمين والمدربين المطلوبين . ومثل هذا التخطيط يلاقي في البلدان المتنامية صعوبات خطيرة بسبب ندرة المعلومات الكمية والكيفية ، وكون كثير من الخطط الانمائية الكلية ذات طبيعة تقريبية ، وبسبب اوجه النقص الشديدة التي تشوب المناهج الموجودة لاعداد الاسقاطات وتحديد الاهداف ، وعدم وجود اجهزة مناسبة للتخطيط وانعدام المشاركة الشعبية فيه .

٣٨٢ - ونظرا لكون الموارد المتاحة للبلدان المتنامية محدودة فان تلك البلدان بصفة عامة تواجه مشكلة صعبة في تحديد الاولويات لانماء الموارد البشرية . ذلك ان تحديد الاولويات لا يرجع الى العمل الحكومي وحده بل هو يتطلب التعاون الفعال لجميع قطاعات الاقتصاد . والبلدان المتنامية تحتاج ، من جهة ، الى زيادة عريضة القاعدة في عدد التلاميذ الملحقين بالتعليم العام من أجل رفع المستوى التعليمي والثقافي للسكان ، وتحتاج من جهة اخرى الى ايجاد نواة الموظفين من المستوى الرفيع التي يحتاج اليها الانماء والبحث كما يحتاج اليها اعداد جهاز الموظفين الذين لا بد من وجودهم لمواصلة الارتقاء بالتعليم العام . ولئن كان القضاء على الامية ونشر التعليم الابتدائي العام هدفين يمكن ان يكونا يعيدى الاجل ، فان الجهود كثيرا ما يجب ان تركز ، في الاجل القصير ، على الاستفادة القصوى من امكانيات تعزيز التدريب اثناء الخدمة واعادة التدريب والعلاقات الدراسية التي لا تحتاج الى تفرغ . وينبغي اعطاء اولوية عالية لانواع التدريب القادرة على تخريج اكبر عدد ممكن من المدربين ، مثل اعداد المعلمين والمدربين والمدربين وموظفي الانماء المجتمعي ورجال الصيانة الصناعية .

٣٨٣ - ومع ان التقرير اولى اهتماما خاصا للتعليم والتدريب واستخدام الموارد البشرية ، كما طلب ذلك المجلس ، الا أنه لم يغفل في الوقت نفسه وجود عوامل اخرى تدخل في مشكلة انماء الموارد البشرية . ومن تلك العوامل الصحة والتغذية والبيئة . فقد لاحظ التقرير ان سوء الصحة هو بما يقارب التأكيد أهم سبب منفرد لضباب ساعات العمل المنتجة في البلدان المتنامية ، وكثيرا ما يكون السبب في ان تفقد القوة العاملة قبل الاوان عمالا ذوي خبرة . كما ان مدى استفاضة الاطفال قبل سن التعليم وفي تلك السن من عملية التعليم في المنزل وفي المدرسة يتوقف كثيرا على حالتهم الصحية والغذائية ورفاههم العام . وبلاضافة الى ذلك فان الاسكان المناسب وتوفر المياه والمرافق

الصحية والترفيهية هي متعلبات مادية هامة لا بد من وجودها قبل التمكن من انماء الموارد البشرية. كذلك فان الطرق ووسائل النقل ضرورية هي الاخرى من اجل توفير الفعالية للنظم التعليمية وتأمين الاستخدام الاكمل للطاقة البشرية .

٣٨٤ - وقد كان مناط الاهتمام في التقرير دور مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في مساعدة البلدان المتنامية على اعداد فئات موظفيها القياديين المدربين واستخدامهم . ولم يفت التقرير أن مشكلة انماء الموارد البشرية هي أساسا ما يجب على كل بلد على حدة ان يعالجه ؛ فالمساعدة من المصادر الخارجية ستكون دائما دون الحاجة ، ولذلك يجب بذل الجهود للاستفادة من جميع الموارد القومية ولتأمين افضل تنسيق ممكن بين مختلف البرامج القومية . وقد اورد التقرير الخطوط الرئيسية لعدد من المقترحات المتعلقة بالنشاطات المتضافرة المركزة التي يرى ان تتولاها المنظمات الدولية ، بما في ذلك المجالات التي تتطلب مزيدا من الدراسة من أجل تعديد العمل المقبل الذي يمكن القيام به . وقد اورد القسم الثاني من التقرير تفاصيل تلك المقترحات وهي تتعلق بتخطيط الطاقة البشرية ، وتخطيط التعليم ، والبرامج التعليمية والتدريبية لمواجهة متطلبات الانماء ، ووسائل التعليم ، وتعديد مواقع التدريب ، وانماء القطاعين الريفي والعضري ، ودور النساء والشباب في انماء القوى العاملة واستخدامها . وقد افترغت أهم التوصيات المتعلقة بالعمل المتضافر المركز في ستة عشر مقترحا وردت في القسم الاول من التقرير (E/4353 ، النبذة ٦٦) .

٣٨٥ - واثناء مناقشة التقرير في الدورة الثالثة والاربعين للمجلس (٢) كانت تعليقات الممثلين على تقرير الامين العام تتضمن استعسانهم له وللمقترحات التي حواها بشأن العمل المتضافر . وأعرب عدد قليل من الاعضاء عن أسفهم لعدم توزيع الترجمة الفرنسية للتقرير في وقت يسمح للادارات الحكومية المختصة ببحث نصه تفصيلا . لذلك اقترح هؤلاء اعطاء الحكومات مزيدا من الوقت لفعس التقرير نظرا لاهميته .

٣٨٦ - وناقش كثير من الممثلين النواحي الكمية من انماء الموارد البشرية في ضوء النمو السكاني الراهن والمتوقع في البلدان المتنامية ، فأعربوا عن قلقهم ازاء تعاظم متطلبات التعليم والتدريب والعمالة في هذه البلدان ، هذا التعاظم الناتج عن تسارع ازدياد عدد الاطفال والشبان وفي الوقت نفسه عن استمرار العجز عن استخدام الموارد البشرية الموجودة . وأشار البعض الى التقرير الذي اوردته مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي والقائل ان برامج الانماء تستخدم ١٠ في المائة فقط من الموارد البشرية في البلدان المتقدمة النمو .

٣٨٧ - ولم تقتصر المناقشة على النواحي الكمية للموارد البشرية بل تناولت النواحي الكيفية كذلك . فالصحة والتغذية والاحوال الاجتماعية والبيئة اعتبارات هامة في تعبئة الناس من أجل الانماء . وكثير من البرامج التعليمية والتدريبية الرامية الى استخدام موارد القوى العاملة القائمة اكمل استخدام تظل غير فعالة بسبب اوجه النقص الخطيرة في المقومات الهيكلية الاجتماعية . فيجب ان يراعي العامل البشري في الانماء مراعاة تامة على جميع المستويات في جميع البرامج .

٣٨٨ — وبسبب اوجه النقص في التخطيط لانماء الموارد البشرية اشار البعض الى ان مجموعة مؤسسات الامم المتحدة تستطيع الاسهام بخدمة ذات أهمية خاصة وذلك بمساعدة البلدان المتنامية في تدريب الموظفين على اعداد خطط انمائية واقعية ومتكاملة. كما أشار البعض الى فائدة اعداد خطط استرشادية اقليمية ودون اقليمية لمتطلبات القوى العاملة واحتياجات التدريب. ولا حظ البعض ان منظمة العمل الدولية تنوى اعداد خطة عالمية لانماء العمالة والموارد البشرية، على أساس الخطط الاقليمية، وذلك للنظر فيها في مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة في سنة ١٩٦٩.

٣٨٩ — وقد أولى كثير من الممثلين اهتماما خاصا لمشاكل المناطق الريفية؛ فذكروا أن الجانب الاعظم من الطاقة البشرية الريفية في البلدان المتنامية ليس مستخدما الاستخدام الكامل. وأوضح احد المتكلمين ان أكثر من تسعة اعشار السكان المشتغلين بالزراعة في بلدان كثيرة لا تكاد تتأثر مطلقا بمجهودات الانماء الاقتصادي. ودعا البعض الى ايلاء اهتمام خاص للحاجة الى توفير الموظفين الزراعيين المدربين على المستوى المتوسط، ولدور اصلاح الزراعي في تسهيل الاستخدام الافضل للموارد البشرية في القطاع الزراعي.

٣٩٠ — وفيما يتعلق بالتعليم ابرز البعض الصلة بين تعلم القراءة والكتابة وبين انماء الموارد البشرية. وقال هؤلاء انه ينبغي التركيز بصورة أشد على الانماء في جميع مراحل التعليم. وينبغي ان تبذل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة مجهودات اكبر لمساعدة البلدان المتنامية على مواجهة متطلباتها الكبيرة من معدات وأجهزة التعليم والتدريب وعلى تكييف تلك المعدات والاجهزة وفقا للاحتياجات المحلية. وفيما يتعلق بالتدريب الرفيع المستوى نال اقتراح الامين العام الخاص بالقيام باعادة تقييم برامج المنح الدراسية الدولية تأييدا كبيرا، وكذلك الحال بالنسبة لاقتراح اعادة النظر في المعونة الدولية للمعاهد الاقليمية وللجهات القومية القائمة بالتدريب.

٣٩١ — وأبرز عدة ممثلين الدور الذي تستطيع المرأة القيام به في مجال الانماء. وكان هؤلاء الممثلون مدركين لكون بلدان كثيرة لم تول الا اهتماما بالغ الضالة للدور الذي يمكن للمرأة القيام به، لو أُتيح لها ذلك، عن طريق عملها في المجتمع وفي المنزل. وقالوا ان قدرا كبيرا من الموارد البشرية مهدد بسبب التمييز الاجتماعي وبسبب الحرمان الذي تعانيه النساء، ولا سيما من حيث نقص المرافق التعليمية والتدريبية الخاصة بهن. كما أشار البعض الى الحاجة الى استخدام الشباب بصورة أكمل في عملية الانماء، عن طريق برامج خاصة لخدمات الشباب تهيئ لهم الانتقال على وجه فعال من المدرسة الى العمل، وتدابير لمعالجة مشكلة التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة.

٣٩٢ — وقد أولى اهتمام كبير في المناقشة الى نزوح الموظفين المدربين تدريباً عالياً من البلدان المتنامية الى البلدان المتقدمة النمو. وأشار بعض الممثلين الى ان نزوح الموظفين ذوي المهارة الى البلدان ذات الدرجة العالمية من النمو يمثل خسارة تزيد، الى حد ما، على مقدار المساعدة

التقنية التي تقدمها هذه البلدان الى العالم المتنامي . ولما كانت الارقام المحددة غير متاحة فقد أعرب ممثلون آخرون عن شيء من الشك في حقيقة حجم الهجرة الدولية للموظفين ذوي المهارة العالية ونطاق تلك الهجرة والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها . وقد أيد المتكلمون تأييداً قوياً ما اقترعه الأمين العام من قيام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، بالتعاون مع اليونسكو ومختلف الوكالات المتخصصة المعنية ، بدراسة شاملة للمشكلة المسماة " نزوح الادمغة " .

٣٩٣ - وأوضح كثير من الممثلين باختصار بعض التدابير التي اتخذتها بلدانهم في ميدان انماء الموارد البشرية ، بما في ذلك تدابير تعبئة الطاقات البشرية من أجل الانماء وتدابير الحد من هجرة الموظفين المدربين الى الخارج . كذلك عرض ممثلون من الوكالات المتخصصة ذات العلاقة المباشرة الخطوط الرئيسية لبرامج اعمال هذه الوكالات في الميادين المتصلة بالموارد البشرية ، وأعربوا عن شديد اهتمامهم بالمقترحات التي تضمنها تقرير الأمين العام ، وأكدوا للمجلس تعاون منظماتهم الكامل في تنفيذ التدابير المقترحة . ومع ان المقترحات الواردة في التقرير والرامية الى العمل المتضافر لاقت التأييد بصفة عامة ، فقد اتفقت الآراء على ان تلك المقترحات تتطلب النظر فيها بتفصيل اكثر بواسطة المنظمات الداخلية في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة . وكان الادراك متوفراً لضرورة وضع اولويات بين تلك المقترحات الكثيرة . وفضلاً عن ذلك فسوف يتعين على الحكومات ان تضع اولويات وان تحصل من المنظمات الدولية ذات الشأن على تضافرها في العمل على المستوى القومي لمساعدة الحكومات بصورة فعالة . واقترح البعض ان يتضمن العمل المتضافر الذي ستقوم به المنظمات الدولية قيامها بالنظر في البرامج الثنائية . ولا بد لمختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة ، وبخاصة لجنة التخطيط الانمائي ، من ان تراعي كل المراعاة أهمية انماء الموارد البشرية واستخدامها .

٣٩٤ - واختتم المجلس نظره في التقرير باتخاذ قرار (١٢٧٤) (الدورة ٤٣)) عمده فيه ، في جملة أمور ، الى دعوة حكومات الدول الاعضاء الى موافاة الأمين العام بملاحظات على التوصيات التي حوaha التقرير ، والتمس من الأمين العام اعادة التقرير الى الوكالات المتخصصة المختصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الهيئات ذات الشأن في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، والقيام ، بالتشاور مع الهيئات المذكورة عن طريق لجنة التنسيق الادارية ، بفحص مفصل للمقترحات التي اوردتها التقرير ، وذلك بقصد تقديم توصيات معددة الى المجلس في دورته الخامسة والاربعين عن تنفيذ تلك المقترحات والاولويات التي يجب تعديدها فيما بينها والترتيبات التي يجب عملها لتقوية التنسيق بين المنظمات المشتركة في تنفيذ برنامج تتضافر عليه . كذلك اوصى المجلس بأن تدخل الهيئات المعنية التابعة لمجموعة مؤسسات الأمم المتحدة في اعتبارها بصورة تامة ، عند مساعدتها الحكومات في وضع خططها الانمائية ، الترابط المتبادل الوثيق بين الاهداف الاقتصادية وانماء الموارد البشرية . وبالإضافة الى ذلك التمس المجلس من الأمين العام اعداد تقرير الى المجلس عن التقدم المحرز في

الدراسات التي تقوم بها المنظمات المعنية في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة عن مشكلة "نزوح
الادمية" . ودعا المجلس منظمة العمل الدولية ، بالاشتراك مع الامم المتحدة ومع اليونسكو وغيرها
من الوكالات المتخصصة المعنية ، الى النظر في تحديد التدابير التي يجب اتخاذها من أجل تأمين
ايلاء اهتمام خاص الى المشاكل الاكثر استمجالا التي ينطوى عليها انماء الموارد البشرية واستخدامها
كجزء من سياسة اقتصادية دينمية ، وذلك في البرامج الطويلة الاجل التي يجب ان تعقب العقيد
الانمائي الجارى . كذلك التمس المجلس من اللجان الاقتصادية الاقليمية ولجنة الانماء الاجتماعي
ولجنة مركز المرأة ولجنة السكان ، ان تدخل في اعتبارها ، عند وضع برامج اعمالها ، الصلة الوثيقة
بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . وأخيرا اوصى المجلس بأن يواصل برنامج الامم المتحدة
الانمائي النظر بعين العطف الى طلبات تمويل المشاريع الرامية الى تدعيم التدريب التعليمي
والمهني والتقني وان يدخل في اعتباره على أتم وجه ممكن متطلبات المشاريع الانمائية من الطاقة
البشرية والعمال المهرة والموظفين التقنيين ، وكذلك الحاجة الى البدء بتدريب الموظفين المطلوبين
لتلك المشاريع حتى قبل بدء المرحلة الاستثمارية .

Blank page

Page blanche

الفصل الحادي عشر المسائل الاجتماعية

— ٠ —

الفرع الاول الانماء الاجتماعي*

٣٩٥ - استند المجلس، في نظره في المسائل المتعلقة بالانماء الاجتماعي في دورته الثانية والاربعين (١)، الى تقرير لجنة الانماء الاجتماعي عن دورتها الثامنة عشرة (E/4324 و Add.1) (٢). وقد نظر المجلس في ملاحظات هذه اللجنة وتوصياتها (E/4324، Chap. II) بشأن تقرير لجنة الاسكان والبناء والتخطيط عن دورتها الرابعة (E/4287 و Add.1) (٣)، وفي مذكرة للامين العام حول الموضوع ذاته (E/CN.S/407)، وفي معرض نظره في تقرير لجنة الاسكان والبناء والتخطيط (٤). اما آراء اللجنة وتوصياتها بشأن مقررات المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي المنعقد عام ١٩٦٦ فيما يتعلق بالانماء الاجتماعي (E/4324، Chap. IV)، فقد نظر فيها المجلس في معرض مناقشته لموضوع الاصلاح الزراعي (٥). كذلك نظر المجلس في دورته الثالثة والاربعين في المسائل المتعلقة بالانماء الاجتماعي وذلك في معرض مناقشته العامة للسياسة الدولية في الميدانين الاقتصاد والاجتماعي (٦). واثناء المناقشة، لاحظ احد الاعضاء ان هناك مجافة للمنطق في نظر المجلس في النواحي الاقتصادية

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والحشرين للجمعية العامة بندا عنوانه :
" الحالة الاجتماعية في العالم " .

(١) E/AC.7/SR.579-581 و E/1478 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق

رقم ٥ .

(٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٤ .

(٤) انظر الفرع الثاني ادناه .

(٥) انظر الفرع الثالث من الفصل السادس .

(٦) E/SR.1480-1489 .

والاجتماعية للانماء في دورتين مختلفتين، ولا سيما ان المجلس نفسه لا ينفك في مداولاته وقراراته يؤكّد على الترابط الوثيق القائم بين عوامل الانماء الاقتصادية والاجتماعية .

٣٦٦ - وعين نظر المجلس في تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة التي هي اولى دوراتها بعد توسيعها واعادة توجيه عملها طبقا لقرار المجلس ١١٣٩ (الدورة ٤١) ، لاحظ تزايد أهمية الدور الذي سيتعين علي اللجنة ان تؤديه بموجب ولايتها الجديدة ، ورأى ان حصيلة عمل اللجنة في دورتها الماضية تشجع على توقع اسهامها اسهاما مرموقا في الجهد الكلي الذي يكرسه المجلس لمشاكل الانماء وسياساته . ولا حظ اعضاء المجلس ، بصورة خاصة ، ان اللجنة قطعت شوطا أبعد في توثيق الرابطة بين عملها وبين نشاطات الانماء الاقتصادية واعمال الوكالات المتخصصة . وكان المجلس ، في اعادة تقييمه لدور اللجنة عام ١٩٦٦ ، قد علّق أهمية خاصة على مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بسياسة الانماء الاجتماعي ، وقد لاحظ الاعضاء مع الارتياح ان حصيلة الدورة الثامنة عشرة اثبتت ان اللجنة قادرة على الاسهام بنصيب جدير بالذكر في هذا المضمار .

٣٦٧ - وأعرب عدد من اعضاء المجلس عن اسفهم لعدم اتساع الوقت للنظر في تقرير اللجنة بمزيد من الامعان . كما لفت بعضهم نظر المجلس الى توصية للجنة التنسيق الادارية (٧) بأن تؤجل الى دورة المجلس الثالثة والاربعين دراسة ما في التقرير من بنود تتطلب اجراء مشاورات بين الوكالات . وقد أقر الاعضاء بان من الضروري اشراك الوكالات المتخصصة اشراكا كليا في المشاريع الرئيسية التي اعتبرت مقصودة بالتوصية ، وهي مشروع اعلان الانماء الاجتماعي ، ودراسة نشاطات التعاون التقني في ميدان الانماء الاجتماعي ، والمسائل الاجتماعية المتصلة بتوسيع الخدمات الصحية ، ولكنهم رأوا ، اجمالا ، ان على المجلس ان يتخذ قرارا بشأن توصيات اللجنة في دورته الثانية والاربعين ، وهي الدورة التي كان قد قرر ، في قراره ١١٥٦ (الدورة ٤١) ، ان ينظر خلالها في تقارير اللجان العامة والفنية ، ولا سيما تلك المتعلقة بالميدان الاجتماعي وميدان حقوق الانسان .

مشروع اعلان الانماء الاجتماعي

٣٦٨ - كانت لجنة الانماء الاجتماعي قد بدأت ، خلال دورتها الثامنة عشرة ، النظر في اعداد مشروع اعلان الانماء الاجتماعي (٨) ، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢١٥ (الدورة ٢١) . وكانت الجمعية العامة ، في هذا القرار ، قد دعت المجلس الى ان يلتزم من اللجنة اعداد مشروع اعلان يعدد ، عامة ، اهداف الانماء الاجتماعي وطرق ووسائل تحقيقها ، وذلك استنادا الى مقاصد

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ١٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/4337 ، النبذة ٧١ .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٥ ، الفصل الثالث .

الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ومبادئها وكذلك الى القرارات المتصلة بالموضوع والمتخذة من الجمعية العامة والمجلس . وكان المجلس قد قرر ، خلال دورته الحادية والاربعين المستأنفة (٩) ، ان يحيل الموضوع الى اللجنة وان ينظر فيه مجددا ، ومعه تقرير اللجنة ، في دورته الثانية والاربعين .

٣٩٩ - وكان مصروضا على اللجنة ، في معرض نظرها في مشروع اعلان الانماء الاجتماعي ، مذكرة وضعها الامين العام (E/CN.S/413) مستعرضا فيها خلفية المسألة وجوهر مناقشات الجمعية العامة بشأنها في دورتها الحادية والعشرين ، ومتقدما ببعض الاقتراحات المتعلقة باعداد مشروع الاعلان . كذلك كان متاحا للجنة ان تطلع على مجموعة الوثائق التي قدمت الى الجمعية العامة حول الموضوع ، ومن بينها مذكرة صادرة عن الامين العام (A/6434) تحدد نطاق وطبيعة وثائق الجمعية العامة والمجلس والوكالات المتخصصة المتصلة بالموضوع في الوقت الحاضر ، ووثيقة عمل (A/C.3/L.1419) قدمها الى الجمعية العامة ممثل الاربعين . وكان فريق عامل مؤلف من ستة عشر عضوا (١٠) قد اجتمع خلال دورة اللجنة فوضع قائمة اولية بنقاط من الواجب تضمينها في مشروع الاعلان ، شاملة الديباجة والاجزاء التي تتناول مبادئ الانماء الاجتماعي واهدافه وطرقه ووسائله . وقد أقرت اللجنة تقرير الفريق العامل (E/4329 ، المرفق الثالث) ورفعته الى المجلس مع توصيات بشأن الاجراء الواجب الاتباع في المستقبل . وكانت هذه التوصيات تدعو الى اجتماع الفريق العامل من جديد قبل موعد الدورة التاسعة عشرة للجنة ، كيما يعد مسودة اولى للاعلان لتتظر فيها اللجنة ثم المجلس نفسه عام ١٩٦٨) ، والى اجراء مشاورات بين الامين العام والوكالات المتخصصة قبل ذلك الاجتماع . كذلك اقترحت اللجنة ان يعتمد المجلس ، بعد دراسته المسودة الاولى ، الى تخويل الامين العام ارسال هذه المسودة الى جميع الدول الاعضاء لابداء ملاحظاتها بشأنها ، ثم ان يعتمد الفريق العامل ، في اجتماع لاحق في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ ، الى اعادة النظر في المسودة على ضوء تلك الملاحظات . واخيرا اقترحت اللجنة ان يخول المجلس الفريق العامل تقديم مشروع الاعلان في صيغته النهائية الى الجمعية العامة مباشرة في دورتها الثالثة والعشرين .

٤٠٠ - وقد لاحظ المجلس ما اضفاه الكثيرون من اعضاء اللجنة من أهمية على الدور الذي يمكن ان يؤديه مثل هذا الاعلان في تنشيط الانماء وتوفير المبادئ التوجيهية التي يمكن الاسترشاد بها في تعزيز التقدم . كذلك لاحظ المجلس ان اللجنة قد اعطت المسألة ، خلال دورتها الثامنة عشرة ، درجة عالية في سلم الاولويات واثنى على محاولتها البدء باعداد مشروع الاعلان رغم ان جدول اعمالها كان مثقلا بالبنود .

(٩) E/SR.1459 .

(١٠) كان الفريق العامل المنشأ في الدورة الثامنة عشرة يتألف من البلدان الاعضاء في لجنة الانماء الاجتماعي التالي بيانها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاوروغواي ، ايسرلان ، باكستان ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية التنزانية المتحدة ، الجمهورية العربية المتحدة ، الشيلي ، فرنسا ، الفولتا الاعلى ، فينيزويلا ، قبرص ، المغرب ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليونان .

٤٠١ - وأولى المجلس اهتماما خاصا لاقتراحات اللجنة بشأن الأعمال المقبلة المتصلة بمشروع الاعلان . ولئن ابرز بعض اعضاء المجلس اهمية انجاز مشروع الاعلان في موعد يتيسح تقديمه خلال الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢١٥ (الدورة ٢١) ، فقد كان الرأي ، عامة ، ان من الواجب ان تقوم اللجنة والمجلس بدراسة المشروع الذي سيعدّه الفريق العامل في صيفته النهائية قبل عرضه على الجمعية العامة . وفي ضوء ذلك ، اقر المجلس توصيات اللجنة الاجرائية التي كانت تتطلب قرارا فوريا ؛ ففي قراره ١٢٢٨ (الدورة ٤٢) نص على ان يجتمع الفريق العامل المكلف بصياغة مشروع اعلان الانماء الاجتماعي قبل موعد الدورة التاسعة عشرة للجنة الانماء الاجتماعي بفترة تتراوح بين ١٠ و ١٤ يوما ، كيما يعد مشروعا اوليا تنظر فيه اللجنة ، ثم المجلس بعد ها عام ١٩٦٨ ، كما نص على اجراء مشاورات بين الامين العام والوكالات المتخصصة قبل الاجتماع الذي سيعقده الفريق العامل في شباط (فبراير) ١٩٦٨ . كذلك كان هنالك اتفاق عام على انه ينبغي للجنة ان تقوم ، في دورتها التاسعة عشرة ، باعادة النظر في توقيت ومواعيد الاعمال المقبلة المتصلة بمشروع الاعلان ، وفي النهج الاجرائي الذي يجب التوصية باتباعه لانجاز المشروع وعرضه على الجمعية العامة .

استعراض نشاطات التعاون التقني في ميدان الانماء الاجتماعي

٤٠٢ - وجه المجلس اهتماما خاصا الى ما اوردته لجنة الانماء الاجتماعي من ملاحظات وتوصيات بشأن الاستعراض المزمع اجراؤه لنشاطات التعاون التقني في ميدان الانماء الاجتماعي (١١) . ولا حظ ان اللجنة تعلق اهمية خاصة على دور نشاطات التعاون التقني الدولي في هذا الميدان ، وان التقرير الذي قدمه الامين العام عن هذا الموضوع (E/CN.5/412) قد اثار بعض القنمايا والمشااكل الكبرى ذات الصلة بفاعلية البرامج التنفيذية في ميدان الانماء الاجتماعي . وكان من بين العوامل التي اعتبرت اللجنة انها ذات دلالة خاصة اتصاف بعض برامج المساعدة التقنية التي تضطلع بها الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي بقدر من البعثرة والانعزال النسبي ، وقلة اتباع الاسلوب المتكامل او المتعدد القطاعات في البرامج المشتملة على عناصر اجتماعية ، والمصاعب التي تكتنف محاولات وضع سلم للاولويات للتدابير التي ينبغي اتخاذها في الميدان الاجتماعي في البلدان المتنامية .

٤٠٣ - وكان عدد من اعضاء اللجنة قد اعربوا عن قلقهم لعدم قيام تكافؤ في استخدام موارد المساعدة التقنية بين المشاريع الاقتصادية والمشاريع الاجتماعية . وقد بحث في هذا الصدد امر

(١١) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٥ ، الفصل السادس .

الدور الذي يحتمل ان يقوم به برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ ورؤى ان من المستطاع استخدام البرنامج استخداما أكبر في اغراض الانماء الاجتماعي ؛ وان مشاريع الصندوق الخاص مثلا تستطيع، في حالات كثيرة ، ان تكون وسيلة للربط بين البرامج الاقتصادية والبرامج الاجتماعية في البلدان المستفيدة . وقد ألحّت اللجنة على ضرورة لجوء البلدان المستفيدة الى الاسلوب الموحد في استخدام المساعدة الدولية لاغراض الانماء الاجتماعي ، واتفق الرأي فيها على ان في وسع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ان تقوم بدور عام في هذا المضمار ، كما ان بوسع الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي القيام بدور مماثل اثناء اضطلاعهم بمهمة تقديم المشورة للبلدان فيما يتعلق بتخطيط برامجها وتنسيق برامج المساعدة التقنية . وأكد بعض الاعضاء على ضرورة ادماج طرز متنوعة من المساعدة اجتنابا لبعضة المشاريع بلا داع ، وعلى ضرورة الجمع ، عند الامكان ، بين برامج المساعدة التقنية المختلفة مع اتباع نهج يحقق التنسيق بين جهود الامم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة والحكومات المعنية .

٤٠٤ — كذلك كانت اللجنة قد لاحظت ان الانماء الاجتماعي هو ميدان تحتاج البلدان المتنامية الى المساعدة التقنية فيه اشد الحاجة ، وذلك بسبب ضآلة الموارد المخصصة عادة في خططها القومية للقطاعات الاجتماعية ، وصعوبات الحصول على البيانات اللازمة للتخطيط وتقرير الاولويات ، وعدم توفر العدد الكافي من مخططي الانماء المؤهلين لمعالجة ناعيتي الانماء الاقتصادية والاجتماعية كليهما . كما اشارت اللجنة الى أهمية دور مخطط الانماء الاجتماعي في مساعدة الحكومات على دراسة الاحتياجات وتخصيص الموارد في الميدان الاجتماعي بما ييسر ادماج نشاطات الانماء الاجتماعي والانماء الاقتصادي . وفي هذا الصدد ابرزت اللجنة أهمية التوسع في برامج التدريب في ميدان تخطيط الانماء الاجتماعي .

٤٠٥ — واهتم المجلس اهتماما كبيرا باقتراح اللجنة اجراء دراسة لنشاطات التعاون التقني في الميدان الاجتماعي يتولى امرها مقرران خاصون يعينهم الامين العام . وقد نبه ممثل الامين العام ، في بيان ادلى به امام المجلس ، الى ان الدراسة المقترحة لن تشكل تقييما للنشاطات التنفيذية او المشاريع في مختلف القطاعات ، بل ستكون تعبيراً عن الحاجة الى بحث الترابط بين نشاطات الامم المتحدة ونشاطات الوكالات المتخصصة ، وكذلك بين نشاطات الامم المتحدة وفي المجالات المختلفة ، بما في ذلك نشاطات منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . و اشار الى ان اللجنة تأمل ان يؤدي " البحث والتعليل " المنتويان لهذه النشاطات الى توصيات تستهدف تقوية ما لنشاطات التعاون التقني التي تضطلع بها اسرة منظمات الامم المتحدة بأكملها ، من اشر في الانماء الاجتماعي . اما الفاية من ذلك فهي العمل على ضمان قيام اسرة منظمات الامم المتحدة بتقديم مشورتها ومساعداتها في الميدان الاجتماعي ، حيثما امكن بطريقة كاملة التنسيق ، وعلى اساس الاحتياجات والاولويات في كل بلد .

٤٠٦ - وألح عدد يدون من أعضاء المجلس على أهمية النص على صلاحيات معددة مفصلة للمقررين الخاصين، وأهمية اجراء مشاورات مع الوكالات المختصة المعنية قبل تعيين هؤلاء المقررين، بينما رأى أعضاء آخرون ان من الأفيد اجراء هذه المشاورات بعد تعيينهم، وعند وضع خطة عملهم.

٤٠٧ - ونبه ممثل الأمين العام الى ان المشاورات مع الوكالات المتخصصة ستجرى خلال الصيف، وأكد ان الأمين العام يعلق أهمية كبيرة على بحث صلاحيات المقررين الخاصين مع الوكالات قبل اتمام تعيينهم. ثم أشار الى ان مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي قد أعلم بسدوره، خلال دورته العالية، بتوصيات اللجنة.

٤٠٨ - وعلى هدى من ذلك، أيد المجلس اقتراحها قدمته لجنة الانماء الاجتماعي فاتخذ قراره ١٢٢٧ (الدورة ٤٢) الذى دعا فيه اللجنة الى ان تضع، في موعد لا يتجاوز دورتها العشرين، توصيات بشأن وسائل دعم البرامج التنفيذية التي تضطلع بها في الميدان الاجتماعي اسرة مؤسسات الامم المتحدة بغية تمكينها من القيام بكامل دورها في تعزيز الانماء الاجتماعي خلال السنوات التالية مباشرة، وعلى مدى العقد القادم. ومن اجل هذه الغاية، التمس المجلس من الأمين العام أن يعين خمسة مقررين خاصين، يختارهم على أساس مؤهلاتهم الشخصية من بين مواطني الدول الاعضاء في لجنة الانماء الاجتماعي، ولفترة لا تتجاوز سنتين، وذلك للاضطلاع بدرس وتقييم مختلف البرامج والمناهج التي تتبعها هيئات اسرة الامم المتحدة في تقديمها المساعدة التقنية للبلدان المتنامية في الميدان الاجتماعي، وتقديم التوصيات اللازمة الى لجنة الانماء الاجتماعي في موعد لا يتجاوز دورتها العشرين، على ان يؤدى المقررون الخاصون مهمتهم باجراء المشاورات مع حكومات الدول الاعضاء ومع برنامج الامم المتحدة الانمائي، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، والوكالات المتخصصة المعنية بالانماء الاجتماعي، واللجان الاقتصادية الإقليمية. ودعا المجلس هذه الجهات الى مد يد المعونة الى المقررين والى اللجنة تعقيدا لهذا الفرض. كذلك رجا المجلس الأمين العام ان يستحصل من بلدان المناطق المتنامية ومن المنظمات والوكالات واللجان المذكورة اعلاه على المعلومات الاساسية التي يتطلبها اداء المقررين الخاصين لعملهم، وذلك عن طريق قائمة اسئلة. كما اوصى المجلس الحكومات ان تعتمد، في صياغة طلبات الحصول على المساعدة التقنية وفي تخصيص موارد هذه المساعدة، الى اىلاء عناية خاصة لمشاكل الانماء الاجتماعي. ورجا الأمين العام وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والوكالات المتخصصة المعنية النظر بترحاب في طلبات الحصول على المساعدة في شتى نواحي الميدان الاجتماعي.

المسائل الاجتماعية المتصلة بالتوسع في الخدمات الصحية

٤٠٩ - كانت لجنة الانماء الاجتماعي قد علّقت أهمية خاصة على تقرير عن المسائل الاجتماعية المتصلة بالتوسع في الخدمات الصحية (E/CN.5/415 و Corr.1)، وعوتقرير أعدته لدورتها الثامنة عشرة منظمة الصحة العالمية، وهو الاول في سلسلة من التقارير ستعدها الوكالات المتخصصة عن المشاكل الرئيسية في قطاعات الصحة والتعليم والعمالة والتغذية حيث صلتها بالانماء الاجتماعي. وكانست اللجنة قد رأت ان دراستها لهذه التقارير، والتوصيات التي ستصدرها هي وسيصدرها المجلس، خليقة بان تلقي مزيدا من الضوء على طبيعة العلاقات بين تلك القطاعات وعلى وسائل زيادة دعم النشاطات المضطلع بها في تلك الميادين المختلفة كيما تصبح الجهود المبذولة شاملة تعييط بالانماء الاجتماعي والاقتصادى معا.

٤١٠ - وأحاطت اللجنة علما، مع التقدير، بالدور الذى تؤدیه منظمة الصحة العالمية في مكافحة المرض، وعلى وجه خاص بالجهود التي تبذلها لجعل الخدمات، الوقائية والعلاجية معا، في متناول يد جميع فئات السكان في البلدان المتنامية. ولا حظ المجلس ان الدراسة التي وضعتها اللجنة للتقرير لفتت النظر الى لزوم اجراء فحص جديد للاحتياجات الصحية في البلدان المتنامية، تستخدم فيه الاساليب والمعلومات التي توفرها العلوم الاجتماعية، ويتناول بوجه خاص نهج المخططين الصحيين في تعديد الاهداف وتقرير الاولويات في القطاع الصحي، والعلاقات بين الصحة وبين العوامل الاجتماعية - الثقافية، وضرورة مراعاة هذه العلاقات لدى التخطيط للطب الوقائي والعلاجي، والروابط بين الخدمات الصحية وبين الخدمات والنشاطات المجتمعية والاجتماعية الاخرى. كذلك أقرت اللجنة بضرورة الاستزادة من البحوث بشأن المواقف ازاء الصحة، هذه المواقف التي يمكن ان تؤثر في الانتفاع من الخدمات الصحية والطبية المتاحة. وقد لاحظ المجلس ان اللجنة وجهت اهتماما خاصا للسياسات المتعلقة بتوزيع الخدمات الصحية وتكاليف الرعاية الطبية، في البلدان المتقدمة النمو والمتنامية على السواء، وكذلك الى العوامل الاخرى ذات الاثر في مدى توفر الخدمات الصحية لمجموع السكان ومدى انتفاعهم بها.

٤١١ - وكانت بين يدي المجلس كذلك بعض النتائج والمقررات والتوصيات التي اتفق عليها رأى اللجنة استنادا الى دراستها للموضوع (E/4324، النبذة ٧٦). وقد اقترح عدد من من الاعضاء ان تعرض هذه التوصيات على الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية، وان يتم ذلك، مثلا، بمذكرة يبعث بها الامين العام؛ كما اشار آخرون بان يطلب الى الحكومات ابداء ملاحظات على التوصيات، وذلك بغية تشجيع المتابعة العملية لهذه التوصيات على يد المؤسسات القومية والدولية المعنية.

١٢٤ — وقد اتخذ المجلس، بناءً على توصية اللجنة، قراره ١٢٢٦ (الدورة ٤٢)، وفيه لاحظ أنه، رغم التقدم الكبير الذي أحرزته علم الطب خلال العقود الأخيرة، فإن الخدمات الصحية والطبية لا تزال غير متاحة، إلا بقدر محدود، لسكان الكثير من البلدان، وذلك لأسباب أهمها العجز في الموارد المالية والأفراد المؤهلين، وعدم التكافؤ في توزيع هذه الخدمات، وارتفاع تكاليفها. ولا حظ المجلس أيضاً أن اللجنة ترى مواصلة دراسة النواحي الاجتماعية من المشكلة في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان المتنامية، ولذلك دعا منظمة الصحة العالمية إلى إعداد دراسة، تنتهي منها إذا أمكن في موعد يناسب دورة اللجنة التاسعة عشرة، عن التفاوت في مدى توفر الخدمات الصحية والطبية الأساسية في مجموعات مختارة من البلدان، تكون ممثلة لبلدان تتفاوت درجات نموها من حيث توفيرها للخدمات المذكورة وتستخدم في هذا التوفير وسائل مختلفة، مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى تكاليف هذه الخدمات ومع مراعاة الحق للعوامل الاجتماعية ذات التأثير في توفر الخدمات الصحية وفي الانتفاع بها.

١٢٥ — وقد أحاط المجلس علماً، في قراره ١٢٢٦ (الدورة ٤٢)، بتقرير لجنة الإنماء الاجتماعي عن دورتها الثامنة عشرة وبرنامج الأعمال الوارد فيه.

الفرع الثاني

السكان والبناء والتخطيط *

١٢٦ — نظر المجلس في دورته الثانية والأربعين في المسائل المتصلة بالسكان والبناء والتخطيط بالاستناد إلى تقرير لجنة السكان والبناء والتخطيط عن دورتها الرابعة (E/4287) (١٢) والأجزاء المتصلة بالموضوع من تقرير لجنة الإنماء الاجتماعي عن دورتها الثامنة عشرة (E/4324) (١٣) وملاحظات هذه اللجنة الأخيرة على تقرير لجنة السكان والبناء والتخطيط (E/4330) (١٤).

١٢٧ — وقد نظر المجلس (١٥) في المقترحات الواردة في تقرير لجنة السكان والبناء والتخطيط (E/4287)، الفصل العاشر، مشروعا القرارين الأول والثاني، وفي المقترحات الواردة في

* بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة.
(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والأربعون، الملحق

رقم ٤.

(١٣) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥.

(١٤) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، المرفقات، البند ٩ في جدول الأعمال.

(١٥) 577، E/AC.7/SR.576 و E/SR.1478.

تقرير لجنة الانماء الاجتماعي (E/4324، الفصل التاسع ، مشروع القرارين 'ألف' و 'باء') .

٤١٦ - وقد مدي مركز الاسكان والبناء والتخطيط تقرير لجنة الاسكان والبناء والتخطيط (١٦) فقال ان حالة الاسكان في العالم لا تزال مستمرة في تدهورها رغم تزايد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة وحكومات كثيرة . وذكر ان عدم توفر المساكن والمرافق المجتمعية الكافية وعدم تهيئة البيئة الطبيعية الصالحة لملايين البشر هو مشكلة تشير قلق جميع بلدان العالم على السواء . وأعنف ان المعدل العام للبناء السكني في البلدان المتنامية قد ظل على انخفاضه فلم يتجاوز خمس الهدف الذي حددته الامم العام للعقد الانمائي ؛ وانه من بين كل عشر اسر تفتقر الى السكن الملائم لم يتسن توفير السكن اللائق الا لاسرتين فقط ، اما الاسر الثماني الباقية فان نسبة كبيرة منها تقطن مدن الاكواخ او الاحياء المتداعية في المدن . وادف قائلا ان المهاجرين الوافدين الى المدن كثيرا ما يتحولون الى مستوطنين للارض الخواء ؛ وان احياء الاكواخ والاحياء المتدهورة هي الان محل اقامة ما يتراوح بين ربع السكان ونصفهم في مناطق حضرية كثيرة .

٤١٧ - وقد أعرب اعضاء المجلس عن تأييدهم العام للمقترحات التي قدمتها اللجنة . وقد شدد كثيرون منهم على خطورة حالة الاسكان في العالم ، وتعد ثوا عن التدابير المتخذة في بلدانهم لمواجهة هذه المشاكل .

٤١٨ - واعرب الاعضاء عن قلقهم بصفة خاصة لبطء التقدم نحو تحقيق الهدف الذي حدد للبناء السكني في العقد الانمائي ؛ وقال بعضهم انه ربما صح ان الهدف الاصلي كان مفرطا فسي التفاؤل ، ولكن لعل من الموائق الاضافية التي حالت دون بلوغه ان قطاع الاسكان ، الذي ظل مهملا دهرًا طويلا ، يعالج الآن في عزلة نسبية . وفي هذا الصدد ، أكد المجلس على ضرورة البحث عن حلول للمشاكل السكنية تندرج في اطار عام هو اطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل

٤١٩ - وتحدث كثيرون من اعضاء المجلس عن دور المساعدة الدولية في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط ، وعن المواضيع التي تخصصها بالاهتمام . وكان من رأيهم ان الدور الاول للمساعدة التي تقدمها الامم المتحدة في هذا الميدان هو دور العامل العفاز ، لان المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكل الاسكان انما تقع على عاتق الحكومات ؛ ولكن الحكومات تعاني في الغلب نقصا شديدا في موارد ، فيترتب على ذلك احيانا رصد اعتمادات غير كافية لقطاع السكان . وقد اقترح بعضهم ان تقوم الامم المتحدة والوكالات المتخصصة بمساعدة البلدان المتنامية على وضع نظام رشيد للاولويات كيما يتاح لهذه البلدان ان تنتفع على الوجه الافضل بمواردها القومية والبشرية .

٤٢٠ — كما أشير الى ان المساعدة الدولية ستظل قاصرة عن تلبية حاجات الحكومات في ميدان الاسكان حتى لو زادت زيادة كبيرة . واقترح اعضاء عديدون توجيه اهتمام خاص، على الصعيد الدولي، الى المشاريع الارشادية والمشاريع النموذجية لاقامة المساكن المنخفضة الكلفة للاسر ذات الدخل المنخفض، ونشر المعلومات، وتدريب الملاكات القومية، ولا سيما عمال البناء المهرة، وما يماثل ذلك من المسائل . وقالوا ان تدريب الملاكات المحلية ينبغي ان يشكل عنصرا رئيسيا في جميع برامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية .

٤٢١ — ولوحظ ان مشكلة تكاليف بناء المساكن مشكلة هامة تحتاج الى مزيد من الاهتمام . وتحدث كثيرون من اعضاء المجلس عن ضرورة اقامة صناعات بناء محلية وضرورة مساعدة الحكومات مساعدة فعالة في هذا المجال، وفي هذا الصدد اعتبر الانتاج المحلي لمواد البناء امرا له أهمية خاصة .

٤٢٢ — وقال كثيرون من اعضاء المجلس ان من الضروري توفير موارد اضافية لمركز الاسكان والبناء والتخطيط، مشيرين بصورة خاصة الى ان تزايد حجم نشاطات المساعدة التقنية التي يتولى مسئوليتها المركز أمر يضاعف من أهمية الحاجة الى المزيد من الموظفين .

٤٢٣ — وفيما يتعلق بمسألة انشاء معهد للوثائق المتصلة بالاسكان والبناء والتخطيط تابع للامم المتحدة في نيودلهي (١٧)، أعرب بعض الاعضاء عن قلقهم لكون لجنة الاسكان والبناء والتخطيط قد غيرت الوظائف التي كان يراد في الاصل ان تكون لهذا المعهد، ولكن لوحظ أن فريقا دراسيا قد كلف بتحديد وظائف المعهد تعديدا اوضح، ويتقدم تقرير عن الترتيبات اللازمة لانشاء هذا المعهد وعن ميدان اختصاصه . ولفت النظر الى انه لا ينبغي لنشاط المعهد المقترح ان ينطوي على تكرار لعمل المركز نفسه .

٤٢٤ — وقال كثيرون من اعضاء المجلس انهم يعتقدون انه كان من الخير لو ان المقترحات التي قدمتها لجنة الانماء الاجتماعي اعيلت الى لجنة الاسكان والبناء والتخطيط كيما تعلق عليها برأيها قبل ان يتخذ المجلس قرارا بشأنها . على ان اعضاء آخرين اشاروا الى ان هذا الاجراء سيؤدي الى تأخير تنفيذ تلك المقترحات، ولا سيما البرامج النموذجية، ورأوا أنه سيظل في المستطاع على اية حال اعادة النظر في هذه البرامج، بواسطة لجنة الاسكان والبناء والتخطيط وكذلك لجنة الانماء الاجتماعي، على هدى الخبرة التي يتم اكتسابها خلال المرحلة الاولى من التنفيذ .

(١٧) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والاربعون، الملحق رقم ٤، الفصل السادس. انظر ايضا E/SR.1447 .

التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ومع الوكالات
الدولية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية

٤٢٥ - اتخذ المجلس، بناءً على توصية لجنة الاسكان والبناء والتخطيط (١٨)، قراره ١٢٢١ (الدورة ٤٢) بشأن التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والوكالات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية؛ وفيه دعا مركز الاسكان والبناء والتخطيط، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والوكالات المتخصصة، ومراكز الاسكان الإقليمية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية، إلى تعزيز وزيادة تعاونها في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط؛ ورجا الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها، ابتداءً من الدورة الخامسة، تقريراً يتناول النشاطات التي تضطلع بها المنظمات المنتمة إلى أسرة الأمم المتحدة في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط؛ كما رجأ أن يولي التقرير اهتماماً خاصاً لتدابير التعاون المعمول بها أو التي سيعمل بها فيما بين وكالات الأمم المتحدة المسهمة بنشاطات مختلفة تتعلق بالاسكان والبناء والتخطيط.

الانعاش والتعمير اثر وقوع الكوارث الطبيعية

٤٢٦ - اتخذ المجلس، بناءً على توصية لجنة الاسكان والبناء والتخطيط (١٩)، قراره ١٢٢٢ (الدورة ٤٢) بشأن الانعاش والتعمير اثر وقوع الكوارث الطبيعية وفيه رجأ الأمين العام، في جملة أمور، أن يوزع تقريره عن هذا الموضوع (E/C.6/52/Add.6 - 7) توزيعاً مباشراً على أوسع نطاق ممكن؛ وأن يضع قائمة بالخبراء المستعدين لاستدعاء المشورة والمساعدة في المناطق المنكوبة خلال مهلة قصيرة؛ وأن يتولى، بقدر ما تسمح له الموارد بذلك اعداد كتيبات عن الكوارث؛ وأن يعطي أولوية عالية لتقديم منح استكمال التخصص إلى طلاب العمارة والهندسة للقيام بدراسات خاصة عن المشاكل التصميمية والانشائية المتصلة بالكوارث وهندسة الزلازل والميادين المماثلة؛ وأن يبحث امكانيات اتخاذ بعض التدابير الادارية الخاصة للتعجيل بتقديم المساعدة التقنية اللازمة إلى البلدان التي تتعرض للكوارث الطبيعية.

(١٨) المرجع نفسه، الدورة الثانية والاربعون، الملحق رقم ٤، الفصل الثالث، الفرع الثالث؛ والفصل العاشر، مشروع القرار رقم ٤ (أولاً).

(١٩) المرجع نفسه، الفصل الخامس، الفرع الثاني؛ والفصل الخامس، مشروع القرار رقم ٤ (ثانياً).

البرامج النموذجية في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط

٤٢٧ - لاحظ المجلس ان لجنة الانماء الاجتماعي، في مناقشتها (٢٠) لمسألة البرامج النموذجية في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط، علّقت أهمية خاصة على زيادة التدريب التقني والمهني، وكذلك على مخططات الاسكان المنخفض التكاليف وطرق انتاج مواد البناء المنخفضة التكاليف، وكانت اللجنة قد أولت اهتماما خاصا لطبيعة مشاكل الاسكان الناجمة عن سرعة نمو سكان الحضر، في البلدان المصنّعة والمتنامية على السواء، وألحّت على مساس الحاجة الى اتخاذه تدابير لادماج المهاجرين الوافدين من الريف الى الحضر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدن، وللحؤول دون ازدياد الاحياء المتخلفة والاحياء الناشئة عن استقطان الارض الخواء. وقد لاحظ المجلس ان اعضاء اللجنة اعتبروا تعبئة الموارد للبناء الاسكاني مسألة ذات أهمية خاصة للبلدان المتنامية، حيث يغلب ان يؤدي التنافس بين جميع القطاعات على الموارد القليلة المتوفرة الى جعل الاعتمادات المخصصة لبرامج الاسكان شديدة القصور عن الكفاية؛ وان الاعضاء علّقوا، في هذا الصدد، أهمية كبرى على الدور الذي تستطيع ان تؤديه المساعدة الدولية، وعلى تدريب الملاكات المؤهلة، وعلى المشاريع التي تعتمد على حسن تنظيم الموارد الموجودة مثل المشاريع النموذجية، ومشاريع الاسكان الذاتي.

٤٢٨ - وقد قبل المجلس اقتراحا قدمته لجنة الانماء الاجتماعي، بعد ادخال بعض التعديلات عليه، فاصدر قراره ١٢٢٤ (الدورة ٤٢) بشأن الاسكان والمرافق المجتمعية المتصلة به للاسر المنخفضة الدخل، وفيه رجا من لجنة الاسكان والبناء والتخطيط توجيه الاهتمام اللازم الى الاعتماد الذاتي، والتعاونيات، والمساكن المخصصة للايجار، والاعانات الحكومية، وكذلك الى وضع المعايير الملائمة للاسكان. كما اوصى حكومات الدول الاعضاء بتنفيذ البرامج النموذجية المكيفة مع حاجات البلدان المتنامية والرامية الى تحسين احوال المعيشة في احياء المستوطنين أو الاحياء المتخلفة في المناطق الحضرية او الريفية، بالاقدام على معالجة احوال الاجتماعية والاقتصادية والمادية دفعة واحدة في تلك المناطق، مع الحرص على اشراك المواطنين المعنيين، وأوصى بان تنشيء، عند الامكان، مؤسسات ومنظمات لتشجيع ودعم جهود التعسين التي يقومون بها بانفسهم. ثم طلب المجلس الى الامين العام ان يعمد، بالتشاور مع حكومات الدول الاعضاء ومع هيئات الامم المتحدة الاخرى، الى تقرير مدى امكان الحصول على الدعم المالي والتقني والمادي لمثل تلك البرامج النموذجية، والى اعطاء التوجيه العام لاي برنامج نموذجي قد يستطاع الاضطلاع به.

(٢٠) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥، الفصل الثاني؛ والفصل التاسع، مشروع القرار (ألف).

سنة الاسكان الدولية

٤٢٩ — كذلك اتخذ المجلس، بناءً على توصية اللجنة، قراره ١٢٢٣ (الدورة ٤٢) بشأن الوسائل الكفيلة بتركيز اهتمام الجمهور على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة المقترنة بالافتقار الى المساكن والمرافق المجتمعية الكافية ومصاعب الانماء الرشيد للمجتمعات الريفية والحضرية، ولا سيما في البلدان المتنامية، وكذلك وسائل تعبئة الجهود في عمل يتخذ صورة برامج محددة لتحسين تلك الاعوال . وطلب المجلس الى الامين العام اعداد تقرير عن هذا الموضوع يشفعه بالاقتراحات الممكنة للعمل اللازم؛ كما طلب الى لجنة الاسكان والبناء والتخطيط ان تصمد، عند نظرها في التقرير، الى بحث امر فائدة اعلان سنة دولية تسمى سنة الاسكان الدولية . وقد اعرب عدة مثليين عن تحفظاتهم بشأن الآثار المالية التي تترتب على القرار .

الفرع الثالث

السكان

٤٣٠ — لما كانت لجنة السكان لم تجتمع خلال الفترة المستعرضة فان جدول اعمال المجلس في عام ١٩٦٧ لم يتضمن بنداً محدداً بشأن السكان . ومع ذلك فان مسائل السكان حظيت باهتمام بالغ خلال المداولات التي عقدها المجلس في دورته الثالثة والاربعين، ولا سيما بصدور مناقشته العامة للسياسة الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (٢١) .

٤٣١ — وكان الامين العام، في بيانه الافتتاحي امام المجلس (٢٢)، قد اشار الى أهمية التغيرات التي طرأت على المواقف التي تتخذ ازاء المشاكل التي تطرحها سرعة نمو السكان؛ ولفت النظر الى ان مسائل السكان لم تعد تبعد تبعد من الزاوية الاقتصادية وحدها بل اصبحت ايضاً تدرس وتعالج في الاطار البشري والاجتماعي العريض، اطار المجتمع الحديث، الذي يعترف اعترافاً متزايداً بضرورة تزويد الناس بوسائل التحكم في حجم اسرهم .

٤٣٢ — ولا حظ الامين العام ان اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٢١١ (الدورة ٢١) جعل في استطاع الامم المتحدة ان تضطلع في هذا الميدان ببرنامج عمل "اجراً وأفعلاً"، وان الامم المتحدة ذاتها قد اوجدت بمقومات هيكلية نظامية يمكنها ان تهنيء، بتعاون الوكالات المتخصصة المعنية وتوفر بعض الموارد الاضافية، دعماً لأفعل للبرامج الواسعة النطاق . ولا حظ الامين العام انه قد تم

(٢١) E/SR.1480-1489 و E/SR.1505 .

(٢٢) E/SR.1480 .

اعداد برنامج اعمال لفترة خمس سنوات في ميدان السكان ، وأعلن عن اعتزامه ان يطلب زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لهذه النشاطات زيادة تدريجية . كما اعلم المجلس بما قرره من انشاء صندوق استثماري للنشاطات الديموغرافية ، يكون مفتوحا لتلقي تبرعات الحكومات والمؤسسات ، قائلا انه سيكون من شأن هذا الصندوق الاستثماري ان يتيح ، في جملة امور ، انشاء مراكز تدريس ومشاريع نموذجية لمساعدة الحكومات في وضع برامجها الخاصة او توسيعها .

٤٣٣ — وقد تكلم كثيرون من اعضاء المجلس عن اهمية قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (الدورة ٢١) ، مشيرين الى ان اتخاذه بالاجماع يسمح للامم المتحدة ان تضطلع ببرنامج تقدمي واسع متوازن فسي الميدان الديموغرافي . و اشار بعضهم ايضا الى ان هذا القرار يمثل ، مع مقررات المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (قرار المجلس ١٠٨٤ (الدورة ٣٩)) ، انتقالا الى مرحلة جديدة من مراحل الاعتراف بدور اسرة مؤسسات الامم المتحدة في هذا الميدان .

٤٣٤ — و اشار كثيرون من اعضاء المجلس الى العلاقات الموجودة بين سرعة نمو السكان وبين مستويات الانتاج والعرض من المواد الغذائية ، ملاحظين مثلا ان الفجوة تزداد اتساعا في البلدان المتنامية بين ما تنتجه من المواد الغذائية وما تحتاج اليه منها ، وان نمو السكان لا يزال اسرع من الزيادات التي يشهدها انتاج المواد الغذائية في العالم . وقال احد الاعضاء ان اجزاء كثيرة من العالم قد تقاسي المجاعة خلال العقد القادم ما لم تضاعف برامج زيادة انتاج المواد الغذائية وبرامج التحكم بنمو السكان . كذلك اهتم الاعضاء بتأثير العوامل الديموغرافية في اليد العاملة وفرص العمل ، ولا سيما في معرض دراسة المشاكل المعقدة التي يثيرها انما البلدان للموارد البشرية المتاحة لها واستخدامها استخداما كاملا (٢٣) .

٤٣٥ — وتحدث عدة اعضاء في المجلس عن السياسات المأخوذ بها في بلدانهم وعن البرامج المضطلع بها لمواجهة مشاكل سرعة نمو السكان . و ابرزوا بوجه خاص اهمية ضبط الزيادة في عدد السكان من حيث صلته بتعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي . ولفت النظر ايضا ، من جهة اخرى ، الى انه وان كان من المرغوب فيه ان تزيد الامم المتحدة من جهودها لحل مشاكل السكان في العالم ، فان خفض معدل المواليد ليس وحده العلاج العام الشافي . ولا عظم أحد الاعضاء أن تخفيض المعدل الطبيعي لنمو السكان يمكن ان تترتب عليه ، في بعض الاحوال ، آثار غير مرغوب بها على المدى الطويل .

٤٣٦ — وأعرب اعضاء عديدون في المجلس عن ارتياحهم لما اعتزمه الامين العام من توسيع نشاط الامم المتحدة في ميدان السكان . ورحبوا بما قرره من انشاء صندوق استثماري يغذي بالتبرعات ؛

وأعلن عدة أعضاء انهم مستعدون للنظر في التبرع للصندوق وانهم يأملون من الحكومات الاخرى ومن المنظمات الخاصة ان تتبرع ايضا . واعربوا عن تأييدهم لزيادة المخصص لنشاطات الامم المتحدة في هذا الميدان من اعتمادات الميزانية ، نظرا لان للامم المتحدة دورا هاما يجب ان تقوم به في التماس الحلول لمشاكل السكان في العالم . وأشار احد الاعضاء الى ان من المسؤوليات الرئيسية للمجلس نفسه ان يسهر على ان تصبح مشكلة السكان من المشاكل التي تحظى بالاهتمام في المناقشات الدولية والتي تعشد الجهود لمعالجتها عن طريق العمل الدولي . وأعرب المجلس عن تأييده بصورة عامة للاقتراح الداعي الى جعل موضوع السكان يشكل بندا رئيسيا من بنود دورة المجلس القادمة التي ستعقد اثناء السنة الدولية لحقوق الانسان .

٤٣٧ - وأختتم المجلس نظره في هذه المسألة باتخاذ قرارا اشار فيه الى قراره ١٠٨٤ (الدورة ٣٩) والى قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (الدورة ٢١) ، كما اشار الى البيان الذي ادلى به الامين العام امام المجلس بشأن برامج الامم المتحدة في ميدان السكان . وبلاضافة الى ذلك ، لاحظ المجلس ما اتخذته مجالس ادارة منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة من مقررات تتعلق بنشاطات تلك المنظمات في هذا الميدان . وحث المجلس جميع المنظمات الداخلة في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ان تبذل ، في نطاق اختصاصها ، كل جهد ممكن بغية انماء وزيادة فعالية برامجها في ميدان السكان ، بما في ذلك التدريب والبحث ، والخدمات الاعلامية والاستشارية ، ودعا اليونسكو ، خاصة ، الى الاستمرار بصورة نشطة في اعمالها المتصلة بذلك في ميادين التعليم والعلوم الاجتماعية ووسائل الاعلام العام .

الفرع الرابع

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

٤٣٨ - استعرض المجلس في دورته الثالثة والاربعين (٢٤) تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة عن دورته المعقودة في نيويورك في حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (E/4403) ٢٥ واستمع المجلس ايضا خلال مناقشته العامة الى بيان وخيز القاه المدير التنفيذي للمؤسسة (٢٦) .

٤٣٩ - ولدى تقديم التقرير ، قال رئيس المجلس التنفيذي ان احدى المهمات الكبرى التي قام بها المجلس في دورته الاخيرة كانت دراسته لتقرير عن الاستراتيجية والمعايير والاولويات في استخدام معونة اليونسيف وهو تقرير اعدده للمجلس ، بناء على طلبه ، المدير التنفيذي . وأضاف أن المجلس ايد بعمارة المقررات التي خلص اليها هذا التقرير ، الذي لم يتضمن مع ذلك اية اقتراحات

٢٤) E/SR.1503 .

٢٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق

رقم ٨ .

٢٦) E/SR.1484 .

باجراء تعديلات جوهرية في السياسة الاساسية . وذكر ان التوصية الرئيسية في التقرير تمثلت في القول بان خير اسلوب تستطيع به اليونيسيف خدمة اهدافها الانسانية وافعل اسلوب تستطيع به استخدام مواردها هو اتباع " النهج القطري " اى ان تساعد البرامج الاساسية الموضوعة لفائدة الاطفال والناشئين والتي تتمتع باولوية مسلم بها في اطار الجهود الانمائية للبلدان كل على انفراد . وأضاف انه لما كانت حاجات البلدان تختلف باختلاف الاوقات ، فليس في وسع اليونيسيف ان تعدد اولويات عالمية عامة توزع مواردها على ضوئها ؛ بل ان عليها ان تختار الاولويات بالاتفاق مع كل بلد في ضوء الحالة المحلية للاطفال والناشئين وعلى اساس استراتيجية موجهة الى انماء الخدمات القومية الدائمة اللازمة .

٤٤٠ — وذكر انه لما كانت موارد اليونيسيف محدودة بالنسبة الى الحاجات التي تسعى لتلبيتها ، فلا بد لدورها ان يكون ، في الدرجة الاولى ، دور الاضطلاع بالمشاريع النموذجية التي يمكن ، متى ثبت نجاحها ، ان يكون لها الفضل في اجتذاب موارد اضافية من داخل البلدان التي تتلقى المساعدة ومن مصادر اخرى خارجية . ويبين انه ينبغي للمشاريع التي تساعد اليونيسيف ، كيما تنجح ، ان تتمتع في أعين المسؤولين عن تخصيص الموارد في البلدان بأولوية عالية بالقدر الذي يكفل حصولها على الدعم القومي اللازم في شكل مالاكات وتمويل . ووضح ان افضل السبل الى بلوغ هذا الهدف هو ، في العادة ، السهر على ادراج المشاريع في خطة الانماء حيثما توجد مثل هذه الخطة ، ولكن من المستطاع بلوغه كذلك باتباع المبدأ المسمى مبدأ المساهمة المقابلة ، الذي نهجت عليه اليونيسيف على مدى تاريخها ، والذي يوجب على الحكومة المستفيدة ان تسهم بمواردها في تغطية النفقات المحلية للمشروع الذي تمده اليونيسيف بالمعونة . واستدرك فبين ان القدر المقتضى من هذه الموارد قد يمثل عبئا ثقيلا على البلدان المتنامية ، وذكر ان المجلس قد اعترف منذ عدة سنوات بوجود هذه المشكلة فاخذ بسياسة " المساعدة الخاصة " التي تؤدي الى خفض تلك المبالغ . وأضاف ان من الامور المشجعة ان المشاريع التي تمدها اليونيسيف بالعون تنفذ بنجاح ، وان متوسط ما تسهم به البلدان المستفيدة من مواردها الخاصة يساوى ما يقرب من مثلي ونصف مثل قيمة المعونة التي تقدمها اليونيسيف .

٤٤١ — وقال ان على اليونيسيف ان تستخدم مواردها على وجه يتيح مضاعفة هذه الموارد الى اقصى حد ممكن ، وهي مضاعفة يمكن بلوغها من سبل عديدة ، كاعانة البلدان على تقييم حاجاتها وامكانياتها ، وكتوجيه المساعدة في الخدمات التي ينتفع بها الاطفال الى " نقاط النمو " ، وكالعمل على ازالة العقبة الرئيسية ، ولا سيما عن طريق التدريب . وذكر ان المجلس التنفيذي يرى من المرغوب فيه تركيز موارد اليونيسيف في مشاريع اقل عدداً وأكبر حجماً ؛ وانه مع اعترافه بانه قد يكون للمشروع الصغير مبرر من صغر البلد او من فائدة تشجيع المحاولات التجريبية ، فان الهدف الرئيسي لليونيسيف هو مساعدة المشاريع التي يكون لها ، او التي ينتظر ان يكون لها شأن هام ، دون غيرها .

وأضاف ان من رأى المجلس التنفيذي انه ليس بالممكن ولا المرغوب به ان تحدد سلفا معايير دقيقة لتوزيع المساعدة على مختلف انماط المشاريع ومختلف البلدان ، بل ان أهم ما ينبغي هو مواصلة الاخذ بالمرونة والروح العملية اللتين كانتا سمتان مميزتان لنهج اليونيسيف في الماضي ، واعطاء الاولوية للمشاريع التي تلون منخفضة الكلفة اذا قيست بعدد المستفيدين منها .

٤٤٢ — وقال ان المجلس التنفيذي رعب بزيادة التركيز على الجهود المبذولة للتنسيق بين مساعدة اليونيسيف ومساعدة بقية منظمات الامم المتحدة ، لا تنافيا للتدخل فحسب ، بل طلبا للوصول كذلك الى نهج ديناميكي قائم على روح جماعية حقيقية .

٤٤٣ — وذكر ان المجلس التنفيذي اقر توزيع اعتمادات يزيد مجموعها بقليل على ٥٠ مليون دولار ، وهذا المستوى هو أعلى مستوى بلغته هذه الاعتمادات منذ عهد اليونيسيف الاول حين كان جهدها منصبا على الاغايات الطارئة . وقد وزعت هذه الاعتمادات بين ميادين نشاط مختلفة ، على النحو التالي : ٥٢ في المائة للميدان الصحي ، بما فيه مكافحة الامراض ؛ و ١٣ في المائة للتغذية ؛ و ٥ في المائة للرعاية الاجتماعية ؛ و ٢٤ في المائة للتعليم . وبلغ مجموع عدد المشاريع التي تم اقرارها ، بما في ذلك مشاريع الاغايات الطارئة والخدمات المتكاملة والتخطيط ، ٢٥١ مشروعا .

٤٤٤ — وتمثل أهم تحول عن نهج السنوات السابقة في توزيع الاعتمادات في نسبة المعونة المخصصة للتعليم . وكان اعداد المعلمين موضع التأكيد الرئيسي ، ولكن الهواد التعليمية حظيت ايضا بنصيب من الاعتمادات التي أقرت لعام ١٩٦٧ . بل ان احدى النواحي الهامة في معظم المشاريع التي قدمت لها اليونيسيف معونتها كانت تدريب الملاكات محليا ، الامر الذي جاء معبرا عن الاولوية العالية التي تعطيتها الحكومات لتعزيز المرافق التدريبية القومية . وبانتهاء عام ١٩٦٦ ، كانت اليونيسيف قد وفرت اللزم من المعدات والاعانات المالية واشكال المعونة الاخرى لتدريب اكثر من ٢٢٠.٠٠٠ عامل للخدمة في برامج موضوعة لفائدة الاطفال ، وكانت تخصص ما يقارب ثلث مواردها لهذا الغرض . وقد انصب الاهتمام الاكبر على تدريب العمال المتوسطين والمساعدين ، وكذلك القادة المحليين والمتطوعين .

٤٤٥ — ومضى فقال ان الاعتمادات المخصصة للصحة انخفضت قليلا عنها في السنوات السابقة من حيث النسبة المئوية ، ولكنها من حيث القيمة المطلقة ازادت زيادة بيّنة . وذكر ان المجلس التنفيذي أقر توصيات اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لشئون السياسة الصحية ، ووافق على ان في وسع اليونيسيف ان تقدم المعونة لتخطيط الاسرة بوصف هذه المعونة جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية العامة للائومة والطفولة . وانتقل الى الناحية المحلية فقال ان مساعدة اليونيسيف ستقدم تلبية لطلبات الحكومات وتؤلف جزءا من الخدمات الصحية للبلد المستفيد ولن تشكل فئة متميزة من فئات المساعدة ؛ وأضاف ان هذه المساعدة ستقتصر على اشكال المعونة التقليدية التي اقرها المجلس طوال السنوات العديدة الماضية ، كتدريب الافراد ، والامداد بالحريات

والمؤمن ، وتقدير المعدات اللازمة للمرافق الصحية المخصصة للأمومة والطفولة ؛ وان اليونيسيف لن تتحمل اية مسؤولية عن تنظيم وإدارة البرنامج الذي تضعه الحكومة لتخطيط الاسرة ؛ كما انها ستطلب المشورة التقنية من منظمة الصحة العالمية فيما يتصل بأية مساعدة من هذا النوع .

٤٤٦ — و اضاف رئيس المجلس التنفيذي ان المجلس استعرض عددا من التقييمات المتصلة بمبادئ مختلفة . وقد اتضح من تقييم اجريته منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وان مساعدة المرافق الصحية المخصصة للأمومة والطفولة في الفترة الممتدة من اول ١٩٦٠ حتى نهاية ١٩٦٤ ساعدت على تحقيق تقدم محسوس في هذه الخدمات ، كما ونوعا ، ومع ذلك فان من الجلي ان البرامج الصحية المعدة للأمومة والطفولة لا تصل الا الى عدد بالغ الضآلة من الامهات والاطفال ، وكذلك ان الخدمات التي يتلقاها هؤلاء تكون احيانا من نوعية رديئة . اما فيما يتعلق باستئصال الملاريا ، فقد لاحظ المجلس التنفيذ ان الحكومات — ولا سيما في البلدان التي امكن الهبوط بالملاريا فيها الى مستوى منخفض — قد بدأت تظهر فتورا في قبول الاستمرار في تحمل النفقات المالية الثقيلة التي يتطلبها السير بحملة القضاء على الملاريا حتى النهاية . و اشار رئيس المجلس التنفيذي في هذا الصدد الى اعتماد المجلس لتوصية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لشؤون السياسة الصحية ، وهي التوصية التي تدعو الى قيام كلتا هاتين المؤسساتين باستخدام نفوذهما لدى حكومات البلدان التي يحدث فيها ذلك كيما تجدد هذه الحكومات اهتمامها ببرامج القضاء على الملاريا ، والتي تقرر انه لن يكون لدى الوكالات الدولية ما يبرر الاستمرار في تقديم المساعدة لاي بلد تتخلف حكومته عن تقديم نصيحتها من الاموال اللازمة لتنفيذ برنامج استئصال الملاريا .

٤٤٧ — وذكر رئيس المجلس التنفيذي ان تأثر الاطفال بالسباق بين عدد السكان والعرض من اللوازم الغذائية — الذي هو سباق خاسر حاليا في بعض اجزاء العالم — كان في طليعة شواغل المجلس طوال مداولاته . وقال ان المجلس نظر في تقرير مرحلي عن مدى تقدم الجهود المبذولة للاكثار من الاغذية الغنية بالبروتينات ، وفي تقييم للمساعدة المقدمة للنواحي التطبيقية من التغذية . وذكر ان منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف تعمل معا منذ بضع سنوات على استحداث مركّزات وأخلطة غنية بالبروتينات ؛ وان ما يزيد على ثلثي اعتمادات اليونيسيف في ميدان التغذية عام ١٩٦٧ قد خصص لمشاريع التغذية التطبيقية الموجهة لمنفعة الاسر الريفية ، ولا سيما لتحسين النظام الغذائي للامهات والاطفال ، مع الجمع بين التحليم والتدرييب في شؤون التغذية وبين انتاج واستهلاك مختلف الاغذية الوقائية . و اضاف ان هذا التقييم للمساعدة المقدمة في ميدان التغذية التطبيقية من اليونيسيف ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية يبين ان الافكار الاساسية التي يقوم عليها البرنامج سليمة ، ولكنه يذكر ان ثمة حاجة الى مزيد من المرونة .

٤٤٨ — وقال رئيس المجلس التنفيذي ان المجلس عرض عليه كذلك تقييم اولي لنتائج مؤتمريين اقليميين عن التخطيط للطفولة والشباب في الانماء القومي ، عقد اولهما في امريكا اللاتينية (تشرين الثاني (نوفمبر) — كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) وثانيهما في آسيا (آذار (مارس) ١٩٦٦) ،

وانه بدا جليا من هذا التقييم ان المؤتمرين حققا مقاصدهما وحفزا على نشاطات يرجى لها الاستمرار ؛ ولكن المدير التنفيذي اوضح انه لا يرى حاجة الى عقد أية مؤتمرات كبيرة مطالة فسي المستقبل القريب بل يرى ، حاليا ، وجوب مضاعفة النشاط في هذا الميدان على الصعيد القطري .

٤٤٦ - وذكر رئيس المجلس التنفيذي ان المجلس اكد من جديد اقتناعه بأن معظم موارد اليونيسيف يجب ان تخصص للبرامج الطويلة المدى ، ولكنه سلم في الوقت ذاته بأن على اليونيسيف ان تكون متنبهة لما قد تتطلبه حالات الطوارئ من المساعدة العاجلة ، وان تكون مستعدة لتلبية احتياجاتها . وقد قرر المجلس ، عن طريق الاقتراع بالمراسلة ، في اواخر عام ١٩٦٦ واوائل عام ١٩٦٧ ، اعتماد مبالغ مجموعها ٢٥ مليون دولار لضحايا الجفاف في الهند من الاطفال والامهات ؛ كما رجا المجلس في دورته المعقودة عام ١٩٦٧ ، من المدير التنفيذي ، ان يدرس الطرق والوسائل التي تكفل في حالات الطوارئ مد مساعدة اليونيسيف ، بالتعاون مع منظمات الصليب الاحمر ، بحيث تشمل جزأ في بيتنام كليهما ؛ وكذلك اتخذ المجلس تدابير لمساعدة الاطفال والامهات من ضحايا العمليات العسكرية في الشرق الاوسط .

٤٥٠ - واستدرك رئيس المجلس التنفيذي قائلا ان المجلس يدرك اشد الادراك الفجوة المروعة المستمرة بين حاجات الاطفال وبين الموارد المتاحة له لتلبيتها وهي موارد غير كافية بتاتا . وذكر أن نحو ٤٠ في المائة من السكان في البلدان المتنامية هم دون الخامسة عشرة من العمر ؛ وان المجلس قرر ، بالنظر الى مساس الحاجات القائمة ، رصد اعتمادات تبلغ تقريبا ٥٠ مليون دولار ، مما يعني ضمنا سحب كل احتياطي اليونيسيف المتواضع . وقال ان في ذلك مجازفة محسوبة تتمثل في احتمال الاضطرار الى خفض المخصصات خفضا محسوسا في السنوات التالية ما لم يزد الدخل من مستواه الحالي البالغ نحو ٤ مليونا الى المستوى المستهدف الذي سبق للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ان ايداه ، وهو مستوى الـ ٥٠ مليونا . وختم الرئيس كلامه بمناشدة المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، باسم المجلس التنفيذي ، ان يدعم بكل نفوذه النداء الداعي الى تأمين اعتمادات اضافية .

٤٥١ - ولدى نظر المجلس في تقرير المجلس التنفيذي ، اعترف الجميع بجسامة حاجات الاطفال وبأهمية محاولة تلبيتها ، لا لاسباب انسانية فقط بل ايضا بسبب أهمية الترابط بين البرامج الموضوعة لفائدة الاطفال وبين الانماء الاقتصادى والاجتماعي للبلدان التي يعيشون فيها . وكان التقدير أن مستوى نماء بلد ما هو ، من جهة ، عامل اساسي في تقرير الاحوال التي يولد فيها اطفاله ويحيون ويشبون حتى اكتمال الرشد ، ولكن النماء نفسه ، من جهة اخرى ، مرهون الى حد بعيد بمدى حسن اعداد النشي الجديد .

٤٥٢ - كذلك لقيت التأييد بصورة عامة فكرة اتباع " النهج القطري " ، وما تستتبعه هذه الفكرة ضمنا من التنسيق الوثيق مع موارد المصونة الخارجية الاخرى ، ولا سيما مع المنظمات الداخلة فسي

مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة . واثنى ممثلون عديدون على جهود اليونيسيف في هذا الصدد ؛ ووصف احدى هم اليونيسيف بأنها نموذج للنجاح في العقد الانمائي الاول ، وبأن عملها مثال على التعاون مع الوكالات الاخرى الذى هو تعاون موجه الى مساعدة " الطفل بوصفه كلاً " ، اى الطفل باعتباره فرداً وباعتباره في الوقت ذاته عضواً في المجتمع .

٤٥٣ - وكان المقبول به عامة ان سلّم الأولويات الذى تقرر اليونيسيف مساعداتها على اساسه يجب ان يرسم بالتعاون مع كل بلد في ضوء حاجاته الآنية وجهوده الانمائية العامة ، لا ان يرسم على اساس عالمي شامل . كذلك اعترف اعضاء المجلس عامة بأهمية قيام اليونيسيف بدور الصامد الحفاز . ولئن أقر بعضهم برشاد الجهود التي تحاول تركيز المساعدة في مشاريع اقل عدداً واضخم حجماً ، فقد شددوا في الوقت نفسه على انه لا ينبغي لليونيسيف ان تنساق الى قصر جهودها على قلة من المشاريع في قلة من البلدان بل يجب ان تحافظ على مرونتها وان تظل قادرة على التحرك الى المجالات التي تظهر فيها حاجات جديدة وذلك بمجرد أن تكون مشاريعها قد دلت على نجاحها واجتذبت المساعدات الكافية من المصادر الاخرى القادرة على تقديم مقادير اكبر من المصروفة .

٤٥٤ - واعرب بعض الممثلين عن قلقهم للتباين بين المناطق المختلفة من حيث مقدار المعونة المقدمة للأطفال الواحد في كل منها . على ان رئيس المجلس التنفيذي علل ذلك بقوله ان التباين يرجع الى حد ما الى اختلاف مستويات الطلبات الواردة من الحكومات المستفيدة ، وهذه الطلبات التي هي الاساس الذى تبني عليه كل اعمال اليونيسيف . ثم استدرك قائلاً ان الامر مع ذلك مشكلة لم تغيب عن اليونيسيف ، وانه يعمتزم ان يلفت مرة اخرى نظر الامانة العامة والمجلس التنفيذي الى ذلك في الاجتماع التالي للجنة البرنامج .

٤٥٥ - اما فيما يتعلق ببرامج اليونيسيف وبوجوه نشاطها المختلفة ، فقد اتفق الرأى بما يقارب الاجماع على ان اليونيسيف تستخدم الموارد المتاحة لها الى اقصى حد ممكن للمساعدة على تلبية حاجات الاطفال والناشئين ذات الاولوية . وقد ابدى بعض التحفظ بشأن هذه النقطة ممثل واحد ، مؤكداً انه ينبغي على اليونيسيف ان تكون اكثر تركيزاً على حاجات صغار الاطفال ، ولا سيما اولئك البالغين ما بين السنة الواحدة والسنوات الست ، وانه ليس لها ان تقدم المساعدة للناشئين ، ولا ان تقدم المساعدة من اجل التعليم والتدريب لأن هذين هما ميدانا اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية . وقد رد رئيس المجلس التنفيذي فأعاد الى الذاكرة النقاش الواسع الذى دار حول الموضوع في دورة المجلس التنفيذي عام ١٩٦١ ، والذى اسفر عن قرار ينص على ان على اليونيسيف ان توفر المعونة في هذه الميادين ؛ واكد انه لا تشابك بين هذا النشاط ونشاط اليونيسكو أو منظمة العمل الدولية ، بل الاصح ان مساعدات اليونيسيف تيسر تنفيذ البرامج الداخلة في ميدان عمل هاتين المنطقتين . كما لفت النظر الى ان توزيع المساعدة على ميادين متعددة هو نتيجة طبيعية لاتباع النهج القطري ؛ وان معونة اليونيسيف للتعليم والتدريب انما ازادات مراعاة

لتقرير البلدان المتنامية ان هذين هما الميدانان الجديران بالأولوية من زاوية حاجات اطفالهما . اما من حيث حدود السن عامة ، فأشار الى ان بعض قرارات الجمعية السابقة بشأن اليونيسيف قد اعتمدت برامج لفائدة الاطفال والمراهقين والشباب ، مضيفاً ان اليونيسيف اكثر اهتماماً على وجه العموم بالفئات العمرية الأصغر ، ولكن من العسير وضع حد أعلى للسن بصورة قاطعة . وتكلم ممثل آخر ، فأبدى اسفه لأن نسبة المصنوعة المخصصة للتغذية لم تزد عما هي عليه ، ولا حظ ان المبالغ المعتمدة لعام ١٩٦٧ مازالت ادنى من المتوسط السنوي للمبالغ المعتمدة في الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ . على ان هذا الممثل نفسه ، حين تكلم باسم واضعي مشروع قرار بشأن اليونيسيف ، اعرب عن الارتياح العام لأسلوب اليونيسيف في استخدام مواردها وقال ان من رأيه ان المجلس التنفيذي والامانة العامة يستحقان الثناء على الشجاعة في الاقدام على المجازفة المحسوبة المتمثلة في رصد اعتمادات تبلغ نحو ٥٠ مليون دولار . ولما كان هذا لم يتحقق الا بالسحب من الاحتياطي المحدود في الاصل ، فان المحافظة على هذا المستوى للاعتمادات ستقتضي الحصول على المزيد من التبرعات . وقد اعرب العديدون من ممثلي البلدان المستفيدة عن تقديرهم للمعونة التي تقدمها اليونيسيف ، ولا سيما في ميادين مثل الخدمات الصحية للأمومة والطفولة ، ومكافحة الامراض ، والتغذية ، والتعليم .

٤٥٦ - وفيما يتعلق بتخطيط الاسرة ، اعرب عدة ممثلين عن اغتباطهم لاستماع المجلس التنفيذي الوصول الى قرار اجماعي في دورته عام ١٩٦٧ ، وذلك نظراً للمصاعب التي نشأت اثناء مناقشة المسألة في دورة ١٩٦٦ . وقد تحفظ أحد الممثلين بشأن هذا القرار ، مؤكداً ان تخطيط الاسرة لا يصح ان يكون ميداناً تبذل فيه اليونيسيف مساعدتها . ورد رئيس المجلس التنفيذي قائلاً ان اليونيسيف لن تحضر البلدان على الاخذ بسياسة تخطيط للاسرة كما انها لن تشيها عن ذلك ، وهي لن تقدم المساعدة الا جواباً على طلب تقدمه الحكومات . كما لفت النظر الى المصاعب العملية التي ستعترض محاولة قصر مساعدة اليونيسيف على الخدمات الصحية للأمومة والطفولة فحسب ، عندما تكون هذه الخدمات نفسها مشتملة ايضاً على تخطيط الاسرة .

٤٥٧ - وكان اسراع اليونيسيف في تلبية طلبات المساعدة في حالات الطوارئ خلال العام الماضي موضع تقدير الاعضاء عامة . وقد رأى احد الممثلين انه ليس من شأن اليونيسيف ان تقدم المعونة لفيتنام ، والتمس المزيد من المعلومات عن تنفيذ قرار المجلس التنفيذي بشأن تقديم المساعدة للشرق الاوسط . واجاب رئيس المجلس التنفيذي بأن اليونيسيف تقدم المعونة لجمهورية فيتنام منذ وقت غير قصير ، وان هذا العون موجه الى اولئك الاطفال الذين لا تقوم اية جهات اخرى بتلبية حاجاتهم في ميادين الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية . واعاد الى الذاكرة قرار المجلس التنفيذي بأن يطلب الى المدير التنفيذي ان يدرس الطرق والوسائل التي تتيح مد معونة اليونيسيف ، بالتعاون مع منظمات الصليب الاحمر ، بحيث تشمل جزأى فيتنام كليهما ، وقال ان الاتصال بتلك المنظمات قد بدأ . اما بشأن الشرق الاوسط ، فذكر انه تم حتى الآن اعتماد

حوالي ٤٧٠.٠٠٠ دولار، وأن الكثير من هذه المساعدة قد قدم فعلاً أو هو في طريقه إلى المنطقة، وأضاف أن رصد أية اعتمادات أخرى يتجاوز بها المجموع ٥٠٠.٠٠٠ دولار، يقتضي قراراً من المجلس التنفيذي عن طريق الاقتراع بالمراسلة، وأن اليونيسيف لم تتلق حتى الآن من الحكومات المعنية طلبات إضافية لرصد مثل هذه الاعتمادات.

٤٥٨ - وأعرب أحد الممثلين عن قلقه لارتفاع مستوى النفقات الإدارية، فلفت رئيس المجلس التنفيذي النظر إلى أن نفقات موظفي اليونيسيف الميدانيين لا تعد نفقات إدارية محضة، مضيفاً أن لهؤلاء الموظفين دوراً هاماً في انجاح تنفيذ المشاريع، وأنهم يساعدون كذلك الحكومات من وجهة أخرى كثيرة قد تكون أقل ظهوراً ولكنها لا تقل أهمية. ثم قال إن السنوات الأخيرة شهدت بعض الارتفاع الاستثنائي في تلك التكاليف وهو ارتفاع يرجع لأسباب لا عييلة للمنظمة فيها، مثل الحاجة إلى نقل مقرها إلى مكاتب مستأجرة. ثم شدد على القول بأن الحل يكمن آخر الأمر في زيادة التبرعات حتى تصل إلى المبلغ المستهدف للإيرادات وهو ٥٠ مليون دولار لأن المصروفات إذا بلغت هذا المستوى لن تشتمل على ارتفاع في النفقات الإدارية بنفس نسبة الارتفاع العام.

٤٥٩ - وقد وافق الأعضاء بصورة عامة على استهداف اليونيسيف أن يبلغ إيراداتها ٥٠ مليون دولار. وأشار عدد من الممثلين إلى الزيادات الأخيرة في تبرعات حكوماتهم، وإلى زيادات أخرى متتوأة في المستقبل. وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن أمله في أن تستطيع حكومته في يوم غير بعيد، وفاء بعهدها، النظر في رفع مقدار تبرعها وفقاً للمبدأ الذي درجت على تطبيقه وهو مقابلة تبرعات الآخرين بنسبة ٤٠ في المائة. وأشار عدة ممثلين إلى أهمية ما تحصل عليه اليونيسيف من تبرعات من المصادر الخاصة، قائلين إن هذه التبرعات تضيف الآن على ٢٠ في المائة من مجموع التبرعات. وأعربوا عن تقديرهم للدور القيم الذي تضطلع به اللجان القومية في هذا الصدد.

٤٦٠ - وفي ختام المناقشة، اتخذ المجلس قراره ١٢٥٨ (الدورة ٤٣)، وفيه أيد سياسة اليونيسيف وبرامجها، واشتد على تعاونها الوثيق المستمر مع الوكالات الأخرى الداخلة في أسـرة الأمم المتحدة؛ وأحاط علماً بأن المؤسسة تستخدم أقصى الاستخدام ما تحت تصرفها من موارد للمساعدة على تلبية حاجات الأطفال والشباب المتصرفة بالاولوية، وبأن المجلس التنفيذي قد اقر في دورته الأخيرة اعتمادات يزيد مجموعها بقليل عن ٥٠ مليون دولار؛ وأبدى قلقه لكون هذا المستوى من الاعتمادات، الذي تم الوصول إليه بالسحب من الاحتياطي الضئيل في الأصل، لن يستطاع الاحتفاظ به إلا بزيادة الدعم المالي للمؤسسة؛ وحث الحكومات والجهات الخاصة أن تنظر، على وجه الاستعجال، في أمر زيادة تبرعاتها لليونسيف بحيث يمكنها بلوغ الهدف المحدد لدخلها السنوي، وقدره ٥٠ مليون دولار، قبل نهاية عام ١٩٦٩.

الفصل الثاني عشر

حقوق الانسان

٤٦١ — نظر المجلس، في دورته الثانية والاربعين (١)، في تقرير لجنة حقوق الانسان عن دورتها الثالثة والعشرين، المعقودة من ٢٠ شباط (فبراير) الى ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٧ (E/4322 (٢) و Add.1)، واحاط علما بهذا التقرير في قراره ١٢٤١ (الدورة ٤٢). ودرس المجلس رسالة واردة من المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن الادعاءات المتعلقة بالتعدي على الحقوق النقابية في جمهورية افريقيا الجنوبية (٣). كما نظر (٤) في تقرير لجنة مركز المرأة عن دورتها العشرين، المعقودة من ١٣ شباط (فبراير) الى ٦ آذار (مارس) ١٩٦٧ (E/4316 (٥) و Add.1)، واحاط علما بهذا التقرير في قراره ١٢١٠ (الدورة ٤٢). كذلك بحث برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان (٦).

الف

الفرع الاول

التدابير المتخذة لتنفيذ اعلان الامم المتحدة
للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله*

٤٦٢ — عرضت على المجلس، مرة اخرى، في دورته الثانية والاربعين (٧)، مسألة التدابير

* بند فرعي في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(١) E/AC.7/SR.562-575 و E/AC.7/SR.577-578 و E/SR.1479 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والاربعون، الملحق رقم ٦ .

(٣) E/SR.1463 و E/SR.1465 و E/SR.1473 .

(٤) E/AC.7/SR.558-560 و E/SR.1470 .

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والاربعون، الملحق رقم ٧ .

(٦) E/AC.7/SR.581 و E/SR.1479 .

(٧) E/AC.7/SR.560-561 و E/SR.1479 .

المتخذة لتنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله ، وغيره من الوثائق الدولية الموجهة ضد هذا التمييز ؛ وكان المجلس قد نظر في تلك المسألة في دوراته السابعة والثلاثين (٨) والتاسعة والثلاثين (٩) والحادية والاربعين (١٠) ، كما تناولتها الجمعية العامة في قراراتها ١٩٠٥ (الدورة ١٨) و ٢٠١٧ (الدورة ٢٠) و ٢١٤٢ (الدورة ٢١) .

٤٦٣ - وعملا بقرار المجلس ١١٤٦ (الدورة ٤١) ، قدم الامين العام للمجلس تقريرا جديدا (E/4306 و Add.1 - 4) عن التدابير المتخذة من الدول الاعضاء ، والامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الاقليمية من اجل تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله . كما انتهى الى المجلس انه حتى ١٠ أيار (مايو) ١٩٦٧ بلغ عدد الدول التي وقّعت على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله سبعا وخمسين دولة ، وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها اثنتى عشرة دولة .

٤٦٤ - وقد قرر المجلس ، عند نظر هذا البند (٧) ، عدم اجراء مناقشة عامة بشأنه ، نظرا لكونه قد درس دراسة مستوفاة خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة حقوق الانسان (١١) ؛ كما قرر ان يتركز البحث على اقتراحين قدمتهما اللجنة .

٤٦٥ - فاما اول هذين الاقتراحين ، الذى يتعلق بالتدابير الواجبة الاتخاذ ضد النازية والتعصب العنصرى (E/4322 ، النبذة ٤٢٧ ، القرار ١١ (الدورة ٢٣)) ، فقد لقي موافقة اجماعية ، اتخذ المجلس ، بناء على توصية اللجنة ، قراره ١٢١١ (الدورة ٤٢) وفيه اوصى الجمعية العامة ان تشجب شجبا حاسما كل عقيدة تقوم على اساس التعصب العنصرى والارهاب ، بما فى ذلك النازية ، باعتبارها تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان والحريات الاساسية ولمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ؛ وان تدعو جميع الدول الى اتخاذ التدابير الفورية الفعالة اللازمة ضد جميع هذه التظاهرات المنبثقة عن النازية والتعصب العنصرى .

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٣ ، الفصل

التاسع ، الفرع السابع .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٣ ، الفصل الثالث عشر ، الفرع

الرابع .

(١٠) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ٣ ، الفصل الحادى

عشر ، الفرع الاول .

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الثانية والاربعون ،

الملحق رقم ٦ ، الفصل السادس .

٤٦٦ - اما الاقتراح الثاني ، المتعلق بالتدابير الرامية الى تعجيل تنفيذ الوثائق الدولية الموجهة ضد التمييز العنصري (E/4322 ، النبذة ٤٣٥ ، القرار ١٢ (الدورة ٢٣)) ، فقد اشار بعض النقاش . وكانت اللجنة قد التمت من المجلس ان يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار ينس ، بين جملة امور ، على ان تطلب الجمعية العامة من المؤتمر الدولي لحقوق الانسان النظر في مسألة اعمال اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، وفي مسألة تنفيذ اتفاقيات اخرى عديدة بقررت تعلقها بالتمييز العنصري ، وان توصي اللجنة بأن تعد للجمعية العامة مشروع نداء توجهه الامم المتحدة الى جميع البلدان كيما تنفذ الاعلان بكامله وكيما تصدق الاتفاقية اذا كانت مستوفية للشروط اللازمة .

٤٦٧ - وقد اتفق رأى جميع اعضاء المجلس على ان هذا الاقتراح يشكل خطوة هامة على طريق تعجيل تنفيذ الوثائق الدولية الموجهة ضد التمييز العنصري . ولكن ممثلين عددين التقوا على القول بضرورة ايراد بعض الاشارات الصريحة الى افريقيا الجنوبية ومستعمرة روديسيا الجنوبية واقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، لأن ثمة انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان تمارس في هذه البلدان بوصفها جزءا من سياسة الدولة ؛ هذا بينما اعرب بعض الممثلين عن الرأى بأن مشروع القرار انما هو وثيقة عامة المرمى ، تنصب على التمييز العنصري حيثما وجد في العالم ، وان ذكر بلدان محددة من شأنه ان يوهن النص ، وان يوحي ضمنا باستبعاد بلدان اخرى واشكال اخرى من التمييز العنصري .

٤٦٨ - وقرر المجلس (القرار ١٢٤٤ (الدورة ٤٢)) ان يوصي الجمعية العامة باتخاذ قرار تحت فيه جميع الحكومات المستوفية للشروط اللازمة على القيام بتوقيع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، وجميع الاتفاقيات الاخرى الموجهة ضد التمييز في العمل والمهنة وضد التمييز في التعليم ، وبالتصديق على تلك الاتفاقيات وتنفيذها ؛ وتلتصق من الامين العام ان يضع تحت تصرف لجنة حقوق الانسان ، في دوراتها العادية ، المعلومات المقدمة من الحكومات عن التدابير المتخذة للاسراع في تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ؛ وتدعو الامين العام والوكالات المتخصصة وجميع المنظمات المعنية الى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة للعمل على نشر المبادئ والقواعد المقررة في اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ؛ وتدعو المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الى النظر في مسألة اعمال اعلان والاتفاقية الدولية ، وفي مسألة تنفيذ الاتفاقيات الموجهة ضد التمييز في العمل والمهنة وضد التمييز في التعليم ، بقررت تعلقها بالتمييز العنصري ، خاصة في جمهورية افريقيا الجنوبية ، وفي مستعمرة روديسيا الجنوبية المتمردة ، وفي اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الداخل في نطاق مسئولية الامم المتحدة المباشرة والذي تحتله الآن حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية احتلالا غير قانوني . وبلاضافة الى ذلك ، توصي الجمعية العامة لجنة حقوق الانسان بمواصلة الاهتمام ، على سبيل الاولوية ، بالتدابير اللازمة للاسراع في تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، وباجراء الاعلام اللازم للجمعية العامة فـ

دورتها الثالثة والعشرين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ كما تعلن الجمعية العام انها تد ين حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية والنظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية لممارساتهما المكشوفة الشائنة للتمييز والتعصب العنصريين ضد السكان الافريقيين وسواهم من غير البيفر فسي اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الذي تملكه الام المتحدة المسؤولية المباشرة عنه والذي تحتله الآن حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية احتلالا غير قانوني ؛ وتقرر النظر في دورتها الثالثة والعشرين فسي مسألة القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله .

الفرع الثاني

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري ، في جميع البلدان ، ولا سيما في البلدان والاقاليم المستعمرة والاقاليم التابعة الاخرى *

٤٦٩ - وفقا للاقتراح الذي قدمه المجلس في قراره ١١٦٤ (الدورة ٤١) قامت الجمعية العامة ، في قرارها ٢١٤٤ (الدورة ٢١) ، بين جملة امور ، بدعوة المجلس واللجنة الى النظر على وجه الاستعجال في الطرق والوسائل التي يمكن بها تعزيز قدرة الام المتحدة على وقف انتهاكات حقوق الانسان حيثما حصلت .

٤٧٠ - وقد احيط المجلس علما ، في دورته الثانية والاربعين (١٢) ، بأن اللجنة الفرعية لمنح التمييز وحماية الاقليات كانت ، في قرارها ٥ (الدورة ١٩) (E/4322 ، النسخة ٢٧٤) قد رجحت ، بين جملة امور ، لجنة حقوق الانسان ان تعتمد ، وهي تنظر في مسألة مهامها ووظائفها والدور الذي تقوم به في ما يتصل بانتهاكات حقوق الانسان في جميع البلدان بما في ذلك توفير المساعدة اللازمة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في تنفيذ الاعلان وقرارات الجمعية العامة المستندة الى هذا الاعلان بقدر ما يتعلق ذلك بمسائل حقوق الانسان ، الى مراعاة ما للجنة الفرعية من اهتمام خاص بمنع وازالة كافة اشكال التمييز ، ولا سيما التمييز العنصري ، وبمحماية الاقليات . كما رجحت اللجنة الفرعية الامين العام ان يعد لدورتها العشرين استعراضا تحليليا للمصائر والوثائق الاخرى التي اثيرت استنادا اليها مسألة انتهاكات حقوق الانسان في اللجنة الخاصة والتي لفتت على اساسها اللجنة الفرعية ، في قرارها

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .
(١٢) المرجع نفسه ، الفصل الخامس .

هـ (الدورة ١٩) ، نظرت الهيئات المعنية بحقوق الإنسان ، مع إشارة خاصة الى تلك الظواهر التي رأت فيها المصائر والوثائق الأخرى السالفة الذكر مظاهراً للتمييز وللتعدي على حقوق الأقليات .

٤٧١ - وكانت لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها الثالثة والعشرين ، قد اتخذت سلسلة قرارات حول الموضوع كما هو موضح فيما يلي .

٤٧٢ - عمد المجلس ، في دورته الثانية والأربعين ، خلال المناقشة التي دارت حول الجزء المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة ، الى النظر (١٣) في عدة اقتراحات تضمنتها مقررات اللجنة . وكان معروضا عليه ، بالإضافة الى مقررات اللجنة ، الملحق السنوي الأول (E/CN.4/923) لوثيقة (E/4226) كان قد اعدّها الأمين العام عملاً بقرار المجلس ١١٠٢ (الدورة ٤٠) ، متضمناً نصوص القرارات المتصلة بالموضوع والمتخذة من قبل هيئات الأمم المتحدة او المقتطفات المناسبة منها . كذلك كان معروضا على المجلس تقرير الحلقة الدراسية المعنية بالفصل العنصري ، التي عقدت في مدينة برازيليا بالبرازيل في شهر آب (أغسطس) ١٩٦٦ (ST/TAO/HR/27) .

٤٧٣ - فأما قرار اللجنة هـ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ٣٥٠) بشأن " مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري ، في جميع البلدان ، ولا سيما في البلدان والأقاليم المستعمرة والبلدان والأقاليم التابعة الأخرى " ، فقد لوحظ . انه قرار داخلي في جوهره ، باستثناء فقرة واحدة من منطوقه تستدعي تدخل المجلس . وقد اختلفت الآراء حول الاجراء الذي ينبغي ان يتبعه المجلس لجعل التسمية افريقيا الجنوبية الغربية الواردة في القرار متفقة مع المصطلح الذي سبق للمجلس ان اخذ به في دورته الحالية ، وبصورة اعم ، لتأييد قرارات اللجنة او تعديّلها .

٤٧٤ - وقد اتخذ المجلس قراره ١٢٣٤ (الدورة ٤٢) وفيه احاط علماً مع الارتياح باحكام قرار لجنة حقوق الإنسان هـ (الدورة ٢٣) ، كما لاحظ انه منذ صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) تصبح التسمية الصحيحة لأفريقيا الجنوبية الغربية هي اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وانه يتعين بالتالي قراءة الاسم على هذا النحو حيثما ترد الإشارة الى هذا الاقليم في قرارات لجنة حقوق الإنسان المتخذة في دورتها الثالثة والعشرين وفي تقريرها عن تلك الدورة . وادعى الجمعية العامة بأن تواصل تشجيع جميع الدول المستوفية للشروط على القيام في الحال بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله والمعهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وسائر الاتفاقيات والبروتوكولات الرامية الى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

٤٧٥ - واما قرار اللجنة ٦ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ٣٦٨) المتعلق بإنشاء فريق

دراسي خاص للنظر في انشاء لجان اقليمية معنية بحقوق الانسان ، فقد اعرّب بعض الاعضاء عن عظيم اهتمامهم بانشاء مثل هذه اللجان ورأوا انها يمكن ان تقوم بدورها في حماية حقوق الانسان . ومن جهة اخرى طرّض الفكرة احد الاعضاء ، على اساس ان انشاء مثل تلك اللجان الاقليمية هو ، حصراً ، من اختصاص الدول الموجودة في اقليم بذاته .

٤٧٦ - ولم يعلق الاعضاء على قرار اللجنة ٧ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ٣٧٦) ، الذي يفيد اعتزام اللجنة تعيين مقرر خاص للاعلام عن التدابير المناسبة التي يمكن ان تتخذها الجمعية العامة لمكافحة التمييز العنصري وسياسة الفصل والعزل العنصريين بشكل فعال . وقد احاط المجلس علماً بقرار اللجنة .

٤٧٧ - وناقش المجلس قراري اللجنة ٨ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ٣٩٤) و ٦ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ٤٠٤) معاً بسبب ما بينهما من وثيق الصلة .

٤٧٨ - وكانت اللجنة في القرار ٨ (الدورة ٢٣) قد رجحت من المجلس ان يخول اللجنة واللجنة الفرعية بحث المعلومات الواردة في الرسائل المذكورة في القائمة التي اعدتها الامين العام عملاً بقرار المجلس ٧٢٨ واو (الدورة ٢٨) ، كما رجحت منحها سلطة " القيام بدراسة واستقصاء مستفيضة للحالات التي تنم عن وجود انتهاكات منتظمة مستمرة لحقوق الانسان ، واعلام المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن ذلك مع تقديم التوصيات اللازمة في هذا الشأن " . اما في القرار ٩ (الدورة ٢٣) ، فكانت قد اوصت بأن يؤكد المجلس تشميل اختصاصات اللجنة " سلطة اتخاذ تدابير عامة وخاصة بغية معالجة انتهاكات حقوق الانسان " . ويضاف الى هذا ان اللجنة كلفت الفريق الدراسي الذي انشأته بموجب قرارها ٦ (الدورة ٢٣) بأن يدرس الطرق والوسائل الكفيلة بتمكين اللجنة من اداء مهامها المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والحريات الاساسية او مساعدتها في ذلك ، مع الاهتمام بوجه خاص بمسألة مدى وجوب انشاء لجان قرعية اضافية .

٤٧٩ - وكان الاتفاق في المجلس على شجب انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية اجماعياً ، ولكن الآراء اختلفت اختلافاً شديداً في امر ما يدعوا اليه القراران من توسيع اختصاصات لجنة حقوق الانسان .

٤٨٠ - فلقد قال بعض الاعضاء المعارضين للتوسيع المقترح لنطاق اختصاص اللجنة ان من شأن هذا التوسيع ان يضح اللجنة لا سلطة دراسة انتهاكات حقوق الانسان فحسب بل ايضا سلطة التحقيق فيها وسلطة اقتراح التدابير لمعالجتها ، وبذلك يعطيها سلطات تتجاوز سلطات المجلس نفسه . ولفقوا النظر الى ان في توسيع اختصاصات اللجنة على هذه الصورة مخالفة للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ولقرار المجلس ٧٢٨ واو (الدورة ٢٨) ، كما ان فيه تجاهلاً لوجود اجهزة منسأة لتنفيذ العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، مما يخلق خطر اللبس وتنازع الاختصاصات . ورأوا ان تعريف

المهمات الجديدة للجنة ليس بالواضح ولا بالكافي ، ولا سيما فيما يتعلق بالمعايير التي على ضوءها يتم اختيار الانتهاكات التي ستكون موضع الدراسة والتحقق وبالمعلومات التي ينبغي ان توضع تحت تصرفها ، وشددوا على ان هذه المعلومات يجب ان لا تقف عند حدود الافادات المشار اليها في قرار اللجنة ٨ (الدورة ٢٣) بل ان تشمل جميع المعلومات المتاحة للأمم المتحدة . وعلى هذا اقترحوا ان يحال القرار موضوع البحث الى الفريق الدراسي الخاص الذي سينشأ بموجب احكام قرار اللجنة ٦ (الدورة ٢٣) ، وأن يعاد الى اللجنة نفسها لتدرسه من جديد .

٤٨١ - وايد عدة اعضاء آخرين توسيع نطاق اختصاص لجنة حقوق الانسان ، مشيرين الى ان اللجنة انما اتخذت القرارات موضوع البحث كيما تستطيع تلبية الطلب الصريح الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٤٤ ألف (الدورة ٢١) والذي دعا الى النظر ، على وجه الاستعجال في الطرق والوسائل التي يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة الامم المتحدة على وقف انتهاكات حقوق الانسان حيثما حصلت . وشددوا على القول بأن الضمى الجديد الذي تنهجه اللجنة في عملها يشكل خروجاً موفقاً على الطابع الاكاديمي الصرف الذي اتسمت به نشاطاتها منذ انشائها . وعارضوا بشدة ان تكلف لجنة حقوق الانسان اوية هيئة اخرى بتكرار النظر في مسألة سبق لها ان بحثتها بحثاً مستفيضاً فسي دورتها السابقة ، قائلين ان في هذا الاجراء ما يعوق بلا داع تنفيذ طلب الجمعية العامة .

٤٨٢ - واستناداً الى قرارى اللجنة ٨ (الدورة ٢٣) و ٩ (الدورة ٢٣) ، اتخذ المجلس قراره ١٢٣٥ (الدورة ٤٢) وفيه رحب بقرار اللجنة ان تنظر سنوياً في البند الذي عنوانه : " مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك سياسة التمييز والعزل العنصريين وسياسة الفصل العنصري ، في جميع البلدان ، ولا سيما في البلدان والاقليم المستعمرة والبلدان والاقليم التابعة الاخرى " ، مع عدم الاخلال بوظائف وسلطات الهيئات القائمة او التي قد يجرى انشاؤها في اطار تدابير التنفيذ الواردة في العهد والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ؛ وايد طلبات المساعدة الموجهة الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات والى الامين العام . كما خول المجلس اللجنة واللجنة الفرعية دراسة المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، وذلك كما تتمثل في سياسة الفصل العنصري المتبعة في جمهورية افريقيا الجنوبية وفي اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وفي التمييز العنصري كما يمارس في روديسيا الجنوبية خاصة ، وهي الانتهاكات المشار اليها في الرسائل المدرجة في القائمة التي اعدتها الامين العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢٨ و١ (الدورة ٢٨) . وقرر المجلس كذلك ان في امكان اللجنة ، عند الاقتضاء ، وبعد ايمان النظر في المعلومات التي توضع تحت تصرفها على هذا النحو ، اجراء دراسة مستفيضة للحالات التي تتم عن وجود انتهاكات منتظمة مستمرة لحقوق الانسان ، وذلك كما تتمثل في سياسة الفصل العنصري المتبعة في جمهورية افريقيا الجنوبية وفي اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع

تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وفي التمييز العنصري كما يمارس في روديسيا الجنوبية خاصة ،
وتقديم تقرير ، مشفوع بالتوصيات اللازمة في هذا الشأن ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٤٨٣ - كذلك قرر المجلس ، في القرار نفسه ، أن يعيد النظر في المقررات السابقة الذكر
بعد أن يبدأ نفاذ المعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، وأحاط علما بكون اللجنة قد
كلفت فريقا دراسيا خاصا بأن يدرس جميع نواحي الطرق والوسائل الكفيلة بتمكين اللجنة من أداء
مهامها المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو مساعدتها في ذلك ، وذلك مع
الاستمرار في أداء سائر مهامها . وأخيرا طلب المجلس من اللجنة اعلامه عن نتائج هذه الدراسة
بعد أن تكون قد نظرت في مقررات الفريق الدراسي السالف الذكر .

الفرع الثالث

الانتهاكات المتعلقة بتعذيب وإساءة معاملة المسجونين
والمعتقلين والمحتجزين لدى الشرطة في افريقيا الجنوبية

٤٨٤ - ابلغ المجلس (١٤) ، في دورته الثانية والاربعين ، ان لجنة حقوق الإنسان عرضت
عليها في دورتها الثالثة والعشرين مذكرة من الأمين العام (E/CN.4/935) تلقت نظرها التي
رسالة مؤرخة في ٣ شباط (فبراير) ١٩٦٧ ، واردة من الرئيس بالنياية للجنة الخاصة التابعة للجمعية
العامة والمعدنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، بشأن
الأدلة المتوفرة على استمرار إساءة معاملة المسجونين والمعتقلين والمحتجزين لدى الشرطة في
افريقيا الجنوبية .

٤٨٥ - وكانت اللجنة ، بعد اجراء مناقشة مستفيضة للمسألة ، قد اتخذت قرارها
٢ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ٢٦٨) ، وفيه قامت ، في جملة أمور ، بشجب الممارسات التي
ورد وصفها وكانت موضوعا للشكوى في الافادات المحالة من اللجنة الخاصة ، بوصفها حيفا مزدها
ينزل بضحايا سياسة الفصل العنصري للانسانية الذين هم مسجونون او محتجزون لغرضهم على
هذه السياسة ؛ ورجت الأمين العام ان يرسل على الفور ، باسم اللجنة ، برقية الى حكومة جمهورية
افريقيا الجنوبية يعبر فيها عن ألم اللجنة الشديد وقلقها البالغ لهذه الحالة ويطلب فيها الى تلك
الحكومة اتخاذ التدابير الايجابية اللازمة لتأمين معاملة المسجونين السياسيين معاملة تتفق مع
المقواعد المتحضرة للقانون الجنائي في النظرية والتطبيق . كذلك قررت اللجنة انشاء فريق خبراء
عالم خاص يتألف من بمر فقهاء القانون البارزين وموظفي ادارات السجون الذين يعينهم رئيس

(١٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعين ،
الملحق رقم ٦ ، الفصل الرابع .

اللجنة ، ويكون مكلفا بالقيام بما يلي : (أ) التحقيق في الاتهامات المتعلقة بتعذيب واساءة معاملة المسجونين او المعتقلين او المحتجزين لدى الشرطة في افريقيا الجنوبية ؛ (ب) تلقي الرسائل والاستماع الى الشهود واستخدام ما يراه مناسبا من الطرق الاجرائية ؛ (ج) التوصية بالتدابير التي ينبغي اتخاذها في بعض الحالات المعينة ؛ (د) اعلام لجنة حقوق الانسان عن ذلك في اقرب فرصة ممكنة .

٤٨٦ - كما طلبت اللجنة الى حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية التعاون مع فريق الخبراء العامل الخاص وتزويده بالتسهيلات اللازمة لقيامه بمهمته في افريقيا الجنوبية . ورجت الامين العام ان يذيع على اوسع نطاق ممكن الوثائق الواردة من رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة والتي تتضمن شهادات المسجونين السياسيين من ضحايا التعذيب وسوء المعاملة في سجون افريقيا الجنوبية ، وكذلك بيانات " نلسون منديلا " و " ابراهام فيشر " خلال محاكمتيهما اللتين جرتا مؤخرا في افريقيا الجنوبية ؛ كما طلبت الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة اذاعة فحوى هذه الوثائق ، على الصعيد القومي ، على اوسع نطاق ممكن وبجميع وسائل الاعلام المتوفرة . كذلك لفتت اللجنة نظر جميع المنظمات الانسانية الدولية الى هذه الوثائق وناشدتها القيام ، على وجه الاستعجال ، باتخاذ كل ما في استطاعتها من التدابير الملائمة للمساعدة على تخفيف الحالة غير الانسانية الموصوفة فيها . كما ناشدت اللجنة جميع الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والخاصة ، وكذلك الافراد ، دعم صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية بالمساعدة المالية وغيرها ؛ وطلبت الى الامين العام تصميم القرار على اعضاء مجلس الامن . كذلك رجت لجنة حقوق الانسان من الامين العام اعلام اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية برغبتها في التعاون الوثيق معها في تحقيق اهدافهما المشتركة . واخيرا اوصت اللجنة بأن يقوم الامين العام ، بالتشاور مع الدول الاعضاء ، باتخاذ التدابير الضرورية لاتاحة فتح السجلات اللازمة في كل بلد من البلدان لاستلام التبرعات الواردة من جميع المصار الخاصة والمعاملة لضحايا سياسة الفصل العنصري والعنصرية في افريقيا الجنوبية . وطلبت الى الامين العام اعلام الجمعية العامة بمدى التعاون الذي تلقاه من مختلف الدول الاعضاء . كما قررت اللجنة النظر في الحالة من جديد في دورتها الرابعة والعشرين .

٤٨٧ - وفي ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٧ ، اعلن رئيس اللجنة ان الفريق العامل سيكون مؤلفا من السادة : لويس مارشان ستس (البيرو) ووالد وامرسون والدرون - رامزي (الجمهورية الجزائرية المتحدة) و ابراهيم بوى (السنغال) وفليكس ارماكورا (النمسا) وبرانيمير يانكوفيتش (يوغوسلافيا) .

٤٨٨ - ووفقا لطلب اللجنة الوارد في هذا القرار ، وجه الامين العام في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٧ برقية الى وزير خارجية جمهورية افريقيا الجنوبية يعلمه فيها بنبأ اتخاذ القرار وقلق اللجنة للحالة الموصوفة في الوثائق التي احالها الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل

العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية . وقد ردت حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية برسالتين بحث بهما ممثلها الدائم لدى الامم المتحدة في ١٣ و ١٧ نيسان (ابريل - ١٩٦٧ (Add.1 و E/4340) (١٥) . وقد طلب الممثل من الامين العام ان ينقل الى رئيس لجنة حقوق الانسان احتجاج حكومته الشديد على قرار اللجنة بانشاء فريق خبراء عامل خاص ، هذا القرار الذى تعتبره حكومته تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة هي عضو في الامم المتحدة ، ونكران حكومته لا تستطيع ان تقبل بصحة هذا القرار قانونا في اطار ميثاق الامم المتحدة .

٤٨٩ - وقد ناقش المجلس المسألة في دورته الثانية والاربعين (١٦) ، ثم اتخذ قراره ١٢٣٦ (الدورة ٤٢) ، وفيه رحب بما قرره لجنة حقوق الانسان في قرارها ٢ (الدورة ٢٣) ، وادان حكومة افريقيا الجنوبية لرفضها التعاون مع الامم المتحدة في تسهيل مهمة فريق الخبراء العامل الخاص المنشأ عملا بذلك القرار .

الفرع الرابع

الرق

٤٩٠ - عملا بقرار المجلس ١١٢٦ (الدورة ٤١) ، اتخذت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والعشرين (١٧) قرارها ١٣ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، البند ٤٨٠) وفيه عدت ، بين جملة امور ، الى سؤال اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ان تنظر ، بصورة منتظمة ، في مسألة الرق ، وان توصي اللجنة بالتدابير الرامية الى مساعدة الامم المتحدة والدول الاعضاء التي تقبل المساعدة في معالجة هذه المشاكل ؛ ورجت الامين العام اعداد دراسة تحليلية لموارد المساعدة التقنية وغيرها من الموارد المتوفرة لدى مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، والتي يمكن ان تفيد الدول الاعضاء في القضاء على جميع آثار الرق وممارسات الفصل العنصرى والاستعمار المشابهة للرق . وفي القرار نفسه ، اوصت اللجنة المجلس بمشروع قرار اقترحت عليه اعتماده ، ينص على ان المجلس يرجع لجنة مركز المرأة ان توصي بالتدابير التي يمكن ان تتخذها الامم المتحدة للقضاء على كافة اشكال الرق وتجارة الرقيق التي تؤثر في مركز المرأة ؛ كما يدعو لجنة الانماء الاجتماعى والوكالات المتخصصة

(١٥) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، المرفقات ، البند ١١ من جدول الاعمال .

(١٦) 566 - A/AC.7/SR.565 و E/SR.1479 .

(١٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٦ ، الفصل السابع .

الى ايلاء الاهتمام للمشاكل الناجمة عن ذلك ووسائل حلها ؛ ويناشد حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية القيام فوراً بانهاء ممارسات الفصل العنصرى المشابهة للرق في جمهورية افريقيا الجنوبية وفي اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع تحت الانتداب ؛ ويرجو الامين العام القيام ، في اطار برنامج تقديم الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ، بتنظيم حلقات دراسية عن التدابير والتقنيات التي اثبتت فعاليتها في القضاء على الرق وتجارة الرقيق بكافة ممارساتها ومظاهرها ، بما في ذلك ممارسات ومظاهر الفصل العنصرى والاستعمار المشابهة للرق .

٤٩١ - وخلال المناقشات التي دارت في المجلس (١٨) ، اجمعت الآراء على شجب الرق وعلى الدعوة الى القضاء عليه . على ان الآراء اختلفت بعض الشيء في الحكم على ما اذا كانت سياسات الفصل العنصرى والاستعمار تشكل ممارسات مشابهة للرق . فقد ذهب بعض الاعضاء الى ان الرق مفهوم دقيق محدود قانوناً على اساس احكام اتفاقية الرق الدولية لعام ١٩٢٦ واتفاقية عام ١٩٥٦ التكميلية للقضاء على الرق وتجارة الرقيق والنظم والممارسات المشابهة للرق ، بينما قال آخرون ان الجوانب المشابهة للرق في الفصل العنصرى والاستعمار تشكل اخطا اشكال السرقة المعاصرة .

٤٩٢ - واتخذ المجلس قراره ١٢٣٢ (الدورة ٤٢) وفيه رجا من لجنة مركز المرأة دراسة تقرير المقرر الخاص الموضوع للرق (E/4168/Rev.1) (١٦) ووضع مقترحات محددة بشأن التدابير الفورية الفعالة اللازمة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق بكافة اشكالها وممارساتها التي تؤثر في مركز المرأة ؛ ولفت نظر لجنة الانماء الاجتماعى الى تقرير المقرر الخاص لموضوع الرق ، ودعاها الى ان تأخذ بعين الاعتبار ، عند وضعها برنامج اعمالها ، التوصيات التي تضمنها التقرير . كما ناشد المجلس حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية القيام فوراً بانهاء ممارسات الفصل العنصرى المشابهة للرق في جمهورية افريقيا الجنوبية وفي اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة والذي تحتله تلك الحكومة الآن بصورة غير قانونية . ورجا المجلس من الامين العام القيام ، في اطار برنامج تقديم الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ، بتنظيم حلقات دراسية عن التدابير والتقنيات التي اثبتت فعاليتها في القضاء على الرق وتجارة الرقيق بكافة ممارساتها ومظاهرها ، بما في ذلك ممارسات ومظاهر الفصل العنصرى والاستعمار المشابهة للرق . ودعا المجلس الوكالات المتخصصة الى ايلاء الاهتمام للمشاكل الناجمة عن ذلك ووسائل حلها .

(١٨) E/AC.7/SR.562 و E/SR.1479 .

(١٩) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : 67.XVI.2 .

الفرع الخامس

م مشروع الاعلان ومشروع الاتفاقية الدولية المتعلقةين بالقضاء
على التعصب الديني بكافة اشكاله*

٤٦٣ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٢٠ (الدورة ٢٠) الذي رجحت فيه من لجنة حقوق الانسان ان تبذل قصاراها لتنجز اعداد مشروع اعلان ومشروع اتفاقية دولية بشأن القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله في موعد يتسنى معه تقديمهما الى الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة والعشرين، عمدت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين (٢٠) الى اعطاء للنظر اولوية عليا فسي مشروع الاتفاقية الذي كانت قد بدأت في دورتها العشرين وتابعته في دورتها الحادية والعشرين والثانية والعشرين . على انها ، بسبب ضيق الوقت ، لم تستأنف النظر في مشروع اعلان القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله ، الذي كانت قد بدأت النظر فيه في دورتها العشرين (٢١) .

٤٦٤ - وكان امام المجلس ، كأساس لمناقشته للموضوع في دورته الثانية والاربعين (٢٢) ، نص قرار اتخذته اللجنة ، القرار ٣ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ١٣٤) ، وقد مت فيه الى المجلس نصوص بعض مواد مشروع الاتفاقية وبعض المسودات الاولية الاضافية ، كيما يحيلها الى الجمعية العامة .

٤٦٥ - وقد وافق معظم الاعضاء على اقتراح باحالة نص مشروع الاتفاقية والنصوص الاخرى المذكورة في القرار الى الجمعية العامة . الا ان بعض الاعضاء شككوا في ان يكون من سداد الرأي احالة نص الى الجمعية العامة هو في نظرهم ناقص وبعيد عن الكمال ، وكان من رأيهم ان يــــرد المشروع الى لجنة حقوق الانسان كيما تكمله وتدخّل المزيد من التحسين عليه . وقد لقي هذا الرأي معارضة شديدة من متكلمين قالوا انهم يرون في مشروع الاتفاقية افضل تسوية وسط يمكن الوصول اليها في مسألة شديدة التعقيد كرسّت لها لجنة حقوق الانسان كثيرا من الوقت والجهد ،

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(٢٠) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ،

الملحق رقم ٦ ، الفصل الثاني .

(٢١) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، الفصل الثالث .

وانظر كذلك ، قرار المجلس ١٠١٥ جيم (الدورة ٣٧) وقرار الجمعية العامة ٢٠٢٠ (الدورة ٢٠) .

(٢٢) E/AC.7/SR.563 و E/SR.1479 .

كما يرون انه لن يكون عسيراً على الجمعية العامة ان تضع ما يحتاجه المشروع من احكام تنفيذية واحكام ختامية ، نظرا للخبرة التي اكتسبتها مؤخرا بمسألة وضع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله والمعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان .

٤٦٦ - واعترض بعض الاعضاء على الاشارة الى معاداة السامية في المادة السادسة من مشروع الاتفاقية ، قائلين انه اذا خصت بالذكر ظاهرة واحدة فحسب من ظواهر التعصب الديني فسيعني ذلك ضمنا ان ثمة احكاما عن شجب غيرها من ظواهره . وعلى هذا اقترحوا ان تذكر ظواهر اخرى للتعصب الديني . ولكن المجلس قرر عدم البت في هذا الاقتراح .

٤٦٧ - ولفت بعض الاعضاء النظر الى ان لجنة حقوق الانسان كانت قد گلقت بمهمة اعداد مشروع اعلان ومشروع اتفاقية ، والى ان مشروع الاتفاقية اصبح اعتماده من الجمعية العامة امرا وشيكا بينما مشروع الاعلان لم تتجزه اللجنة بعد . واقترحوا أن يشير قرار المجلس ، على صورة من الصور ، الى ان لجنة حقوق الانسان لم تنته بعد من اعداد مشروع الاعلان . ولكن الاقتراح سحب في ضوء ما دار من مناقشات .

٤٦٨ - وقد اتخذ المجلس قراره ١٢٣٣ (الدورة ٤٢) وفيه احال الى الجمعية العامة : (أ) ديباجة مشروع اتفاقية دولية للقضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله واشتتت عشرة مادة من هذا المشروع معتمدة من قبل اللجنة ومرفقة بالقرار ؛ (ب) مشروع مادة اضافية اقترحها وفد جامايكا واخرى اقترحتها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، ورأت اللجنة ، بعد تبادل الرأي ، وجوب عرضهما على الجمعية العامة ؛ (ج) المشروع الاولي لبعض التدابير التنفيذية الاضافية الذي قدمته اللجنة الفرعية في قرارها ٢ (الدورة ١٧) والذي لم تتمكن لجنة حقوق الانسان من النظر فيه بسبب ضيق الوقت . وقد اعرّب المجلس ، في القرار ذاته ، عن امله في ان تقر الجمعية العامة نفسها ما تراه ملائما من التدابير التنفيذية والاحكام الختامية لمشروع الاتفاقية .

الفصل السادس

منع التمييز وحماية الاقليات

٤٦٩ - اتخذ المجلس في دورته الثانية والاربعين قراره ١٢٤٠ (الدورة ٤٢) وفيه اوصى بأن تنظر لجنة حقوق الانسان في مطالع دورتها التالية في تقارير اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات عن دوراتها السابعة عشرة (E/CN.4/882) والثامنة عشرة (E/CN.4/903) والتاسعة عشرة (E/CN.4/903) ، تلاءم التقارير التي لم تستطع اللجنة ان تنظر فيها في دورتيها الثانية عشرة والعشرين والثالثة والعشرين (٢٣) . وقد وافق المجلس على طلب اللجنة الفرعية ان يقوم الامين

(٢٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق

رقم ٦ ، الفصل الثالث عشر ، النبعة ٥٥٠ .

العام بدعوة المقرر الخاص لدراسة التمييز العنصري في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة لعضو الحلقة الدراسية للتمييز العنصري التي ستعقد عام ١٩٦٨ بموجب برنامج تقديري الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان، وان يؤمن للحلقة الدراسية فرصة الحصول على التقرير المرحلي للمقرر الخاص مرفقا بما قد ترى اللجنة الفرعية ابداءه من ملاحظات تتناول الدراسة. كما رجا المجلس المؤتمر الدولي لحقوق الانسان ان يستخدم الدراسة الخاصة المتعلقة بالتمييز العنصري، وكذلك تقرير الحلقة الدراسية للتمييز العنصري التي ستعقد عام ١٩٦٨ بوصفهما وثيقتين تتضمنان معلومات اساسية عن مسألة التمييز العنصري.

٥٠٠ - كما اتخذ المجلس قراره ١٢٣٦ (الدورة ٤٢) وفيه قرران تمتد الدورة العشرون للجنة الفرعية ثلاثة اسابيع.

الفرع السابع

التقارير الدورية عن حقوق الانسان

٥٠١ - اعلنت لجنة حقوق الانسان المجلس (٢٤) في دورته الثانية والاربعين انها، وفقا للاجراء الذي نص عليه قرار المجلس ١٠٧٤ جيم (الدورة ٣٦)، قد نظرت خلال دورتها الثالثة والعشرين في التقارير الدورية التي قدمتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة والمتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما انها، وفقا لقرارها ١٢ (الدورة ٢٢)، واصلت، بالإضافة الى ذلك، دراسة وتقييم التقارير والمعلومات الاخرى المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.

٥٠٢ - وكانت اللجنة قد اتخذت، بناء على توصية لجنتها الخاصة المكلفة بدراسة التقارير الدورية، قرارها ١٦ (الدورة ٢٣) (E/4322، النبذة ٥٣٨) الذي قامت فيه، في جملة أمور، بالاعراب عن اعتقادها بأن التقارير المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تكشف النقاب عن الاتجاهات التالية، بوصفها ذات اهمية خاصة ومثارا لاهتمام عام: (أ) حرص الدول الاعضاء على إعمال حقوق الانسان وفق المعايير المقررة في وثائق الامم المتحدة؛ (ب) الجهود المبذولة على المستوى التشريعي والعملي، في دول ذات نظم حكم متباينة تمر بمراحل انماطية مختلفة، في سبيل تعزيز الحق في التعليم، بما في ذلك الاهتمام بالبادي بمسألة تعليم الكبار، والحق في الضمان الاجتماعي، وحقوق الطفل والاسرة، بما فيها توفير العناية الخاصة والمساعدة الخاصة للامهات والاطفال، والحق في العمل، والحق في مستوى معيشي كاف؛ (ج) المحاولات التي تبذلها دول شتى لتذليل المعاصب التي تكثف اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

(٢٤) المرجع نفسه، الفصل المباشر.

ولا سيما الحرص على إتاحة تدابير التصحيح في حالة انتهاك هذه الحقوق . ورأت اللجنة أيضا ان مهمة هيئات الامم المتحدة المصنفة فيما يتعلق بتعيين الاتجاهات الهامة في التقارير الدورية يمكن تسيرها في المستقبل بالتركيز على المعلومات الموضوعية التي تكشف عن خصائص مثل ما يلي : التأثير الذي تحدثه في الدول الاعضاء وثائق الامم المتحدة الحاوية لمبادئ وقواعد تتعلق بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، ولا سيما التدابير المتخذة لتنفيذ تلك الوثائق ؛ والاهتمام المشترك الذي تبديه مجموعة من الدول بنواح معينة من الحقوق قيد النظر ؛ والمصاعب التي تعانيها بعض الدول في ميدان حقوق الانسان والتي قد تكون لها اهميتها بالنسبة الى دول اخرى ؛ والتطورات والطرق الجديدة التي قد تساعد على تذليل مثل تلك المصاعب ؛ ومشاركة اعداد متزايدة من السكان في التمتع بحقوق الانسان . ورجت اللجنة الامين العام ان يعد ، عند قيامه في المستقبل بتقديم التقارير اليها لنظرها ، موجزا تحليليا بشأن كل حق من الحقوق التي هي قيد النظر ، يأخذ فيه بعين الاعتبار الخصائص المشار اليها آنفا ، كما يضمّنه وصفا للاتجاهات الهامة التي تكشف عنها التقارير ، والمصاعب المواجهة ، والطرق المتبعة في تذليل تلك المصاعب ، واقتراحات بشأن امكانية اتخاذ تدابير جديدة ، مع الاستعانة ، عند الاقتضاء ، بالبيانات المناسبة التي قد يتسنى الحصول عليها من مصادر الامم المتحدة الاخرى . والتست منه ايضا ان يعد في المستقبل ، عندما يدعو الدول الى تقديم تقاريرها الدورية عملا بقرار المجلس ١٠٧٤ جيم (الدورة ٣٦) ، التي تقدم موجزا لرؤوس المواضيع التي يتوقع ان يدرج تحتها مختلف المعلومات التي يتلقاها ، مراعيًا في ذلك الاحكام المناسبة الواردة في وثائق الامم المتحدة ، وذلك لكي يتسنى عرض تلك التقارير تحت رؤوس المواضيع المذكورة اذا شاء مقدّمها ذلك .

٥٠٣ - كذلك اعلنت لجنة مركز المرأة المجلس انها نظرت هي ايضا خلال دورتها العشرين (٢٥) في التقارير والمعلومات التي تلقتها بمقتضى قراره ١٠٧٤ جيم (الدورة ٣٦) . وكان مما اوردته هذه اللجنة في قرارها ٢ (الدورة ٢٠) انها لاحظت مع الارتياح ان عدة حكومات اتخذت تدابير تشريعية وادارية لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية للمرأة ، ولا سيما فيما يتعلق منها بالحقوق الانتخابية ، والخدمة في هيئات المحلفين ، والزواج ، والوصاية على القصر ، كما سبقت تدابير لكفالة تسوية المرأة بالرجل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة في فرص العمل ، والاحور ، والتقاعد ، وعلاوات الاسرة والحملات المعيشية ، وفرص التعليم . ولا حظت اللجنة ايضا ان عدة حكومات قد قبلت بالمعايير الواردة في الوثائق التي اعتمدتها الهيئات المختصة في الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بفرص التعليم المتاحة للمرأة وشروط عملها ، وان تقارير الوكالات المتخصصة عن تطبيق هذه المعايير تتضمن معلومات مفيدة للجنة ، سواء من حيث التطورات الايجابية العاصلة في هذا المجال او الصعوبات التي لا تزال قائمة . ولا حظت اللجنة ، بالاضافة الى ذلك ، ان عدد الاعضاء من النساء في الهيئات التشريعية لبعض

البلدان قد ارتفع ، وان عدة حكومات قد اولت اهتماما خاصا لحاجات المرأة الناشئة عن الامومة وعن الجمع بين مسؤوليات الاسرة ومسؤوليات العمل . ورأت اللجنة ان مما يساعد ها كثيرا ، فهي تقييمها المقبل للتقدم المحرز والمشاكل المواجهة في ميدان النهوض بحقوق المرأة ، تضمن التقارير التي ترسلها الحكومات معلومات اوفى عن التقدم المحرز في ميدان حقوق المرأة خلال الفترة المستعرضة ، مع الاشارة الى المصاعب المحددة المواجهة في هذا الشأن والتدابير المتخذة ، والتي هي قيد النظر ، لتأمين التطبيق العملي لاحكام الدستورية او التشريعية ، وكذلك تضمن التقارير التي ترد من المنظمات غير الحكومية مزيدا من المعلومات عن حقوق المرأة .

٥٠٤ - وقد اتخذ المجلس في دورته الثانية والاربعين ، بناء على توصية لجنة حقوق الانسان ، قراره ١٢٣٠ (الدورة ٤٢) وفيه قرران احكام قرار اللجنة ١٦ (الدورة ٢٣) قد ازلت الحاجة الى قيام اللجنة الفرعية بمنع التمييز وحماية الاقليات باجراء دراستها الاولى للتقارير الدورية وفقا لما نص عليه قرار المجلس ١٠٧٤ جيم (الدورة ٣٩) ؛ ورجا من اللجنة ان تتولى هذه المهمة بمساعدة لجننتها الخاصة المعنية بالتقارير الدورية . واكد المجلس من جديد وجوب استمرار اللجنة الفرعية في الحصول على المعلومات الواردة بمقتضى قراره ١٠٧٤ (الدورة ٣٩) وفي الانتفاع بها في اعمالها المتعلقة بمنع التمييز وحماية الاقليات .

الفرع الثامن

مسألة معاقبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية *

٥٠٥ - لاحظ المجلس في دورته الثانية والاربعين (٢٦) انه ، عملا بقراره ١١٥٨ (الدورة ٤١) ، قد عرضت على لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثالثة والعشرين ، دراسة عن مسألة عدم سريان التقادم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية ، كان الامين العام قد قدمها اليها في دورتها الثانية والعشرين (E/CN.4/906) ، كما عرض عليها تقرير للأمين العام عن التدابير المتخذة من الحكومات (E/CN.4/927 و Add.1-6) ، ومشروع اولي اعده الامين العام لاتفاقية بشأن عدم سريان التقادم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية (E/CN.4/928) (٢٧) . وقد

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(٢٦) E/SR.1478 .

(٢٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق

رقم ٦ ، الفصل الثالث .

أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً للنظر في مشروع الاتفاقية الذي أعده الأمين العام ، ولكنه لم يتمكن ، بسبب ضيق الوقت ، من إنجاز النظر في النص بأكمله . ولذلك أحالت اللجنة إلى المجلس ، بقراره — (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ١٨١) مشروع الاتفاقية الأولي الذي أعده الأمين العام وتقرير الفريق العامل (E/CN.4/L.943) ، مع جميع الاقتراحات المقدمة إلى اللجنة ومحاضر مناقشتها بشأن هذا البند . ورجت اللجنة من المجلس أن يحيل هذه الوثائق إلى الجمعية العامة ، وأن يطلب إليها أخذها بعين الاعتبار في إعدادها واعتمادها لمشروع اتفاقية بشأن عدم سرعان التقادم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية .

٥٠٦ — وقد أعرب المجلس ، في قراره ١٢٢٠ (الدورة ٤٢) ، عن أمله في إقرار الجمعية العامة لمثل هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن ، كما أحال إلى الجمعية العامة ، وفقاً لتوصية لجنة حقوق الإنسان ، المشروع الأولي الذي أعده الأمين العام لاتفاقية عدم سرعان التقادم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (E/CN.4/928) ، وتقرير الفريق العامل الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان ، ومعهما جميع الوثائق المصدرة في قرار اللجنة ٤ (الدورة ٢٣) . ورجا المجلس أيضاً من الأمين العام إدراج مسألة معاقبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية كبنود مستقلة في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

الفرع التاسع

الادعاءات المتعلقة بالتعدي على الحقوق النقابية

٥٠٧ — قام المدير العام لمكتب الحمل الدولي ، في رسالة مؤرخة في ١ حزيران (يونيو) ١٩٦٦ (E/4305) (٢٨) ، بإعلام الأمين العام أن مجلس إدارة المكتب قرر في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٧ ، بناءً على توصية لجنته المعنية بحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات ، أن يحيل إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، للنظر ، وفقاً لقرار المجلس ٢٧٧ (الدورة ١٠) المؤرخ في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٠ ، بعض الادعاءات المتعلقة بالتعدي على الحقوق النقابية في جمهورية افريقيا الجنوبية ، وهي ادعاءات كان الاتحاد العالمي لنقابات العمال قد أرسلها إلى منظمة العمل الدولية .

٥٠٨ — ولما كانت الادعاءات موجهة ضد دولة هي عضو في الامم المتحدة ولكنها ليست عضواً في منظمة العمل الدولية فقد عمد الأمين العام ، في مذكرتين مؤرختين في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٦ و ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، إلى التماس موافقة حكومة افريقيا الجنوبية على إحالتها إلى لجنة استقصاء الوقائع والتوفيق بشأن تكوين الجمعيات ، التابعة لمنظمة العمل الدولية ، عملاً بنص القرار ٢٧٧ (الدورة ١٠) .

(٢٨) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، المرفقات ، البند ١٤ من جدول الأعمال .

٥٠٩ - وفي رد مؤرخ في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، رفضت الحكومة المذكورة ان توافق على هذه الحالة، فكان على المجلس، عملاً بالقرار ٢٧٧ (الدورة ١٠)، ان ينظر في هذا الرفض بغية اتخاذ اي تدبير مناسب آخر من شأنه حماية الحقوق المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات في الأمر.

٥١٠ - وبعد مداولة (٢١)، اتخذ المجلس قراره ١٢١٦ (الدورة ٤٢) الذي نص، فسي جملة امور اخرى، على ان المجلس يشجب التعدي على الحقوق النقابية والملاحقة اللا قانونية للعمال النقابيين، كما يتجلى ان في تشريع جمهورية افريقيا الجنوبية وممارساتها، مما يخالف المعايير الدولية المقبولة عامة ويناقض ميثاق الامم المتحدة نصاً وروحاً، ويعتبر ذلك انتهاكاً للحق في حرية تكوين الجمعيات ومغفراً لسياسة الفصل العنصري الاجرامية. ورجا المجلس الامين العام ان يحيل نسخة من الرسالة الواردة من المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن التعدي على الحقوق النقابية فسي جمهورية افريقيا الجنوبية الى حكومة تلك الجمهورية، مشفوعة بطلب الرد عاجل وابداء الملاحظات عليها في موعد لا يتجاوز نهاية شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٧. كما قرر المجلس ان يحيل الرسالة الواردة من المدير العام لمكتب العمل الدولي وملاحظات حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية عليها، اذا وردت، الى فريق الخبراء العامل الخاص المنشأ بموجب قرار لجنة حقوق الانسان (الدورة ٢٣) (٣٠) للتحقيق في الاتهامات القائلة بتعذيب واساءة معاملة المسجونين او المعتقلين او الاشخاص المحتجزين لدى الشرطة في افريقيا الجنوبية. وخوّل المجلس الفريق العامل الخاص ايضاً ان يتلقى الرسائل ويستمع الى الشهود عند الاقتضاء، وان ينظر في الملاحظات التي ترد من حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية على رسالة المدير العام لمكتب العمل الدولي، وذلك عند بحثه الادعاءات المتعلقة بالتعدي على الحقوق النقابية في افريقيا الجنوبية. والتمس من الفريق العامل الخاص اعلام المجلس في اقرب وقت عن النتائج التي يخلص اليها وان يقدم اليه توصياته بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها في بعض الحالات المحددة. كذلك رجا المجلس الامين العام ان يحيل القرار الى مجلس ادارة مكتب العمل الدولي، مقترحاً عليه ان يبقي المسألة مدرجة في جدول اعماله كيما يعاود دراستها بصورة دورية، وان يعلم المجلس بمداولاته. واخيراً قرر المجلس اعادة الاتهامات الواردة في شكوى الاتحاد العالمي لنقابات العمال الى اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية، للعلم.

(٢١) E/SR.1463 و E/SR.1465 و E/SR.1473.

(٣٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والاربعون، الملحق

رقم ٦، النبعة ٢٦٨.

الفرع العاشر

المسألة المتعلقة بتنفيذ حقوق الانسان عن طريق مفوض يسمى
مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان او عن طريق
اية هيئة دولية ملائمة اخرى*

٥١١ — نظر المجلس مرة اخرى ، خلال دورته الثانية والاربعين ، في المسألة المتعلقة بتنفيذ
حقوق الانسان عن طريق مفوض يسمى مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان أو عن طريق اية
هيئة ملائمة اخرى . وقد تركز معظم النقاش حول مشروع قرار اعده لجنة حقوق الانسان في ضوء تقرير
وضعه فريق عامل (E/CN.4/934) كان قد انشيء لدراسة المسألة (٣١) .

٥١٢ — وكان المطلوب من المجلس ، في مشروع القرار ، ان يوصي الجمعية العامة ان تعتمد
بدورها مشروع قرار تقرر فيه انشاء مفوضية لحقوق الانسان تابعة للامم المتحدة وتكلف المفوض السامي ،
بين جملة امور ، ان يساعد على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا
والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس واللغة والدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ،
وفقا لما نص عليه ميثاق الامم المتحدة والبيانات والوثائق الصادرة عن الامم المتحدة والوكالات
المتخصصة او المؤتمرات الحكومية الدولية المعقودة تحت رعايتها لهذا الغرض ، دون مساس بوظائف
وسلطات الهيئات الموجودة حاليا والتي يمكن ان تنشأ داخل نطاق التدابير التنفيذية المتضمنة في
الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . ويقضي مشروع القرار ، على وجه
التخصيص ، بأن على المفوض السامي ان يظل على اتصال وثيق مع الجمعية العامة ، والمجلس ، والامين
العام ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة مركز المرأة ، وهيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة
الاخرى المعنية بحقوق الانسان ، وله ان يقدم لها الرأي والمساعدة اذا طلبت ذلك منه . والمفوض
السامي مخول كذلك ان يقدم المساعدة والخدمات الى اية دولة عضو في الامم المتحدة أو في اية
وكالة من وكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو أية دولة طرف في النظام
الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، بناء على طلب هذه الدولة . وله ايضا ، بموافقة الدولة المعنية ،
ان يقدم تقريرا عن المساعدة والخدمات التي يقدمها . كما ان له حق الاطلاع على الرسائل الموجهة
الى الامم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان والتي تكون من النوع المشار اليه في قرار المجلس
٧٢٨ و(الدورة ٢٨) . وله ان يلفت اليها نظر الحكومة المعنية كلما بدا له ذلك مناسبا . ومن

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(٣١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق

رقم ٦ ، الفصل الثامن ؛ والفصل السابع عشر ، مشروع القرار الرابع .

واجبه ، أخيراً ، أن يقدم الى الجمعية العامة ، بواسطة المجلس ، تقارير عن التطورات الحاصلة في ميدان حقوق الانسان ، وأن يضمنها ملاحظاته بشأن تنفيذ ما اعتمدته الامم المتحدة والوكالات المتخصصة من الاعلانات والوثائق المتصلة بالموضوع ، وتقييمه للضجرات والمشاكل الهامة . وتنظر الجمعية العامة ، والمجلس ، ولجنة حقوق الانسان ، في هذه التقارير بوصفها بنوداً مستقلة في جداول اعمالها . وعلى المفوض السامي ، قبل تقديم تقاريره ، أن يتشاور ، عند الاقتضاء ، مع الحكومة او الوكالة المتخصصة المعنية ، وأن يدخل هذه المشاورات في اعتباره لدى اعداد تقاريره .

٥١٣ - وبمقتضى مشروع القرار ايضا يتم تعيين المفوض السامي من قبل الجمعية العامة ، بناء على توصية الأمين العام ، لمدة خمس سنوات . ويقدم له المشورة والمساعدة فريق من خبراء استشاريين ، لا يتجاوزون السبعة عدداً ، يعينهم الأمين العام بالتشاور مع المفوض السامي - مع مراعاة عدالة تمثيل الانظمة القانونية الرئيسية والمناطق الجغرافية . وسيكون المفوض السامي ايضا مدعوا الى اداء مهمته بالتشاور الوثيق مع الأمين العام ، ومع المراعاة الواجبة لما لهذا الأخير من مسؤوليات بمقتضى احكام الميثاق .

٥١٤ - وفي مجرى المداولات التي شهدتها المجلس في دورته الثانية والاربعين (٣٢) ، اعرب عدة ممثلين عن الرأي بأن الفريق العامل الذي حفز اللجنة على اصدار هذه التوصيات لم يكن صادق التمثيل لمختلف الآراء إذ كان مؤلفاً من انصار انشاء هذه المؤسسة الجديدة وحدهم . وقالوا انه ، فوق هذا ، لم ينجز مهمته حق الانجاز ، إذ ركز كل جهده على فكرة ايجاد سلطة تستند اليه فرد واحد ، ولم يحاول ان يبحث اماكن استخدام اية هيئة ملائمة اخرى لإعمال حقوق الانسان . ورأى هؤلاء المعترضون ان الحاجة تقضي ان بأن يدرس الموضوع من جديد من قبل هيئة اصدق تمثيلاً . واعرب بعض المتكلمين عن الأمل بأن يتم تأليف هيئة خبراء جديدة لكي تنظر ، مثلاً ، في مسألة ما ينبغي ان يكون للمفوض السامي من سلطة التحقيق الموضوعي في الانتهاكات المدعى بوقوعها ، وفي الاجراءات الواجبة الاتباع في ذلك .

٥١٥ - وذهب الممثلون المعارضون لمبدأ انشاء مؤسسة تستند الى فرد واحد هو المفوض السامي الى انه سيكون للمؤسسة المقترحة ، بخلاف احكام الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق ، سلطات تتجاوز تلك التي اناطها الميثاق بالجمعية العامة وهيئات الامم المتحدة الاخرى والامين العام ، والى ان من الممكن في اى حين ان يساء استخدامها بقصد التدخل السياسي في الشؤون الداخلية للدول بذريعة الدفاع عن حقوق الانسان . وكان مما قيل ان انشاء مؤسسة تستند الى فرد واحد أمر يخالف الميثاق الذي يقوم على فكرة المسؤولية الجماعية والتعاون بين الدول الاعضاء لتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان والحريات الاساسية ؛ وانه ليس من شخص فرد يستطيع ان يمثل تمثيلاً صحيحاً كل المعاهد والانظمة القانونية ؛ وان انشاء منصب المفوض السامي سيؤدي الى

التهوين الخطير من شأن العهد بين الخاصين بحقوق الانسان واتفاقية القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله والوثائق الدوالية الاخرى في ميدان حقوق الانسان ، وانه سيجرد الدول من الحماية التي تقدم بها حاليا ، بمقتضى قرار المجلس ٧٢٧ واو (الدورة ٢٨) ، من شكاوى الافراد الكيدية ؛ يضاف الى هذا ان المفوض السامي سيكون تكررًا غير ضروري وغير زهيد الكلفة لأجهزة التنفيذ المنصوص عليها في العهد بين الدوليين لحقوق الانسان وغيرهما من الوثائق . وضاف هؤلاء المتكلمون ان افضل سبيل لتقوية دور الامم المتحدة في تعزيز وتشجيع الاحترام الفعلي لحقوق الانسان والحريات الاساسية هو تشجيع التصديق على الوثائق الموجودة في هذا الميدان والاسراع بتطبيقها ، ولا سيما العهد بين الخاصين بحقوق الانسان واتفاقية منع جريمة اباداة الاجناس وقمعها ، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، والاستخدام التام للتدابير التنفيذية الواردة في هذه الوثائق . وقالوا ان الاقتراح في شكله الراهن غير مقبول أبداً ، وان المسألة تحتاج الى المزيد من الدرس الوافي مع الاهتداء على وجه الخصوص بروح التدابير التنفيذية للعهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان التي اعتمدت مؤخراً وبمبدأ المسؤولية الجماعية للدول الاعضاء عن النهوض بحقوق الانسان .

٥١٦ - ورأى عدد من الممثلين انه لا يمكن التفكير بأى جهاز تنفيذى جديد طالما يتسم الاتفاق أولاً على ان قرار انشائه سيكون ذا قوة قانونية ملزمة ، اى انه ، بعبارة اخرى ، سيصاغ فسي اتفاقية تعرض للتوقيع والتصديق .

٥١٧ - اما الذين تكلموا مؤيدين انشاء منصب المفوض السامي ، فقد أكدوا على كون الامم المتحدة تجتاز حالياً فترة انتقالية في ميدان حقوق الانسان ، حيث توجد وثائق عديدة اعتمدتها الجمعية العامة ، ولكنها ما تزال تنتظر الدخول الى حيز النفاذ ، بالاضافة الى ان بعض نواحي التنفيذ لم تشملها بعد أية وثيقة ، وهذا ما يجعل هناك حاجة فورية الى مؤسسة تستطيع ان تخطو خطوات متواضعة على طريق تأمين مراعاة جميع المعايير التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وضافوا ان سلطات المفوض السامي ، كما هي محددة في توصيات اللجنة ، لا يمكن ان تنطوى على اى انتهاك للفقرة ٢ من المادة الثانية من الميثاق لأن المفوض السامي لن يكون مخولاً بالعمل الا بطلب من الدولة المصدية أو بموافقتها ، ولانه سيستشرد بفريق من الخبراء الاستشاريين يمثل الانظمة القانونية والمناطق الجغرافية الرئيسية ، ولأن مهمته لن تكون التحقيق في تافه الشكاوى بل الاعلام بصورة عامة عن حالة حقوق الانسان في العالم .

٥١٨ - وعلى اثر اختتام المداولات ، اتخذ المجلس قراره ١٢٣٧ (الدورة ٤٢) ، مؤيداً فيه التوصية الموجهة الى الجمعية العامة والمتضمنه في مشروع القرار الذى اقترحته لجنة حقوق الانسان .

٥١٩ - ورجا المجلس ، في قراره ١٢٣٨ (الدورة ٤٢) ، الامين العام ان يلفت نظر الدول الاعضاء الى قراره ١٢٣٧ (الدورة ٤٢) والى اقتراحات التعديل التي قدمتها الجمهورية اللبنانية

المتحدة (E/AC.7/L.526) ، وكذلك الى الوثائق المناسبة التي تمثل شتى وجهات النظر المعرب عنها ، وان يلتزم آراء الدول الاعضاء في المسألة المتعلقة بتنفيذ حقوق الانسان عن طريق مفاوضات يسمي مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان أو عن طريق اية هيئة دولية ملائمة اخرى ، وان يقدم تقريراً يتضمن ردود الحكومات وذلك في وقت مناسب لتمكين الجمعية العامة من النظر فيه خلال دورتها الثانية والعشرين ، كذلك رجا المجلس الامين العام ان يدعو كل من المدير العام لمكتب العمل الدولي والمدير العام لليونسكو الى موافاة الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين ، تيسيراً لمهمتها ، بتقرير عن خبرته فيما يتعلق بإعمال حقوق الانسان في دائرة اختصاصه .

الفرع الحادي عشر

عقوبة الاعدام*

٥٢٠ - كانت الجمعية العامة ، على اثر النظر في قرار المجلس ١٣٤٤ (الدورة ٣٥) بشأن عقوبة الاعدام ، قد اتخذت قرارها ١٦١٨ (الدورة ١٨) ، وفيه رجعت المجلس ان يدعو لجنة حقوق الانسان الى دراسة التقرير المعلنون " عقوبة الاعدام " (ST/SCA/SD) (٣٣) الذي كان قد أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٩٦ (الدورة ١٤) وقرار المجلس ٧٤٧ (الدورة ٢١) (٣٤) ، وايضاً الى دراسة الملاحظات المبداءة عليه من قبل اللجنة الاستشارية الخاصة لخبراء منع الاجرام ومعاملة المجرمين (٣٥) ، والى تقديم التوصيات التي تستنسبها بشأن هذا الموضوع . كذلك رجعت الجمعية العامة الامين العام ان يعمد ، بعد بحث تقرير لجنة حقوق الانسان وبمعاونة الفريق الاستشاري المعني بمنع الاجرام ومعاينة المجرمين ، الى تقديم تقرير ، بواسطة المجلس ، الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الثانية والعشرين عن التاورات الجديدة المتعلقة بالقوانين والمبادئ المتعلقة بعقوبة الاعدام والمساهمات الجديدة التي ساهمت بها العلوم الجنائية في هذا الموضوع .

٥٢١ - وقد اتخذت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثانية والعشرين ، قرارها ١٥ (الدورة ٢٢) (E/4184) (٣٦) ، النبذة ٥٠٠) وفيه قررت ان تنظر في مسألة عقوبة الاعدام

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(٣٣) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 62.IV.2 .

(٣٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٣ ،

الفصل التاسع ، الفرع الرابع .

(٣٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السادسة والثلاثون ،

المرفقات ، البند ١١ من جدول الاعمال ، الوثيقة ، الفرع الثالث .

(٣٦) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والايعون ، الملحق رقم ٨ .

في دورتها الثالثة والعشرين بوصفها مسألة ذات أولوية . وقد ابلغ المجلس ، في دورته الثانية والاربعين (٣٧) ، ان اللجنة لم تستطع تنفيذ هذا القرار بسبب ضيق الوقت .

٥٢٢ — وخلال تداول المجلس في الموضوع في دورته الثانية والاربعين (٣٨) ، قدم وفد السويد وفينيزويلا مشروع قرار (E/AC.7/L.514/Rev.1) يتضمن نص مشروع قرار يقدم الى الجمعية العامة لاعتماده منها . وينص هذا المشروع الاخير على ان الجمعية العامة تدعو الدول الاعضاء الى تعديل قوانينها ، اذا اقتضى الامر ، كيما تنص على عدم جواز حرمان اى محكوم عليه بحقوقه الاعدام من حق الطعن في الحكم لدى سلطة قضائية أعلى او التماس العفو او التخفيف ؛ والى تقرير عدم جواز تنفيذ اى حكم بالاعدام الا بعد صدور الحكم بستة اشهر على الاقل ، وتعديل قوانينها عند اللزوم بما يتفق مع ذلك ؛ والى التعهد بالقيام ، ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار ، باعلام الامين العام للأمم المتحدة ، مرة كل ستة اشهر ، بأية احكام بالاعدام تالية لهذا التاريخ تصدر وتنفذ في بلدانها ، وكذلك بالجرائم التي صدرت هذه الاحكام عقابا عليها ؛ وباعلام الامين العام للأمم المتحدة ، في موعد لا يتجاوز ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ ، عن التدابير المتخذة عملاً بهذه التوصيات .

٥٢٣ — وقال صاحب المشروع المقترح اعتماده من الجمعية العامة ان ما دأبها الى تقديمه هو أن من المستبعد ان تستطيع لجنة حقوق الانسان درس المسألة فسي المستقبل القريب ، نظراً لكون جدول اعمالها مثقلاً بالبنود ، مما يجعل من الحرية بالجمعية العامة ان توجه هي نفسها بعض التوصيات كيما تشجع تلك الدول التي لا تزال ، لاسباب خاصة بها ، تحتفظ في نصوصها التشريعية بحقوق الاعدام على اتخاذ ما يلزم من التدابير في هذا الشأن . غير ان متكلمي الآخرين رأوا ان المسألة تحتاج الى الدراسة من قبل خبراء ذوي كفاءة عالية ، ولا يمكن فصلها عن مشكلة اخرى لا تزال قائمة هي مشكلة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية .

٥٢٤ — وقد اعراب المجلس ، في قراره ١٢٤٣ (الدورة ٤٢) ، عن اسفه لكون الوقت المتاح له في دورته الثانية والاربعين لم يسمح له بدراسة مشروع القرار المقدم من السويد وفينيزويلا (E/AC.7/L.514/Rev.1) دراسة كافية ، واحال المشروع الى الجمعية العامة لكي تقرر الخطوات التالية الواجبة اتخاذ في هذه المسألة .

(٣٧) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٦ ، الفصل الثامن عشر .

(٣٨) ٥٧٨ ، ٥٧١ ، E/AC.7/SR.562 و E/SR.1479 .

بـ

الفرع الثاني عشر

مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة *

٥٢٥ - ابلغت لجنة مركز المرأة المجلس، في دورته الثانية والاربعين، انها، عملاً بطـلب الجمعية العامة في قرارها ٢١٦٦ (الدورة ٢١)، قد اعادت النظر خلال دورتها العشرين فـي مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، الذي كانت قد اعتمدته بالا جماع في دورتها التاسعة عشرة عام ١٩٦٦، آخذة بعين الاعتبار مختلف مقترحات التعديل التي قدمت اثناء الدورة الحادية والاربعين للمجلس والدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة. واحالت اللجنة، بقرارها ١١ (الدورة ٢٠) E/4316 (٣٦)، النبذة ١١٥) مشروع الاعلان الى المجلس، في صيغته المنقحة التي اعتمدتها بالا جماع. كما تضمن القرار مشروع قرار يحيل به المجلس النص الجديد الى الجمعية العامة (٤٠).

٥٢٦ - وقد جرى التأكيد مرة اخرى، في لجنة مركز المرأة وفي المجلس، على اهمية مشروع الاعلان. وقد ذهب بعض المتكلمين في المجلس الى ان اعتماد الاعلان سيكون معلماً هاماً من معالم الطريق في جهود الامم المتحدة الرامية الى القضاء على التمييز ضد المرأة، وسيحتل المحل اللائق به الى جانب الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي اقترتها الامم المتحدة. كما اشاروا ايضا الى ان الاعلان يتميز بقيمة خاصة لأنه يقرر، في وثيقة وحيدة، معايير دولية قابلة للتطبيق على كل الميادين التي كانت محل اهتمام لجنة مركز المرأة منذ انشائها عام ١٩٤٦. ونبّه عدة ممثلين الى ان الفرض الرئيسي من الاعلان هو اقرار اهداف يصح وينبغي ان تسترشد بها جميع البلدان في جهودها الرامية الى تشجيع المساواة بين مركزي الرجل والمرأة. ورأوا انه يخلق بجميع الدول ان تسعى الى بلوغ هذه الاهداف. كما قيل ايضا ان الاعلان يجب ان تتبعه اتفاقية تفرض على الدول التزامات قانونية، شأنه في ذلك شأن ما سبق اعتماده من اعلانات اخرى تتصل بحقوق الانسان.

٥٢٧ - وقد اعرب معظم الممثلين في المجلس عن موافقتهم، على وجه العموم، على النص المنقح لمشروع الاعلان، الذي رأوا انه اخذ بعين الاعتبار اهم التعليقات والملاحظات التي ابدت بشأن النص السابق المعتمد عام ١٩٦٦. الا ان بعض الاعضاء قالوا انهم، رغم انهم يرون النص

* بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة.

(٣٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والاربعون، الملحق

رقم ٧.

(٤٠) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

مرضيا بصورة عامة ، يعتقدون انه قد ينبغي تعديل بعض نقاطه . وقد تقرر عدم اتخاذ اي قرار او اجراء اية مناقشة في موضوع اية تعديلات قد تقترح ، بل ان تحال هذه التعديلات المقترحة الى الجمعية العامة دون تعليق . وبعد ذلك ، تقدم احد الاعضاء ، رسميا ، ببعض التعديلات (E/AC.7/L.512) فلم تناقش وفقا لقراره المجلس .

٥٢٨ - وقد اتخذ المجلس قراره ١٢٠٦ (الدورة ٤٢) ، وفيه احاط علما بقرار اللجنة (الدورة ٢٠) بشأن مشروع الاعلان ثم احال النص المنقح الى الجمعية العامة .

الفرع الثالث عشر

مركز المرأة في القانون الخاص

٥٢٩ - نظرت لجنة مركز المرأة ، كما ذكرت في تقريرها عن دورتها العشرين (٤١) ، في تقرير أعده الأمين العام عن حقوق الوالدين وواجباتهما ، بما فيها الولاية والوصاية على القصر (E/CN.6/474) ، وهو تقرير كان قد نقح خلال العام كيما يصبح محيطا بالتعليقات والمعلومات الإضافية التي أرسلتها حكومات الدول الأعضاء بناء على طلب اللجنة عام ١٩٦٦ (٤٢) . وقد اعربت اللجنة عن أملها في ان يطبع التقرير على وجه السرعة ، وأوصت ، في مشروع قرار اقترحت ان يعتمده المجلس ، بأن تأخذ الدول الأعضاء بمبادئ معينة بغية تأمين المساواة بين المرأة والرجل في ممارستهما لحقوق الوالدين وواجباتهما .

٥٣٠ - وفي المجلس ، اعرب بعض الممثلين عن تحفظاتهم ازاء هذه التوصيات . فقد قيل ان ثلاثا من نبداء بياجة المشروع ، في صياغتها الحالية ، تشكل نقدا ضمنا لبعض الأنظمة القانونية ، وبالتالي اتفق على حذف هذه النبدات . كذلك كان من رأى بعض الأعضاء انه من غير الواقعي ، مادامت المبادئ المنصوص عليها غير قابلة للتطبيق في جميع البلدان في الوقت الحاضر ، ان تضمن هذه المبادئ في قرار يتخذه المجلس ؛ فلقد قيل ، مثلا ، ان الأب في بلدان كثيرة هو وحده المسؤول عن اعالة الاولاد ، وان من الميسر ان نتوقع من النساء ، في البلدان التي لا تتوفر لهن فيها فرص عمل كافية ، ان يساهمن في اعالة اولادهن على قدم المساواة مع الآباء ، كما توحي بذلك ، الفقرة (أ) من مشروع القرار .

(٤١) المرجع نفسه ، الفصل الخامس .

(٤٢) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٧ ، النبدات

٢١٠ ، القرار ١٠ (الدورة ١٦) .

٥٣١ - غير أن ممثلين آخرين قالوا بأن المبادئ المنصوص عليها مبادئ هامة ، وأن من شأنها ان تهدى خطى الحكومات في جهودها المبذولة لتأمين العدالة بين الرجل والمرأة في ممارستهما لحقوق الوالدين وواجباتهما . ولفتوا النظر الى ان تساوى الحقوق لا يعني تماثلها ، وان المبدأ المنصوص عليه في الفقرة (أ) من مشروع القرار لا يراى به ، كما لاحظ تقرير اللجنة (E/4316 ، النبذة ٢٠٥) ، ان على الوالدين ان يسهما بصاهمة مالية متماثلة ، بل يراى به ان واجب العائلة يقع عليهما معا بالتساوى وان جاء قيامهما بهذا الواجب على صورتين مختلفتين .

٥٣٢ - وفي القرار ١٢٠٧ (الدورة ٤٢) ، اوصى المجلس بأن تتخذ الدول الاعضاء جميع التدابير الممكنة لتأمين المساواة بين الرجل والمرأة في ممارستهما لحقوق الوالدين وواجباتهما ، كما اوصى بالمبادئ التالية لتأمين مثل هذه المساواة ، مع مراعاة السمات الخاصة لتشريعات مختلف البلدان وتغليب مصلحة الاطفال في جميع الحالات : (أ) ينبغي ان تتساوى النساء مع الرجال حقوقا وواجبات فيما يتصل بالولاية على اولادهم القصر وممارسة سلطة الوالدين عليهم ، بما في ذلك الرعاية والوصاية والتربية والتعليم والاغالة ؛ (ب) ينبغي ان يتساوى الزوجان حقوقا وواجبات فيما يتعلق بادارة املاء اولادهم القصر ، مع مراعاة التحديدات القانونية اللازمة لضمان جعل هذه الادارة في مصلحة الاطفال الى ابعد حد ممكن ؛ (ج) ينبغي ان يكون لمصلحة الاطفال الاعتبار الغالب في الاجراءات المتعلقة بالوصاية على الاطفال في حالات الطلاق وابطال الزواج او التفريق القضائي ؛ (د) ينبغي ان لا يميز بين الرجل والمرأة لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بالوصاية على الاطفال والولاية عليهم أو بأية حقوق اخرى من حقوق الوالدين في حالات الطلاق أو ابطال الزواج او التفريق القضائي .

٥٣٣ - كذلك ابلغت اللجنة المجلس انها نظرت في الدراسة التي اعدتها المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات عن التمييز ضد المولودين لغير زواج (E/CN.4/Sub.2/265) ، وفي المبادئ العامة لتطبيق المساواة وعدم التمييز بالنسبة الى المولودين لغير زواج ، التي اقترتها اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة عشرة (E/CN.4/930 ، النبذة ٢٠٦) (٤١) . وقد اعربت اللجنة ، في قرارها ٦ (الدورة ٢٠) (E/4316 ، النبذة ٢٤٤) ، عن تقديرها للدراسة التي اعدتها المقرر الخاص ، كما اعربت عن تأييدها العام لمبادئ تطبيق المساواة وعدم التمييز بالنسبة الى المولودين لغير زواج . كما رجحت الامين العام ان يمد تقريراً عن الاوضاع القانونية والعرفية للامهات غير المتزوجات ، وذلك بالاستناد الى المعلومات المتوفرة لديه ، بما في ذلك المعلومات الواردة في تقرير المقرر الخاص .

الفرع الرابع عشر

فرض التعليم المتاحة للمرأة

٥٣٤ - كانت توصيات لجنة مركز المرأة الى المجلس بشأن فرض التعليم

المتاحة للمرأة (٤٣) مستندة الى تقريرين وضعتهم اليونيسكو : احدهما عن نشاطاتها ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الى المرأة (E/CN.6/475) ، وثانيهما عن فرص التعليم العالي المتاحة للمرأة (E/CN.6/451 و Add.1-2) . وقد شدد الممثلون ، خلال مناقشات المجلس ، على ما لتعليم المرأة وتدريسها من أهمية حيوية ، سواء من اجل تمكينها من بلوغ مركز المساواة مع الرجل ، ومن تمكينها من الاسهام بدور كامل في انماء بلد ها . كذلك اشير الى ان ضمان اتاحة فرص التعليم العالي والتدريب للمرأة امر حيوى بوصفه وسيلة لتعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلدان المتنامية ، ولا سيما تلك البلدان التي تواجه نقصا في اليد العاملة الماهرة .

٥٣٥ - وقد أيد المجلس توصيات اللجنة في هذه المسألة ، واعتمد في قراره ١٢٠٨ (الدورة ٤٢) ، مع بعض التعديلات الطفيفة ، نصا يتعلق بفرص التعليم العالي المتاحة للمرأة ، موصيا الدول الاعضاء بما يلي : (أ) ان تنشئ ، او تشجع على انشاء ، خدمات ارشادية للمدراس والجامعات والمصاهد التقنية وغيرها لمساعدة الطالبات على اختيار ما يناسب استعدادهن من أنواع التعليم العالي المتوفرة ، وان تتيح مثل هذه الخدمات لجميع النساء الراشدات الراغبات في بدء الدراسة العليا او استئنافها ؛ (ب) ان تشجع الفتيات والنساء فضلا عن الرجال على الافادة من هذا التعليم العالي ؛ (ج) ان تعمل على جعل فرص التعليم العالي متاحة للمرأة بشروط تساوى بينها وبين الرجل ؛ (د) ان تعزز الفرص المتاحة للنساء اللواتي انهين دراساتهم العليا لتقلد جميع الوظائف والمهن التي تؤهلهن لدراستهن ان يتطلعن اليها والتي يملكن المؤهلات اللازمة لها .

الفرع الخامس عشر

المساعدة المقدمة من الامم المتحدة في سبيل تقدم المرأة

٥٣٦ - قدم الامين العام الى لجنة مركز المرأة ، في دورتها العشرين مذكرة (E/CN.6/474) استعرض فيها بايجاز التطورات الحاصلة منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٧٧٧ (الدورة ١٧) عام ١٩٦٢ ، بشأن الدراسة المتعلقة بوضع برنامج للامم المتحدة موحد طويل الاجل لتعزيز تقدم المرأة . كذلك نظرت اللجنة في تقرير أولي قدمه الامين العام عن اشتراك المرأة في برامج الانماء المجتمعي (E/CN.6/473) ، وفي تقرير حلقة دراسية ، عقدت في الفيليبين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، عن التدابير اللازمة لتعزيز تقدم المرأة مع الاهتمام خاصة بوضع برنامج طويل الاجل لهذا الغرض (ST/TAO/HR/28) .

(٤٣) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٧ ، الفصل السادس .

٥٣٧ — واثناء المناقشة التي دارت في لجنة مركز المرأة ، علق عدد من الممثلين أهمية خاصة على ردود الحكومات والمنظمات غير الحكومية على قائمة الاسئلة المتعلقة بدور المرأة في الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، التي كان المجلس قد رجا من الامين العام اعدادها (القرار ١١٣٣ (الدورة ٤١)) ؛ ورأوا ان هذه الردود ستكون نبراسا للجنة في اعمالها المقبلة المتصلة بهذه المسألة .

٥٣٨ — وقد اتخذت اللجنة ، كما هو موضح في تقريرها الى المجلس (٤٤) ، ثلاثة قرارات بشأن هذا الموضوع في دورتها العشرين ، منها قرار واحد فقط يستلزم اجراء من المجلس . ففي القرار ١٢ (الدورة ٢٠) (E/4316 ، النبذة ٣٤٨) اعربت اللجنة عن املها في ان يعمرى ، عند وضع البرنامج العاويل الاجل لتعزيز تقدم المرأة ، ايلاء اهتمام واف وداسة خاصة لحاجات الفتيات والنساء في المناطق الريفية ؛ ودعت الامين العام ، والوكالات المتخصصة ، واليونيسيف ، والمنظمات غير الحكومية المناسبة الى العمل ، على الصعيدين القومي والاقليمي ، على توحيد الابحاث والاعمال الرامية الى تعزيز فرص التعليم والتدريب المهني للفتيات والنساء في المناطق الريفية ، مع التأكيد الخاص على بعض الميادين ؛ والى الاعلام عن النشاطات الموجهة الى تلك الاهداف .

٥٣٩ — ورجت اللجنة من الامين العام ، في قرارها ١٣ (الدورة ٢٠) (E/4316 ، النبذة ٣٥١) الذي يتناول الانماء المجتمعي ، ارسال التقرير الاولي عن هذا الموضوع الى الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالمسألة ، وذلك بغية الحصول على المزيد من المعلومات عن بعض النقاط المعنية .

٥٤٠ — اما في القرار ١٤ (الدورة ٢٠) (E/4316 ، النبذة ٣٥٧) ، فقد رجت اللجنة الامين العام ان يحصل من الدول الاعضاء على معلومات عن انشاء اللجان القومية المعنية بمركز المرأة ، وان يضع دراسة عن مدى ما تقدمه او ما يمكن ان تقدمه المعاهد او المراكز التدريبية الاقليمية القائمة من تدريب للمرأة . كما تضمن القرار نفسه مقترحات محالة الى المجلس كيما يعتمدها ، استندت فيها اللجنة اساسا الى المقررات والتوصيات التي انبثقت عن مناقشات الحلقة الدراسية التي عقدت في الفلبين . فقد اوصت اللجنة المجلس ان يدعو الدول الاعضاء الى مضاعفة جهودها الرامية الى انشاء برامج طويلة الاجل لتعزيز تقدم المرأة ، وذلك في اطار مخططات الانماء القومية ، كما اوصت بتدابير معينة لتأخذه الاسراع في تنفيذ هذه الاهداف . واقرحت ايضا ان يطلب الى الامين العام ان يسد رس امكانية القيام خلال عام ١٩٦٨ ، بمناسبة السنة الدولية لحقوق الانسان ، بانشاء مكاتب اقليمية — او فروع في المكاتب القائمة حاليا — تكون مسئولة عن السهر على تقدم المرأة على الصعيد الاقليمي ؛ وان يقوم بالاعلام الالزم للجنة في دورتها الحادية والعشرين ، التي ستعقد عام ١٩٦٨ .

(٤٤) المرجع نفسه ، الفصل التاسع .

٥٤١ - وخلال مناقشة هذه التوصيات في المجلس (٤)، أيد العديدون من الممثلين المقررات والتوصيات التي انتهت اليها حلقة الفيليبين الدراسية، وأعربوا عن رجاءهم في أن يـروا حلقات دراسية مماثلة تعقد حول نفس الموضوع في المستقبل. على أن بعض الممثلين تحفظوا إزاء اقتراح دعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان قومية تعنى بمركز المرأة، قائلين أن هذه مسألة داخلية تخص كل دولة على حدة. غير أن آخرين أشاروا إلى أنه سبق للمجلس أن اعتمد قبل سنوات عدة توصيتين بشأن هذه المسألة، وإلى أن صيغة مشروع القرار المقترح على المجلس لا تفعل أكثر من التوصية بإنشاء تلك اللجان " حيث تدعو الحاجة " .

٥٤٢ - وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن تحفظات فيما يتعلق بسؤال الأمين العام أن يدرس إمكان إنشاء مكاتب إقليمية؛ فقال بعضهم أن مثل هذه المكاتب لا لزوم لها، وشكك آخرون في أن نفعتها يعادل النفقات التي ستترتب عليها. وأخيراً اتفق الرأي على حذف الفقرة من مشروع القرار. كما أدخلت تعديلات أخرى على مشروع القرار الذي قدمته اللجنة.

٥٤٣ - وفي القرار ١٢٠٩ (الدورة ٤٢)، المستند إلى توصيات اللجنة، رأى المجلس أن السنة الدولية لحقوق الإنسان، التي سيحتفل بها عام ١٩٦٨، تشكل فرصة ممتازة لتركيز الانتباه على البرامج الطويلة الأجل لتعزيز تقدم المرأة على كلا الصعيدين القومي والدولي، ودعا الدول الأعضاء، مرة أخرى، إلى النظر في إنشاء برامج قومية طويلة الأجل لتعزيز تقدم المرأة وذلك في إطار المخططات الشاملة للتنمية القومي. كذلك أوصى بالنظر في اتخاذ التدابير التالية لتأدية الإسراع في تحقيق الأهداف المنشودة وهي: (أ) إنشاء لجان قومية لمركز المرأة أو هيئات مماثلة، حيث تدعو الحاجة؛ (ب) تعيين النساء المؤهلات في مناصب حكومية قيادية، ولا سيما في الهيئات المسؤولة عن تقديم طلبات المساعدة التقنية في الميادين التي تهتم المرأة بصورة مباشرة؛ (ج) تضمين طلبات المساعدة التقنية، لدى تقديمها، مشاريع وبرامج مكرسة لتعزيز تقدم المرأة؛ (د) إنشاء مراكز قومية للتدريب المتعدد الأغراض، حيث تكون هذه المراكز ضرورية، للاضطلاع باستقصاءات في مواضيع تتعلق بتقدم المرأة، ولا تاحة فرص التدريب وإعادة التدريب للنساء في ميادين مختلفة.

الفرع السادس عشر

حقوق المرأة السياسية

٥٤٤ - أعرب عدد كبير من الممثلين في المجلس، وكذلك في لجنة مركز المرأة، عن ارتياحهم للتقدم المستمر الذي تحقق في ميدان حقوق المرأة السياسية في مختلف أنحاء العالم (٤٥)، كما

يتجلى من التقرير الموحد ، الذي أعده الأمين العام وفقا لقرار المجلس ١١٣٢ (الدورة ٤١) ، عن الدساتير والقوانين الانتخابية والوثائق القانونية الاخرى المتعلقة بحقوق المرأة السياسية (A/6447) . وقد رأت اللجنة ان المعلومات التي احتوى عليها التقرير ستكون نافعة للحكومات ، فرجت الامين العام ان ينقحها ، بعد دعوة حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء الوكالات المتخصصة الى ارسال معلومات اضافية بشأنها ، وان يرتب امر طبع التقرير في موعد قريب القرار ٣ (الدورة ٢٠) (4316/د ، النبذة ١٧٩) .

٥٤٥ — كذلك ناقشت اللجنة امر السلسلة الجديدة من الحلقات الدراسية المعنية بتثقيف المرأة المدني والسياسي التي تقرر البدء بعقد ها عملا بقرار المجلس ١٠٦٧ ألف (الدورة ٣٦) ، ولا حظت مع الارتياح ان الحلقة الدراسية الاولى حول هذا الموضوع ستعقد في آب (اغسطس) ١٩٦٧ في فنلندا . وقد اعربت عن املها في ان تعتمد الحلقات المذكورة الى تقييم العوامل والعراقيل والضغوط التي تؤثر في ممارسة المرأة لحقوقها ومسئولياتها السياسية ، وفي ان يستطيع المسهمون فيها تحديد طرق مساعدة المرأة وتشجيعها على ممارسة حقوقها ومسئولياتها السياسية الى اقصى حد ممكن ، القرار ٤ (الدورة ٢٠) (4316/د ، النبذة ١٨٤) .

الفرع السابع عشر

الحقوق والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة

٥٤٦ — احاط المجلس علما بالمناقشات التي دارت في لجنة مركز المرأة قبل اعتماد هــ القرار ٩ (الدورة ٢٠) بشأن الحقوق والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة (٤٦) . وكانت هــ هذه المناقشات قد استندت اساسا على تقارير اعدتها منظمة العمل الدولية عن نشاطاتها ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الى عمالة المرأة (E/CN.6/472) . وعن حماية العاملات (E/CN.6/465) ، وعن تساوى الاجر عن العمل الواحد (E/CN.6/468) . وكان رأى الممثلين في اللجنة قد اتفق على ان الانماء الاقتصادي لأي بلد يقتضي الاستفادة الكاملة من موارده البشرية ، وان التساوى في الحقوق بين الرجال والنساء لا يمكن ان يتحقق الا متى تساوت الفرص المتاحة لكل من الجنسين للمشاركة في الحياة الاقتصادية للبلد .

٥٤٧ — وفي القرار ٩ (الدورة ٢٠) (E/4316 ، النبذة ٣٠٧) ، دعت اللجنة مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى النظر في امكانية عقد اجتماعات منتظمة لفريق الخبراء الاستشاريين المعني بمشاكل العاملات ، وذلك للقيام بصورة دورية بدراسة حاجات ومشاكل العاملات ومعايير منظمة العمل

(٤٦) المرجع نفسه ، الفصل السابع .

الدولية المتعلقة بعمل المرأة ، وإلى إدراج مسألة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جدول أعمال المؤتمرات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية . وفي القرار نفسه ، أكدت اللجنة على ضرورة التعمق في دراسة التحليل الوظيفي ، وخاصة في المهن التي تمتنعها النساء بصورة غالبية أو كلية والتي لا يستطيع فيها بالتالي حل مسألة الانصاف في الأجر بمجرد الرجوع الى قاعدة تساوي الأجر عن العمل الواحد ، ودعت مكتب العمل الدولي الى تشجيع زيادة مشاركة المرأة في برامج التدريب المهني والتقني والعالي ، وإلى متابعة جهود تعزيز تطبيق اتفاقية وتوصية عام ١٩٥١ المتعلقة بتساوي الأجر عن العمل الواحد . واخيرا أعربت اللجنة ، في هذا القرار ، عن أملها في ان يقدم مكتب العمل الدولي لها في دورتها الحادية والعشرين تقريراً مؤقتاً عن آثار التقدم العلمي والتقني في عمالة المرأة وشروط عملها .

الفرع الثامن عشر

تعزيز حقوق المرأة في السنة الدولية لحقوق الانسان

٥٤٨ - احاط اعضاء المجلس علماً (٤٧) بالقرار ١٥ (الدورة ٢٠) (E/4316 ، النبذة ٣٨٢) الذي رجحت فيه لجنة مركز المرأة من المجلس ان يقرر عقد دورتها لعام ١٩٦٨ في موعد سابق لموعد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان كيما يتاح للجنة ان تنظر في الردود الواردة على قائمة الاسئلة المتعلقة بدور المرأة في الانماء الاقتصادي والاجتماعي بقصد وضع مبادئ توجيهية لبرنامج للامم المتحدة موحّد طويل الاجل لتعزيز تقدم المرأة ؛ كما اوصت اللجنة ان توضع بعض الوثائق المتصلة بمركز المرأة تحت تصرف المؤتمر .

الفرع التاسع عشر

ملاحظات لجنة مركز المرأة على التقارير الدورية عن حقوق الانسان

٥٤٩ - كانت ملاحظات لجنة مركز المرأة على التقارير الدورية عن حقوق الانسان (٤٨) ، الواردة في قرارها ٢ (الدورة ٢٠) (E/4316 ، النبذة ١٦٤) ، موضع مراعاة لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والعشرين خلال نظرها في هذا الموضوع (٤٦) .

(٤٧) المرجع نفسه ، الفصل العاشر .

(٤٨) المرجع نفسه ، الفصل الثالث .

(٤٩) انظر الفرع السابع أعلاه .

جيم

الفرع العشرون

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

٥٥٠ - نظر المجلس، في دورته الثانية والاربعين (٥٠)، في تقريرين للامين العام عن الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان (E/CN.4/925 و E/CN.6/476 و Add.1 و E/4328) (٥١) وفي الاجزاء المتعلقة بالموضوع من تقرير لجنة حقوق الانسان عن دورتها الثالثة والعشرين (٥٢) ومن تقرير لجنة مركز المرأة عن دورتها العشرين (٥٣) .

٥٥١ - وقد انتهى الامين العام الى المجلس، في التقرير الاول من تقريريه عن برنامج الخدمات الاستشارية (E/CN.4/925 و E/CN.6/476 و Add.1)، ان هناك ثلاث حلقات دراسية يجرى تنظيمها لعام ١٩٦٧، وهي : حلقة دراسية اقليمية عن الاعمال الفعالة للحقوق المدنية والسياسية على الصعيد القومي، ستعقد في كنفستون (جامايكا) ويحضرها مشتركون من البلدان والاقليم الواقعة في نصف الكرة الغربي ؛ وحلقة دراسية عن تثقيف المرأة المدني والسياسي، ستعقد في هلسنكي (فنلندا) ويحضرها مشتركون من جميع انحاء العالم ؛ وحلقة دراسية عن اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ستعقد في وارسو (بولندا) ويحضرها مشتركون من البلدان الأوروبية . واعرب عن امله في تنظيم ثلاث حلقات دراسية عام ١٩٦٨ : واحدة، على النطاق العالمي، عن القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله، تعقد في نيودلهي (الهند)، وفقا لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٠١٧ (الدورة ٢٠) ولطلب المجلس في ١١٠٣ (الدورة ٤٠) ؛ وثانية عن حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، تعقد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، على النطاق العالمي ايضا ؛ وثالثة عن موضوع يتصل بمركز المرأة .

٥٥٢ - اما فيما يتعلق بمنح استكمال التخصص في ميدان حقوق الانسان، فقد لاحظ الامين العام ان برنامج الخدمات الاستشارية لعامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ قد وضع، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٨٢ (الدورة ١٧)، على شكل يتيح منح ما يقارب ضعف عدد منح استكمال التخصص التي منحت عام ١٩٦٢ .

(٥٠) E/AC.7/SR.581 و E/SR.1479 .

(٥١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والاربعون، المرفقات ،

البند ١٣ من جدول الاعمال .

(٥٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والاربعون، الملحق رقم ٦، الفصل الحادي عشر والمرفق الاول .

(٥٣) المرجع نفسه، الملحق رقم ٧، الفصل الثامن .

٥٥٣ — كذلك انتهى الأمين العام الى المجلس انه لم يتمكن من تنفيذ قرار المجلس ١٥٦١ (الدورة ٣٦)، الذي رجا فيه المجلس من الأمين العام ان ينظر في امكانية القيام على اساس تجريبي بتنظيم حلقة دراسية اقليمية أو أكثر في ميدان حقوق الانسان من وفورات الاعتمادات المرسدة في الجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة وذلك بمجرد أن يتسنى له اتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك. على انه ذكر انه قد تسنى الاحتفاظ في برنامج عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ بدورة تدريبية اقليمية واحدة ضمن الاعمال ذات الاولوية الثانية.

٥٥٤ — وقد لفت نظر المجلس الى التوصيات التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والعشرين بشأن برنامج الخدمات الاستشارية القرار ١٧ (الدورة ٢٣) (4322/د.ب.ن.ب.ذ. ٥٤٥). وكانت اللجنة، حين اقرت برنامج الخدمات الاستشارية لعام ١٩٦٨، قد اوصت بأن تعقد عام ١٩٦٨، على سبيل الاولوية، الحلقتان الدراستيتان الدوليتان المزمع عقد هما عن التمييز العنصري، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وبأن يستمر تنظيم الحلقات الدراسية التي تتناول مواضيع متصلة بمركز المرأة بالتعاون مع تلك الدول الاعضاء القادرة على استضافتها لديها، كما اوصت بصورة خاصة بأن تبذل كل الجهود الممكنة كيما تعقد واحدة من هذه الحلقات الدراسية خلال عام ١٩٦٨ الموافق للسنة الدولية لحقوق الانسان. كذلك رجت اللجنة من الأمين العام النظر في امر القيام، اعتبارا من عام ١٩٦٩ فصاعدا، بتنظيم برنامج سنوي يتألف على الاقل من حلقتين دراستيتين عن مواضيع حقوق الانسان، تعقد واحدة منهما على الاقل على الصعيدين الدولي، ومن حلقة دراسية او حلقتين عن مركز المرأة، ومن دورة تدريبية اقليمية واحدة او أكثر في ميدان حقوق الانسان. كما رجت ان يتضمن البرنامج تقديم عدد كاف من منح استكمال التخصص في ميدان حقوق الانسان، مراعاة لما تبديه الدول الاعضاء من اهتمام متزايد بوضع استكمال التخصص. ثم رجت اللجنة من الأمين العام ان يلفت نظر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الى هذا القرار، ودعت مجلس الادارة الى ان يضع القرار نصب عينيه لدى نظره في توصياته الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مستوى اعتمادات الباب الخامس من ميزانية الامم المتحدة في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ (٥٤).

٥٥٥ — كذلك لفت نظر المجلس الى قرار لجنة مركز المرأة ١٠ (الدورة ٢٠) (E/4316، النبذة ٣٢٢)، الذي اعربت فيه اللجنة عن امليها، اتباعا للحلقة الدراسية عن تثقيف المرأة المدني والسياسي، ان يستمر تنظيم حلقات دراسية اقليمية او عالمية بالتعاون مع تلك الدول الاعضاء القادرة على استضافة هذه الحلقات، وخاصة خلال عام ١٩٦٨ الموافق للسنة الدولية لحقوق الانسان.

(٥٤) لفت نظر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الى هذا القرار في الوثيقة DP/RP/3/Add.4.

٥٥٦ - ولُفَت نظير المجلس الى قراراتين آخرين اتخذتهما لجنة حقوق الانسان، ويتصلان، بصورة غير مباشرة، بالخدمات الاستشارية وهما القرار ١٥ (الدورة ٢٣) (E/4322، النبذة ٥١٨) المتعلق بدراسة المشاكل ذات الطابع الخاص المتصلة بحقوق الانسان في البلدان المتنامية، والذي يشتمل على التماس من الامين العام بأن يعتمد الى تنظيم حلقات دراسية اضافية في هذا الموضوع؛ والقرار ١٣ (الدورة ٢٣) (E/4322، النبذة ٤٨٠) الذي اقترحت فيه اللجنة على المجلس ان يعتمد مشروع قرار يرحو فيه من الامين العام ان ينظم حلقات دراسية عن التدابير والتقنيات التي اثبتت فعاليتها في القضاء على الرق وتجارة الرقيق بكافة ممارساتها ومظاهرها، بما في ذلك ممارسات الفصل العنصري والاستعمار المشابهة للرق (٥٥). وقد لفت الامين العام النظر الى ان تنظيم حلقات دراسية عن المواضيع التي طلبتها اللجنة يتوقف على توفر عروض تقدمها حكومات الدول الاعضاء باستضافة هذه الحلقات.

٥٥٧ - وقد ابلغ المجلس في دورته الثانية والاربعين، ببيان شفوي، ان بعض البلدان اظهرت اهتماما باستضافة حلقات دراسية عن مركز المرأة، وان الجمهورية الدومينيكية عرضت ان تستضيف واحدة من هذه الحلقات في ١٩٦٨.

٥٥٨ - كذلك انتهى الى المجلس ان الامين العام يقوم حاليا، وفقا للطلب الوارد في قرار المجلس ١١٢٥ (الدورة ٤١)، باستخدام بعض الاعتمادات المرسدة لمنح استكمال التخصص عام ١٩٦٧ في تنفيذ مشروع نموذجي يرمي الى التدريب الجماعي لا الفردي، وان حكومة اليابان تقوم بتوفير التسهيلات اللازمة لاستضافة هذا المشروع الجارى تنظيمه لتدريب افراد من الحائزين على منح استكمال التخصص ينتمون الى اقليم آسيا والشرق الاقصى، وذلك لدراسة حقوق الانسان في ميدان اقامة العدل ونظام العقوبات.

٥٥٩ - وفي مداولات المجلس اللاحقة (٥٦)، اعرب الممثلون عن رضاهم عن البرنامج فسي مجموعه، وبصورة خاصة عن دور الحلقات الدراسية التي نظمت على النطاق العالمي وعلى الصعيد الاقليمي. وقالوا ان برنامج الخدمات الاستشارية هو احد الطرق الهامة للعمل في ميدان حقوق الانسان. ولفت بعضهم النظر الى تزايد الطلب على الحلقات الدراسية ومنح استكمال التخصص على السواء، وقالوا انهم لا يرون من المستحسن ان تنفق الاموال المخصصة للمنح على الحلقات الدراسية ولا العكس. واعرب معظم الممثلين عن ارتياحهم كذلك لتطور برنامج منح استكمال التخصص في ميدان حقوق الانسان، وان كان احدهم قد ابدى تشككه في فائدته.

(٥٥) اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا القرار فيما بعد فصدر بوصفه القرار ١٢٣٢ (الدورة ٤٢). انظر الفرع الرابع اعلاه.

(٥٦) E/AC.7/SR.581 و E/SR.1479.

٥٦٠ - واحاط المجلس علما بتزايد مطالبة الدول الاعضاء بمنح استكمال التخصص فسي الميادين المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وحقوق الطفل ، ومركز المرأة ، والصونة والمشورة القضائية . اما فيما يتعلق بتنظيم مشروع نموذجي في عام ١٩٦٧ للتدريب الجماعي لاصحاب منح استكمال التخصص في ميدان حقوق الانسان ، فقد رأى البعوضان الخبرة التي تكتسب من مثل هذه المشاريع النموذجية ستكون لها فائدة ارشادية كبيرة في تخطيط الدورات التدريبية الاقليمية ، اذا ما توفرت الاموال اللازمة لها . ولقد لفت نظر المجلس بصورة خاصة الى اهمية دور الحلقات الدراسية ومنح استكمال التخصص في تحسين مركز المرأة ، ورأى البعوضان الدورات التدريبية هي الاخرى ستكون لها فائدة تها في هذا الصدد .

٥٦١ - واسترعي الانتباه الى تقرير الامين العام (E/4213) (٥٧) ، الذي كان موجهها الى المجلس والى كلتا اللجنتين الفنييتين الصديتين ، متضمنا وصفا مفصلا لتنفيذ برنامج ١٩٦٦ .

٥٦٢ - ولقي البرنامج الموضوع لعام ١٩٦٨ موافقة عامة . وقد رأى ان زيادة تعزيز برنامج الخدمات الاستشارية سيكون أمرا ذا اهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتنامية . وقد تكلم عدة ممثلين مشيرين الى البرنامج الذي اقترحه لجنة حقوق الانسان لعام ١٩٦٦ والاعوام التالية ، فأكدوا على ما للحلقات الدراسية الاقليمية من دور في تيسير تبادل الآراء في اطار من المصالح المشتركة ، وشددوا على وجوب ابراز الدور الذي تؤديه هذه الحلقات الدراسية الاقليمية ابرازا كافيا على جانب دور الحلقات الدراسية الضظمة على نطاق عالمي . كذلك رأى ان برنامج السنوات المقبلة يجب ان يظل مرنا ، وان لا يصاغ بصورة جامدة تحدد على وجه الدقة عدد الحلقات الدراسية التي ستعقد كل عام والنسبة بين الدولية منها والاقليمية .

٥٦٣ - وعلى اثر ذلك ، أقر المجلس (٥٨) برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان لعام ١٩٦٨ ، وايد الطلب الذي قدمته لجنة حقوق الانسان الى الامين العام بشأن البرنامج السنوي للخدمات الاستشارية اعتبارا من ١٩٦٦ . وكان الامين العام ، عملا بقرار المجلس ١٠٠٨ (الدورة ٣٧) قد لفت نظر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في دورته الرابعة ، الى قرار لجنة حقوق الانسان ١٧ (الدورة ٢٣) (E/4322 ، النبذة ٥٤٥) ، وبصورة خاصة الى طلب اللجنة الذي ايد به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يضع مجلس الادارة القرار المذكور نصب عينيه لدى نظره في توصياته الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مستوى اعتمادات الباب الخامس من ميزانية الامم المتحدة في ١٩٦٨ و ١٩٦٦ .

(٥٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والاربعون ، المرفقات ، البند ٢٣ من جدول الاعمال .

(٥٨) E/SR.1497 .

٥٦٤ - وقد عرضت ملاحظات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الصدد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك كجزء من تقرير مجلس الإدارة عن دورته الرابعة (E/4398 ، الفصل السادس (٥٦)) الذي نُظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في معرض نظاره في دورته الثالثة والاربعين ، في تقريرى المجلس المذكور .

(٥٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٦ ألف .

الفصل الثالث عشر

النشاطات التنفيذية المبذولة للأنماء*

- ٠ -

الفرع الأول

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٦٥ - نظر المجلس (١) ، في دورته الثالثة والاربعين ، في تقريرى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي عن دورتيه الثالثة والرابعة (E/4297 و E/4398) (٢) المصقودتين فسي كانون الثاني (يناير) وحزيران (يونيه) ١٩٦٧ . وكان معروضا ايضا على المجلس القرار الذى اتخذه مجلس الادارة في دورته الخاصة المصقودة يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ (E/4326) (٣) بشأن عنصر المساعدة التقنية من برنامج الامم المتحدة الانمائي لفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ .

٥٦٦ - وقد اشار (٤) المدير المشارى للبرنامج ، لدى تقديمه للتقريرين ، الى ان ابرز ما اتسمت به الفترة التي يتناولونها كان ازدياد البرنامج مرونة في الاستجابة لاحتياجات البلدان المتنامية وقدرته على تزويد هذه البلدان ببرامج المساعدة المدروسة بعناية . وقال ان من اهم القرارات التي اتخذها مجلس الادارة ما قرره بشأن الاجراءات الجديدة المعتمزة تطبيقها ابتداء من ١٩٦٩ فصاعدا في برمجة عنصر المساعدة التقنية من البرنامج (E/4398 ، النبذات ٤٠ - ٥٠) . وذكر ان من المتوقع ان يؤدى البدء بوضع الميزانية على اساس المشاريع والأخذ بأسلوب البرمجة المستمرة الى جعل عنصر المساعدة التقنية اداة اطوع وافعل في خدمة البلدان المتنامية .

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والمشرين للجمعية العامة .

(١) 1497 - E/SR.1496 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحقان ٦ و ٦ ألف .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ١١ من جدول الاعمال .

(٤) E/SR.1496 .

٥٦٧ - واستمر في المدير المشار إليه ما تحقق حتى ذلك التاريخ من منجزات البرنامج فسي مجموعه ، فقال ان مجموع الانفاق خلال عام ١٩٦٦ على العنصرين معا بلغ ١٣٤٦٦ مليون دولار (منها ٧٥٧٧ مليون دولار لعنصر الصندوق الخاص و ٥٨٨٩ مليون دولار لعنصر المساعدة التقنية) ، اى انه زاد بنسبة ٢٦ في المائة عما كان عليه في ١٩٦٥ . و اضاف ان المخصصات التي رصدتها مجلس الادارة ارتفعت الى ذروة جديدة هي ١٦٩٩٩ مليون دولار ، ممثلة بهذا زيادة قدرها ٥٢ في المائة عن المخصصات في عام ١٩٦٥ ؛ وان هذا يرجع الى حد الى تمتع المجلس بالمزيد من السلطات في مجال رصد المخصصات ، لأن التبرعات لم تزد في العام الماضي الا بنسبة ٦٣٤ في المائة . ثم ذكر ان ٣٠ في المائة من نفقات البرنامج في مجموعه خلال ١٩٦٦ قد صرفت على الزراعة ، و ٢٠ في المائة على الصناعة ، و ١٤ في المائة على التعليم ، و ١٣ في المائة على المرافق العامة ، و ١٦ في المائة على الصحة ؛ وان هذه المصاريف اتاحت تأمين خدمات ٦٠٠ ٦٠٠ خبير و ٥٥٠٠ ٥٥٠٠ ساعة لاستكمال التخصص وما يساوي ٢٢٤ مليون دولار من المعدات واللوازم للمشاريع . وبلاضافة الى استمرار وتوسع شتى ضروب الخدمات الاستشارية والدراسات الاستقصائية للموارد والمساعدات فسي مجال المقومات الهيكلية ، خلال ١٩٦٦ ، تلقى نحو ٧٠٠٠٠ من مواطني البلدان المتنامية تدريباً عالياً ، بموجب البرنامج ، خلال العام المذكور . و اضاف المدير المشار الى ان مجلس الادارة اقر فسي دورتيه الثالثة والرابعة ، ١٣٧ مشروعا جديداً في نطاق عنصر الصندوق الخاص ، من بينها ٤٠ مشروعا في الزراعة و ٣٢ في الصناعة و ٢٣ في ميدان المرافق العامة ؛ وبذلك ارتفع مجموع المشاريع المعتمدة في نطاق عنصر الصندوق الخاص ٧٧٨ مشروعا ، اسهم برنامج الامم المتحدة الانمائي فيها بمبلغ ٧٧٠٠٦ مليون دولار واسهمت الحكومات المستفيدة بمبلغ ١٠٨١١ مليون دولار ، وبذلك ارتفع مجموع المجموع العام لتكاليف مشاريع الصندوق الخاص المعتمدة ٨٧٨١١ مليون دولار . وفي ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ، كانت الاعمال الميدانية قد اكتملت في ١٣٨ مشروعا ، وكان هنالك ٤٣٨ مشروعا يجرى تنفيذها ، و ١٥٣ مشروعا يجرى اعداد المخططات التنفيذية لها . وكان هنالك خبراء يبلـغ مجموعهم ١١٨٠ قد استفادوا خلال عام ١٩٦٦ لاعمال ميدانية جديدة . اما فيما يتعلق بعنصر المساعدة التقنية من البرنامج ، فقد اتخذ مجلس الادارة في دورته الخاصة المعقودة يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ (E/4326) قرارا باعتماد برنامج لعام ١٩٦٧ تبليغ كلفته نحو ٦٣ مليون دولار . ويجرى اعداد برنامج مماثل لعام ١٩٦٨ ، وبذلك تصل تكاليف فترة السنتين الى ١١٠ ملايين من الدولارات . و افاد المدير المشار الى البرنامج ان اكثر من ٢٦٦ مليون دولار قد صرفت خلال الاعوام الستة السابقة بواسطة عنصر المساعدة التقنية من البرنامج ، وذلك لمساعدة أكثر من ١٤٥ بلداً واقلية . و اضاف ان من الواضح ان المساعدة التي يقدمها هذا العنصر ، والتي هي مساعدة واسعة النطاق وقادرة على التكيف مع احتياجات مختلفة وظروف شتى ، قد ظلت من اشكال المساعدة التي تنظر اليها البلدان المتنامية بالكثير من التقدير . ثم قال ان مجلس الادارة اقرا ايضا في دورته الرابعة برنامج مساعدة تقنية لاندونيسيا يبلـغ مجموع قيمته ١٠٠ ٢٦٤ مليون دولار ، وغشول المدير

ان يوافق على طلبات اندونيسية لمساعدات اضافية في حدود مبلغ ٦٠٠ ٢٣٥ دولار . وفي هذا الصدد ، اشير الى ان الامين العام طلب من مدير البرنامج ان يتولى كامل مسؤولية تشغيل صندوق الامم المتحدة لانماء ايربان الغربية ، والى ان هذا الصندوق يدار الآن بطريقة تماثل بصورة عامة نشاطات البرنامج الاخرى .

٥٦٨ — ومع مواصلة البرنامج نموه ، كانت تظهر مشاكل جديدة عديدة تتطلب زيادة التعاون بين المدير وزملائه في المقر وفي المكاتب الخارجية وبين رؤساء الوكالات وزملائهم في مختلف انحاء العالم . وقد عزز هذا التعاون كثيرا بانشاء المجلس الاستشارى المشترك بين الوكالات ، وبترديد اعتراف جميع المعنيين بالدور البالغ الأهمية الذى ينبغي ان يضطلع به الممثلون المقيمون فى التيسيق على الصعيد الميداني . وقد اعرب المدير المشارى عن الارتياح ازاء توقع اتساع النشاطات في ميدان الانماء الصناعي بالتعاون الوثيق مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وازاء المباحثات المبدئية في ميدان تشجيع الصادرات التي تدور حاليا بروح التفاهم البناء بين الرؤساء التنفيذيين لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وذلك بمشاركة الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الإقليمية .

٥٦٩ — اما فيما يتعلق بالاستثمارات ، فقد ترتب على ٣٥ من الدراسات الاستقصائية قبل الاستثمارية التي اضطلع بها عنصر الصندوق الخاص بتكاليف بلغت ٢٢٣ مليون دولار ، استثمارات وصل مجموعها ، حتى ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ ، الى ١٨٠٢ مليون دولار ، جاء منها نحو ١٠٦٤ مليون دولار من الخارج و ٧٣٨ مليون دولار من مصادر محلية . وقد كانت هذه الاستثمارات في مشاريع لانماء الطاقة الكهربائية والنقل والتعدين والمواصلات والزراعة والصناعة . وقد ذكر مدير المشارى ان هناك تحسنا مستمرا في اجراءات التشاور وغيرها من العلاقات مع المؤسسات المالية بما فيها مجموعة المصرف الدولي والمصارف الإقليمية وبعض المنظمات الإقليمية كصندوق الانماء الاوروبى ، ومع منظمات التمويل الخاصة حين يكون ذلك مناسباً ، كما يجرى انشاء روابط وثق مع مصارف الانماء الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية .

٥٧٠ — ولفت المدير المشارى الانظار الى ان هناك حاجة لموارد اضافية ، اذ ان التبرعات المعقودة لعام ١٩٦٧ قد قصرت كثيرا عن المبلغ المستهدف الذى حددته الجمعية العامة فى قرارها ٢٠٦٣ (الدورة ٢٠) عام ١٩٦٥ وقدره ٢٠٠ مليون دولار ؛ وقال ان الامين العام لم يبالغ ابدا حين قدر انه سيلزم مبلغ قدره ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ لتلبية ما ستحتاجه البلدان المتنامية من مساعدات اسرة مؤسسات الامم المتحدة التي تقوم عن طريق البرنامج .

٥٧١ — وخلال المداولة ، اعرب بعض الممثلين عن تقديرهم لبیان المدير المشارى ، وتحدثوا عن منجزات البرنامج ، واشوا على المدير مشيدين بحسه الواقعي وبأسلوبه الديناميكي المرن فى

إدارة البرنامج الذي اتاح تلبية الحاجات المتغيرة للبلدان المتنامية . واعرب بعض الاعضاء عن ايمانهم بالبرنامج ، الذي وصفوه بأنه اهم المبادرات الدولية الرامية الى انماء البلدان المتنامية ، كما اثنوا على المدير ومعاونيه لنجاح البرنامج ولا منهم استطاعوا به ترجمة مفاهيم الانماء التي يدعوا اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى افعال وتجارب عملية . كما ان بعض الاعضاء اشاروا الى ان البرنامج ، بحكم دوره المركزي ، يساعد على التنسيق بين جهود مختلف المنظمات المعنية بتقدم المساعدات الانمائية .

٥٧٢ - واعرب بعض الاعضاء عن قلقهم للبطاء المفرط الذي يعتور تقدم مساعدة البرنامج الى البلدان المعنية ، قائلين ان هذا البطاء يستدعي اعادة النظر في طرق عمله . واقترح بعضهم ان يزيد البرنامج من مساعداته في الميدان الاجتماعي . واوصى عدد يدون منهم بأن يكون للبرنامج دور أكبر في ميدان التصنيع ، ولا سيما في مجال المنشآت النموذجية والارشادية ، وفي تشجيع التبادل التجاري ، والانماء الزراعي ، وتحسين الصحة العامة ، وتخريج القياديين من اهل البلاد . وشجع بعضهم البرنامج على ان يعمد ، لدى تقديمه المساعدة الى البلدان التي تطلب مساعدته لبرامج تخطيط الاسرة ، الى توجيه عناية خاصة لتحسين استخدام الموارد البشرية . ودعا بعض الاعضاء الى زيادة التنسيق بين البرنامج وبين المؤسسات المالية تيسيرا للتمويل اللازم لمتابعة مشاريع الصندوق الخاص .

٥٧٣ - ورأى احد الاعضاء ان بعض الوكالات قد وجدت غناء في اداء دورها كوكالات تنفيذية للبرنامج وان عليها ان تمر بعملية تكيف مع متطلبات هذا الدور وان هذه قد لا تقتصر على مجرد اعادة النظر في طرائق العمل الحالية بل قد تستلزم ايضا عملية اعادة تنظيم من الداخل كيما تزيد من فاعلية الخدمات التي تقدمها للبلدان المتنامية . ونوه بعض المتكلمين بأهمية دور الممثلين المقيمين في التنسيق على الصعيد الميداني ، ونادوا بتعزيز هذا الدور . واطرى بعض الاعضاء الاتفاق المعقود بين منظمة الاغذية والزراعة وبين البرنامج لاحاق المستشارين بمكاتب الممثلين المقيمين ، واعربوا عن الامل في وضع اتفاقات مماثلة مع وكالات اخرى ، وخاصة مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . وعمد أحد الاعضاء ، بعد دعوته الى اقامة تعاون وثيق بين البرنامج وبين منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، الى الحث على اضافة مزيد من المرونة على الشروط المالية التي تحكم تقدم البرنامج للمساعدة من الصناديق الاستثنائية .

٥٧٤ - وابدى عدد من المتكلمين قلقهم لبطاء معدل الزيادة في موارد البرنامج ، وايدوا نداء المدير والمدير المشارى من اجل زيادة مقادير التبرعات في المؤتمر القادم لعقد التبرعات . واعرب احد الاعضاء عن امله في ان يستطيع التوصل الى اتفاق يتيح ازدياد موارد البرامج بخططى اسرع كثيرا من ازديادها الحالي ، داعيا الدول الى عقد تبرعاتها سلفا بغية تيسير تخطيط نشاطات البرنامج .

٥٧٥ - وفي ختام المداولة ، اتخذ المجلس قراره ١٢٥٢ (الدورة ٤٣) ، وفيه احاط علما بتقريرى مجلس ادارة البرنامج عن دورتيه الثالثة والرابعة .

٥٧٦ - كذلك اتخذ المجلس ، بناء على توصية مجلس ادارة البرنامج ، قرارا يتضمن ما ينبغي استحداثه من تغييرات في اجراءات برمجة المساعدة التقنية (القرار ١٢٥٠ (الدورة ٤٣) (E/4398 ، المرفق الرابع) . وفي هذا القرار ذاته ، اوصى المجلس الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع قرار ينص على انها تقر الاجراءات التي اوصى مجلس الادارة باتباعها فيما يتعلق باعداد واعتماد وتنفيذ مشاريع عنصر المساعدة التقنية من برنامج الامم المتحدة الانمائي لسنة ١٩٦٩ والسنوات المقبلة . كما قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بناء على توصية مجلس الادارة ، دعوة الجمعية العامة الى مد العمل باحكام قرارها ١٩٤٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) المعدلة بالقرار ٢١٧٩ (الدورة ٢١) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، بحيث يتمدد الآن باستخدام اموال عنصر المساعدة التقنية من برنامج الامم المتحدة الانمائي لايافاد الخبراء التنفيذيين ، بناء على طلب الحكومات ، من قبل جميع المنظمات المشتركة والقائمة بتنفيذ المشاريع ، فيشمل طوال فترة البرنامج المبتدئة في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

الفرع الثاني

نشاطات التعاون التقني التي يتولى امرها الامين العام

٥٧٧ - وجه المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، اثناء نظره في تقريرى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة ، اهتماما خاصا الى الفصل السادس من التقريرين الموضوعين عن الدورتين الثالثة والرابعة (E/4297 و E/4398) (٥) ، وهو الفصل الذى يتناول نشاطات التعاون التقني التي يتولى امرها الامين العام .

٥٧٨ - وكان الامين العام قد عرض في الدورة الثالثة تقريراً (DP/RP/2) لفت فيه النظر الى التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والتي سيكون لها اثر في تطور نشاطات التعاون التقني للامم المتحدة وفي وجهتها المقبلة . كما اشار الى العلاقات التي انشئت مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والى انشاء برنامج الامم المتحدة للمساعدة فني تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق اوسع . كذلك وصف الامين العام بعض الاجراءات والممارسات التي تتبعها الامم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها وكالة تنفيذية في اطار عنصرى الصندوق والخامس والمساعدة التقنية من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحقان رقم ٦ و ٦ ألف .

٥٧٦ - وفي الدورة الرابعة لمجلس الإدارة ، عرض الأمين العام تقريره السنوي (DP/RP/3 و Add.1) الذي يلخص أهم التطورات ويتضمن بيانات إحصائية تتصل ببرنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني عام ١٩٦٦ . كما عرض تفاصيل البرنامج المقترح لعام ١٩٦٨ (DP/RP/3/Add.2) والذي سيمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وما يتصل بذلك من طلبات فتح الاعتمادات في الباب الخامس (المساعدة التقنية) من مشروع ميزانية ١٩٦٨ (DP/RP/3/Add.3) ، ومن وثائق (DP/RP/3/Add.4 - 5) تتناول التوصيات المتعلقة بالبرنامج والصادرة عن الهيئات الأخرى والتي يمكن أن تؤثر في استخدام موارد المساعدة التقنية .

٥٨٠ - وقد أشار (٦) مفوض المساعدة التقنية ، لدى تقديمه موضوع البرامج التنفيذية للأمم المتحدة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى أن نشاطات الأمم المتحدة تشمل المشاركة في عصرى المساعدة التقنية والصندوق الخاص من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والبرنامج المصاى للمساعدة التقنية الذي يمول من اعتمادات الباب الخامس من ميزانية الأمم المتحدة ، والعمليات الممولة من الأموال الاستثنائية . ولا حظ أن مجموع الالتزامات الممولة عام ١٩٦٦ من مختلف المصادر قد بلغ رقما منقطع النظير في السابق هو ٥٠٠ مليون دولار مقابل ٣٤ مليون دولار عام ١٩٦٥ و ٣٢٦ مليون دولار عام ١٩٦٤ . وقد نبه المفوض إلى أن معظم الزيادة يعود إلى ازدياد نفقات مشاريع الصندوق الخاص التي تقوم الأمم المتحدة بدور الوكالة التنفيذية لها . وقال أن مجموع المبالغ المعقودة والمصرفية عام ١٩٦٦ قد اتاح تدبير خبراء من ثلاثة وتسعين بلدا عهدهم ب ٥٧٧ ٢ مهمة في ١١٣ من البلدان والأقاليم المتنامية . وقد منحت استكمال التخصص إلى ٥٤٨ ٢ شخصا وجاءوا من ١١٧ بلدا وأقليما للدراسة في سبعين بلدا . أما فيما يتعلق بعمليات الصندوق الخاص ، فقد أشار المفوض إلى أن الأمم المتحدة كانت ، في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٦٧ ، تقوم بدور الوكالة التنفيذية لـ ١٥٣ مشروعا معتمدا ، منها ١٢٣ تم توقيع مخططات تنفيذها و ١١٤ أعطيت الأذن ببدء تنفيذها . وأضاف أن الاعتمادات المخصصة حاليا لهذه المشاريع تربوا على ١٥٣ مليون دولار ، وهو رقم يجعل الأمم المتحدة الثانية بين الوكالات المشتركة . وأضاف إلى هذا أن مجلس الإدارة عمد في دورته الرابعة إلى تعيين الأمم المتحدة وكالة تنفيذية لسبعة مشاريع أخرى من مشاريع الصندوق الخاص تقدر كلفتها الإجمالية بمبلغ ١٧٢٦ مليون دولار .

٥٨١ - كذلك لفت المفوض نظر المجلس إلى القرار الذي اتخذته الأمين العام مؤخرا بإدماج الوحدات المتخصصة ، في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشؤون المساعدة التقنية وعمليات الصندوق الخاص في مكتب واحد هو مكتب التعاون التقني ، وتعيين موظف كان نائبا لمفوض التعاون التقني مدبرا لمكتب التعاون التقني . وقال أن المتوقع هو أن يسفر هذا الإدماج عن مزيد من تقوية

العلاقات بين برامج التعاون التقني، وعن جعل هذه البرامج قادرة، بالتالي، على تلبية حاجات البلدان المتنامية على وجه اسرع وافضل .

٥٨٢ - اما عن السنة المالية القادمة، اي ١٩٦٨، فان مجلس الادارة قدم الى الجمعية العامة، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصية باعتماد مستوى ٦٤٠ ملايين دولار للباب الخامس من ميزانية الامم المتحدة، المعروف باسم البرنامج العادي؛ كما اقر، من حيث المبدأ، الاقتراحات المفصلة المتعلقة بالبرنامج العادي لسنة ١٩٦٨ (DP/RP/3/Add.2) والمبنية على الطلبات الواردة من مختلف الحكومات وفقاً للأولويات الموضوعية من قبلها، وكذلك على الاقتراحات الصادرة من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية والفنية . اما التوزيع المبدئي للبرنامج المقترح لعام ١٩٦٨، حسب الميادين الرئيسية، فهو كما يلي : الانماء الاقتصادي ٦٠٠ ٥٦٠ ٣ دولار (منها ٤٠٠ ٦٦١ دولار للانماء الصناعي) ؛ الانماء الاجتماعي ٨٠٠ ٦٦٦ ١ دولار ؛ الادارة العامة ٣٠٠ ٨٧٤ دولار ؛ الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ٢٢٠ ٠٠٠ دولار ؛ مراقبة المخدرات ٠٠٠ ٧٥ دولار .

٥٨٣ - وقد نوه مجلس الادارة، لدى استعراضه نشاطات الامم المتحدة للتعاون التقني ونظيره في الاقتراحات المتعلقة ببرنامج ١٩٦٨، بما يتصف به البرنامج العادي من طابع تكميلي ومن مرونة بالمقارنة مع عنصرى المساعدة التقنية والصندوق الخاص من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وابدى بعض الاعضاء قلقهم لكون مستوى البرامج في ميداني الانماء الاجتماعي والادارة العامة مستوى منخفض، مقترحين ايلاء مزيد من الاهتمام الى النواحي الاجتماعية لمشاريع الانماء الاقتصادي . كذلك نظر مجلس الادارة في مسألة اختصاصات المستشارين الاقليميين والاقليميين واسهامهم في تحقيق اهداف برنامج الامم المتحدة للتعاون التقني، وخلص الى الرأي بأن هؤلاء المستشارين يقومون بدور ايجابي مفيد في نشاطات الامم المتحدة للمساعدة التقنية .

٥٨٤ - ونظر مجلس الادارة في مسألة مستوى الاعتمادات المخصصة للتعاون التقني في الميزانية العادية للامم المتحدة، فلاحظ ارتفاع كلفة خدمات الخبراء ومنح استكمال التخصص والمعدات عما كانت عليه منذ ثبت هذا المستوى في عام ١٩٦٢ عند رقم ٦٤٠ ملايين دولار، كما لاحظ ان عدداً ضخماً من الطلبات الواردة من الحكومات لم يستطع تلبيته في الحدود المأهولة . هذا ولم يصل مجلس الادارة الى اتفاق على ما ينبغي ان يبلغه مستوى البرنامج العادي في السنوات القادمة، وذلك لشعور بعض الوفود بالحاجة الى مزيد من المعلومات قبل ان يستطاع تقديم توصية للجمعية العامة في هذا الصدد . ولذلك اجل، حتى دورته الخاصة، اتخاذ قرار بشأن المستوى الذي ينبغي اتخاذه اساساً للتخطيط لعام ١٩٦٦ والاعوام اللاحقة، على اعتبار انه سيكون بين يديه في تلك الدورة تقرير خاص يصدره الامين العام بشأن المستوى المناسب للبرنامج العادي وعلاقته بعنصرى برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٥٨٥ - ونظر مجلس الإدارة في التوصية التي قدمها مجلس الانماء الصناعي الى الجمعية العامة والداعية الى تضمين الجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة بابا مستقلا لبرنامج المساعدة التقنية في ميدان الانماء الصناعي ، والى تعديل قرار الجمعية العامة ٢٠٢٩ (الدورة ٢٠) على نحو يكفل تمكين مجلس الانماء الصناعي من بحث واعتماد المشاريع والبرامج المقترحة في ميدان الانماء الصناعي في نطاق الجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة (E/4398 ، النبذة ١٨٤) . وقد رأت عدة وفود ان من غير المستصوب تنفيذ هذا الاقتراح بتجزئة اعتمادات البرنامج العادي وبإخراج جزء من هذا البرنامج عن ولاية مجلس الإدارة .

٥٨٦ - وقد عمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قرار له بشأن البرنامج العادي للتعاون التقني (القرار ١٢٥١ (الدورة ٤٣)) ، الى تأييد قرار مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي بالموافقة على البرنامج العادي لسنة ١٩٦٨ الوارد في تقرير الأمين العام (DP/RP/3/Add.2) وبالتوصية باعتماد مستوى قدره ٦٤٤ ملايين دولار للجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة لسنة ١٩٦٨ . وامضى كذلك بأن تتخذ الجمعية العامة الاجراء اللازم بشأن ميزانية عام ١٩٦٨ .

٥٨٧ - واثاء المناقشة التي دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٧) ، اكدت بعض الوفود على ما يتسم به البرنامج العادي للامم المتحدة من مرونة ، وعلى فائدة ذلك في التخطيط لمشاريع ربما امكن فيما بعد تمويلها من عذرى المساعدة التقنية والمندوق الخاص من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وشار عدد من الممثلين الى ان حكوماتهم لا تزال على موقفها القائل بأن النشاطات التنفيذية يجب ان تمويل جميعها عن طريق التبرعات . ولئن كانت وفود عديدة قد ايدت اقتراح التوصية باعتماد مبلغ ٦٤٤ ملايين دولار للجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة للعام ١٩٦٨ ، فان بعض الممثلين لفتوا النظر الى اهمية البرنامج العادي ؛ ونبهوا الى ان ارتفاع التكاليف ، منذ شئت في عام ١٩٦٢ مستوى اعتمادات البرنامج عند رقم ٦٤٤ ملايين دولار ، قد اسفر عن انخفاض البرنامج المنفذ بالفعل انخفاضاً ملموساً ؛ وذكروا أن طلبات المساعدة الواردة من الحكومات تتجاوز الموارد المتاحة ببضعة ملايين من الدولارات . واعرب هؤلاء الممثلون عن املمهم في ان تقوم الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين باعادة النظر في المسألة وان تزيد مخصصات الجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة لسنة ١٩٦٨ الزيادة المناسبة . ورأى بعض الممثلين ان مقترحات مجلس الانماء الصناعي الى الجمعية العامة بشأن المساعدة التقنية في ميدان الانماء الصناعي الممولة من البرنامج العادي ، من شأنها ان تؤدي الى تجزئة البرنامج ؛ واعربوا عن الامل في ان يعمد أولئك الذين أيدوا هذه المقترحات الى اعادة النظر في المسألة قبل ان تناقشها الجمعية العامة .

الفرع الثالث

تقديم برامج التعاون التقني

٥٨٨ - كان معروضا على المجلس (٨)، عند نظره، في دورته الثالثة والاربعين، في تقديم برامج التعاون التقني القسم المتصل بالموضوع من تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/4337) (٩)، النبذات ١٠٥ - ١١٤)، وتقرير أعداه الامين العام (E/4312) (١٠) عن نتائج عمل الفريق الدراسي المشترك بين الوكالات والمعني بالتقديم، وعن الترتيبات المتخذة للاضطلاع بمشاريع تقييمية جديدة، وعن الخطوات المتخذة لتحسين طرق ومعايير تقييم الأثر العام لبرامج التعاون التقني. كذلك ناقش المجلس تقريراً وضعته لجنة التنسيق الادارية (E/4338) (١٠) عن الممارسات التقني تتبعها حالياً، في تقييم البرامج الجديدة، المنظمات الاعضاء في اسرة مؤسسات الامم المتحدة.

٥٨٩ - وقد أبدت اللجنة، في تقريرها الى المجلس عن النتائج التي انتهى اليها فريقها الدراسي المعني بالتقديم، اتفاقها العام مع الاستقصاءين اللذين اعدتهما بعثات التقديم عن مدى استكمال التخصص والحوالات والحلقات الدراسية. وقالت ان من المهمات ذات الاولوية مهمة وضع تعاريف موحدة للمصطلحات المستعملة في مجال التقديم. وذكرت اللجنة ان الاهتمام سيتركز في المستقبل المباشر على دراسة المناهج والتقنيات.

٥٩٠ - وأشار الامين العام في تقريره الى ان من الجلي ان وجود الفريق الدراسي المشترك بين الوكالات ييسر قيام تعاون وثيق في ميدان التنسيق بين منظمات اسرة الامم المتحدة. وقال انه يعتقد ان قيام فريق مؤلف من مجموعة متمرسة من موظفي منظمات الامم المتحدة امر من شأنه ان يزود لجنة التنسيق الادارية باداة هامة للقيام، على اساس مستمر، باستعراض وتقوية مجموع النشاطات التنفيذية التي تقوم بها اسرة الامم المتحدة. وقال ان الامم المتحدة، بادماجها كل من مديرية عمليات المساعدة التقنية ومديرية عمليات الصندوق الخاص في مكتب واحد هو مكتب التعاون التقني، انما تلتزم السبل لتحسين فعالية برنامجها عن طريق اعادة تنظيم اجهزتها الادارية ووضع طرق لبرمجة وتنفيذ المشاريع تكون اكثر تلبيية لاحتياجات بعثات التقديم المقبلة. وضاف ان حكومة الاكوادور قد وافقت على استقبال واحدة من هذه البعثات وان من المحتمل ايضاً بعثة اخرى الى ايران؛ وان الفريقين سيؤدان عملهما وفقاً لاختصاصات تم تدقيقها وصقلها في العام الماضي. ثم قال ان مسألة تقنيات التقديم ومناهجه كانت في الفترة نفسها مادة لنقاش شامل خلال اجتماعات الفريق الدراسي المشترك بين الوكالات، وان المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب

(٨) E/AC.24/SR.313 ; E/SR.1505.

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثالثة والاربعون، المرفقات،

البند ١٢ من جدول الاعمال.

(١٠) المرجع نفسه، البند ١٢ من جدول الاعمال.

والبحث يعتزم عقد اجتماع لفريق من الخبراء الذين يستطيعون الاسهام بنصيب هام في ادخال التحسينات في هذا المجال .

٥٦١ - وشار تقرير لجنة التنسيق الادارية عن الممارسات التي تتبعها حاليا المنظمات الاعضاء في اسرة مؤسسات الامم المتحدة لدى تقييمها مشاريعها وبرامجها المتعلقة بالتعاون التقني ، الى ان جميع الوكالات واعية كل الوعي لضرورة عمليات التقييم في كل مرحلة من مراحل تخطيط نشاطات التعاون التقني وتنفيذها ومتابعتها . وقد اقلت البيانات الوصفية الواردة في التقرير ضوءاً على طرق التقييم المختلفة التي يجري استخدامها من اجل تحسين نشاطات التعاون التقني . كما تبين منها ان المنظمات الاعضاء في اسرة الامم المتحدة ، بلاضافة الى تقييمها المشاريع والبرامج الموضوعية المحددة ، كانت بين الحين والحين تنشط في تقييم اجهزتها واجراءاتها الادارية ، بغية زيادة كفاءة سير العمل فيها . ولئن كانت كل من هذه المنظمات في حاجة الى مواصلة اجراءات التقييم مع ما لعملياتها من طبيعة تقنية خاصة ، فان البيانات الوصفية المشار اليها كشفت عن عدد كبير من النقاط المشتركة بينها جميعاً في معالجتها لمهمة التقييم .

٥٦٢ - واثناء المناقشة التي دارت في المجلس ، تلقى الاعضاء بالترحاب انباء ايفاد اربع بعثات تقييمية ، وعقد معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث اجتماعاً لفريق من الخبراء . وعُلّق عدد من الوفود على مشاكل المصطلحات التي تستخدم في مجال التقييم ، واقترح بعضها ان يقوم الفريق الدراسي المشترك بين الوكالات بايلاء اهتمام لهذا الموضوع . كما اقترح البعض ان يدرس المجلس في المستقبل ، بمزيد من التفصيل ، اختصاصات البعثات المقبلة . واعرب البعض عن امله في ان استطاع ايفاد بعثة او بعثتين من بعثات التقييم الى بلدان من البلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل النمو . كما اقترحت بعض الوفود انشاء وحدة صغيرة للتقييم في مكتب الامين العام الوكيل للشئون المشتركة بين الوكالات .

٥٦٣ - وعُلّقت وفود عديدة على دراسة طرق التقييم الحالية ، فأشار بعضهم الى ان تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/4338) يكشف عن تباين الممارسات بين مختلف الوكالات ، كما يكشف عن ضرورة السهر على جعل اجراءات التقييم تسفر عن توفير معلومات يمكن الاستفادة منها في اعداد البرامج المستقبلية .

٥٦٤ - وقد اعرب المجلس ، في قراره ١٢٦٣ (الدورة ٤٣) ، عن تقديره للحكومات التي وافقت على استقبال بعثات التقييم . كما اعرب عن امله في ان يواصل الفريق الدراسي المشترك بين الوكالات اعماله التي اورد تقرير الامين العام خطوطها الرئيسية ، ودعا لجنة التنسيق الادارية الى رجاء الفريق ان يضطلع بدراسة مستفيضة للتدابير التي اتخذتها ، والتي تنظر في امرا اتخاذها ، منظمات الامم المتحدة بغية تحسين الطرق المتبعة في وضع التقارير الواردة من الميدان وفـــــــي استخدامها . ورجا لجنة التنسيق الادارية ان تقدم اليه في دورته الخامسة والاربعين تقريراً عن

اعمال الفريق الدراسي المشترك، بين الوكالات والمعني بالتقييم ، بما في ذلك دراسته لاستخلاصات وتوصيات بعثات التقييم السابقة والمقبلة ، وعن اقتراحاته الرامية الى زيادة فعالية تنفيذ برامج التعاون التقني . ورجا الامين العام ان يقدم اليه في دورته الخامسة والاربعين تقريراً عن تفاصيل الترتيبات المقررة بشأن مكتب التعاون التقني ، وان يعرض عليه في دورته السابعة والاربعين تقارير بعثات التقييم النموذجية التي اوفدت عام ١٩٦٧ وفي مطلع عام ١٩٦٨ ، مشفوعة بأية ملاحظات او توصيات يكون في وسعه تقديمها . كما رجاه ايضا ان يوفر الدعم اللازم لجهود التقييم وان يشجع على التنسيق الواجب بينها . واخيرا ، اعرب المجلس عن ترحيبه ببدء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث تنفيذ مشروعه البحثي الرامي الى استحداث طرق وتقنيات افضل لتقييم المشاريع ، وللتقييم القطاعي ، ولتقييم الأثر العام لبرامج التعاون التقني مجتمعة ، وبمقرده اجتماعا لفريق صغير من الخبراء لمساعدته في هذه المهمة ؛ ورجا المجلس الامين العام ان يعلمه في دورته الخامسة والاربعين عن مدى التقدم المحرز في هذه الاعمال .

الفرع الرابع

برنامج الامم المتحدة في ميدان الادارة العامة

٥٩٥ - خلال مداوات المجلس في دورته الثانية والاربعين ، تم التأكيد مرة اخرى على اهمية دور الادارة العامة في الانماء القومي وعلى تزايد حاجة البلدان المتنامية الى مساعدة الامم المتحدة لها في هذا الميدان . وكان أمام المجلس تقرير اجتماع الخبراء (E/4296) (١١) الذي عقد في الامم العام بغية استعراض نشاطات الامم المتحدة الطاضية والحاضرة في ميدان الادارة العامة ، ووضع توصيات بشأن سيرها المقبل . وكان المشتركون في الاجتماع قد استعرضوا البرنامج ، واضعين نصب اعينهم بالدرجة الاولى حاجات البلدان المتنامية الى التعاون التقني في ميدان الادارة العامة ، فأثثوا على البرنامج الحالي ووضعوا توصيات محددة من اجل تقويته في المستقبل . وكان من رأى الخبراء ان الادارة الفعالة هي احد العناصر التي لا بد منها لوضع وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الاخرى الهادفة الى تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وان من الخطأ النظر الى الادارة العامة كما لو كانت ثانوية الشأن بالقياس الى النشاطات الموضوعية الاخرى . وقد اوصى الخبراء بأن تعطى الادارة العامة من الاهمية والاولوية ما تعطاه برامج الامم المتحدة الموضوعية الاخرى الموجهة الى الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

(١١) منشور بالليثوغراف تحت رمز مزدوج هو E/4296 - ST/TAO/II/38 .

٥٦٦ - وخلال المداولات التي جرت في المجلس (١٢)، وافق جميع الأعضاء على رأى الخبراء القائل بأن الإدارة العامة السوية أمر جوهري للأنماء القومي . واكدوا على الحاجة الى الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة ضمانا لحسن استخدام الموارد المحلية او الخارجية وتعزيزا للأنماء القومي . وكانت اكثريه الممثلين من الرأى القائل بأن الإدارة العامة هي العامل الرئيسي في نجاح الجهود القومية المبذولة للأنماء الاقتصادى والاجتماعي ؛ الا ان أعضاء آخرين ، رغم اعترافهم بأهمية الإدارة العامة ، قالوا انهم يعتقدون انه يحسن بالمجلس ان يتفادى ، في مداولاته ، الايحاء بأن لها الاولوية على سائر عوامل الأنماء ، نظرا لطا للتصنيع ولبعض نواحي الأنماء القومي الاخرى من اهمية بالغة . وقد اوصى هؤلاء بأن يعطى الموضوع المكان الذى يستحقه بين النشاطات التي تبذلها الامم المتحدة لخدمة الأنماء الاقتصادى والاجتماعي ، باعتباره واحدا من العناصر الموضوعية الهامة .

٥٦٧ - وقد اشيد بالتقرير الموضوع عن اجتماع الخبراء ، ووصف بأنه مساهمة قيمة وخطوة اخرى الى الامام في وضع البرنامج اللازم في ميدان الإدارة العامة . والتقى كل المتكلمين تقريبا على تأييد الآراء العامة التي ابدت في اجتماع الخبراء بشأن طبيعة برنامج الامم المتحدة ونطاقه . وكان من رأيهم ان التقرير يضم تقييما للبرنامج الحالي ، شاملا على ايجازه ، ومجموعة ممتازة من التوصيات بشأن الاولويات والمبادئ التوجيهية للعمل في المستقبل .

٥٦٨ - وخلال المناقشة ، خص المجلس بالاهتمام عددا من توصيات اجتماع الخبراء الرئيسية . واتفق الرأى بالاجماع على انه ينبغي للبرنامج ان يوجه جل اهتمامه ، كما في الماضي ، الى مساعدة البلدان المتنامية على ان تنشئ لنفسها المؤسسات الرامية لتحسين الإدارة العامة فيها . واحاط الأعضاء علما ، مع الاستحسان ، بالمساعدة التي تقدمها الامم المتحدة الى البلدان المتنامية في انشاء معاهد ومدارس للإدارة العامة فيها . واعرب عن الامل بأن تستمر هذه السياسة في المستقبل ، وان يعتمد برنامج الامم المتحدة في ميدان الإدارة العامة الى مساعدة البلدان التي تطلب ذلك على استحداث مؤسسات التدريب والاصلاح الادارى .

٥٦٩ - وشار جميع المتكلمين الى الاهمية المتزايدة التي تعلق على التخطيط الانمائى كأداة لتعجيل النمو الاقتصادى ، والى الرابطة الوثيقة بين التخطيط والإدارة العامة ، قائلين ان نجاح التخطيط يتطلب وجود اجهزة ادارية افضل واكثر كفاءة لوضع الخطط والمشاريع وتنفيذها ، ومؤكدين على ضرورة ايلاء اهتمام خاص ، في اطار البرنامج ، للنواحي الادارية للتخطيط الانمائى ولخطط النهوض بالإدارة العامة .

٦٠٠ - وقيل ان فعالية الإدارة العامة في تحقيق الاهداف القومية ترتبهن بوضع تنظيمات ادارية عالية الكفاءة ويتوفر العاملين المدربين على جميع المستويات . وعلق عدد من الأعضاء

المجلس على أهمية التدريب في ميدان الإدارة العامة ، وعلى التدابير الواجبة الاتخاذ من أجل الإصلاح الإداري الأساسي ، وعلى النواحي الإدارية من الانماء المحلي والاقليمي ؛ وقالوا بأنه ينبغي ان يفسح لهذه العناصر مكان بارز في برنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة .

٦٠١ - وأكد عدة متكلمين على ان النشاطات البحثية في البرنامج يجب ان تظل ذات طابع عملي تنفيذي وان تعنى بالدرجة الاولى بحاجات البلدان المتنامية ومشاكلها ؛ وعلى ان الأمم المتحدة ، بالإضافة الى اضطلاعها هي نفسها بالدراسات المقارنة ، وهي مهمة يعتبر البرنامج صالحا لها كل الصلاحية ، تستطيع ان تقوم بدورها ، وذلك بأن تضع تحت تصرف البلدان المتنامية ، في قالب سهل الاستخدام ، نتائج الأبحاث التي تضطلع بها الدوائر والجمعيات العلمية . وأشاروا الى ان بعض البلدان المتنامية قد انشأت مؤسساتها الخاصة بالتدريب والبحث في ميدان الإدارة العامة ، وانه سيكون من المستصوب الاستفادة من هذه المؤسسات ، كلما امكن ، في مختلف المشاريع البحثية .

٦٠٢ - وذكر بعضهم ان كثيرا من البلدان المتنامية قد اجتمعت لديها تجربة واسعة في حقل الإصلاح الإداري وإدارة التخطيط الانمائي ، وان هذه التجربة على العموم اكثر انطباقا على حاجات البلدان المتنامية من تجارب البلدان التي تعيش في مستوى تقني واقتصادي مختلف اشد الاختلاف . ولما كان قرار الجمعية العامة ٢٢٣ (الدورة ٨) ينص على جمع وتحليل وتبادل المعلومات التقنية في ميدان الإدارة العامة ، فقد الح اعضاء عديدون على ضرورة القيام فورا بتعزيز هذه المهمة من مهام البرنامج وعلى الاضطلاع بها بصورة فعالة تيسيرا لتبادل المعلومات في ميدان الإدارة العامة . ولما كانت الموارد المتاحة للأمم المتحدة محدودة جدا ، فان فكرة استخدام المنظمات غير الحكومية في ميدان الإدارة العامة ، حين يكون ذلك ملائما ، لقيت تأييدا لدى الكثيرين من اعضاء المجلس .

٦٠٣ - واشتكى بعض الاعضاء من ان البرنامج لم ينتفع كل الانتفاع ، في الماضي ، من تجارب بلدان تختلف في انظمتها السياسية والاجتماعية والإدارية . وذكر ان لدى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا خبرة مفيدة جدا للبلدان المتنامية . ونوه البعض بالبيان الذي ادلى به ممثل الامين العام والقاتل ان هناك جهدا يبذل لا فائدة ، في إطار البرنامج ، من خبرة البلدان المشار اليها ، وان المزيد من الجهود سيبذل في هذا السبيل في المستقبل .

٦٠٤ - وأعرب كثير من الممثلين عن الرأي بأن من الواجب ان تكون الترتيبات التنظيمية والموارد المتاحة من الموظفين في المقر لإدارة هذا البرنامج متناسبة مع أهميته وحجمه . وأشار عدة متكلمين ، مع الاستحسان ، الى انتواء الامين العام تحويل فرع الإدارة العامة الى شعبة ، واعتزاه اقامة وحدات للإدارة العامة في اللجان الاقتصادية الإقليمية الثلاث . واقترحوا أن يجرى مثل ذلك ايضا في مكتب الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت . واوصى عدة متكلمين بزيادة عدد الموظفين المتاحين لتنفيذ النشاطات التي يتضمنها البرنامج . وذهب البعض الى انه سيكون

أكثر ملاءمة أن تنظر الجمعية العامة في المسألة في نفس الوقت الذي تبحث فيه متطلبات البرنامج الأخرى . كذلك أعلن بعض أعضاء المجلس أن الموارد الإضافية اللازمة لبرنامج الإدارة العامة يجب أن تأتي من برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني لا من الميزانية العادية للمنظمة .

٦٠٥ - واتفق رأي المجلس مع توصيات اجتماع الخبراء القائلة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عنصر الصندوق الخاص) ينبغي أن يدرس بروح العطف طلبات المساعدة في ميدان الإدارة العامة . فقد اعتبر هذا أمراً مرغوباً فيه ، لا من أجل إتاحة موارد إضافية لبرنامج التعاون التقني في ميدان الإدارة العامة فحسب ، بل أيضاً لأن أسلوب الصندوق الخاص أسلوب يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً وأن تكون له مزايا جمة في بناء المؤسسات في البلدان المتنامية .

٦٠٦ - وكان هنالك تأكيد على أن من المستصوب تحديد النشاطات التي ستضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة في الفترة التي تلي العقد الإنمائي . ولما كان الإنماء يتناول العديد من القطاعات والبرامج ، فقد أشير إلى وجوب استشارة الوكالات المتخصصة في هذا الصدد .

٦٠٧ - واتفق رأي المجلس مع توصية اجتماع الخبراء القائلة بضرورة إعادة النظر في البرنامج بصورة دورية . على أن بعض أعضاء المجلس رأوا أن إعادة النظر هذه يجب أن تجرى من حين إلى آخر ، في الأوقات التي يرى الأمين العام أنها مناسبة ، لا مرة كل أربع سنوات كما أوصى اجتماع الخبراء .

٦٠٨ - وعند اختتام المناقشة ، اتخذ المجلس قراره ١١٩٩ (الدورة ٤٢) ، وفيه أعرب عن اقتناعه بأن منظمات أسرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية تستطيع أن تؤدي دوراً له قيمته في تعزيز فعالية الإدارة العامة . وأعرب عن ارتياحه للتقدم الملموس الذي تم إحرازه على صعيد التنسيق والتعاون في ميدان الإدارة العامة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية . وأشار بتقرير اجتماع الخبراء بوصفه مساهمة قيمة وخطوة أخرى إلى الأمام في طريق وضع برنامج للمساعدة في ميدان الإدارة العامة . وقرران من الضروري إعطاء الإدارة العامة المكان المناسب في التخطيط للفترة التي تلي العقد الإنمائي . ولذا رجا المجلس من الأمين العام أن يضع أهدافاً وبرامج أكثر تعديداً في ذلك الميدان . وأحاط علماً بخطط الأمين العام لتحويل فرع الإدارة العامة إلى شعبة وتقديم كل الدعم اللازم لأعمال الشعبة . ورجا الأمين العام أن ينظر ، كلما كان ذلك مناسباً وممكناً ، في انتداب موظفين أكفاء للعمل في اللجان الاقتصادية الإقليمية وفي مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، وأن ينظر على الفور في أنسب الوسائل التي تضمن التنفيذ الفعال للنص الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٢٣ (الدورة ٨) بشأن جمع وتحليل وتبادل المعلومات في ميدان الإدارة العامة ، وأن يقوم بإعلام المجلس عن هذا الموضوع في دورة قريبة . كما رجا المجلس الأمين العام أن يعمد ، لدى وضعه مقترحاته السنوية بشأن البرنامج العادي للمساعدة التقنية المدرج في الجزء الخامس من ميزانية الأمم المتحدة ، وإلى إبقاء مستوى

البرامج الاقليمية والاقليمية في ميدان الادارة العامة ، على الاقل ، على نفس المستوى الذي بلخته حين كانت الادارة العامة تشكل بابا مستقلا في الميزانية . كما دعا مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الى ان يدرس بعض العطف طلبات المساعدة الموجهة اليه من البلدان المتنامية ، ولا سيما في تلك النواحي من ميدان الادارة العامة التي لفت اليها النظر في تقرير اجتماع الخبراء . واخيرا قرر ان يقوم اجتماع خبراء باعادة النظر من حين الى آخر في برنامج الادارة العامة ، على ان يعرض التقرير الصادر عن اعادة النظر ، في كل مرة ، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

Blank page

Page blanche

الفصل الرابع عشر

المسائل الخاصة

- . -

الفرع الأول

* تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين*

٦٠٩ - تضمن التقرير السنوي لمفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين (A/6711) (١) الذي عرض على المجلس في دورته الثالثة والاربعين (٢)، وصفا كاملا لأوجه التعاون الدولي لمصلحة اللاجئين . وقد تناول التقرير ، اساسا ، النشاطات التي قامت بها مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين خلال الفترة الممتدة من نيسان (ابريل) ١٩٦٦ الى آذار (مارس) ١٩٦٧ ، فعرض اهم النتائج التي تحققت في ميدان تقديم الحماية الدولية والمساعدة المادية ، وبرزت المضاعفات التي تواجهها المفوضية في مباشرة مهامها السريعة التزايد .

٦١٠ - وقد قدم المفوض السامي تقريره فأوضح للمجلس ان المشاكل التي تواجه المفوضية قد ازدادت مرة اخرى ، خلال الفترة المستعرضة ، سواء في نطاقها او تنوعها . وقال ان توطيد اللاجئين في افريقيا ، والى حد ما في آسيا كذلك ، كان ، بين مختلف المهام ، اكثرها مثارا للتحديات ، وان مجموع عدد اللاجئين في افريقيا ارتفع عام ١٩٦٦ من ٦٣٠ . ٠٠٠ الى نحو ٧٤٠ . ٠٠٠ نتيجة تدفق افواج جديدة عديدة من اللاجئين .

٦١١ - و اضاف المفوض السامي ان حالات العودة الاختيارية الى الوطن قد ازدادت بعض الشيء ، ولكن حل مشاكل معظم اللاجئين في تلك القارة تمثل في الادمج المحلي ، اذ ان حوالي ٤٥٠ . ٠٠٠ لاجيء من المجموع الوارد أعلاه ، وهو ٧٤٠ . ٠٠٠ ، يمكن اعتبارهم قد توطنوا ، ومن هؤلاء عدد كبير ، نحو ١٠٠ . ٠٠٠ شخص ، تم توطينهم بفضل معونة كبيرة قدمتها المفوضية وغيرها من الهيئات الحكومية وغير الحكومية .

-
- * بند فرعي في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .
(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعين ، الملحق رقم ١١ . وقس
احيل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة من الامين العام (Add.1 و E/4390) .
(٢) E/SR.1501 .

٦١٢ - وبرز المفوض السامي اهمية التعاون الثمين الذي نشأ بين المفوضية وبين بعض الاعضاء الآخرين في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة وبعض المنظمات الحكومية الدولية مثل المجلس الاوروبي ، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك بعض المنظمات غير الحكومية . وتحدث عن مختلف نواحي هذا التعاون فخص بالاشارة المشاريع المشتركة بين المفوضية والبرنامج الغذائي العالمي والمتصلة بتقديم المعونة الغذائية الى اللاجئين . كذلك اشار الى مشاريع الادماج والاندماج المنطقي الموضوع لمصلحة اللاجئين والسكان المحليين ، والتي نفذت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وقال انه يعترف بتوطيد التشاور مع الاعضاء الآخرين في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة فور نشوء اشياء مشاكلة تتناول مجموعات جديدة من اللاجئين ، وذلك لكي يكفل اتساق الحلول مع الخطط الانمائية للبلدان المعنية ولوكالات الامم المتحدة التي يخصصها الأمر .

٦١٣ - ونبه المفوض السامي الى ان توفير الحماية الدولية ، الذي هو المهمة الاساسية للمفوضية ، سيظل امرا ذا اهمية عظيمة في تحسين حال اللاجئين الى ان يتم الوصول الى حلول دائمة لهم . وانتهى الى المجلس ان هنالك دولتين اودعتا وثيقتا انضمامهما الى البروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين ، وان هنالك دول اخرى تنظر جديا في اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام اليه .

٦١٤ - و اشار المفوض السامي الى حالة اللاجئين في البلدان الاوروبية فأعاد الى الذاكرة ما أمكن تحقيقه تدريجيا من خفض للمساعدة المادية الدولية . وشدد على اهمية التوطين عن طريق الهجرة الى بلدان اخرى ، مشددا على التسهيلات التي قدمتها لهذه الغاية لبلدان المهاجرين التقليدية فيما وراء البحار .

٦١٥ - اما فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ، فقد ذكر المفوض ان المفوضية لا تزال تواجه مشاكل تتعلق بعدد من اللاجئين ذوي العاهات . وقال ان منظمة الدول الامريكية كانت جزيلة المساعدة للمفوضية في معالجة المشاكل الخطيرة المتعلقة بالحماية والناشئة عن اكراه اللاجئين من هاجتي على العودة اليها .

٦١٦ - واما في آسيا ، فقال ان برامج مساعدة اللاجئين من التبت الموجودين حاليا في نيبال تتقدم تقدما مرضيا ، وان المفوضية تحاول ، في ماكاو ، مواصلة تنفيذ البرنامج الموضوع لمساعدة اللاجئين الصينيين ، ولكنها شديدة القلق لكون بعض اللاجئين الجدد من الداخلين بصورة غير مشروعة قد ردا على اعقابهم الى الصين القارية . واكد على اهمية الحفاظ على مبدأ عدم الرفض .

٦١٧ - ورحب المفوض السامي بالفرصة التي ستتيحها السنة الدولية لحقوق الانسان لابرار اهتمام المفوضية بحقوق الانسان فيما يخص اللاجئين .

٦١٨ - وذكّر المفوض السامي المجلس بأن تبرعات الحكومات لبرامج المساعدة المادية لا تزال مقصورة عن الهدف ، وانه لم يمكن تنفيذ برنامج العام بكامله الا بفضل حصيلة الحملة

الاروبية لمصلحة اللاجئين عام ١٩٦٦ . وبين ان الامر سيتطلب ، عام ١٩٦٨ ، زيادة في التبرعات الحكومية لا تقل عن ٢٥ في المائة .

٦١٩ - وفي الختام ، شدد المفوض السامي على القول بأن في وسع المفوضية ، بحكم طابعها الانساني والاجتماعي ، ان تساهم بدور ايجابي في عمل الامم المتحدة من اجل السلم والاستقرار .

٦٢٠ - وهذا اعضاء المجلس المفوض السامي على تقريره وعلى بيانه ، واشادوا بالنتائج التي حققتها المفوضية رغم قلة الموارد المالية المتاحة لها .

٦٢١ - واعرب عدد من المتكلمين عن ارتياحهم لما احرز من تقدم في حل مشاكل اللاجئين الاروبيين ، ولا حظوا ان برنامج المساعدة في آسيا ايضا يسير كما يرام له . واتفق رأى عدة متكلمين على ان مشاكل اللاجئين التي تواجه المفوضية في افريقيا هي احفل المشاكل بالمصاعب ، خاصة وان بعض بلدان الملجأ تواجه هي نفسها مصاعب بالغة . كذلك اتفق رأيهم على ان الادماج المحلي عن طريق التوطين في الاراضي الزراعية هو الحل الأمثل في تلك القارة ملاحظين ان هذا الأسلوب يخدم غرضين : فهو يؤمن حولا دائمة لمشاكل اللاجئين ، ويسهم في الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المعنية .

٦٢٢ - وكان من دواعي ارتياح بعض الممثلين ان يلاحظوا ان المساعدة التي تقدمها المفوضية لا تستهدف الاغاثة الفورية فحسب بل ترمي ايضا الى ايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ، في اطار المشاريع الانمائية الطويلة الاجل للحكومات ولوكالات الامم المتحدة . واكد معظم المتكلمين على اهمية التعاون المتزايد الذي نشأ بين المفوضية وبين الاعضاء الآخرين في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، والذي يتجلى في النتائج التي تحققت بالفعل بفضل المشاريع المشتركة مع بعض الوكالات المتخصصة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبرنامج الغذائي العالمي . وقالوا انهم يؤيدون اية تدابير اخرى تيسر هذا التعاون ، كتلك المضمنة في تقرير اللجنة التنفيذية عن دورتها السادسة عشرة (الذي كان مرفقا بتقرير المفوض السامي) ، كما اعلنوا تأييدهم لاقتراح مؤداه ان يدعو المجلس المفوض السامي لحضور اجتماعات المكتب الاستشاري المشترك بين الوكالات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٦٢٣ - وشارأحد الممثلين الى ان حكومته تعلق اهمية خاصة على تعليم اللاجئين . وقدم كسفا بالدعم الذي سبق لحكومته ان قدمته لهذا الغرض ، مطمئنا المفوض السامي الى انها ستواصل مد يد التعاون في هذا المضمار . واعلن ممثل اليونيسكو انه تم مؤخرا التوقيع على مذكرة تفاهم بين المفوضية واليونيسكو بشأن التعاون بينهما في هذا الميدان ، وانه يمكن اعتبار هذه المذكرة مثالا يحتذى .

٦٢٤ - ونبه احد الممثلين الى ان معظم اللاجئين في افريقيا ينتمون الى بلدان لاسم تحقق بعد استقلالها . كما نبه ممثل آخر الى ان الحلول الدائمة التي تبذل جهود موفقة

لايجادها لمشاكل اللاجئين الداخليين في ولاية المفوضية لا يمكن تطبيقها بالطريقة ذاتها على اللاجئين الذين تعنى بأمرهم وكالة الامم المتحدة لاجثة اللاجئين الفلسطينيين في الشـرق الـارنى وتشغـلهم .

٦٢٥ - واكد عدة ممثلين مرة اخرى على ان توفير الحماية الدولية هو الدور الرئيسي والمهمة الاساسية للمفوضية . والـح بعضهم بصورة خاصة على ضرورة مراعاة الحكومات للمبدأين الاساسيين : مبدأ اللجوء وعدم الرفض . كما رحب متكلمون عد يدون بكون البروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين قد اصبح معروضا للتوقيع ، واعلموا المجلس بالتدابير المتوقعة ان تتخذها حكوماتهم من اجل الانضمام الى هذه الوثيقة .

٦٢٦ - وقال كثير من الممثلين انهم يشاركون المفوض السامي قلقه للفجوة الكبيرة القائمة بين مستوى التبرعات الحكومية لبرامج المساعدة المادية وبين الاهداف المالية لهذه البرامج ، تلك الاهداف التي حددت على اساس حاجات اللاجئين المتعاظمة . واشاد بعض المتكلمين بالثمرات الموفقة التي انتهت اليها الحملة الاوروبية لمصلحة اللاجئين عام ١٩٦٦ ، واعربوا عن الامل في ان تزيد الحكومات جهودها بالتالي . وشرع عدد من المتكلمين مواقف حكوماتهم بشأن مقالير مساهمتها في اعمال المفوضية .

٦٢٧ - ولفت بعض الممثلين نظر المجلس الى الدور الايجابي الذى استطاعت المفوضية ، بفضل مساهمتها من طابع انساني بحت ، ان تسهم به في مجموع نشاطات الامم المتحدة الشاملة للميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٦٢٨ - وفي ختام المناقشة ، اتخذ المجلس بالاجماع قراره ١٢٥٣ (الدورة ٤٣) وفيه اعطى علما مع التقدير بالتقرير الذى اعدده المفوض السامي لاجلته الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين ، وايد توصية اصدارتها للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي وتنص على ان يدعى المفوض السامي لاجتماعات المكتب الاستشارى المشترك بين الوكالات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

الفرع الثانى

* معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

٦٢٩ - ناقش المجلس (٣) في دورته الثالثة والاربعين تقرير المدير التنفيذى لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (E/4356) (٤) المقدم اليه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٤٤

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(٣) E/SR.1498 .

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ،

البند ١٦ من جدول الاعمال .

(الدورة ٢٠) . وكان ملحقا بالتقرير المذكور تقرير رئيس مجلس ادارة المعهد عن دورة مجلس الادارة الخامسة المعقودة في آذار (مارس) ١٩٦٧ (UNITAR/BT/22) ، وكذلك تقرير المدير التنفيذي المقدم لدورة مجلس الادارة المشار اليها (UNITAR/BT/22/Annex II) . واكتفيا بالمعلومات الواردة في هذه التقارير ، ادلى المدير التنفيذي امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ببيان شفوي عن نشاطات المعهد واتجاهات اعماله منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

٦٣٠ - ويتبين من التقارير المقدمة الى المجلس ان المعهد تابع ، في ميدان التدريب ، تقديم البرامج التدريبية الثلاثة المنقولة من الامانة العامة للأمم المتحدة الى اختصاصه في بدايات عام ١٩٦٦ ؛ الا انه تقرر ، بعد اعادة النظر في هذه البرامج ، ان يؤخذ باللامركزية في البرنامجين الموجهين الى موظفي السلك الخارجي وإلى موظفي المساعدة التقنية ، وان يوقف برنامج شئون التمويل الانمائي . كما ذكرت التقارير ان معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يتشاور مع حكومات حول تنظيم برامج اقليمية في افريقيا لفائدة صغار موظفي السلك الخارجي ؛ وانه على اتعمال ببرامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الاقتصادية الاقليمية وهيئات الأمم المتحدة الاخرى لبحث تنظيم حلقات دراسية اقليمية ، في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، في ميدان المساعدة التقنية . وأكدت على ان التوزيع الاقليمي لهذه النشاطات التدريبية الاساسية هو وسيلة لزيادة عدد المتدربين ، ولخفض النفقات المترتبة على المعهد والحكومات المعنية ، ولربط بين التدريب النظري والتطبيق العملي الميداني ؛ كما ان من شأن هذا التوزيع ان يساعد على توجيه النشاطات المركزية التي يضطلع بها المعهد في ميدان التدريب ، في نيويورك أو جنيف أو غيره من الجهات ، على حاجات كبار الموظفين ذات الطابع المتخصص . وافادت بأن المعهد اصدر في اوائل ١٩٦٧ كتيباً عن المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة كانت له فائدة كبيرة في نشاطات التدريب الاساسي في هذا الميدان .

٦٣١ - كما جاء في التقارير ان المعهد نظم في عام ١٩٦٦ برنامجين تدريبيين جديدين ، اولهما حلقة دراسية لكبار الموظفين تعنى بالمشاكل الرئيسية للمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة ، وثانيهما برنامج تدريبي لنواب الممثلين المقيمين . وكان غرض البرنامج الأول تحسين فعالية المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة عن طريق تمكين كل من الأمم المتحدة والحكومات المستفيدة من تفهم مشاكل الطرف الآخر تفهماً أكمل ، بينما كان البرنامج الثاني ، المنظم والممول بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يتكون من دراسة مركزة ، في المقر وفي بعض المراكز الجامعية لأعمال برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٦٣٢ - وبالإضافة الى هذه النشاطات التدريبية ، ينظم المعهد ، بالتعاون مع بعض المؤسسات اقليمية ، دورات دراسية عالية المستوى في ميادين اختصاص مختلفة كالقانون الدولي ، والاقتصاد الدولي ، والتنظيم الدولي . وقد عقد في مطلع ١٩٦٧ دورة تدريبية خاصة غرضها تعريف موظفي منظمة الوحدة الافريقية باعمال اللجان وتنسيق الاجتماعات واعداد الوثائق ، وهو يمتزم ان ينظم قريباً حلقة دراسية تناول طرق تدريس اللغات في المقر ، وذلك بغية تعريف القائمين حالياً بتدريس اللغات في الامانة العامة للأمم المتحدة باحداث التقنيات في هذا الميدان .

كما ان المعهد كان المبادر الى الاتصال بالرؤساء التنفيذيين لجميع الوكالات والمنظمات المرتبطة بالامم المتحدة وذلك لاستطلاع امكانية التعاون معهم في مجال تدريب الموظفين وتاحة فرص التقدم المهني لهم في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة بأسرها .

٦٣٣ - اما برنامج المعهد في ميدان البحث الذي اعتمدته مجلس الادارة في دورته الرابعة المعقودة في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦ ، وفي دورته الخامسة المعقودة في آذار (مارس) ١٩٦٧ ، فقد تجلّى فيه التأكيد على الدراسات المعنوية بفعالية عمل الامم المتحدة وتقديراتها واجهزتها ، كما تجلّت فيه الاولوية العالية الممنوحة لحاجات البلدان المتنامية ، وخاصة منها المشاكل التي تتطلب اهتماما وعلا من جانب الامم المتحدة . وازداد ان مشاريع المعهد البحثية موجهة بصورة عامة وجهة عملية ، وهي تستهدف الوفاء بالحاجة الى تحليل العمليات وتقييمها والتخطيط لها . كما يحاول المعهد حفز المؤسسات والهيئات الجامعية على القيام بابحاث بشأن المشاكل التي تهتم بها الامم المتحدة .

٦٣٤ - وقد عمد المدير التنفيذي ، في البيان الذي ادلى به امام المجلس ، الى وصف عدد من الدراسات التي يشتمل عليها البرنامج البحثي ، والتي تتركز على هيكل الامم المتحدة واجراءاتها وطريقة سير عملها ، ومن مواضيعها : العلاقات القائمة بين الامم المتحدة وبين المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ؛ وتقييم اثر برامج المعونة التقنية ؛ والتخطيط والبرمجة ونظم وضمان الميزانيات من حيث علاقتها بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة ؛ وخبرة الامم المتحدة في ميدان اجراء الاستفتاءات والانتخابات ؛ والبحث في مدى استخدام وسائل الاعلام العام للمعلومات المتعلقة بالامم المتحدة والمشاكل التي تمنى بها ؛ وتوسيع نطاق قبول وتطبيق المعاهدات المتعددة الاطراف ؛ ودراسة المشاكل المشتركة بين معاهد التخطيط والتدريب والبحث الداخلية في اطار اسرة مؤسسات الامم المتحدة .

٦٣٥ - وازداد المدير التنفيذي ان لدى المعهد عدة مشاريع بحثية اخرى تتناول المشاكل التي تواجهها الدول الاعضاء ، ولا سيما السائرة منها في طريق الانماء والتعصير ؛ ومن امثلة مواضيع هذه المشاريع : (أ) مركز ومشاكل الدول والاقليم البالغة الصغر ؛ (ب) دراسة مقارنة للتدابير المتخذة ضد التمييز العنصري ؛ (ج) " نزوح ذوى الكفاءة " او الهجرة الدولية لاصحاب المهن العليا من البلدان المتنامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛ (د) نقل التكنولوجيا من مؤسسة الى مؤسسة ؛ (هـ) اجراء الابحاث بشأن طرق وتقنيات التدريب الجديدة .

٦٣٦ - وذكر المدير التنفيذي ان المعهد وثيق التعاون مع الامانة العامة للامم المتحدة فحسب بل ايضا مع سائر اعضاء اسرة مؤسسات الامم المتحدة ؛ وهو بالاضافة الى ذلك يحاول عقد اتفاقات تعاونية مع مؤسسات دولية وقومية خارج الامم المتحدة ، ويشمل ذلك مؤسسات في افريقيا وآسيا وكل من امريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا الشرقية والغربية ؛ وتنظيم هذه

الاتفاقات في بعض الحالات المسؤولية المالية عن الدراسات القطرية والاعمال الميدانية . كما ان هناك بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي يشتركها المعهد في اعماله .

٦٣٧ - و اضاف ان تسعة شبان وشابات ينتمون الى الأرجنتين وإيطاليا وبوليفيا وتايلاند والجمهورية التنزانية المتحدة والكويت وليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية وبوغوسلافيا قد فازوا بمنح لاستكمال التخصص بموجب برنامج " منح ادلاي ستيفنسن التذكارية لاستكمال التخصص " الذي بدأ تنفيذه في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ ؛ وان مجموع قيمة كل من هذه المنح يبلغ نحو ١٠.٠٠٠ دولار ومدة كل منها عشرة اشهر ؛ وان اصحابها يقومون حاليا بمهام مختلفة تدخل في نطاق برامج المعهد وفي نطاق ميادين اهتمامهم العلمية والمهنية . وذكر ان من المنتظر أن يبدأ تنفيذ البرنامج الثاني في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، وان يشترك فيه اصحاب منح ينتمون الى افغانستان ، نوتونس وسويسرا وغامبيا والفلبين والمكسيك ونيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ؛ وان حكومة الولايات المتحدة هي حتى الآن المصدر الوحيد لتمويل منح استكمال التخصص ، ان دفعت للمعهد ١٠٠.٠٠٠ دولار عن كل برنامج من البرنامجين ؛ وان الممول ان يزداد الدعم المالي قريبا بواسطة تبرعات ترد من مصادر شتى حكومية وغير حكومية .

٦٣٨ - كذلك اشار المدير التنفيذي الى الروابط الرسمية بين المعهد وبين الاعضاء الآخرين في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، ذاكرا أن النظام الاساسي للمعهد يقضي بدعوة اثنتين من الوكالات المتخصصة الى حضور اجتماعات مجلس الادارة ، وان اليونسكو والمصرف الدولي للانشاء والتعمير هما الوكالتان الممثلتان حاليا في المجلس . وقال ان الاجتماعات السنوية لمديرى الصناديق الاخرى للتخطيط والتدريب والبحث الداخلة في اسرة مؤسسات الامم المتحدة قد بدأت تعقد تحت رئاسته ، وكان اولها في جنيف في تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، وذلك تلبية للدعوة التي وجهها الأمين العام عام ١٩٦٦ بوصفه رئيس لجنة التنسيق الادارية .

٦٣٩ - ووضح المدير التنفيذي انه قد تم ، بالتشاور مع رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اضافة الاشخاص التالية اسماؤهم الى مجلس الادارة : الاستاذ ج . ن . غفشياني (الاتحاد السوفياتي) ، والاستاذ د . هافمان (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد جـون هولمز (كندا) ، والسيد شارل پوست (الولايات المتحدة الأمريكية) (٥) ؛ كما ان المجلس قد انشأ لجنة ادارية ومالية ولجنة للابحاث ، وكل منهما يرأسها رئيس المجلس وتتألف من ستة أعضاء .

٦٤٠ - وفي الختام ، اعلن المدير التنفيذي ان مجلس الادارة وافق على ميزانية لعام ١٩٦٧ بمبلغ ٢٢٧.٠٠٠ دولار ، وان المعهد قد تلقى تصويلا اضافيا يبلغ في عام ١٩٦٧ نحو ٢٠٠.٠٠٠ دولار ، وذلك اساسا من الامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وقال

ان عدد موظفي المعهد الفيين لا يزال ضئيلا ، فهم حتى ذلك الحين اثنان وعشرون موظفا ؛ وان المعهد يتكل في تمويله على تبرعات المصادر الحكومية وغير الحكومية ؛ وان ما مجموعه ٢٠٤ ١٩٤ ٤ دولارات من التبرعات قد عقدت حتى ذلك الحين من اكثر من سبعين حكومة وعدة مصادر غير حكومية ؛ وان ٢٥٢٤ ٠٥٢ دولارا من اصل هذا المبلغ قد تم دفعها فعلا ، علما بأن هذين المبلغين لا تدخل فيهما التبرعات المعقودة او المدفوعة من اجل اغراض محددة ، مثل تبرع حكومة الولايات المتحدة لبرنامج منح ادلاى ستيفنسن التذكارية لاستكمال التخصص ، والتأييد المالي المقدم من مؤسسة معامل فولكسواغن للدراسة التي يقوم بها المعهد عن التدابير المتخذة ضد التمييز العنصرى . وقال ان المعهد يضاعف جهوده لجمع التبرعات ، وان المأمول ان تضاف مصادر جديدة اخرى لتمويله مع ازدياد المعرفة بنشاطاته .

٦٤١ - واعرب اعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن ارتياحهم للتقدم الذى احسـرزه المعهد في القيام بمهامه الرئيسية المتصلة بالتدريب والبحث . ولا حظ عدة متكلمين ان المرونة في التنفيذ اجدى من التمسك بتقرير اولويات ثابتة فيما بين مختلف النشاطات ؛ ومع ذلك فان عددا من الممثلين قد اعرّبوا عن اهتمامهم الشديد بأعمال المعهد المتصلة بحاجات البلدان المتنامية . وفي هذا الصدد اشار بعض المتكلمين الى وثوق العلاقة بين الدراسات المخصصة لمشاكل التعصير وبين الدراسات التي تتناول دور الامم المتحدة وسير عملها ، هذا الوثوق الذى يتجلى في برنامج الابحاث نفسه . واشئى كثير من المتكلمين على الربط الوثيق القائم بين نشاطات المعهد التدريبية ونشاطاته البحثية ، وعلى كون تنفيذ برنامج الابحاث يشتمل على تطبيق مناهج جديدة ويتطلب الأخذ بمنطلقات عقلية جديدة . ونوه اعضاء المجلس بما لقيام ترتيبات التعاون مع المؤسسات القومية والدولية من اهمية في انجاح هذه الجهود الرائدة ، وبضرورة اجتذاب ذوى المواهب والفوز بالدعم اللازم لجهود المعهد من الباحثين المبدعين في جميع انحاء العالم .

٦٤٢ - وحدّر بعض المتكلمين المعهد من الاضطلاع بدراسات ذات طبيعة سياسية خلافية ، ولكن آخرين منهم قالوا ان المعهد انما يضطلع بابحاثه تلبية لحاجات الامم العام ، وذكروا بأن النظام الاساسي للمعهد ينص صراحة على ان من مهامه ان يساعد على زيادة فعالية الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين .

٦٤٣ - وشدد اعضاء المجلس على اهمية التنسيق الوثيق بين نشاطات المعهد ونشاطات غيره من هيئات الامم المتحدة . وبينما ذهب بعض المتكلمين الى انه قد يحسن بالمعهد ان يدخل ميادين تتصل بالنماء الصناعى والتجارى والزراعى ، الح آخرون على ضرورة تفادى التداخل بين نشاطات المعهد ونشاطات منظمات الامم المتحدة الاخرى ، لاسيما وان المعهد محدود الموارد المالية . واكد ممثلون عديدون على ضرورة زيادة هذه الموارد عن طريق عقد ودفع التبرعات من قبل جميع الحكومات التي سبق لها التبرع فضلا عن المصادر غير الحكومية .

٦٤٤ - وعند اختتام المناقشة اتخذ المجلس قراره ١٢٤٩ (الدورة ٤٣) وفيه احاط علما بتقرير المدير التنفيذي للمعهد وبيانه امام المجلس ؛ ولا حظ بارتياح ما احرزه المعهد من تقدم ؛ ورحب خاصة بنشاطاته التدريبية والبحثية الموجهة نحو مساعدة البلدان المتنامية وتقوية قدرات الامم المتحدة واساليب عملها ؛ واعترف بأهمية تعاون المعهد تعاونا وثيقا مع الامانة العامة للامم المتحدة وهيئات الامم المتحدة الاخرى والوكالات المتخصصة ، وكذلك مع المنظمات القومية والدولية الملائمة ؛ واعرب عن شكره لمن دفع او عقد التبرعات المالية للمعهد من الحكومات والمؤسسات الخاصة والافراد .

الفرع الثالث

نقل مسئوليات واموال اتحاد الاغاثة الدولي الى الامم المتحدة

٦٤٥ - وفقا لقرار المجلس ١١٥٣ (الدورة ٤١) ، بحث الامين العام مع اتحاد الاغاثة الدولي المدى الذى يمكن ان تشكل به امواله ونشاطاته ومنشوراته ومحفوفاته اسهاما مفيدا في العمل الحكومي وغير الحكومي الذى يضطلع به حاليا المجتمع الدولي في ميدان المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية . وكان تقريره عن هذا الموضوع (E/4402 و Add.1) (٦) معروضا على المجلس في دورته الثالثة والاربعين (٧) .

٦٤٦ - وقد اشار الامين العام في هذا التقرير الى ان مقاصد الاتحاد ومبادئه ، كما حددت في اتفاقية عام ١٩٢٧ التي انشئ بموجبها ، تلتقي مع المبادئ الموجهة لقرارات الجمعية العامة والمجلس في موضوع الكوارث الطبيعية .

٦٤٧ - واضاف الامين العام ان مشاوراته قد انتهت به الى الاعتقاد بأن اعمال الاتحاد وخبراته في المجال المحلي يمكن ان تشكل اسهاما اكيدا في عمل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية . وقال انه يرى ان اليونسكو هي بين هيئات الامم المتحدة اكثرها قدرة على المضي قدما في تطوير هذا الاسهام . وذكر ان المدير العام لليونسكو على استعداد ، اذا وافقت على ذلك الهيئات المختصة في تلك المنظمة ، للاضطلاع بالعمل الذى يقوم به الاتحاد تشجيعا لدراسة التدابير الوقائية ضد الكوارث . اما أهم ارصدة الاتحاد المادية ، فقال انها مجموعة من اعداد المجلة التي نشرها الاتحاد بين ١٩٣٣ و ١٩٦٦ ، وفهرس للبطاقات يضم نحو ٦٠٠٠٠ حالة ببيولوجرافية الى منشورات عن شتى انواع الكوارث الطبيعية .

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ١٧ من جدول الاعمال .

(٧) E/SR.1507 .

٦٤٨ — وبعد ان نظر المجلس في تقرير الامين العام اتخذ قراره ١٢٦٨ (الدورة ٤٣) وفيه اوصى بأن تقوم اليونسكو، وفقاً لدستورها، بخلافة الاتحاد في الاضطلاع بمسؤولية الدرس العلمي للكوارث الطبيعية في الميادين الواقعة ضمن اختصاصها، وبالتعاون التدابير اللازمة لمواصلة نشاطات الاتحاد المتصلة بذلك، ويتحدد الإجراءات لنقل اموال الاتحاد اليها بالاتفاق معه. كما دعا لجنة التنسيق الادارية الى دراسة الآثار التي قد تترتب على نقل نشاطات الاتحاد الى اليونسكو في مجال تنسيق نشاطات منظمات اسرة الامم المتحدة في ميدان الكوارث الطبيعية، وافضل الوسائل لتأمين هذا التنسيق؛ ثم طلب المجلس الى الامين العام ان يقدم اليه تقريراً آخر، في اقرب وقت ممكن، عن التدابير المتخذة لتنفيذ للقرار.

الفرع الرابع

الكوارث الطبيعية

٦٤٩ — اتخذ المجلس في دورته الثانية والاربعين (٨) القرار ١٢١٢ (الدورة ٤٢) الذي اعرب فيه عن مشاركته الوجدانية لشعبي العراق وسورية وحكومتيهما بسبب ما ادت اليه الفيضانات في وادي الفرات من خسائر فادحة في الارواح واضرار مادية. وناشد المجلس الدول الاعضاء تقديم المساعدة التي في استطاعتها ان توفرها للتخفيف من نكبة المناطق المعنية، ودعا الامين العام والوكالات المتخصصة الى ايلاء اقصى ما يمكن من الاعتبار الى حاجات السكان الذين حلت بهم النكبة وتقديم المساعدة في حدود ما لديه ولدونها من امكانيات.

٦٥٠ — وفي الدورة الثالثة والاربعين (٩)، ابلغ المجلس نبأ الزلزال المشعومة التي وقعت في كولومبيا وتركيا وفينيزويلا، ونبأ عاصفة شديدة وقعت في باكستان، فاتخذ قراره ١٢٥٤ (الدورة ٤٣) الذي اعرب فيه عن مشاركته الوجدانية لشعوب تلك البلدان وحكوماتها ودعا اليه الامين العام والوكالات المتخصصة الى اتخاذ التدابير الملائمة.

٦٥١ — وفي الحالتين، كان صدور القرار بناء على مشروع اشترك في تقديمه اعضاء المجلس جميعاً وذلك كيما يأتي افضل تعبيراً عن مدى تعاطف المجلس مع البلدان التي اصابتها الكوارث.

الفرع الخامس

توأمة المدن بوصفها احدى وسائل التعاون الدولي*

٦٥٢ — طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٥٨ (الدورة ٢٠) الى المجلس، ان يقوم،

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة.

(٨) E/SR.1471.

(٩) E/SR.1501.

بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المختصة ذات المركز الاستشاري ، ومع مراعاة قرارات اليونسكو ،
باعداد برنامج للتدابير التي يمكن بها للأمم المتحدة واليونسكو اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة
لزيادة تشجيع توأمة أكبر عدد ممكن من المدن ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية
والعشرين تقريراً عن التدابير المتخذة تنفيذاً للقرار . كذلك طلبت الى الامين العام تشجيع هذا
النوع من التعاون .

٦٥٣ - وقدّم الامين العام الى المجلس ، في دورته الثانية والاربعين ، مذكرة عن اعمال
برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونسكو في ميدان توأمة المدن والتعاون بين البلديات (E/4309) (١٠) ، مشفوعة ببيانات وردت عن هذا الموضوع من منظمة المدن المتحدة والاتحاد
الدولي للسلطات المحلية . كما ادلى ممثلان لهاتين المنظمات غير الحكوميتين ببيانات شفويين
امام المجلس (١١) .

٦٥٤ - وفي مستهل المناقشة ، تلقى المجلس اقتراحاً ينص على ان يستدر المجلس اهتمام
برنامج الامم المتحدة الانمائي بالأمر ، وذلك بأن يدعو الى ان يقدم ، تلبية لطلبات الحكومات ،
الاموال اللازمة لنشاطات توأمة المدن التي تتفق مع اغراضه ، كما ينص على ان يدعو المجلس منظمة
المدن المتحدة الى ان تطلب من المدن التي وضعت خططاً للتوأة تحت رعايتها تقديم هذه
الخطط ، بواسطة حكوماتها ، الى برنامج الامم المتحدة الانمائي التماساً لمساعدته المالية ، كما
يدعوها الى الاشراف على حسن تطبيق هذه الخطط متى تمت الموافقة عليها . كذلك كان النص
المقترح يقضي بأن يخصص البرنامج للمنظمة الموارد اللازمة للاضطلاع بتلك المهام التي كلفت بها ،
وبأن تنظر الجمعية العامة في امكان اقامة صندوق للتعاون بين المجتمعات المحلية تكون مهمته
تمويل قيام منظمة المدن المتحدة بالمائة الاولى من عمليات توأمة المدن ، وبأن تستدر التبرعات لذلك
بنداء توجهه الى الدول والمجتمعات المحلية والمؤسسات الخيرية .

٦٥٥ - واثاء المناقشة في المجلس ، اجمع الاعضاء على تأييد عملية توأمة المدن بمختلف
اشكالها ورأوا انها تنشي علاقات تلقائية مباشرة يمكن ان تعود بالنفع الجزيل على مدن البلدان
المتنامية . الا ان معظم الاعضاء اصرروا على عدم جواز وضع اية اموال تخصصها الامم المتحدة لهذه
الغاية الا تحت تصرف الحكومات وحدها وفقاً للقواعد المرعية حالياً ، كما قالوا انهم لا يرون مبرراً
للنظر في انشاء صندوق جديد ، ويرون انه لا يجب ان تخصص اية منظمة غير حكومية معينة بالذكور
في اي قرار يتخذه المجلس في الموضوع .

(١٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعين ، المرفقات ،
البند ١٨ من جدول الاعمال .

(١١) 1465 ، E/SR.1462 .

٦٥٦ - وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قراره ١٢١٧ (الدورة ٤٢) ، وفيه اشار الى تأييد الجمعية العامة لتوأمة المدن بوصفها احدى وسائل التعاون الدولي ، واقترح على الحكومات ان تلتزم مشاركة المنظمات غير الحكومية ، حين يكون ذلك مناسباً ، في تخطيط وتنفيذ مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي التي يكون فيها دور هام لتوأمة المدن او لأية صور أخرى من صور التعاون بين البلديات ؛ ودعا المنظمات غير الحكومية المختصة الى ان تلتزم من المدن التي لديها خطط للتوأمة ، أو لأية صورة أخرى من صور التعاون بين البلديات ، تقديم خططها الى حكوماتها لكي تأخذها بعين الاعتبار عندما تقدم طلباتها للحصول على المساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

الفرع السادس

استعراض البرامج الاعلامية

٦٥٧ - عرض على المجلس في دورته الثالثة والاربعين ، وفقاً لقراره ١١٧٦ (الدورة ٤١) ، تقريران اعد هما الامين العام عن النشاطات الاعلامية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ؛ وكان احدهما يتضمن اقتراحات بشأن الطرق التي يمكن بها للامم المتحدة ان تحسن وتقوى نشاطاتها الاعلامية (E/4341) (١٢) ، والآخر يتناول الطرق التي يمكن بها للبرامج الاعلامية للدول الاعضاء ان توفر المزيد من التأييد للامم المتحدة (E/4394) (١٢) . كما عرض على المجلس تقرير اعدته لجنة التنسيق الادارية عن دراستها لبعض نواحي المناهج والبرامج الاعلامية لمنظمات الامم المتحدة (E/4337) (١٣) ، البنود ١١٦ - ١٢١ .

٦٥٨ - وقد بدأ الامين العام تقريره الاول (E/4341) بالتوكيد على الحاجة الى زيادة تفهم الجمهور ، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء ، لبرامج الانماء الاقتصادي والاجتماعي وزيادة تأييدها لها ، ثم ابرز بعض المصاعب التي تعترض التوسع في نشر المعلومات عن اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان .

٦٥٩ - وتابع الامين العام مقترحاً عدداً من الخطوط الكبرى التي تستطيع ادارة شؤون الاعلام ان اذنا سارت عليها ان تؤدي مهامها اداءً افضل ، سواء بدعمها اجهزة الاعلام القومية الموجودة او بالتوسع في قيامها هي بدورها ايجابي مباشر . ثم قدم عدداً من الاقتراحات المحددة :

-
- (١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ٢٠ من جدول الاعمال .
- (١٣) المرجع نفسه ، البند ١٧ من جدول الاعمال .

فاقتراح انشاء مجلس استشارى للاعلام الاقتصادى والاجتماعى تحت رئاسة الامين العام الوكيل لشئون الاعلام ، على ان يتألف هذا المجلس الجديد من رؤساء (او ممثلي رؤساء) مديرية الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائى ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الامم المتحدة للائتمان الصناعى ، بالإضافة الى مدير ادارة شئون الاعلام والمديرين المختصين بالوكالات المتخصصة ؛ وعلى ان يكون هذا المجلس مسئولا عن وضع السياسة العامة لادارة شئون الاعلام في هذا المضمار ، ويكون باستطاعته استعراض كيفية سير النشاطات الحالية .

٦٦٠ - كذلك اقترح الامين العام انشاء مكاتب اعلام اقليمية تضم موظفين متخصصين فى مختلف وسائل الاعلام ، وتكون مهمتها تشجيع وسائل الاعلام القومية ومساعدتها على انتاج مواد وثائقية عن النشاطات اقليمية التي تهتم بها الامم المتحدة ، واعداد المواد الاعلامية المتعلقة بالمواضيع التي تهتم بها الاقاليم المعنية ، وتأمين خدمة لتغذية المقر بالمواد الواردة من المكاتب الخارجية ليستعملها في الانتاج المركزى .

٦٦١ - وكان من المقترحات الاخرى التي تضمنها التقرير توسيع وحدة الاعلام الاقتصادى والاجتماعى التابعة لادارة شئون الاعلام ، وتسميتها " مكتب الاعلام الاقتصادى والاجتماعى " ، والحاق موظفين من ادارة شئون الاعلام بمختلف الدوائر الموضوعية ، وكذلك ضم موظفي اعلام متخصصين فى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الى عداد موظفي مراكز الاعلام .

٦٦٢ - واخيرا اقترح الامين العام التفكير جديا في امر انشاء شبكة دولية الكترونية للوثائق ، يفضل ان تكون مشتركة بين الوكالات ، وذلك تيسيرا للرجوع الى ما تجمعه اسرة مؤسسات الامم المتحدة من معلومات موضوعية متعلقة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية .

٦٦٣ - اما تقرير الامين العام الثانى (E/4394) فكان يشتمل على بعض النتائج العامة التي خلص اليها فيما يتعلق بالنشاطات الاعلامية التي تقوم بها الحكومات دعما لنشاطات الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية ، وبعض التوصيات العامة بشأن الخطوات التي يحسن اتخاذها لتقوية هذه النشاطات .

٦٦٤ - وقد اقترح الامين العام ان تنظر الحكومات في امكان انشاء لجان اعلام استشارية بغية الحفز على المزيد من نشر المعلومات ، ولا سيما في الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وميدان حقوق الانسان . واقتراح الامين العام ايضا ان تعتمد الحكومات ، بغية تشجيع تداول المعلومات بحرية في مختلف انحاء العالم ، الى اتخاذ التدابير لتخفيف اجور سفر المراسلين المعنيين بنشاطات الامم المتحدة ، وتخفيف اجور ارسال البرقيات الاعلامية ، والغاء الرسوم المفروضة على المراسلين الاخبارية . وتضمن التقرير كذلك عددا من المقترحات الاخرى الرامية الى تيسير وتشجيع نشر المعلومات عن نشاطات الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وميدان حقوق الانسان .

٦٦٥ - وأخيرا ، شدد التقرير على أهمية الاعلام لا كنتاج فحسب بل كجزء أصيل من اجزاء عملية الانماء ، قائلا ان الحاجة تدعو الى استخدام برامج الاعلام وتقنياته استخداما افضلا ، لا بالمعنى التقليدي وحده ، اى نقل الانباء والاخبار عن النشاطات ، بل ايضا بمعنى تسخير النشاطات والبرامج الاعلامية لخدمة عملية الانماء وجعلها عنصرا ايجابيا من عناصر هذه العملية .

٦٦٦ - اما لجنة التنسيق الادارية فقد اقترحت ، في دراستها لبعض نواحي المناهج والبرامج الاعلامية للمنظمات الامم المتحدة (E/4337 ، النبذات ١١٦ - ١٢١) ، ان توضع برامج اعلامية جديدة واسعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بها مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، وذلك بغية جعل نشاطاتها تفهم على نطاق اوسع ، وتأمين المزيد من الدعم لها . وقالت انه ينبغي لهذه البرامج ان تستهدف زيادة وعي الناس في البلدان المتقدمة النمو لضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ومساعدة البلدان المتنامية على بلوغ اهداف الانماء التي تسعى لبلوغها . وضافت ان من الضروري زيادة التشديد على النشاطات الموضوعية التي تضطلع بها مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وجعل البرامج موجهة الى تعزيز تلك النشاطات . كذلك قدمت لجنة التنسيق الادارية بعضا من الاقتراحات المحددة منها ، اولاً ، اقتراح بأن تكون النشاطات الاعلامية مرتبطة ارتباطا وثيق بتخطيط وتنفيذ البرامج الموضوعية بحيث يصبح الجهاز الاعلامي اداة اضافية تستخدمها المنظمة في الاضطلاع بعملها ، وبأن تكييف سياسة توظيف افراد ملاك الاعلام وتدريبهم بحيث تتواءم مع مقتضيات البرامج الجديدة ؛ ومنها ، ثانيا ، اقتراح بأن تطور خدمات الوثائق الموجودة لدى كل منظمة من المنظمات الاعضاء في اسرة مؤسسات الامم المتحدة تطورا يتيح استخدامها في اغراض الاعلام استخداما اكمل .

٦٦٧ - كما ذكرت دراسة لجنة التنسيق الادارية ان التركيز على النشاطات الموضوعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لا بد له ان يلقي مزيدا من الضوء على الاعمال التي تضطلع بها المنظمات الدولية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقالت ان التعاون التام بين البرنامج والوكالات المشتركة والتنفيذية سيتحقق بقيام البرنامج بتزويد دوائر الاعلام في الوكالات المعنية باعتمادات اكبر لجمع وتجهيز ونشر الحقائق عن نخبة من المشاريع الميدانية التي ساعد البرنامج على تنفيذها وعن نتائج هذه المشاريع .

٦٦٨ - وخلال المناقشة التي دارت في المجلس (١٤) ، اتفقت الآراء على ان الجهود الانمائية التي تبذلها الامم المتحدة لن تحظى بفهم الرأي العام وتأييده الا عن طريق القيام بنشاط اعلامي فعال في البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء . والى المتكلمون على ضرورة تجديد الجهود خاصة في البلدان المتقدمة النمو . وقالوا انه يجب ان ينظر الى النشاطات الاعلامية لا على انها مجرد خدمات تكميلية لتعزيز الانماء ، بل على انها جزء لا يتجزأ من عملية الانماء ذاتها .

٦٦٩ - وقد اعرب اعضاء المجلس عن اتفاقهم عموماً مع معظم توصيات الامين العام ، ولكن بعضهم قال انه لن يستطيع بالتغييرات التنظيمية وحدها تحقيق التحسينات الضرورية ، بل ان من الضروري ايضاً تحسين نوعية العمل الاعلامي . والآن عدة من اعضاء المجلس على وجوب تنفيذ التدابير المقترحة دون اية زيادة في النفقات .

٦٧٠ - ورأى بعضهم ان الامم المتحدة ينبغي ان توجه جهودها الاعلامية ، بدرجة اكبر ، الى وسائط الاعلام العام بدلا من التركيز على الاجزاء المتخصصة من الصحافة . كما قالوا انه يصح ايضاً تركيز هذه الجهود على الدعاية لمشاريع محددة تحظى بالاهتمام الراهن بدلا من الدعاية للنشاطات الانمائية العامة على نحو اجمالي .

٦٧١ - واتفقت الآراء على ان التعاون بين ادارة شؤون الاعلام في الامم المتحدة ووسائط الاعلام القومية امر جوهري ، وعلن البعض ان حكومات الدول اعضاء هي المسئولة بالدرجة الاولى عن اعلام الرأي العام العالمي بنشاطات الامم المتحدة .

٦٧٢ - وقال بعضهم ان على الامانة العامة واجب ضمان الحيدة التامة في نشاطاتها الاعلامية ، وان من المؤسف ان عدة منشورات عن نشاطات الامم المتحدة لا تشير الى بعض القرارات ولا تلقي ضوءاً على موقف مختلف الحكومات من بعض القضايا ، مثل انتهاء الاستعمار ولا على اتخاذ الامم المتحدة لقراراتها بشأنها . وضافوا ان على ادارة شؤون الاعلام ان تسهر على جعل المواد الاعلامية معبرة عن كافة نواحي نشاط الامم المتحدة . وان تتشاور باستمرار مع الدول اعضاء في الامم المتحدة بشأن المادة التي تحويها برامجها ؛ كما انه سيكون من المستحسن جدا تكوين هيئات تحرير لمنشورات الامم المتحدة الدورية تضم موظفين في الامانة العامة ينتمون الى دول ذات انظمة اجتماعية مختلفة .

٦٧٣ - وايد اعضاء المجلس فكرة انشاء المكاتب الاعلامية الاقليمية التي اقترحها الامين العام ، واعتبروا ان هذه المكاتب سيكون بوسعها تقييم طراز المعلومات الذي تحتاج اليه كل منطقة . على ان بعضهم قال ايضاً انه يبدو من التناقض ان تنشأ مكاتب جديدة بينما الدوائر الموجودة حالياً لا تعمل كما ينبغي . واعرب عدد من اعضاء عن شكوكه بصدق فكرة انشاء شبكة الكترونية للوثائق الدولية .

٦٧٤ - وقد أيد المجلس في قراره ١٢٦٥ (الدورة ٤٣) ، في حدود الموجودات الموظفين ومن الموارد المالية ، اقتراحات الامين العام ، باستثناء الاقتراح المتعلق بانشاء شبكة دولية الكترونية للوثائق . ودعا الامين العام الى ان يعتمد ، في حدود الموارد السابقة الذكر وبالتشاور مع الوكالات المتخصصة المعنية ، الى اعادة توزيع موظفي مراكز الاعلام والاقسام الاخرى التابعة لادارة شؤون الاعلام في الامم المتحدة ، وذلك بصورة خاصة على ضوء احتمال القيام ، على اساس تجريبي ، بانشاء مراكز ذات مسؤوليات اقليمية . واحاط علماً بعزم الرؤساء التنفيذيين للوكالات

المتخصصة المعنية على الاهتمام المتصل المتزايد بتحسين فعالية النشاطات الاعلامية المتعلقة بما تقوم به اسرة مؤسسات الامم المتحدة من اعمال في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي ، وعلى التقدم ، السى الهيئة الحاكمة للوكالة التي يرأسها ، بتوصيات محددة في هذا الصدد ، ثم رجا الامين العام ان يلفت نظر جميع الدول الاعضاء وجميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى الى الموجز الذى اعد له لردود الدول الاعضاء المتعلقة بالنشاطات القومية الحالية في ميدان الدعم الاعلامي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، والى توصياته بشأن التدابير المقبلة التي يصح ان تنظر الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية في امر اتخاذها لزيادة هذا الدعم . واخيرا دعا المجلس الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى السى النظر في تلك التوصيات ؛ ثم رجا الامين العام ان يقدم اليه تقريراً آخر عن برنامج الامم المتحدة الاعلامي في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، وخاصة عن تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في القرار .

الفرع السابع

المراقبة الدولية للمخدرات

٦٧٥ - نظر المجلس ، خلال دورته الثانية والاربعين (١٤) ، في تقرير لجنة المخدرات عن دورتها الحادية والعشرين ، التي انعقدت في جنيف من ٥ الى ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ (E/4294) (١٥) ، وفي تقرير لجنة المخدرات المركزية الدائمة عن اعمالها في عام ١٩٦٦ (E/OB/22) (١٦) ؛ ثم احاط علما مع التقدير بهذين التقريرين وفي قراره ١١٩٥ (الدورة ٤٢) . واتخذ المجلس ايضا قرارين آخرين اوصت بهما لجنة المخدرات ، وهما القرار ١١٩٧ (الدورة ٤٢) الذى يعالج مسألة مادة ل.س.د (LSD) ، والقرار ١١٩٦ (الدورة ٤٢) المتعلق بالترتيبات الادارية المنوى اتخاذها لتأمين الاستقلال التقني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي سيقوم المجلس بتعيين اعضائها بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ (١٧) . وفيما يلي تلخيص للنشاطات التي تم الاضطلاع بها في ميدان مراقبة المخدرات ، وبيان بالتدابير التي اتخذها المجلس في هذا الميدان .

(١٤) E/AC.7/SR.556 - 558 و E/SR.1464 .

(١٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعين ،

الملحق رقم ٢ .

(١٦) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 66.XI.9 .

(١٧) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 62.XI.1 .

تنفيذ المعاهدات والمراقبة الدولية

٦٧٦ - تبين المجلس من تقرير لجنة المخدرات ، ان بلدانا عديدة انضمت خلال الفترة المستعرضة الى واحدة أو أكثر من المعاهدات الدولية الحالية المتعلقة بالمخدرات ، مرتفعة بمجموع عدد البلدان التي انضمت الى اتفاقية عام ١٩٦١ أو صدقت عليها الى خمسة وخمسين بلدا عدا الاقاليم وذلك حتى ١ أيار (مايو) ١٩٦٧ . وكانت اللجنة ، بالنظر الى أهمية تقصير فترة الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد الذي نصت عليه اتفاقية ١٩٦١ ، قد رجحت الامين العام ان يلفت نظر الحكومات المعنية الى قرار الجمعية العامة ١٧٧٤ (الدورة ١٧) وقرار المجلس ١١٤ جيم (الدورة ٣٤) وان يقترح ان تتخذ جميع الحكومات ما قد يلزم من خطوات للتصديق على اتفاقية ١٩٦١ والانضمام اليها (E/4294 ، النبذة ٢٩) .

٦٧٧ - وخلال العام جرى اخضاع ثلاث مواد تركيبية جديدة للمراقبة الدولية : فقد اخضع عقار " نيكودايكودين " لنظام المراقبة الذي نصت اتفاقية عام ١٩٣١ على تطبيقه على العقارات الواردة في الفئة الاولى من المادة ١ من الاتفاقية ، مثل المورفين ، وضم بصورة آلية الى الجدول الاول من اتفاقية عام ١٩٦١ بوصفه استر وأثير للديهيديومورفين . كما قامت اللجنة ، تطبيقا للمادة ٣ من هذه الاتفاقية بادراج العقارين " اسيتورفين " و " ايتورفين " في الجدول الاول من اتفاقية عام ١٩٦١ . وكانت نتيجة ذلك ان اصبح هناك اثنان وتسعون مخدرا أساسيا خاضعا للمراقبة الدولية ، ويشمل هذا الرقم اثنين وستين مادة تركيبية .

٦٧٨ - وقد اعلم المجلس ان الحكومات تقيدت ، عموما ، بالالتزامات المترتبة عليها بموجب مختلف المعاهدات المتعلقة بالمخدرات والقاضية بتقديم المعلومات والتقارير الى اللجنة والى الامين العام . فقد تلقت اللجنة ، منذ دورتها العشرين ، تقارير سنوية عن عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ من نحو ١٥٠ بلدا واقليما ، كما تلقت ٣٥ نصا تشريعيا بشأن المخدرات ، وأكثر من ٦٠٠ تقرير عن ضبط مخدرات تتناول ما مجموعه نحو ٦٥٠ ضبطة .

الاتجار غير المشروع

٦٧٩ - احاط المجلس علما بالجهود التي بذلتها اللجنة من اجل احسان تنظيم المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع التي ترد اليها من الحكومات وبواسطة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) . ويتبين من تلك المعلومات ان الاتجار غير المشروع بالمخدرات هو مثل مسكن ابرز الأمثلة على الاجرام المنظم ، ولا سيما حين تنقل المخدرات على مسافات طويلة من مناطق التموين الى مناطق الاستهلاك . فالأجار بمخدرات مثل الهيرويين والحشيش يتم على ايدى عمالات عالية الكفاية لديها موارد ضخمة من المال والرجال والمعدات . وتجارة المخدرات تجرى على انماط مستقرة ،

فان المعلومات التي توفرت عنها بشأن عام ١٩٦٥/١٩٦٦ تؤكد من جديد المعلومات السابقة عن المصادر والطرق الرئيسية لهذا الاتجار غير المشروع في العالم وعن اهم المناطق التي ينتهي اليها . فالمراكز الرئيسية لانتاج الأفيون قائمة في الشرقيين الأدنى والوسط وفي آسيا الجنوبية الشرقية . والاتجار بالأفيون موجه الى المدمنين الذين يدخنون الأفيون المحضّر ، والأفيون يحوّل بصورة متزايدة الى قاعدة المورفين والى ثاني اسيتيل المورفين (الهيرويين) . وهناك اتجاه ظاهر الى تحويل الأفيون سرا الى هيرويين لاستخدامه في اقطار الشرقيين الأدنى والوسط وآسيا الجنوبية الشرقية ، حيث ينتشر ادمان هذا المخدر . كما ان الانتاج غير المشروع في هاتين المنطقتين يغذى تجارة المستحضرات الأفيونية المتجهة الى اوربا وأمريكا الشمالية . وهناك اتجاهان رئيسيان للاتجار غير المشروع في الأفيون والمستحضرات الأفيونية : الاول من الشرق الاوسط الى الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية ، والثاني من آسيا الجنوبية الشرقية الى هونغ كونغ واليابان والصين (تايوان) والساحل الغربي لأمريكا الشمالية . وهناك ايضا خطوط سير ثانوية لهذه التجارة ، تتجه الاتجاه نفسه بصورة عامة ؛ والقارة الأمريكية لا تزال احد الاهداف الرئيسية للاتجار غير المشروع بالهيرويين .

٦٨٠ — ان شجيرة الكوكبة نبات برى ولكنها تزرع ايضا ، ولا سيما في البيرو وبوليفيا . ومعدل محصول ورقة الكوكبة يتم استهلاكه عن طريق المضغ في البلدان المنتجة والمناطق المتاخمة لهذه البلدان ؛ وبعضه يستخدم في صنع اشباه القلويات التي تدخل في الاتجار غير المشروع على شكل معجون كوكا بين او كوكا بين . وتتدفق كميات لا بأس بها من الكوكا بين غير المشروع الى أمريكا الشمالية ، كما يذهب بعض منه ايضا الى الشرق الاوسط واوربا . وقد لاحظت اللجنة ضخامة الكميات الكوكا بين المضبوطة خلال السنوات الأخيرة .

٦٨١ — اما القنب فهو اكثر العقارات المخدرة انتشارا . وهو يوجد في الاتجار غير المشروع بأشكال مختلفة يستخدم للدلالة عليها اكثر من مائة اسم ، من اكثرها شعبية اسماء المارهوانا ، والدغأ ، والكيف ، والماكونها ، والحشيش ، والتشرس ، والفانجا . ومعظم تجارة القنب محلي ، لأن هذه النبتة يزرعها ، بصورة غير مشروعة وعلى نطاق ضيق ، مزارعون افراد يستهلكونها هم انفسهم او يبيعونها بواسطة وسطاء محليين في القطاع المجاورة لهم مباشرة . كما يزرع قدر من القنب زراعة غير مشروعة ايضا بقصد التصدير ويجرى الاتجار الدولي بكميات كبيرة منه ، وخاصة من بعض البلدان الأفريقية الى اوربا ومن المكسيك الى الولايات المتحدة الأمريكية . واخيرا ، فان الاتجار الشديد التنظيم بالحشيش هو من الخواص المميزة للاتجار بالمخدرات في الشرقيين الأدنى والوسط ، حيث يزرع القنب ويتم تحضيره في لبنان ثم يهرب عبر عدة بلدان الى اماكن استهلاكه في الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبلدان اخرى في المنطقة . وقد اعلمت اللجنة بأن الحكومة اللبنانية تضطلع بمشروع يرمي الى الاستعاضة عن زراعة الحشيش بزراعة عباد الشمس للاستفادة من بذوره وزيته ، فثار هذا المشروع اهتمامها .

٦٨٢ - وانتهت اللجنة الى المجلس ان كميات ضئيلة جدا من العقاقير الطبيعية المخدرة الاخرى وبمستحضراتها تظهر في الاتجار غير المشروع في بلدان مختلفة ، ومعظمها ناتج عن تحويل الادوية المخدرة من شبكات الاتجار المشروع بها عن طريق السرقة ، وتزوير التذاكر والوصفات الطبية او تلفيقها ، وتسرب هذه الادوية بواسطة المستخدم في المهن المتصلة بالطب او بواسطة الاطباء ، وهلم جرا . وشان ما حدث في الاعوام السابقة ، لم ترد الا افادات قليلة جدا بضبط عقاقير تركيبية . ومع ذلك فقد حدث في بلد واحد ان ضبطت مقادير كبيرة من الميثادون . ولوحظ انه لم يــــرد الا القليل المتناثر من المعلومات المتعلقة باساءة استعمال المؤثرات العقلية غير الخاضعة للمراقبة الدولية ، مثل الباربيتورات والمهدئات والامفيتامينات والمخدرات المولدة للهلوسة . ومع ذلك فقد اشارت اللجنة الى ان الحصول على مادة ل.س.د أمر ميسور في بلدان عديدة حيث يساء استعمالها . ولا حظ المجلس ان اللجنة رجحت الامين العام ان يلفت نظر جميع الحكومات بصورة خاصة الى ما احتواه التقرير من معلومات عن الاتجار غير المشروع ، وان يؤكد لجميع الحكومات ضرورة تحقيق المزيد من التعاون بين البلدان ، على صعيد العمل اليومي ، في مكافحة الاتجار غير المشروع ؛ وان يذكّر حكومات البلدان التي تتوفر فيها كميات كبيرة من المواد الخام التي تستحضر منها المخدرات الى ما في ذلك من اخطار لا عليها وحدها بل على الآخرين ايضا ، وان يحثها على اتخاذ المزيد من التدابير المؤدية الى خفض تلك الكميات .

إساءة استعمال المخدرات (ادمان المخدرات)

٦٨٣ - يتبين من تقرير اللجنة ان دراسة ادمان المخدرات لا تزال احد الشواغل الرئيسية للهيئات المعنية بمراقبة المخدرات . وان هناك شعورا بأن اتفاقية ١٩٦١ كانت جزيلة المــــون للحكومات في الحصول على معلومات اكثر دقة عن طبيعة ادمان المخدرات واسبابه ونسبة الاصابة به . وان اللجنة نظرت في مقترحات عديدة غرضها تحسين المعلومات المتعلقة بادمان المخدرات ، كالاقتراح القاضي بوضع تعريف دولي للادمان ، وكاقتراح انشاء لجان استشارية لدراسة استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية غير الخاضعة للمراقبة الدولية ، وكاقتراح تكليف الامانة العامة بوضع قائمة تضم اسماء المراسلين العلميين في هذا الميدان . اما عن اسباب ادمان المخدرات ، فهناك ثلاثة عوامل وثيقة الترابط ، هي المخدر والمستهلك والبيئة . والادمان ليس متماثل النسق بالنسبة لكل مخدر ولمناطق العالم المختلفة . وفيما يتعلق بالعلاج ، اوضحت اللجنة ان الهدف النهائي ليس ابدا مجرد منع المخدر عن المدمن او تخليص جسمه من سمومه ، بل هو اعادة تأهيله تأهيلا كاملا .

٦٨٤ - ولا حظ المجلس ان منظمة الصحة العالمية انتهت الى اللجنة ان هناك بحوثا جديدة بالاهتمام تجري ، على صعيد الدراسة التجريبية والسريية ، للمضادات النوعية للمستحضرات الافيونية ، وان البحث عن مسكن قوى المفعول ولكنه خال من خواص تعويد الا تكال عليه قد انتهى الى نتائج

مشجعة حتى الآن . كما ان منظمة الصحة العالمية استقصت امكان الأخذ بطرائق جديدة في معالجة حالات الاتكال على العقاقير من نوع المورفين ، واحاطت باهتمامها الخاص دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على مشكلة اساءة استعمال المخدرات .

الافيون والقنب وورقة الكوكبة

٦٨٥ - لاحظ المجلس ان اللجنة نظرت بعناية في المشاكل التي يثيرها تحديد انتاج الافيون والقنب وورقة الكوكبة بالمقادير اللازمة للوفاء بالاحتياجات العلمية والطبية وحدها . ولئن كانت مسألة الاستعاضة غير واردة في حالة القنب ، الذي لا يكاد يستعمل في الطب ، فان حالة ورقة الكوكبة ، التي تنتج بكميات ضخمة في بوليفيا والبيرو ، تثير مشاكل اقتصادية واجتماعية هامة . وقد هنا المجلس حكومة البيرو على ما تسجله من تقدم مستمر في حملتها لمكافحة ورقة الكوكبة . اما فيما يتعلق بالاستعاضة بقش الخشخاش عن الافيون ، فيبدو من المشكوك فيه ان استطاع التعويض فورا عن آثار وقف انتاج الافيون بزيادة في انتاج قش الخشخاش . وفي المجالات التي يثبت فيها علميا ان في وسع العقاقير التركيبية ان تحل الى حد ما محل المستحضرات الافيونية ، نجد اختلافا كبيرا بين البلد والبلد الآخر في مدى امكان تحقيق ذلك عمليا ، بالإضافة الى انه لم يستطع حتى الآن استعاض كلياً عن المستحضر الأفيوني الرئيسي الذي يستوعب ٨٠ الى ٨٥ في المائة من انتاج الافيون بمجموعه ، وهو الكودايين . وهناك مسألة اقتصادية اخرى ، وهي تبين ما اذا كانت المقارنة بين كلفة المخدرات التركيبية وكلفة المخدرات الطبيعية تسمح بمثل تلك الاستعاضة ، وهي مسألة لا يمكن الجواب عليها الا بالنسبة الى كل حالة على حدة . كما ان مسألة التحول الى العقاقير التركيبية ستأثر جزئيا برأى الاطباء وباتجاه الناس الى تفضيل المشتقات التقليدية من المواد الطبيعية . وعلى هذا يبدو أن المستحضرات الافيونية ستظل ، فترة من الزمن ، راسخة القيد كحالتها الآن ، بل ان استهلاكها قد يستمر في الزيادة كما هو حادث في حالة الكودايين ، ان المخدرات التركيبية ليست من بعض النواحي الا مجرد بدائل جزئية لأهم المستحضرات الافيونية .

مراقبة المؤثرات العقلية غير الخاضعة للمراقبة الدولية ، مثل الباربيتورات والمهدئات والامفيتامينات والمواد المولدة للهلوسة (LSD)

٦٨٦ - اعلمت اللجنة المجلس انها افادت من الاضطلاع على تقرير مفصل عن مراقبة المؤثرات العقلية ، اعدته لجنة خاصة انشئت بموجب قرار المجلس ١١٠٤ (الدورة ٤٠) . وكانت اللجنة

المذكورة ، المؤلف من عشر دول أعضاء في لجنة المخدرات ، قد اجتمعت في جنيف من ٨ الى ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٦٦ ، وساعدها في مداولاها مراقبون ينتمون الى تسع دول اخرى وممثلون لوكالات وهيئات معنية بالامر ؛ وقد ارفق تقريرها بتقرير لجنة المخدرات . وأعرب المجلس بدوره عن نفس القلق العميق الذي استشعرته لجنة المخدرات ازاء اساءة استعمال مادة ل.س.د (LSD) والمواد التي تنتج مثل آثارها ، واتخذ قرارا ١١٩٧ (الدورة ٤٢) بشأن الاخطار الناجمة عن سعة انتشار اساءة استعمال مادة ل.س.د (LSD) . وقد رأى ان اخضاع الباربيتورات والمهدئات والأفيونات لتدابير صارمة على المستوى القومي امر جوهري ، وان تطبيق هذه التدابير يمثل الخطوة الاولى على طريق علاج مشكلة اساءة استعمال تلك المواد ؛ ولكن المجلس لاحظ ، فيما يتعلق بمسألة المراقبة الدولية ، انه ليس ثمة تيقن من امر ما يجب اتخاذه او التوصية به من تدابير ، وان الحاجة تقتضي بمزيد من الدراسة لما يشير استحداث المراقبة الدولية من مسائل قانونية وإدارية وغيرها .

التعاون التقني في ميدان مراقبة المخدرات

٦٨٧ - قدم الامين العام الى اللجنة في دورتها الحادية والعشرين تقريرا (E/CN.7/499) شرح فيه كيف جرى في عام ١٩٦٦ تنفيذ برنامج المساعدة التقنية في ميدان مراقبة المخدرات ، الموضوع بموجب قرار الجمعية العامة ١٣٩٥ (الدورة ١٤) . وقد بين التقرير انه جرى ، وفقا للمبادئ التوجيهية العامة التي قررتها اللجنة ، توزيع الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٧٥ دولار بالتساوي بين المشاريع القطرية والمشاريع الاقليمية . وقد انجز مشروعان اقليميان هما حلقة تدريبية في طهران لموظفي سلطات الضبطية القضائية ، وجولة دراسية بمواقع التقاء خطوط الاتجار غير المشروع بورقة الكوكبة والكوكايين في امريكا اللاتينية . وكان من المشاريع القطرية تقدم ست منح لا استكمال التخصص من الفئة الاولى للتدريب على نواح متعددة من مراقبة المخدرات ؛ كما ان هناك ايضا سبعة طلبات لمنح من الفئة الثانية ستلبي اذا ما تحققت الوفورات اللازمة .

٦٨٨ - واستكملت الخطط لاقاد بعثة مهمتها الاضطلاع بدراسة عن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المنتجة للأفيون في المنطقة الشمالية من تايلند بغية تسهيل القضاء على زراعة الأفيون . وكان هذا المشروع قد بدأ بموجب قرار المجلس ١٠٢٥ جيم (الدورة ٣٦) .

٦٨٩ - واستمر تقدم خدمات الخبراء الى حكومة ايران لتأهيل المدمنين وللأستخبارات المتصلة بالمخدرات .

٦٩٠ - ونظرا لأهمية ما توفره الامانة العامة من خدمات اعلامية عن المخدرات ، فقد رأى انه سيكون من المفيد ان ينظر في امر الاستفادة من بعض الاموال المتاحة في دعم هذه الخدمات .

٦٩١ - وأضاف الأمين العام انه ، على اثر القيام ببحث عام للآثار المالية التي تترتب على تخصيص الامم المتحدة لمزيد من الموارد لنشاطات التعاون التقني في ميدان مراقبة المخدرات ، سيقدم الى اللجنة في دورتها الثانية والعشرين خطة خمسية يعرض فيها بالتفصيل النفقات الاجمالية اللازمة لنشاطات التعاون التقني في ميدان مراقبة المخدرات .

تقرير اللجنة المركزية الدائمة للمخدرات

٦٩٢ - قام المجلس ، عند استعراض تقرير اللجنة المركزية الدائمة للمخدرات عن اعمالها عام ١٩٦٠ (E/OB.22) (١٦) ، بمعالجة المشاكل الرئيسية في ميدان المخدرات ، والترتيبات الادارية الرامية الى تأمين الاستقلال الفني الكامل للمهينة الدولية لمراقبة المخدرات ، التي سيتم انشاؤها قريبا ، والموافقة على تعيين امين للجنة المركزية الدائمة للمخدرات .

٦٩٣ - وقد نبه تقرير اللجنة المركزية ، وكذلك البيان الذي ادلى به رئيسها (١٨) ، الى انه ، رغم التحسينات الكبيرة الناتجة عن تطبيق المعاهدات المتعلقة بالمخدرات ، فان الاتجار غير المشروع بالمخدرات وادمان المخدرات مازالا مشكلتين هائلتين . فمن الضروري ، اذا اريد احراز مزيد من التقدم المحسوس ، معالجة ثلاث مشاكل اساسية هي : قمع الاتجار غير المشروع ، ومراقبة المؤثرات العقلية التي لم يتم اخضاعها حتى الآن للمراقبة الدولية ، ومشكلة الصحة العقلية الكامنة وراء الامر كله .

٦٩٤ - ولن يستطيع الى خفض فعلي للاتجار غير المشروع بالمستهذرات الافيونية والكوكايين مادام منتجوها في السر قادرون على الحصول على الافيون وعلى اوراق الكوكا التي يحتاجونها لانتاج المخدرات . لذلك فان من الضروري تحرير المناطق التي يزرع فيها الافيون وورقة الكوكا من اعتمادها الاقتصادي على بيعهما . وذلك لن يتسنى الا باصلاحات اقتصادية واجتماعية بعيدة الأثر . ومن الواجب ان ينظر الى الامر نظرة شاملة ، وذلك بوضع خطة عالمية للحيلولة دون التعويض عما يحدث من نقصان في التوريد من مصدر ما بزيادة في التوريد من المصادر الاخرى . علما بأن المواد الخام اللازمة للصناعة السرية تنتج في مناطق قليلة نسبيا ، معظمها في الشرق الاوسط وآسيا الجنوبية الشرقية وامريكا اللاتينية ، وتنفيذ تدابير اصلاح اللازمة لن يحسن حالة العالم من حيث المخدرات فحسب بل سيسهم ايضا بنصيب هام في تأمين الاستقرار السياسي لتلك المناطق ، وبالتالي في تأمين السلم العالمي .

٦٩٥ - فاذا اصبح المدمنون عاجزين عن الحصول من التجار السريين على المخدرات التي يريدونها ، وجب ان نتوقع منهم ان يتحولوا الى المؤثرات العقلية غير الخاضعة للمراقبة

او الخاضعة لمراقبة اقل صرامة مثل الباربيتورات او المهدئات الخطارة . وعلى ذلك فانه نظرا الى ان مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات مكافحة متزايدة النجاح من المرجح ان تكون تقترب بزيادة في اساءة استعمال المؤثرات العقلية ، كان من الواجب اتخاذ تدابير المراقبة اللازمة تقاها لهذا الخطر .

٦٩٦ - ومحاولة حل مشكلة الادمان حلا اداريا ، ايا كان مبلغها من النجاح ، ينبغي ان تستكمل بتدابير لتحسين الظروف المسببة لمشاكل الصحة العقلية ، هذه المشاكل التي تعتبر جذور الادمان . كما سيكون من الواجب ايضا انشاء مرافق لمعالجة المدمنين ، وتوسيع الموجود منها .

٦٩٧ - ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، اعتمد المجلس ، مع بعض التغييرات ، نصا اوصت به لجنة المخدرات ، فاتخذ بذلك قراره ١١٩٦ (الدورة ٤٢) الذي نص فيه على التدابير الادارية الرامية لضمان الاستقلال الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، التي ستبدأ في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ مباشرة مهامها ، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٥٥ من الاتفاقية الوحيدة وبموجب قرار المجلس ١١٠٦ (الدورة ٤٠) . وبمقتضى تلك الترتيبات سيكون للهيئة الجديدة نفس ما للجنة المركزية الدائمة للمخدرات القائمة الآن ، بموجب قرار المجلس ٢٠١ (الدورة ٨) ، من سلطة تقديرية بشأن الميزانية في الحدود التي تضعها سنويا الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومن حماية فيما يتعلق بسرية مراسلاتها ومحفوظاتها ، ومن حق الاشتراك في المؤتمرات الدولية التي تعالج قضايا المخدرات . كذلك سيكون للهيئة الجديدة امانة خاصة بها ولكنها تؤلف مع ذلك جزءا لا يتجزأ من الامانة العامة للأمم المتحدة .

٦٩٨ - ووفقا للمادة ٢٠ من اتفاقية الافيون الدولية الصقودة في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٢٥ ، في صيغتها المعدلة ، اقر المجلس تعيين السيد جوزيف ديتريش امينا للجنة المركزية الدائمة للمخدرات (قرار المجلس ١١٩٨ (الدورة ٤٢)) .

٦٩٩ - واخيرا احاط المجلس علما مع التقدير ، في قراره ١١٩٥ (الدورة ٤٢) ، بتقرير اللجنة المركزية .

الفرع الثامن

المسائل الاحصائية

٧٠٠ - نظرا للمجلس في دورته الثانية والاربعين (١٦) في تقرير لجنة الاحصاء عن دورتها الرابعة عشرة (E/4283 و Add.1) (٢٠) ، واحاط به علما مع التقدير في قراره ١٢٤٢ (الدورة ٤٢) .

(١٦) E/AC.6/SR.416 و E/SR.1473 .

(٢٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٣ .

٧٠١ - وبناءً على توصية اللجنة، اتخذ المجلس قراره ١٢١٤ (الدورة ٤٢) بشأن التنسيق الإحصائي. ورجا المجلس من الأمين العام أن يحدد، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة، إلى أعداد تقرير يقدم إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات المزمع أنشاؤها لتنسيق النشاطات الإحصائية (وهي اللجنة التي شكلت الآن بوصفها لجنة فرعية تابعة للجنة التنسيق الإدارية وأصبح اسمها اللجنة الفرعية للنشاطات الإحصائية، وبعد ذلك إلى لجنة الإحصاء في دورتها الخامسة عشرة، عن ميادين الإحصاء المترابطة الهامة التي يستحسن أن توضع لها معايير عالمية وعن الطرق العملية التي تستطيع بها لجنة الإحصاء أن تدرس المعايير الإحصائية المقترحة لتلك الميادين المترابطة وأن توضح التوصيات بشأنها توطئة للاعتراف بها بوصفها معايير عالمية.

٧٠٢ - واتخذ المجلس، بناءً على توصية اللجنة كذلك، قراره ١٢١٥ (الدورة ٤٢) بشأن المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والاسكان لعام ١٩٧٠. ورجا المجلس من الأمين العام أن ينشر تقريره المصنوفين: "مبادئ وتوصيات لتعداد السكان" (E/CN.3/342) و"مبادئ وتوصيات لتعداد الاسكان" (E/CN.3/343)، بصيغتهما المنقحة، وأن يوزع نسخاً منهما على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة، والهيئات الإقليمية المناسبة، والوكالات المتخصصة. كذلك رجا المجلس من الأمين العام أن يساعد الحكومات في تنفيذ تلك المبادئ والتوصيات بتعبئة جميع الموارد المتاحة للاسهام في مهمة تلبية حاجات البلدان فسي هذا المجال، التي هي مهمة ضخمة جداً، وبتنقيح الكتيّب المعلنون: "كتيّب عن طريق تعداد السكان" (٢١)، وباعداد كتيّب عن طرق تعداد الاسكان، واعداد كتيّب تقني عن طرق تقييم نتائج تعدادات السكان والاسكان، وتوفير المشورة التقنية وضع استكمال التخصص بموجب برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٧٠٣ - واثق المجلس على لجنة الإحصاء والمكتب الإحصائي لما بذلاه من جهود تستهدف القضاء على الزدواج في الطلبات الموجهة إلى الحكومات للحصول على إحصاءات التجارة الخارجية، كما تستهدف وضع تصنيف للواردات والصادرات حسب الفئات الاقتصادية الرئيسية. واید المجلس الأعمال الجارية بصورة مستمرة في موضوع توسيع وتنقيح نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، وموضوع إحصاءات توزيع الدخل. كما اید أيضاً زيادة فرص التدريب المتاحة لموظفي الإحصاء في البلدان المتنامية.

الفرع التاسع

تخطيط الإصلاح الضريبي

٧٠٤ - قدم الأمين العام إلى المجلس في دورته الثالثة والاربعين مذكرة بشأن تخطيط

(٢١) منشورات الأمم المتحدة، ارقام المبيع: 58.XVII.6 (المجلد الأول)، و 58.XVII.6 (المجلد الثاني)، و 58.XVII.6 (المجلد الثالث).

الإصلاح الضريبي (E/4366) (٢٢) ، نبه فيها الى ان الضرائب تلعب دورا أساسيا في عملية الانماء لأن في وسعها ان تحفز على التوفير وتكوين رأس المال ، وان توجه الاستثمار والجهود الفردية وجهة منتجة . وبين انه ، على قدر ما يتقدم الانماء الاقتصادى ، يتغير هيكل الاقتصاد ، مؤديا الى تغيير القاعدة الضريبية ، وتغيير اشكال الضرائب الملائمة ؛ وان توفر الهيكل الضريبي الصالح ليس شرطا مسبقا للانماء الاقتصادى فحسب بل هو ايضا دالة لعملية الانماء ذاتها ، وعلى هذا فان الإصلاح الضريبي عامل اساسي من عوامل الانماء الاقتصادى .

٧٠٥ - وتابع الامين العام يقول في مذكرته ان التخطيط المتكامل للإصلاح الضريبي ينبغي ان يبدأ بدراسة لمستوى الدخل الضريبي الذى يمكن تقريره كهدف مستصوب وقابل للتحديد من حيث علاقته بالجهد الانمائي الذى يتقرر بذله في فترة الخطة . والدخل الضريبي يجب ان يكون — من الارتفاع بحيث يستطيع الاطمئنان معه الى امكان تحقيق وفرة في الميزانية يكفي لتمويل الضرورى — من تكوين رأس المال . ويجب الابقاء على الطلب الكلي منخفضا بما يكفي لاتاحة التكوين الضرورى لرأس المال ، ولكن من الواجب في الوقت ذاته السماح بارتفاع مستواه الارتفاع الكافي لمسايرة توسع الاقتصاد . وبقدرا ارتفاع معدل النمو المرغوب فيه ، ونسبة رأس المال الى الناتج ، ونسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج القومي الاجمالي ، ونسبة بالاستهلاك الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي ، ونسبة الصادرات الصافية الى الناتج القومي الاجمالي ، يكون من اللازم ان ترتفع كذلك نسبة الدخل الضريبي المطلوب الى الناتج القومي الاجمالي . اما قابلية تحقق هذا الجهد الضريبي فهي مرهونة بالدرجة الاولى بمدى قدرة دافعي الضرائب على التغلب عن بعض دخلهم للحكومة ، وقدرة الحكومة على تحصيل الدخل الضريبي من القواعد الضريبية المتاحة . فالعلاقة بين التخطيط الضريبي والخطة الاقتصادية هي علاقة متبادلة .

٧٠٦ - اما الخطوة الثانية في الإصلاح الضريبي فهي تقييم نوعية هيكل الدخل حسب الفئات الرئيسية للضرائب ، وتحديد ما ينبغي عمله من اجل جعل الهيكل الضريبي يتكيف مع متطلبات الاقتصاد المتغيرة ويستطيع بدوره ان يساعد على تحقيق التغيرات الاقتصادية المنشودة في الخطة : فمن الواجب النظر الى الإصلاح الضريبي على انه عملية متصلة لا على انه سلسلة عمليات متفرقة . ومن الواجب جعل التغيرات التي يشهدها الهيكل الضريبي مسايرة للتغيرات التي تشهدها معالم الاقتصاد . والمهمة التي تحلو على سواها هي مهمة تحسين ضرائب معينة وفقا لاهداف الانماء والدخل الضريبي المستهدف ، ويمكن الاستعانة في ذلك بالدراسات المقارنة . ولكن من الضروري قبل كل شيء الحرص على تأسيس تخطيط الإصلاح الضريبي بحيث يستطيع مجازاة خطة الانماء وتنفيذها .

٧٠٧ - وخلال النقاش الذى دار في المجلس (٢٣) ، اكد بعض الممثلين على اهمية الأخذ

(٢٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ،

البند ٥ من جدول الاعمال .

(٢٣) E/AC.6/SR.427-431 و E/SR.1506 .

بنظم ضريبية موجهة الى الانماء كيما تستطيع تعبئة الموارد القومية تعبئة افضل وكيما يستطيع توزيع الموارد وفقاً لأهداف الانماء . واتفق الرأي عموماً على ان التخطيط المسبق المستمر للاصلاح الضريبي ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الانمائي ، امر جوهري لتحسين هيكل النظم الضريبية وإدارة الضرائب .

٧٠٨ - واتخذ المجلس في هذا الموضوع قراراً (١٢٧١) (الدورة ٤٣) ، رجاءه
الامين العام ان يعمد ، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي وبلاستعانة باللجان الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، الى الاضطلاع ببرنامج طويل الاجل في ميدان الاصلاح الضريبي والى مساعدة الحكومات المهتمة بالأمر فيما تبذله من جهود لتعريب هيكل نظمها الضريبية وإدارة الضرائب فيها وذلك في اطار تخطيط الاصلاح الضريبي وتأسيسه في البلدان المتنامية .

الفرع العاشر

الترتيبات المتعلقة بمعد مؤتمر دولي لا بدال اتفاقية السير على
الطرق وبروتوكول علامات واشارات الطرق اللذين اقرا وعرضا
للتوقيع في جنيف في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦

٧٠٩ - عدل المجلس ، في دورته الثانية والاربعين (٢٤) ، جدول المواعيد المحدد في
قراره ١١٢٩ (الدورة ٤١) لمعد مؤتمر دولي يكلف بتبديل اتفاقية السير على الطرق وبروتوكول
علامات واشارات الطرق ، اللذين اقرا وعرضا للتوقيع في جنيف في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ .

٧١٠ - فقد كان المجلس ، في قراره ١١٢٩ (الدورة ٤١) ، قرراً أن يعقد المؤتمر في
آذار (مارس) ١٩٦٨ . الا ان الجمعية العامة قررت بعد ذلك ، في قرارها ٢٢٠٦ (الدورة ٢١) ،
ان تعقد الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في نيودلهي من ١ شباط (فبراير)
الى ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٨ . وبالنظر الى المضاعبات الادارية التي كانت ستتشأ لو أن المؤتمر عقد
في نفس الوقت الذي تنعقد فيه الدورة الثانية لمؤتمر التجارة والانماء فقد قرر المجلس ، بناء على
توصية من الامين العام (E/4308) (٢٥) قدمها بعد التشاور مع حكومة النمسا ، ان يعقد
المؤتمر في فيينا من ٣٠ أيلول (سبتمبر) الى ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ .

(٢٤) E/AC.6/SR.407 و E/SR.1469 .

(٢٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعين ،
المرفقات ، البند ١٨ من جدول الاعمال .

٧١١ - ورغبة في اتاحة مزيد من الوقت امام الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى المعنية ، لدراسة الوثائق التحضيرية للمؤتمر ، قرر المجلس ايضا تعديل الفقرتين هـ (أ) ' ١ ' و هـ (ب) من قراره ١١٢٦ (الدورة ٤١) للنص على ان التعديلات او الاقتراحات المتعلقة بمشروع الاتفاقية المنقحة يجب ان تبلغ الى الامين العام قبل ستة اشهر ، لا أربعة ، من تاريخ افتتاح المؤتمر ، وعلى ان الامين العام يجب ان يعمم التعديلات والاقتراحات الواردة قبل ثلاثة اشهر ، لا شهرين ، من هذا التاريخ .

Blank page

Page blanche

الفصل الخامس عشر

برنامج أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
وميدان حقوق الانسان، واحتياجات المالية لهذا البرنامج

٧١٢ - نظار المجلس مرة اخرى ، خلال دورته الثالثة والاربعين (١) ، في برنامج اعمال
الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، واحتياجات المالية
لهذا البرنامج (٢) . وكان تحت تصرفه التقرير الذي وضعته لجنة البرنامج والتنسيق الجديدة
(E/4383) (٣) التي كانت ، عملا بقرار المجلس ١١٧١ (الدورة ٤١) ، قد اجرت استعراضا شاملا
لبرنامج الاعمال ، ونظارت للمرة الاولى بالتفصيل في بعض القطاعات .

٧١٣ - كما كان معروضا على المجلس تقرير الامين العام عن برنامج الاعمال والآثار المالية
المرتتبة عليه (E/4331/Rev.1 ، و Rev.1/Annex (٤) ، و E/4331/Add.1-19) ؛ وتقرير لجنة البرنامج
والتنسيق (E/4383) ؛ ومقتطف من التقرير الاول الذي قدمته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة
والميزانية الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين (E/4411) .

٧١٤ - وكان تقرير الامين العام ، الذي اعد تنفيذا لقرار المجلس ١١٧٧ (الدورة ٤١) ،
مؤلفا من قسمين هما : (أ) دراسة استعراضية عامة لبرنامج الاعمال في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، تشمل السنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨
(E/4331/Rev.1) و (Annex Rev.1) ؛ (ب) معلومات تفصيلية عن برامج الاعمال خلال
١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، بما في ذلك احتياجاتها من العاملين وتكاليفها ، تتناول ١٨ قطاعا مختلفا
(E/4331/ Add.1 - 19) . وعملا بما طلبه المجلس في قراره ١١٧٧ (الدورة ٤١) ، جاء هذا
التقرير متضمنا عددا من التحسينات امتاز بها عن تقرير السنة السابقة .

(١) 335 ، 324 - 322 ، E/AC.24/SR.315 ؛ و E/SR.1507 .

(٢) في الدورة الثانية والاربعين احال المجلس تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن برنامج
الاعمال (E/4383) الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وأجل نظره هو في المسألة
الى دورته الثالثة والاربعين (E/SR.1475) .

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعين ، الملحق

رقم ٦ .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعين ، المرفقات ، البند ٢٤ من جدول الاعمال .

٧١٥ - وقد اشار تقرير الامين العام الى ان مجموع النفقات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي من الميزانية والاعتمادات الخارجة عن الميزانية ، سيبلغ أكثر من ٦١ مليون دولار عام ١٩٦٧ وما يقرب من ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٨ . وبذلك ستبلغ هذه النفقات ما يقرب من ثلاثة اقسام مجموع قيمة ميزانية عام ١٩٦٧ ، مقابل ٥٥ في المائة من المجموع في عام ١٩٦٦ و ٥١ في المائة عام ١٩٦٥ . وقد اتى ما يقرب من نصف هذه النفقات في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من الاعتمادات الخارجة عن الميزانية .

٧١٦ - وأوجز التقرير اتجاهات انفاق الامم المتحدة في المقر ، وفي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعي ، وامانات اللجان الاقتصادية الإقليمية ومكتب الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ؛ وأشار الى انه في عام ١٩٦٧ استزاد نفقات منظمة التنمية الصناعي بنسبة ٨٠ في المائة ، ونفقات مؤتمر التجارة والتنمية بنسبة ٣٧ في المائة ، ونفقات ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك النفقات الممولة من الاعتمادات الخارجة عن الميزانية) بنسبة ١٦ في المائة ؛ والى ان نفقات منظمة التنمية الصناعي ومؤتمر التجارة والتنمية مجتمعين ستؤلف ربع مجموع الانفاق في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . اما نصيب اللجان الاقتصادية الإقليمية ، الذي كان في عام ١٩٦٦ يشكل ٣٨ في المائة من مجموع الانفاق ، فانه سيهبط في عام ١٩٦٧ الى الثلث . وقد ارتفع صافي نفقات مؤتمر التجارة والتنمية ، الذي كان يبلغ ٤٨ مليون دولار في عام ١٩٦٦ ، الى ٦٦ مليون دولار في عام ١٩٦٧ ، ويقدر له ان يبلغ ٨٨ مليون دولار في ١٩٦٨ . اما بالنسبة لمنظمة التنمية الصناعي ، فان الرقم المقابل لهذه هي : ٢٦ ، ٢٩ ، و ٨١ مليون دولار .

٧١٧ - ثم بيّن التقرير تزايد أهمية الاموال الاستثمارية الخارجة عن الميزانية ، فذكر أنه حتى نيسان (ابريل) ١٩٦٧ كان الامين العام قد تلقى عقود تبرع مجموعها ٨٥ مليون دولار لثلاثة صناديق استثمارية انشئت في مجالات الصناعة والاسقاط والتخطيط الاقتصادي . وضاف ان من المتوقع لمصدر آخر من مصادر التمويل هو الترتيبات الثنائية القائمة على الصعيد الإقليمي ، ان يتابع سد الفجوة الموجودة بين الموارد الضرورية وبين الموارد المتاحة عن طريق الميزانية العادية ومن برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٧١٨ - وبعد ذلك حلل التقرير النفقات حسب الفئات الوظيفية الكبرى ، ولفت النظر الى ان هناك نزوعا متصلا الى ازدياد الانفاق في الميدان الاقتصادي ، وذلك ، على وجه خاص بسبب تصاعد نفقات مؤتمر التجارة والتنمية ومنظمة التنمية الصناعي ، وكذلك ، بدرجة اقل نفقات التخطيط والاسقاط الاقتصادي . اما النفقات في الميدان الاجتماعي والخدمات الأخرى ، فقد ازدادت هي الأخرى من الناحية الرقمية ولكنها تناقصت بالنسبة الى النفقات في القطاعات الأخرى . وقد تجلّى مثل هذا التباين بين الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، أيضا ، في المشاريع الميدانية لبرنامج

الامم المتحدة الانمائي التي تتولى تنفيذها الامم المتحدة ، وذلك على الاخص بسبب ازدياد الانفاق على الموارد الطبيعية . وينتظر في عام ١٩٦٧ ان يكون ما يقرب من ثلاثة ارباع هذه النفقات التي يتحملها برنامج الامم المتحدة الانمائي في الميدان الاقتصادي. اما النفقات على الخدمات الاجتماعية ، فقد ازدادت في ١٩٦٧ بنسبة ٦ في المائة عنها في ١٩٦٦ ، وكانت الزيادة اسرع لدى اللجان الاقليمية ، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، منها في المقر . ومن المنتظر فيما يتعلق بالبرامج الاخرى ان تبلغ الزيادة من ٨ الى ٩ في المائة في الخدمات الاجتماعية ، و ٢١ في المائة في ميدان حقوق الانسان .

٧١٩ - اما تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن برنامج الاعمال (E/4383) (٣) فقد بدأ باستعراض برنامج الاعمال في مجموعه . وقد نظرت اللجنة باهتمام شديد في مسألة الانفاق في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان وتفق رأى اعضائها على ان هناك حاجة ماسة الى ضمان استخدام الموارد المتاحة على انجع وجه ، وذلك بحذف المشاريع ذات الاهمية المحدودة ، وتركيز الجهود على تقديم المساعدة المباشرة الفورية للحكومات في البلدان المتنامية . واوصت اللجنة بوضع مبادئ توجيهية بشأن قبول انشاء الصناديق الاستثنائية وادارتها .

٧٢٠ - وبحث اللجنة في دورها هي نفسها وفي اجراءاتها المقبلة سواء فيما يتعلق ببرنامج الاعمال وفيما يتعلق بصلاتها ببعض الهيئات الاخرى في الامم المتحدة ، ولا سيما اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية . واقرت اللجنة بالحاجة الى التعاون الوثيق بينها وبين اللجنة الاستشارية ، واوصت بدعوة اللجنة الاستشارية الى اخذ تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن برنامج الاعمال بعين الاعتبار عند نظرها في مشروع الميزانية الذي يقدمه الامين العام . كما اقترحت ان يعرض التقرير المذكور على الجمعية العامة لدى نظرها في مشروع الميزانية .

٧٢١ - وشددت اللجنة على الحاجة الى التخطيط الطويل الاجل لنشاطات الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، واوصت بأن تعرض الخطط الطويلة الاجل عليها ، كيما تستطيع ان تنهي الى المجلس ملاحظاتها بشأن مضمونها والاولويات المقترحة فيها ، وبشأن نطاق النفقات المتوقعة ووجوه توزيعها .

٧٢٢ - ثم ناقشت اللجنة مسألة وضع البرنامج ، ورأت ان التبكير بانشاء نظام متكامل للبرمجة ووضع الميزانيات يعتبر أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لعمل الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان . واوصت تبعا لذلك بأن تعرض نشاطات الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في الميزانية على اساس التمييز بين مختلف البرامج وعلى نحو يوضح اهداف كل برنامج ، والوحدات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذه ، وتكاليفه . وذكرت ان اخذ بهذا النظام الذي يحقق التكامل بين البرمجة ووضع الميزانية سيؤدي ، فيما يؤدي اليه ، الى تسير التدقيق في دراسة كل برنامج في ضوء الاثار المالية التي تترتب عليه .

٧٢٣ - كذلك نظرت اللجنة في امكان اخذ الامم المتحدة بأسلوب وضع الميزانية على اساس

دورة مدتها سنتين ، وذكرت انها تترقب صدور تقرير الامين العام حول الموضوع ، على ان غالبية اعضاءها يودون ان يسجلوا اعتقادهم بأن الأخذ بنظام دورة السنتين ستكون له مزايا واضحة على النظام الحالي لوضع الميزانية .

٧٢٤ - ولم تصل اللجنة الى اى رأى نهائي فيما يتعلق بمسألة تتفرع عن ذلك ، وهي مسألة تخصيص ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بباب مستقل في الميزانية .

٧٢٥ - كذلك سجلت اللجنة ملاحظاتها بشأن مشكلة تضخم حجم الوثائق وتزايد عدد الجلسات .

٧٢٦ - اما القسم الثاني من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق فكان يتضمن دراسة استعراضية مفصلة للقطاعات المختلفة من برنامج الاعمال وهي : الاسكان والبناء والتخطيط ؛ والبرامج الديموغرافية ؛ والانماء الاجتماعي ؛ والنشاطات في ميدان حقوق الانسان ؛ والادارة العامة ؛ والتخطيط والاسقاطات والسياسات الاقتصادية ؛ والمسائل الضريبية والمالية ؛ والموارد الطبيعية والنقل والمواصلات ؛ والادارة والتنظيم .

٧٢٧ - واعلن الامين العام الوكيل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٥) ان عمل لجنة البرنامج والتنسيق جاء مشمرا للغاية ، وانها استطاعت في عدد من القطاعات ان تتقدم بملاحظات تدل على نظر واسع الأفق لا يمكن توقعه من الهيئات المتخصصة في قطاع معين ، كما انها أوصت بقلب للتخطيط الطويل الأجل من شأنه ان يساعد الامم المتحدة على تنظيم مواردها تنظيميا افضل .

٧٢٨ - وانتقل الى موضوع التكامل بين البرمجة ووضع الميزانية فقال انه يجده اقل مدعاة للارتياح ، فلقد حدث مثلا ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قامت مؤخرا ، وعقب المناقشة التي دارت في لجنة التنسيق والبرنامج مباشرة ، بالنظر في مشروع الميزانية المقترح فخفضت عدد الموظفين الذين طلب الامين العام اضافتهم الى ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بنسبة ١٠ في المائة تقريبا ، ومن هذا يبدو أنه ليس ثمة التقاء أو رابط بين سير المناقشة في هاتين اللجنتين .

٧٢٩ - ثم حث الامين العام الوكيل على ان يتم عرض ميزانية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ومناقشتها ، بل حتى الاقتراع عليها اذا أمكن ، على اساس التوزيع الوظيفي وحسب البرامج ، دون ان يكون في ذلك ما يعيق الجمعية العامة عن طلب اعادة تلخيصها حسب الانواع الرئيسية للنفقات . وقال انه ، اذا تعذر الأخذ فورا بهذا النهج الاجرائي الجديد في وضع الميزانية ، يقترح ان يخصص فصل أو باب مستقل في الميزانية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، علما بأن ذلك اقل وفاء بالحاجة من عرض الميزانية على اساس البرامج ، ولكنه افضل من ادماج النشاطات الاقتصادية

والاجتماعية ادماجا كاملا في فصول الميزانية التي تتناول النفقات حسب انواعها الرئيسية . و اضاف انه ينبغي عرض الميزانية وبحشها بطريقة تضمن اكبر قدر ممكن من " الرقابة البرلمانية " وتتيح أرشد تنفيذ ممكن لقرارات الهيئة الحاكمة ، سواء كانت الجمعية العامة او المجلس الاقصادى والاجتماعي .

٧٣٠ - وبعد ذلك عرض الامين العام الوكيل لمسألة جدول المواعيد فأقترح ان تجتمع لجنة البرنامج والتنسيق بعد اجتماع اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، كيما تنظر في الآثار المترتبة على قراراتها . وقال ان هذا قد لا يكون ممكنا الا في اطار دورة الميزانية المحددة بسنتين .

٧٣١ - واخيرا لاحظ الامين العام الوكيل ان المجلس الاقصادى والاجتماعي ظل زماما طويلا يتمتع امتناظا تاما عن التدخل على اية صورة في اجراءات الميزانية لأن مسؤولية الميزانية موكلة الى الجمعية العامة بموجب احكام الميثاق نفسه ، ولكن المجلس اصبح يدرك الآن انه هو المركز الرئيسي الذى تنطلق منه مبادرات الانفاق وانه لا يسعه بعد اليوم ان يبتعد كليا عن اجراءات الميزانية ، ولذلك راجح طرح فكرة التكامل بين البرمجة ووضع الميزانية ويبدى رأيه في شئون تتصل بقرارات اعتماد الميزانية دون ان يخل مع ذلك بسلطة الحسم التي تملكها الجمعية العامة . واعرب الامين العام الوكيل عن امله في ان يستطيع المجلس قريبا تحقيق كل الفائدة الممكنة نتيجة هذا التصور الجديد لدوره .

٧٣٢ - وخلال النقاش الذى دار في المجلس ، ابدى الممثلون ارتياحهم لطرائق العمل التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق للاضطلاع بمسئولياتها الجديدة الهامة ، ورحبوا أيضا بتقرير الامين العام عن برنامج الاعمال .

٧٣٣ - واتفقت الآراء على ان التخطيط البعيد المدى وايجاد نهج متكامل لعملية وضع برامج اعمال الامم المتحدة وعرض ميزانيتها هما أمران لهما اهمية بالغة الأثر على نشاطاتها فسي الميدانين الاقصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان . واعرب الاعضاء عن الأمل في ان تولي الجمعية العامة هذه المسائل اهتمامها العاجل في دورتها الثانية والعشرين .

٧٣٤ - والى المتكلمون على ضرورة تنظيم برنامج الاعمال على وجه يكفل تلبية حاجات مختلف البلدان ، ولا سيما البلدان المتنامية ، انجع تلبية ممكنة ، وبأن تتخذ الخطوات اللازمة لترشيد عملية انتقاء المشاريع ولوضع ترتيب للأولويات ، وذلك بغية تركيز الموارد على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأكثر أهمية .

٧٣٥ - ونوقش مطولا دور كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية . وقال بعض الممثلين انه لا ينبغي للجنة البرنامج والتنسيق ان تحاول وضع توصيات ذات طبيعة مالية ، ان ذلك من اختصاص اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ، ولكن عليها مع ذلك ان لا تغفل الآثار المالية المترتبة على القرارات المتعلقة بالبرامج ؛ كما ان عليها ان تلفت النظر الى المجالات التي تتلقى دون نصيبها الحق من الموارد .

٧٣٦ - واقترح بعض اعضاء المجلس ان تعود لجنة البرنامج والتنسيق الى الانعقاد فسي خريف عام ١٩٦٧ لبحث الآثار التي تترتب ، فيما يتعلق بالبرنامج ، على توصيات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية بشأن مشروع الميزانية الذي اقترحه الامين العام لعام ١٩٦٨ ، وكذلك بحث القرارات المتخذة من قبل المجلس في دورتيه الثانية والاربعين والثالثة والاربعين . ولكن آخريين من الاعضاء قالوا انهم لا يعتبرون ذلك امرا ضروريا .

٧٣٧ - وبعد ذلك اتخذ المجلس قراره ١٢٧٥ (الدورة ٤٣) ، فأيد فيه على وجه العموم ملاحظات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بما استعرضته خلال دورتها الاولى من قطاعات برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، ولفت نظرا الجمعية العامة الى تلك الملاحظات . واحاط علما ، مع التقدير ، بتقرير الامين العام عن برنامج الاعمال ، ورجا منه ان يأخذ بعين الاعتبار ، عند اعداده تقريره التالي عن برنامج الاعمال ، اقتراحات لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة .

٧٣٨ - ورجا المجلس من لجنة البرنامج والتنسيق ان تواصل استعراضها المستمر لما ينبغي اتخاذه من خطوات اخرى كيما توضع موضع التنفيذ ، داخل الامم المتحدة ، توصيات لجنة الخبراء الخاصة بشأن ايجاد نظام موحد للتخطيط الطويل الامد والبرمجة ووضع الميزانيات في ضوء توصيات لجنة البرنامج والتنسيق . وكما رجا من الامين العام ان يقدم للمجلس في دورته الرابعة والاربعين ، بواسطة لجنة البرنامج والتنسيق ، بيانا بشأن هذه المسألة . كذلك لفت نظر الجمعية العامة الى ضرورة وضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بقبول انشاء الصناديق الاستثنائية وادارتها .

٧٣٩ - وايد المجلس ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية بشأن دور لجنة البرنامج والتنسيق وطبيعة علاقتها بها ؛ كما أيد رأى اللجنة الاستشارية القائل بأن نشاطات اللجنتين وثيق الترابط وبأنه لا يمكن النظر في امرأى من البرنامج او الميزانية بمعزل عن الآخر . ودعا اللجنة الاستشارية الى مراعاة تقرير او تقارير لجنة البرنامج والتنسيق عن برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان عند نظرها في المقترحات المتعلقة بمبادئ النشاط المذكورة من مشروع الميزانية الاولى الذي يقدمه الامين العام . واعرب المجلس عن امله في ان ترتب مواعيد اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية على وجه يتيح للجنة الاستشارية ، في السنوات المقبلة ، ان تكون مثلة في كل اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق التي يبحث فيها برنامج الاعمال ، وان تراعي تقرير او تقارير لجنة البرنامج والتنسيق الموضوعة فسي ضوء مشروع ميزانية العام القادم المقترح من الامين العام .

٧٤٠ - واخيرا دعا المجلس اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية الى ان تدرس ، في مطلع سلسلة الاجتماعات التي ستعقد ها في خريف عام ١٩٦٧ ، تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن برنامج الاعمال ، والقرارات التي اتخذها المجلس في دورتيه الثانية والاربعين والثالثة والاربعين ، والمناقشات التي دارت عن برنامج الاعمال في المجلس وفي لجنة التنسيق التابعة له .

الفصل السادس عشر

تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة *

٧٤١ - كان معروضا على المجلس في دورته الثالثة والاربعين (١)، عند نظره في تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (٢)، الوثائق التالية : تقرير للأمين العام (E/4391) (٣) عن التدابير المتخذة عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢١٥٠ (الدورة ٢١) ؛ وتقرير مرحلي مقدم من لجنة التنسيق الإدارية الى اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية (E/4337) (٤)، النبذات ١٢٢ - ١٣٥ ؛ وملاحظات اللجنة الاستشارية (E/4401) (٣) ولجنة البرنامج والتنسيق (E/4395) (٥)، النبذتان ٤٢ و ٤٣ على التقرير المرحلي الذي قدمته لجنة التنسيق الإدارية ؛ وتقرير الاجتماع المشترك بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية (E/4404) (٤) .

٧٤٢ - وقد وصف الأمين العام في تقريره (E/4391) بعض التدابير المتخذة تطبيقا لتوصيات اللجنة الخاصة المتعلقة بالتخطيط الطويل الأجل والتقييم والتنسيق والمؤتمرات والاجتماعات والوثائق . وقد انصب التقرير بالدرجة الاولى على اعمال ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ؛ واعرب فيه الأمين العام عن امله في ان يقوم حوار بناء بين الامانة العامة والهيئات الراسمة للسياسة، وكذلك بين المجلس والهيئات الفرعية التابعة له ، بما فيها لجنة البرنامج والتنسيق التي يتصل الكثير من عملها ببعض توصيات اللجنة الخاصة . اما فيما يتعلق بانشاء نظام موحد للتخطيط الطويل الأجل

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة .

(١) E/SR.1505 .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات ، البند ٨٠ .

من جدول الاعمال ، الوثيقة : A/6343 .

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ،

البند ١٩ من جدول الاعمال .

(٤) المرجع نفسه ، البند ١٧ من جدول الاعمال .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٩ ألف .

ولوضع البرامج واعداد الميزانيات ، فقال ان الوثائق التي اعدت للجنة البرنامج والتنسيق عن برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان يمكن ان تعتبر خطوة في هذا السبيل . وذكر انه قد انشيء في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسـب مستشار خاص لتخطيط برامج الادارة ؛ وانه سيكون من مهام المستشار الخاص تخطيط واستعراض مختلف البرامج الموكل امرها الى الادارة . ولكنه استدرك قائلا انه لا يبدو محتملا ان يتم القضاء كلياً على التباين بين البرامج والميزانيات ما لم يصبح برنامج الاعمال والميزانية وثيقة واحدة . وقد وصف الامين العام المجالات التي تم فيها احراز تقدم في تطبيق التخطيط الطويل الاجل ، ولكنه نبه الى ان بعض نواحي العمل في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي تتعارض مع هذا التخطيط . اما فيما يتعلق بالتقييم ، فقد ذكر الامين العام ان لجنة البرنامج او التنسيق تضطلع منذ حين ببعض المهام التقييمية التي اوصت بها لجنة الخبراء الخاصة . وقدّم الامين العام الى المجلس تقريراً مستقلاً عن تقييم برامج التعاون التقني (٦) . واما فيما يتعلق بالتنسيق ، فقد ذكر الامين العام ان تقرير لجنة التنسيق الادارية يصف ببعض الاسهاب الترتيبات التي وضعت تيسيراً لعملها . و اضاف انه ينبغي ايضا التنويه بما تم من توسيع وتوطيد لدور اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية والتابعة للجنة التنسيق الادارية . ثم قال ان اهم الخطوات التي اتخذت لتعزيز جهاز الموظفين الذين يعملون لشئون لجنة التنسيق الادارية والشؤون المشتركة بين الوكالات كانت تعيين امين عام وكيل متفرغ للشؤون المشتركة بين الوكالات . اما فيما يتعلق بتوصيات لجنة الخبراء الخاصة المتعلقة بالمؤتمرات والاجتماعات والوثائق ، فقد نبه الامين العام الى ان برنامج اجتماعات عام ١٩٦٧ اثقل مما كان متوقعا له ، وان البرنامج المعد لعام ١٩٦٨ هو منذ الآن اثقل من برنامج عام ١٩٦٧ . واختتم الامين العام منبها الى ان تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة يجب ان يبحث في نفس الوقت الذي تبحث فيه البنود الاخرى المتصلة بنفس القضايا الاساسية .

٧٤٣ - ولا حظت لجنة البرنامج والتنسيق ، في تعقيبها على اقتراح لجنة التنسيق الادارية الداعي الى انشاء وحدة تفتيش ، ان هناك ثلاث نقاط يختلف فيها اقتراح لجنة التنسيق عن توصيات لجنة الخبراء الخاصة ، وهي : ان لجنة التنسيق الادارية اقترحت ان يطلب من الحكومات تسمية مرشحين اثنين او أكثر لوحدة التفتيش بدلا من ترشح واحد أو أكثر ؛ وانها اقترحت ان يقوم الامين العام ، بعد التشاور مع اعضاء وحدة التفتيش ، بتعيين واحد منهم ليتولى مسؤولية تخطيط نشاطات الوحدة وتنسيقها ؛ وانها افترضت ان الهيئة الحاكمة او التشريعية في كل من المنظمات المشتركة ستقرر الاسلوب الذي ينبغي ان يتبعه الرئيس التنفيذي في الاعلام عن عمليات التفتيش التي جرت وعن التدابير التي تتخذ كنتيجة لها . وقد اكدت لجنة البرنامج والتنسيق على القول بأنه يبدو من الافضل ان يترك للمفتشين امر وضع الترتيبات اللازمة لتنظيم عملهم ، وذكرت

(٦) انظر الفرع الثالث من الفصل الثالث عشر .

ان واحدا من العناصر الجوهرية في اقتراح لجنة الخبراء الخاصة هو وجوب ابلاغ تقارير المفتشين بنصها الكامل مشفوعة بتعليقات رؤساء المنظمات ، في حال وجودها ، الى المجالس التنفيذية للمنظمات او هيئاتها الحاكمة . واعربت عن الامل في ان يتم بحث تلك الاختلافات خلال الاجتماعات المشتركة مع لجنة التنسيق الادارية .

٧٤٤ - وأشارت اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، في ملاحظاتها (E/4401) على التقرير المرحلي الذي قدمته لجنة التنسيق الادارية (E/4337 ، النذات ١٢٢ - ١٣٥) ، الى ان نقطة الاختلاف الرئيسية بين مقترحات لجنة الخبراء الخاصة ومقترحات لجنة التنسيق الادارية تتناول اجراءات الاعلام او تقديم التقارير . وقالت انها تفقد الرغبة في احترام ما للرئيس التنفيذي من جهة وما للمجلس التنفيذي او الهيئة الحاكمة من جهة اخرى من مسؤوليات دستورية ، ولكنها لا تعتقد ان انشاء الوحدة الجديدة المقترحة سيؤدي بالضرورة الى المس بمسؤوليات اي من الطرفين . وقالت اللجنة الاستشارية انها ترى انه سيكون في وسع الدول الاعضاء ان تضمن لنفسها استمرار الاضطلاع على نشاطات الوحدة وعلى التدابير التي يتخذها الرؤساء التنفيذيون كتيبة لهذه النشاطات ، وهي تفترض ان تلك الدول ستطلع على ذلك فعلا . اما فيما يتعلق بمجموع الترتيبات المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة ، فقد قالت اللجنة الاستشارية انها تأمل ان تزول الخلافات مع اكتساب المزيد من الخبرة ، وأوصت بأن يعاد النظر في ترتيبات العمل وان تتقح ، اذا لزم ، بعد انقضاء سنتين .

٧٤٥ - وكانت ملاحظات اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق معروضة على الاجتماع المشترك بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، فجري في هذا الاجتماع المشترك تبادل للآراء بشأنها حر صريح ، اسفر عن تفهم كل من الطرفين لوجهة نظر الآخر . واعرب المشتركون بالاجماع عن استعدادهم للسهر على سرعة تطبيق قرار الجمعية العامة . ٢١٥٠ (الدورة ٢١) ، ورأوا انه ينبغي ان يقوم المفتشون ، بين الحين والحين ، باختيار أحد هم رئيسا للوحدة ؛ وان تقارير المفتشين ينبغي ان يتولى تقديمها الى الهيئات التنفيذية المختصة الرؤساء التنفيذيون ، وان في وسعهم ارفاقها بأية معلومات وملاحظات يعتبرونها مناسبة . كما رأى المجتمعون ان الاجراءات التي تقررها الهيئات التنفيذية فيما يتعلق بتقديم التقارير ومناقشتها والاشراف على متابعة ما يرد بها ينبغي ان تستهدف شيئا واحدا هو ضمان ابلاغ نصوص التقارير الكاملة الى الهيئات التنفيذية بموضوعية تامة والى اقصى قدر تسمح به الاحكام الدستورية او الاساسية القائمة . ورأوا كذلك ان على المجالس التنفيذية ان تحيل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى لجنة البرنامج والتنسيق تلك الاجزاء المتصلة بالتنسيق من هذه التقارير ، وكذلك المعلومات المتعلقة بالتدابير التي قد تكون اتخذت بصدور التقارير . وقد ارفق بتقرير الاجتماع المشترك بيان الفاه رئيس لجنة التنسيق الادارية بالنيابة باسم اللجنة .

٧٤٦ - وخلال المناقشة التي دارت في المجلس، كررت وفود عديدة اعرابها عن الأهمية التي تتعلقها على سرعة تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة . وناقش المجلس ببعض الاسهاب مسألة إنشاء نظام موحد للتخطيط الطويل الاجل والبرمجة واعداد الميزانيات وذلك في معرض نظره في برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان والآثار المالية التي تترتب على هذا البرنامج (٧) . وشدد متكلمون عديدون على التفاوت القائم حاليا بين البرامج والميزانيات . ولا حظت عدة وفود ان تطبيق بعض توصيات لجنة الخبراء الخاصة ما يزال في بداية البداية ، وقالت انها تتطلع باهتمام خاص الى التقرير الشامل الذي سيقدم الي الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين ، عملا بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢١٥٠ (الدورة ٢١) . وتم التشديد خلال النقاش على اهمية قيام المنظمات الاعضاء في اسرة الامم المتحدة باتخاذ تدابير مشتركة في هذا الصدد . اما فيما يتعلق بتقديم تقرير اللجنة الخاصة الى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس ، فقد قيل ان في وسع هذه الهيئات ان تقدم الى المجلس تقارير مؤقتة اذا تعذر عليها ان تنفذ فورا توصيات اللجنة الخاصة . وتم الاعراب عن الامل في ان يستطاع التوسع في التخطيط الطويل الاجل الى ابعد من نطاق الميادين التي ذكرها تقرير الامين العام بحيث يشمل القطاعات الاخرى في الميدان الاقتصادى والاجتماعي . اما في ما يتعلق بالمؤتمرات والاجتماعات ، فقد لوحظ تزايد عدد الاجتماعات من جديد ، وتم التأكيد على اهمية احراز تقدم في تعريف مصطلح " المؤتمرات الخاصة الرئيسية " .

٧٤٧ - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة ، تم خلال النقاش الترحيب بالاتفاق الذي تم الوصول اليه خلال الاجتماع المشترك بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق . وكان الاجتماع الذي تحقق في الاتفاق على تلاءم المسألة الدقيقة موضع تهنئة . على ان واحدا من الوفود قال ان الاتفاق لن يكون ملزما واعرب عن خشيته من ان يكون الامين العام عرضة للاتهامات بالتحيز لدى قيامه بتعيين المفتشين ، مضيفا ان من الجوهرى اجتناب تحميل الامين العام مسؤولية قرار سياسي . ولدى اختتام النقاش حول هذه المسألة ، تحدث الامين العام الوكيل للشئون المشتركة بين الوكالات فأبرز الأهمية التي يعلقها الامين العام على إنشاء وحدة تفتيش مشتركة تكون مستقلة تمام الاستقلال ، وأكد على اهتمامه الشخصي الكبير بضمان نجاح هذه الوحدة .

٧٤٨ - وفي القرار ١٢٦٤ (الدورة ٤٣) ، وضع المجلس موضع التطبيق توصيات اللجنة الخاصة المتعلقة بطرائق التقييم ، وتحدد المسائل الحيوية المتصلة بالتنسيق ، واعادة تشكيل اللجنة الخاصة التي كانت معروفة باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق ، ثم احاط علما مع الارتياح بالتدابير الاولى التي اتخذها الامين العام لتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة ، ورجا منه ان يواصل

(٧) انظر الفصل الخامس عشر .

اعلام المجلس والجمعية العامة بالخطوات الإضافية التي يفكر في اتخاذها إعمالاً لتلك التوصيات ؛ ورجا من الأمين العام ان يحيل تقرير اللجنة الخاصة (E/6343) الى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه ، ورجا الهيئات الفرعية التابعة له ان تقوم بدراسة استعراضية لطرائق العمل ، ولجدول المؤتمرات ، وللوثائق الجارية اعدادها وذلك بقصد خفض عدد الطلبات اصدار الوثائق وحجم الوثائق ، واختصاصات الهيئات الفرعية . كذلك رجا المجلس من الهيئات الفرعية التابعة له ان تقوم ، بمعونة الوحدات المختصة في الامانة العامة وحيثما لم تفعل ذلك بعد ، بوضع برامج اعمال طويلة الاجل تتضمن ايضا لترتيب الاولويات الممنوحة لمختلف المشاريع . واخيرا ، اعرب المجلس عن امله في ان يستطيع الأمين العام ان يعرض على لجنة المؤتمرات التابعة للجمعية العامة تعريفا لمصطلح " المؤتمرات الخاصة الرئيسية " .

٧٤٩ - اما فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخاصة الداعية الى قيام مختلف المنظمات الاعضاء في اسرة الامم المتحدة باتخاذ تدابير مشتركة ، فقد أعرب المجلس ، في قراره ١٢٨٠ (الدورة ٤٣) ، عن ترحيبه بالنتائج الجماعية التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع المشترك بين لجنة البرنامج والتسييق ، ولجنة التسييق الادارية بشأن موضوع التوصيات المتعلقة بانشاء وحدة تفتيش مشتركة ؛ ولفت نظر الجمعية العامة والهيئات التنفيذية في الوكالات المتخصصة المعنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تلك النتائج ؛ واوصى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة بأن يتخذوا ما قد يلزم من التدابير لتمكين وحدة التفتيش المشتركة من بدء عملها في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

٧٥٠ - وعمد المجلس ، في قراره ١٢٧٧ (الدورة ٤٣) ، الى دعوة لجنة التسييق الادارية والوكالات الى ان تواصل بنشاط مشاوراتها بشأن توصيات اللجنة الخاصة الداعية الى اتخاذ تدابير مشتركة ، كما دعا لجنة التسييق الادارية والوكالات الى ان تضمن تقاريرها السنوية الى المجلس معلومات عما يستجد احرازه من تقدم في تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة .

Blank page

Page blanche

الفصل السابع عشر

انماء وتنسيق نشاطات المنظمات الداخلية
في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة

— . —

الفرع الاول

التطورات العامة واستعراض النشاطات

٧٥١ - اجرى المجلس في دورته الثالثة والاربعين ، كما في السنوات السابقة ، استعراضا لانماء وتنسيق نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (١) . وقد يسرت على المجلس هذا الاستعراض اعمال لجنة البرنامج والتنسيق الجديدة التي كانت قد نظرت ، بصورة اولية ، في عدد من المسائل الواردة في جدول اعمال المجلس . وكان معروضا على المجلس ، بالإضافة الى تقريرى لجنة البرنامج والتنسيق (E/4383 و E/4395) (٢) ، التقرير والموجزات التحليلية الخاصة بالوكالات المتخصصة (٣) والوكالة الدولية للطاقة

(١) 332 ، 329 - 327 ، 325 ، 323 ، 321 - E/AC.24/SR.314 و 1507 ، E/SR.1505 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة الثالثة والاربعين ، الملحقان ١ و ١ ألف .

(٣) " التقرير الحادى والعشرون لمنظمة العمل الدولية الى الامم المتحدة " المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بمذكرة للامين العام (E/4345) ؛

و " تقرير منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الثالثة والاربعين " ، (روما ، ١٩٦٢) ، المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بمذكرة للامين العام (E/4344) ؛

و " تقرير اليونسكو الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى " المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بمذكرة للامين العام (E/4347) ؛

ومنظمة الطيران المدني الدولية ، " التقرير السنوى المقدم من المجلس الى الجمعية عن عام ١٩٦٦ (الوثيقة A/6 - P/2 ، 8660 ، نيسان (ابريل) ١٩٦٧) ؛ و " موجز تحليلي

(يتبع)

الذرية (٤) ، والتقرير السنوي للجنة التنسيق الإدارية (E/4337 و Add.1-2) (٥) وتقارير اللجنة المذكورة عن التنسيق على الصعيد الاقليمي (E/4335 و Add.1) (٥) ، وعلى الصعيد القطري

تابع الحاشية رقم ٣

للنشاطات في عام ١٩٦٦ " ؛ وهما محالان الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرتين للامين العام (E/4333 و Add.1) ؛

ومنظمة الصحة العالمية ، " اعمال منظمة الصحة العالمية ، ١٩٦٦ : التقرير السنوي للمدير العام الى جمعية الصحة العالمية والى الامم المتحدة " (جنيف ، ١٩٦٧) (الوثائق الرسمية لمنظمة الصحة العالمية ، رقم ١٥٦) ؛ و " موجز تحليلي عن نشاطات منظمة الصحة العالمية عام ١٩٦٦ " ؛ وهما محالان الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرتين للامين العام (E/4349 و Add.1) ؛

واتحاد البريد العالمي ، " تقرير عن اعمال الاتحاد ، ١٩٦٦ " (برن ، ١٩٦٧) ؛ و " تقرير تحليلي عن اعمال اتحاد البريد العالمي في عام ١٩٦٦ " (برن ، ١٩٦٧) ، وهما محالان الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرتين للامين العام (E/4348 و Add.1) ؛

والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، " تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن نشاطات الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية في عام ١٩٦٦ " (جنيف ، ١٩٦٧) ؛ و " التقرير السادس للاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية عن المواصلات السلوكية واللاسلكية واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية " (جنيف ، ١٩٦٧) ، وهما محالان الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرتين للامين العام (E/4346 و Add.1) ؛

والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، " التقرير السنوي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ١٩٦٦ " (WMO - No.205, RP.72) (جنيف ، ١٩٦٧) ؛ و " موجز تحليلي للتقرير السنوي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المرفوع عن عام ١٩٦٦ الى الدورة الثالثة والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي " ؛ و " شبكة الرصد الجوى العالمي : الخطة وبرنامج التنفيذ " (أيار (مايو) ١٩٦٧) ؛ وهي محالة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بثلاث مذكرات للامين العام (E/4350 و Add.1-2) ؛

والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، " التقرير السنوي للمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، ١٩٦٧ " ، المحال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4334) .

(٤) الوكالة الدولية للطاقة الذرية " التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن ١٩٦٦ - ١٩٦٧ " ، المحال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4339) .

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ١٧ من جدول الاعمال .

(E/4336) (٥) ، وعن نفقات اسرة مؤسسات الامم المتحدة وصلتها بالبرامج (E/4351) (٥) ، وكذلك استعراض المنقطة الرئيسية الواردة في تقارير لجنة التنسيق الادارية والوكالات المتخصصة (E/4357) (٥) .

اعمال لجنة التنسيق الادارية

٧٥٢ — اوضح التقرير السنوي للجنة التنسيق الادارية (E/4337) (٥) ان اتساع الاعمال التي تضطلع بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان مختلف المنظمات الاعضاء في اسرة الامم المتحدة قد استدعى زيادة التعاون والتنسيق بين المنظمات المعنية . وقد اقتضى ذلك ايضا انعام النظر بصورة متواصلة في طرق التنسيق المتبعة ، وبذل جهود دائبة لتحسين ترتيبات التنسيق الراهنة وتعزيزها . وقد تضمن التقرير استعراضا لهذه الترتيبات ووصفا لبعض الخطوات الجديدة التي اتخذت لتحسين عمل لجنة التنسيق الادارية وتعزيز امانتها .

٧٥٣ — وأشارت لجنة التنسيق الادارية الى ان ثمة تطورات جديدة هامة على صعيد التعاون بين الوكالات قد تحققت أو هي وشيكة التحقق في مجالات عديدة ، منها التصنيع ، والتجارة الدولية ، والعلم والتكنولوجيا ، والعلوم البحرية والسياسة الاجتماعية . وأضافت لجنة التنسيق الادارية انها ، في ميدان الانماء الصناعي ، تعلق كبير أهمية على استحداث الترتيبات اللازمة للتنسيق بين منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الحديثة الانشاء وهيئات الامم المتحدة الاخرى . اما في المجالات الاخرى ، بما في ذلك المصونة الغذائية المتعددة الاطراف ، ومسائل السكان ، وانماء الموارد البشرية واستخدامها ، فقد تم تمهيد السبيل لاتخاذ المزيد من التدابير التعاونية . وكان التعاون بين الوكالات مركّزا على حدثين خاصين مقررين لعام ١٩٦٨ ، اى على النشاطات المرسومة للاحتفال بالسنة الدولية لحقوق الانسان ، ولعقد مؤتمر الامم المتحدة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية .

٧٥٤ — وأشار التقرير الى بعض المشاكل التي ظهرت ، والتي يرجع بعضها الى سعة نطاق تدابير التنسيق اللازمة ويرجع بعضها الآخر الى صعوبة التوفيق بين القرارات التي تتخذها هيئات حكومية دولية مختلفة في ميادين مثل ميدان التجارة الدولية وميدان التعليم الزراعي . وفي ميدان التجارة ، وسّعت لجنة التنسيق الادارية اختصاصات لجنتها الفرعية لمشاكل السلع الأساسية (التي ستعرف من الآن فصاعدا باسم اللجنة الفرعية للتجارة الدولية) بحيث تشمل كل المشاكل التجارية التي تهتم المنظمات المشتركة . كما نظمت المشاورات على مستوى الامانات بشأن بعض المساعبات التي ظهرت بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وبين مجموعة الاتفاق العام بشأن التصريفات الجمركية والتجارة .

٧٥٥ - كذلك تناول تقرير لجنة التنسيق الإدارية بالعرض التطورات الحاصلة في عدد من المجالات الأخرى، ومنها الموارد المائية، والتعاون الإحصائي، والسكان والتحضير، والتعليم والتدريب.

٧٥٦ - وقد وجه الاهتمام إلى استحداث ترتيبات تشيخ اشكالا مختلفة من تقييم اعمال التعاون التقني الدولي. وقد أورد التقرير النتائج التي انتهى اليها الفريق الدراسي التابع للجنة التنسيق الإدارية والذي انشئ لاستعراض جوانب الخبرة المكتسبة بفضل مشاريع التقييم النموذجية الأولى ولدراسة التدابير التي يستصوب تنفيذها في المستقبل سواء فيما يتعلق ببعضيات التقييم الشامل او بانماء طرائق التقييم وممارساته (٦).

٧٥٧ - ولخص التقرير نتائج دراسة استعراضية، اضطلعت بها لجنة التنسيق الإدارية، لبعض نواحي البرامج والمناهج الاعلامية التي تأخذ بها اسرة مؤسسات الامم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي؛ وأورد مبادئ معينة، اقترتها اللجنة، لتحسين البرامج الاعلامية التي تضطلع بها اسرة مؤسسات الامم المتحدة (٧).

٧٥٨ - وتضمن، التقرير، اخيرا، نص التقرير المرحلي الذي اعدته لجنة التنسيق الإدارية، لتقدمه الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، بشأن تنفيذ بعض توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة، ولا سيما التوصية المتعلقة بانشاء وحدة تفتيش مشتركة (٨). وعالج ايضا مسائل تتعلق بالمجلس الاستشاري للخدمة المدنية الدولية، والترتيبات المشتركة بين الوكالات لاعداد جدول زمني مؤقت لمؤتمرات منظمات الامم المتحدة.

٧٥٩ - وضمت لجنة التنسيق الإدارية الى تقريرها مرفقا يبين المساعدات التي قدمتها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة الى المعاهدة الاقليمية لتخطيط الانماء (E/4337/Add.1) (٥)، ومرفقا آخر يبين حجم الوثائق المطلوب من الوكالات المتخصصة تقديمها خلال سنة واحدة لأغراض التنسيق (E/4337/Add.2) (٥).

٧٦٠ - واعدت لجنة التنسيق الإدارية ايضا تقارير عن التنسيق على الصعيد الاقليمي (E/4335 و Add.1) (٥) و (٦)، والتنسيق على الصعيد القطري (E/4336) (٥) و (١٠) وكذلك عن نفقات اسرة مؤسسات الامم المتحدة المخصصة للبرامج (E/4351) (٥) و (١١).

(٦) انظر الفرع الثالث من الفصل الثالث عشر.

(٧) انظر النبذة ٧٩٩ أدناه.

(٨) انظر الفصل السادس عشر.

(٩) انظر النبذات ٧٨١ - ٧٨٢ أدناه.

(١٠) انظر النبذات ٧٨٨ - ٧٩٣ أدناه.

(١١) انظر النبذات ٨٠٤ - ٨٠٦ أدناه.

اعمال لجنة البرنامج والتنسيق

٧٦١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق ، خلال الجزء الثاني من دورتها الاولى فـــــــي حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، في تنسيق نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، كما اتخـــــــذت الاستعدادات لاجتماعاتها المشتركة مع لجنة التنسيق الادارية .

٧٦٢ - وقد قامت اللجنة ، في تقريرها (E/4395) (٢) ، بالتعليق على نشاطات الوكالات في عدد من الميادين الموضوعية . فأعربت عن قلقها للتداخل بين نشاطات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ونشاطات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ولكنها رحبت في الوقت ذاته بالجهود التي يجري بذلها على مستوى الامانات بغية اجتتاب ذلك . كما احاطت اللجنة علما ، مع الاهتمام ، بالمبادرات التي جرت مؤخرا من اجل تفاقى الزدواج في الصمل بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في ميدان تشجيع التصدير . وفيما يتعلق بالتعليم الزراعي ، رحبت اللجنة بالمشاروات التي جرت ، ولكنها اعلنت اسفها لاستمرار الافتقار الى اتفاق كامل بشأن تنسيق هذه النشاطات . وقالت ان هذه المواضع تتطلب من المجلس مزيدا من البحث في دورته الصيفية . وشددت اللجنة على اهمية التعاون بين الوكالات في قطاعات معينة هي : الســـــــكان (ولا سيما في مجال تخطيط الاسرة) ؛ ومسودة الاعلان الخاص بالانماء الاجتماعي ؛ والاحصاء .

٧٦٣ - وعلمت اللجنة على مقترحات لجنة التنسيق الادارية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة فلا حظت ان هناك ثلاث نقاط اختلاف بين مقترحات لجنة التنسيق الادارية وبين توصيات اللجنة الخاصة (٨) . واعربت عن املها في ان يتم بحث تلك الخلافات في الاجتماعات المشتركة مع لجنة التنسيق الادارية .

٧٦٤ - وفيما يتعلق بالاعلام ، اكدت اللجنة ما لاحت عليه لجنة التنسيق الادارية من الحاجة الى زيادة فعالية خدمات الاعلام في اسرة منظمات الامم المتحدة .

٧٦٥ - ووضعت اللجنة ايضا عددا من المقترحات العامة المتعلقة بالتنسيق . واقترحت ان يتمم المجلس في دراسة مسألة التنسيق على الصعيد القومي في الهيئات الحاكمة في مختلف المنظمات ، وذلك بقصد تقديم توصيات مناسبة الى حكومات الدول الاعضاء والى المنظمات المعنية .

٧٦٦ - ونظرت في مشكلة كثرة الوثائق كثرة باللغة ، وحثت على وضع نظام فهرسة مشترك بين منظمات اسرة الامم المتحدة ، بحيث تصبح الوثائق المتاحة معروفة ويسيرة الاستخدام .

٧٦٧ - واخيرا ، وضعت اللجنة توصيات بشأن الاجراءات التي يجب ان يؤخذ بها فـــــــي المستقبل من اجل طلب مشاريع ووثائق جديدة ، تفاقى للازدواج في المشاريع والوثائق (١٢) .

(١٢) انظر النبهة ٧٨٧ أدناه .

الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج
والتسيق ولجنة التنسيق الإدارية

٧٦٨ - عملاً بقرارى المجلس ١٠٩٠ زائى (الدورة ٣٩) و ١١٧١ (الدورة ٤١) ، عقدت لجنة البرنامج والتسيق ولجنة التنسيق الادارية اجتماعات مشتركة في جنيف في تموز (يوليو) ١٩٦٧ اشترك فيها اعضاء مكتب المجلس ورئيس اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية . وقد تم تبادل الآراء تبادلاً كاملاً بشأن انشاء وحدة التفتيش المشتركة التي اوصت بانشائها لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ووصلت كل من اللجنتين الى تفهم وجهات نظر الاخرى .

٧٦٩ - كذلك بُحثت ، في الاجتماعات المشتركة ، مسألة الدراسة الاستعراضية العامة لبرامج ونشاطات اسرة منظمات الامم المتحدة ، التي دعت اليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٨٨ (الدورة ٢١) .

٧٧٠ - وتضمن التقرير الذى وضع عن الاجتماع المشترك (E/4404) (٥) نصاً متفقاً عليه يتضمن بعض الترتيبات المتعلقة بانشاء وحدة التفتيش المشتركة التي ستخرج الى حيز الوجود في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ويتناول بصورة اخص الاجراءات التي ينبغي اتباعها بشأن تعيين المفتشين وبشأن تقارير المفتشين (١٣) .

مناقشات المجلس

٧٧١ - ذكر الامين العام ، في رسالة الى المجلس (١٤) ، انه كلما ازداد اهتمام الامم المتحدة بمشاكل الانماء ، تجلى لديها اتجاه طبيعي لا الى وضع برامج جديدة فحسب بل ايضا الى خلق هيئات جديدة لادارة هذه البرامج . وتساءل عما اذا كان هذا الاسلوب سيظل افضل الا ساليب الاداء المهمة المنشودة ، وما اذا كان الاكثار من الاجهزة الادارية لم يبلغ بعد اقصى مدى تقضي به الحكمة . وازاف ان تزايد التعقيد في اجهزة الامم المتحدة واجراءاتها يثير بعض الهواجس لدى حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية على السواء ، وان الانتقادات قد وجهت ايضا الى بعض الطرائق والمناهج .

(١٣) انظر النبذة ٧٤٥ أعلاه .

(١٤) E/SR.1480 .

٧٧٢ — وقال ان الامم المتحدة بدأت تأخذ بعدد من المبادرات لعلاج هذه النقائص ، وعلى الاخص عن طريق لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، التي يسمونها لجنة الاربعة عشر ، والتي مهدت الطريق لاصلاح عام واسع النطاق لاجهزة الادارة والميزانية في اسرة منظمات الامم المتحدة ؛ وكذلك عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق ، وعن طريق لجنة التنسيق الادارية . وذكر ان لجنة البرنامج والتنسيق تعالج مهمتها العسيرة بأكثر الطرق واقعية ومثارا للتفاؤل ، وانها وقد تم توسيعها ستضطلع بدراسة استعراضية لبرامج الامم المتحدة ، من المنتظر ان تكون شاملة ومفيدة معا . كما انها ، ومثلها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، قد بحثت الاقتراح الهام الذي تقدمت به لجنة الاربعة عشر والداعي الى انشاء وحدة تفتيش مشتركة ، تعمل باستقلال كامل بقصد تحسين الادارة والطرق المؤدية الى مزيد من التنسيق . وضاف ان لجنة التنسيق الادارية اتخذت عددا من الخطى لمضاعفة التنسيق بين الوكالات ولزيادة نطاق عملها ومداه بغية خلق مشاركة صادقة بينها وبين المجلس ؛ وان نجاح مثل هذه المشاركة سيكون موقوفا على توفر الرغبة الحقيقية في التعاون والا استعداد الصادق لاجراء التهديات اللازمة لدى الهيئات الحاكمة ولدى الرؤساء التنفيذيين للوكالات على السواء ؛ وان هذا النجاح سيستلزم ان يقبل المجلس بواقع كون الوكالات المتخصصة ذات مركز مستقل ذاتيا ، وكون تعاونها معه في ظل الاوضاع الدستورية الراهنة يجب ان يقوم على رضاها ولا يكون مفروضا عليها ؛ وان القصد الرئيسي من تنظيم الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية واعضاء مكتب المجلس ولجنة البرنامج والتنسيق انما هو تشجيع مثل هذا التفاهم .

٧٧٣ — واخيرا ، شدد الامين العام على القول بأن من الواجب النظر الى الجهود التي تبذلها المنظمة للتغلب على مشاكلها التأسيسية في ضوء اطار اوسع هو اطار مسؤوليتها عن معاونة المجتمع الانساني على ان يتقدم ويزدهر . وبين ان شكل الجهاز وطريقة ادائه يجب ان يلبيها ضرورات الحياة الدولية شأنهما في ذلك شأن حجم البرامج ومضمونها .

٧٧٤ — وخلال المناقشة ، التي اشترك فيها ممثلو الوكالات — وقد مثل وكالات عديدة رؤساءها التنفيذيون — بحث اعضاء المجلس في مشاكل التنسيق العامة ، كما بحثوا بعض القضايا المحددة . وقد اتفق الرأي عامة على ان الدور المركزي الذي يضطلع به المجلس في توجيه الجهود الدولية نحو تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي يكسب مزيدا من الاهمية مع تزايد نشاطات الامم المتحدة تنوعا وتعقيدا ، وعلى ان الدول الاعضاء مسعولة عن ضمان تحقيق البرامج الدولية لأغراضها ، وعن ضمان ادارتها ادارة ناجعة ، وضمان اخذها بترتيب سوي للاولويات . كما رأى ان من الصحيح ان السنوات الاخيرة شهدت تقدما في تنسيق نشاطات المنظمات التي تضمها اسرة الامم المتحدة ، ولكن لا يزال هناك كثير ينبغي عمله ؛ ومثال ذلك ان وظائف كل من الوكالات على حدة تحتاج في بعض الاحوال الى تحديد اكثر وضوحا .

٧٧٥ - وقال بعض اعضاء المجلس انهم يرون ان انشاء المنظمات الجديدة قد توالى على وتيرة لا يمكن الاستمرار عليها ، وان تكاثر المنظمات قد ادى الى جعل مشاكل التنسيق شاغلا رئيسيا من شواغل المجلس ، وان منظمات اسرة الامم المتحدة تحتاج الآن الى الأخذ بنظرة الى مشاكل الانماء تكون منهجية ومتخصصة وبمبسطة .

٧٧٦ - وقد لوحظ ان عمل معظم الوكالات المتخصصة يتركز على نحو متزايد على نشاطات المساعدة التقنية ، وذلك مع ازدياد مواردها الخارجة عن الميزانية ؛ بل ان الموارد المخصصة لبرامج المساعدة التقنية الممولة بالتبرعات قد اصبحت فسي بعض الاحوال تزيد على المجموع الكلي لميزانياتها العادية ؛ ولذلك اصبحت على الوكالات ان تكيف نفسها لتتلاءم مع دور جديد ، هو دور المؤسسات المنفذة لبرامج مولة من موارد لا تخضع لشرافها الجزئي .

٧٧٧ - وقد اعرب الاعضاء عن ارتياحهم لما حققتة لجنة البرنامج والتنسيق ، وان قال بعضهم ايضا ان اللجنة لم تنظر في بعض مسائل التنسيق بالتعمق الكافي . ورحب المجلس بالتفاهم الذى تم الوصول اليه في الاجتماعات المشتركة ، وقال انه يتطلع الى اتمام انشاء وحدة التفتيش المشتركة التي اوصت بها لجنة الخبراء الخاصة .

٧٧٨ - واتفق رأى المجلس ، عند نظره في تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطلاقة الذرية ، على انه سيكون من المرغوب فيه ان توضع تحت تصرفه معلومات اكثر توسعا وتفصيلا حول المسائل والمشاكل المحددة المتعلقة بموضوع التنسيق . وناقش المجلس عددا من المسائل المتعلقة باختصاصات عدة وكالات او منظمات . وقد لوحظ ان العمل يجرى في رسم حدود تفصل بين وظائف كل من منظمة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة العمل الدولية في ميدان التعليم الزراعي ، على ان هنالك بعض النقاط التي لا تزال تنتظر الحل . وقد حث المجلس على الاستزادة من التنسيق بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ولا سيما فيما يتصل بتعزيز التبادل التجاري وتشجيع صادرات البلدان المتنامية . ورحب المجلس بالمشاورة التي دارت بين الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والمدير العام لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . كذلك رحب المجلس بالتعاون الذى نشأ بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

الفرع الثاني

المسائل الخاصة التي بحثها المجلس

تقارير الوكالات المتخصصة ولجنة التنسيق الادارية

٧٧٩ - احاط المجلس علما مع التقدير بتقرير لجنة التنسيق الادارية والوكالات المتخصصة

والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورحب على وجه خاص بالجهود التي بذلت لتضمين التقارير معلومات اوفى بشأن مسائل التنسيق . واتخذ المجلس قرارين في موضوع التقارير . ففي القرار ١٢٧٧ بـ (الدورة ٤٣) ، دعا المجلس الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مواصلة تقديم المعلومات بشأن التنسيق في فصل مستقل من تقاريرها التحليلية ، والى توسيع نطاق هذا الفصل في المستقبل . ثم دعا الوكالات المتخصصة المعنية ولجنة التنسيق الادارية الى ان تتناول على وجه اوفى في تقاريرها عام ١٩٦٨ مسائل ومشاكل التنسيق التالية : (أ) التعليم الزراعي ؛ (ب) مشاكل السكان ؛ (ج) التدريب المهني من حيث علاقته بالتصنيع ؛ (د) النشاطات الاقياونوغرافية ؛ (هـ) الابحاث والمنشورات الاحصائية . وفي القرار ١٢٧٧ ألف (الدورة ٤٣) ، دعا المجلس لجنة التنسيق الادارية والوكالات الى تضمين تقاريرها السنوية الى المجلس معلومات عما يتحقق من مزيد التقدم في مجال تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاضعة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . كما دعا لجنة التنسيق الادارية والوكالات الى مواصلة مشاوراتها حول هذه المسألة بصورة ناشطة .

٧٨ - كما قرر المجلس رسميا الاحاطة علما (١٥) بتقرير لجنة التنسيق الادارية عن المساعدة التي قدمتها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة الى المعاهد الاقليمية لتخطيط الانماء (E/4337/Add.1) (٥) . ورحب بعقد اجتماعات سنوية لمدري هذه المعاهد . كما رحب بفكرة القيام بانتظام بتبادل وجهات النظر ، في مرحلة التخطيط لبرامج الاعمال ، بين المعاهد المختلفة ذاتها وبينها وبين الهيئات المعنية الاخرى في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة .

التنسيق على الصعيد الاقليمي

٧٨١ - كان معروضا على المجلس ، لأول مرة منذ خمس عشرة سنة ، تقرير أعدته لجنة التنسيق الادارية عن التنسيق على الصعيد الاقليمي (E/4335 و Add.1) (٥) . وقد استهل التقرير بوصف الاجهزة الاقليمية للمنظمات الثلاث عشرة التي تؤلف اسرة الامم المتحدة وذلك على كل من الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الامانات . وأشار الى ان هناك اختلافا كبيرا بين مختلف المنظمات ، ان ان لبعض المنظمات ترتيبات اقليمية واسعة ولد فيها اجهزة اقليمية حكومية دولية دائمة ، بينما هنالك فئة ثانية تتلقى مكاتبها الاقليمية توجيهاتها ، اساسا ، من الاجهزة الحكومية الدولية في المقر ، وثمة فئة ثالثة تعمل بصورة كلية تقريبا على الصعيد العالمي . ونصف المنظمات تقريبا ، فقط ، تنص احكامها التأسيسية على ان تكون لها اجهزة اقليمية . وقد تضمن التقرير وصفا شاملا للطرق والممارسات القائمة فعلا في مجال التنسيق في كل من اوروبا ، وآسيا والشرق الاقصى ، وامريكا

اللاتينية ، وأفريقيا ، سواء داخل مجموعة منظمات الأمم المتحدة أو فيما بينها وبين المنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة . كذلك استعرض ، بإيجاز ، القيود والصعوبات التي تحتاج إلى معالجة في المستقبل . وأخيرا تضمن التقرير عددا من الاستخلاصات والتوصيات ، فقال أنه صحيح أن الترتيبات المشتركة الحالية بين الوكالات من أجل التنسيق على الصعيد الإقليمي هي ترتيبات بعيدة الأثر ومتنوعة ، ولكن مشكلة تأمين التنسيق الكافي تتعاظم مع استمرار ازدياد عدد المنظمات والهيئات الناشطة في كل إقليم ؛ بل لقد بلغ من سرعة هذا التعاظم ، في بعض الحالات ، أنه لم يستطع في الوقت المناسب وضع الاتفاقات الجديدة اللازمة للتنسيق كل اللزوم . ولئن كانت الزيادات في عدد الهيئات والمكاتب الحكومية الدولية ذات الطابع الإقليمي ناتجة عن السعي إلى تلبية حاجات يعظم الشعور بها ، فإن المال والوقت اللذين ينفقان على التنسيق ينبغي زيادتهما بسرعة أكبر حتى ما هو حاصل الآن .

٧٨٢ — وأضاف التقرير أن نشاطات المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الخارجية عن أسرة الأمم المتحدة ليست ، في بعض الأحوال ، منسقة تنسيقا وثيقا مع نشاطات مجموعة منظمات الأمم المتحدة . وذكر أن هذا التنسيق ينبغي أن يتم بالدرجة الأولى ، على الصعيد القطري ، لأنه سيكون من الصعير جدا على أية هيئة حكومية دولية بذاتها أن تضطلع بهذه المهمة .

٧٨٣ — ثم قال أنه ، حيث يحدث أن تعمل منطامتان أو أكثر في نفس الميدان ، ينبغي أن تكون الترتيبات المعقودة بين الوكالات في المناطق المختلفة مساهمة لتلك المعقودة في المركز . وفي هذا الصدد ، اقترح التقرير أن يكثر كبار المسؤولين في اللجان الاقتصادية الإقليمية وفي الوكالات من اجتماعاتهم لبحث المواضيع ذات الأهمية المتبادلة .

٧٨٤ — وأخيرا ، شدد التقرير على القول بأن المسؤولية عن التنسيق هي آخر الأمر مسؤولية الهيئات الحكومية الدولية سواء داخل أو خارج أسرة الأمم المتحدة ، واعتبر أن من المهم إقصاء الأهمية أن تعمل على ضمان عدم اتخاذ أجهزتها التشريعية لقرارات تؤدي إلى التداخل في البرامج .

٧٨٥ — وقد جرى استعراض تقرير الأمين العام من قبل لجنة البرنامج والتنسيق ثم من قبل المجلس . وقد وجدت لجنة البرنامج والتنسيق أن التقرير مفيد وغني بالمعلومات معا ، ولكنها قررت ، نظرا لتعقد الموضوع ، تأجيل دراسته بصورة تفصيلية (E/4395 (٢) ، النبعة ١) .

٧٨٦ — وشارك أعضاء المجلس لجنة البرنامج والتنسيق في رأيها القائل أن تقرير الأمين العام يسد فجوة هامة في المعلومات المتعلقة بنشاطات التنسيق ، وأنه في الواقع كان لازما منذ أمد طويل . ولوحظ أن التنوع الواسع في الترتيبات الإقليمية يندش من التنوع الكبير في الاحتياجات الإقليمية . وأشار أيضا إلى علاقات العمل المثمرة التي انشئت بين منظمات الأمم المتحدة وبين منظمات المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، ولا سيما في أوروبا وأفريقيا . وقيل أيضا أن الأخذ

التدريجي بالامركزية ، الذي شرعت فيه بعض المنظمات ، يجعل من الضروري السهر على تقوية اجراءات الاتصال على الصعيد الاقليمي تقوية مستمرة . ولفت عدة متكلمين النظر الى اهمية موقع المكاتب الاقليمية ودورها في تأمين " وجود الامم المتحدة " في اكر عدد ممكن من البلدان ؛ ومن جهة اخرى اشير الى ان جميع هذه المكاتب في مدينة او مدينتين ذاتي موقع مركزي امر له مزاياه الادارية والمالية .

٧٨٧ - ولدى اختتام المجلس نظاره في الموضوع ، احاط علما (١٥) مع التقرير بتقرير لجنة التنسيق الادارية عن التنسيق على الصعيد الاقليمي . ولا حظ وجود زيادة مستمرة في عدد المنظمات والهيئات الناشطة في مختلف الاقاليم ، داخل اسرة الامم المتحدة وخارجها على السواء ، وكذلك في عدد المكاتب الاقليمية ودون الاقليمية . واعرب عن قلقه لكون هذه التطورات تجعل مهمة تأمين التنسيق الكافي لمختلف النشاطات الاقليمية أكثر عسرا وان تكن أكثر ضرورة منها في اي حين . وقرر المجلس رأى لجنة التنسيق الادارية القائل بأن من الواجب ، لمعالجة هذه الحالة ، بذل جهود متزايدة على مستوى الامانات سواء في مراكزها ، بالاستعانة باجهزة لجنة التنسيق الادارية ، او في الاقاليم ذاتها كما اقر رأى اللجنة القائل بأنه سيكون مفيدا لو امكن تمثيل اللجان الاقتصادية في الاقليمية بصورة أكثر انتظاما في اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية والعاملية في قطاعات توجد فيها برامج اقليمية ذات شان . واخيرا ، أعرب المجلس عن امله في ان تبذل الجهود اللازمة لتأمين مشاورات كافية ومتزايدة ، في المواضيع ذات الاهمية المتبادلة ، بين كبار المسؤولين في اللجان الاقتصادية الاقليمية وفي الوكالات .

التنسيق على الصعيد القطري

٧٨٨ - كان معروضا على المجلس ، في دورته الثالثة والاربعين ، تقرير وضعته لجنة التنسيق الادارية عن التنسيق على الصعيد القطري (E/4336) (٥) ، اعد استجابة لقرار المجلس . ١٠٦ بـ (الدورة ٣٦) الذي رجا فيه من الامين العام ان ينظر في ما يمكن ادخاله من تحسينات على الترتيبات المتخذة من اجل تنسيق برامج المصونة المتعددة الاطراف التي تقدمها المنظمات الداخلة في اسرة الامم المتحدة . وقد تضمن تقرير لجنة التنسيق الادارية بيانا جديدا عن سياسة التنسيق في الميدان قالت فيه اللجنة ان المبادئ العشرة للتنسيق الميداني التي كانت قد اقترحتها عام ١٩٦١ قد اسفرت عن نتائج عملية مرضية ، وان الثغرات التي ظهرت في بعض الأحوال كانت ناشئة عن ظروف محلية أكثر من كونها مشاكل انتجتها السياسة المتبعة . وذكرت ان ميدان المساعدة التقنية قد تطور تطورا كبيرا وان مجموعة واسعة من الممارسات المبنية على المبادئ العشرة قد تولدت فعلا . وقالت ان دور الممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، خصوصا ،

قد اكتسب بعدا جديدا؛ وفي الوقت نفسه فان تنامي نطاق المساعدات التقنية وقبل الاستثارية التي يمكن ان تقدمها المنظمات الاعضاء في اسرة الامم المتحدة، يزيد من مهمة مساعدة الحكومات على اعداد مشاريع تتم عن حسن الاختيار وتكون سليمة من الوجهة التقنية .

٧٨٩ - وشددت لجنة التنسيق الادارية على القول بأن برمجة وتنفيذ وتنسيق مشاريع التعاون التقني على الصعيد القطري امور هي في الدرجة الاولى من شأن الحكومة المستفيدة، وبأن على المنظمات الدولية ان تستجيب في هذا الصدد لاحتياجات ورغبات الحكومات المستفيدة؛ وبأن اهم التحسينات واكثرها جدارة بالانشاد، على صعيد التنسيق، هي تلك التي تحققها الحكومات ذاتها .

٧٩٠ - كما تناول البيان وضع البرامج والمشاريع التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي وتنفيذ هذه المشاريع، وحوى احكاما عامة بشأن وظائف الممثل المقيم . وقد انطوى، اساسا، على تطوير للترتيبات القائمة وابرار لأهمية ما للممثل المقيم من دور تنسيقي .

٧٩١ - كما تضمن تقرير لجنة التنسيق الادارية موجزا لردود الحكومات بشأن التنسيق على الصعيد الميداني، وموجزا لتعليقات الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والبرامج، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي، بشأن التنسيق في الميدان، وموجزا لتعليقات الممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي حول الموضوع ذاته .

٧٩٢ - وخلال المناقشة التي دارت في المجلس، كان الرأي متفقا بوجه عام على ضرورة تقوية الدور التنسيق الرئسي الذي يقوم به الممثل المقيم، وعلى ان التنسيق بين الممثلين المقيمين واللجان الاقتصادية الإقليمية وممثلي الوكالات المتخصصة في الميدان يجب ان يكون وثيقا بقدر المستطاع . وقيل ان الممثلين المقيمين هم الناطقون باسم مجموعة مؤسسات الامم المتحدة بوصفها كلا واحدا، فمن الجوهرى بالتالي مواصلة اطلاعهم على كامل المعلومات المتعلقة ببرامج مختلف اعضاء اسرة الامم المتحدة، بصرف النظر عن اختلاف مصادر تمويل هذه البرامج . واضيف ان اهم وظائف الممثلين المقيمين ربما كانت تلك التي يقومون بها في مرحلة تخطيط جميع نشاطات الامم المتحدة الانمائية . ثم ان الممثلين المقيمين، بتقديرهم المشورة للحكومات بشأن طلبات المساعدة، قد يستطيعون ان يعاونوا الحكومات على تنسيق المساعدة التقنية المتعددة الاطراف والشائية . ولكن المتحدثين سلموا بأن هذا الموضوع هو في الدرجة الاولى من اختصاص الحكومات المستفيدة ذاتها . ورأى بعضهم ان هذا التنسيق سيكون ايسر كثيرا لو انه كانت للبلدان المستفيدة مكاتب مركزية تمارس بها جميع طلبات المساعدة ويكون لها من السلطة ما يكفي لتأمين برامج متوازنة حسنة التوجيه وللقيام على الصعيد القومي بتنسيق النشاطات المتصلة بمواضيع الانماء . وقالوا انه سيكون في وسع هذه السلطات المركزية السهر على ان يكون تعامل مختلف الدوائر الحكومية مع الممثلين المقيمين، او على الاقل السهر على ان يكون هؤلاء الممثلون المقيمون حاضرين في جميع المفاوضات التي تجرى مع

المنظمات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة . ونظرا إلى التوسع الكبير الحاصل في التعاون التقني المتعدد الأطراف ، وإلى أن المساعدات المقدمة على الصعيد القومي تتخذ صورة متزايدة التعقيد ، فقد بدا لبعض الأعضاء أن المبادئ المنقحة للتنسيق الميداني التي أعدتها لجنة التنسيق الإدارية لا تزال أضعف مما ينبغي وأنها لا تغلو من الإبهام ، كما بدا لهم أن تلك المبادئ تقصر نشاطات الممثلين المقيمين على مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وعملياته . على أنه أشير إلى أن المسألة كثيرة التعقيد وإلى أن من المستحسن جدا وجود قدر من المرونة . وقيل إن الروح التي تم بها وضع تلك المبادئ الجديدة تبشر بالكثير من الخير في المستقبل . واستقبلت بالثناء الترتيبات الجديدة المتخذة مؤخرا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن التعاون في الميدان ، واقترح المتكلمون وضع ترتيبات مماثلة بين منظمات أخرى ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأنماء الصناعي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٧٩٣ - واتخذ المجلس قراره ١٢٦٢ (الدورة ٤٣) بشأن مسألة التنسيق على الصعيد القطري ، وفيه ألح على ضرورة التنسيق الحكومي لجميع النشاطات التقنية ، وأبرز أهمية وجود سلطة مركزية للتنسيق الفعال ، وشدد على أهمية العون الذي يستطيع الممثلون المقيمون تقديمه في مجال تنسيق جميع نشاطات الأمم المتحدة الانمائية . ثم دعا المجلس جميع منظمات أسرة الأمم المتحدة إلى التعاون مع الممثلين المقيمين وإلى إطلاعهم باستمرار على النشاطات الانمائية في قطاعاتها ، ورجا من الأمين العام أن ينقل مضمون القرار ، وكذلك ما يتصل بالموضوع من محاضر جلسات المجلس وجلسات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، إلى الممثلين المقيمين وإلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية داخل مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة .

التنسيق على الصعيد القومي

٧٩٤ - درس المجلس بانتباه خاص ، بناء على طلب لجنة البرنامج والتنسيق (E/4395) (٢) ، النبذة (٧) ، مسألة القيام ، على الصعيد القومي ، بتنسيق سياسات الوفود لدى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وذلك للحيلولة دون اتخاذ قرارات متناقضة حول مواضيع مماثلة في منظمات مختلفة . وكانت لجنة التنسيق الإدارية أيضا قد أوردت ملاحظات حول هذه المسألة ، فأُلحظ أن بعض المشاكل التي تم الاصطدام بها في ميدان التنسيق قد نشأت ، جزئيا على الأقل ، بسبب صعوبة التوفيق بين قرارات اتخذتها هيئات حكومية دولية مختلفة .

٧٩٥ - واتفق الرأي في المجلس على أنه ، رغم اهتمام الحكومات بتأمين تنسيق أفضل على المستوى القومي لمواقفها ومشاركاتها في الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهود المركزة في هذا المضمار .

٧٦٦ - وفي الجزء الأول من القرار ١٢٨١ (الدورة ٤٣) ، حث المجلس حكومات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على مواصلة اتخاذ الخطوات الأخرى الضرورية لتأمين التنسيق بين المواقف التي تتخذها وفود كل منها إلى اجتماعات مختلف المنظمات ، واقترح على حكومات الدول الأعضاء ، التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تنظر في إمكان إنشاء جهاز حكومي مركزي يكلف بمسؤولية التنسيق ، على الصعيد القومي ، بين مشاركتها في نشاطات المنظمات الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة .

الحملة العالمية لمحو الأمية

٧٦٧ - أحاط المجلس علماً ، في دورته الثالثة والأربعين ، بأن المؤتمر العام لليونسكو أعلن يوم ٨ أيلول (سبتمبر) من كل عام يوماً دولياً لمحو الأمية ، وقرر أن يحتفل بهذا اليوم احتفالاً مناسباً في مختلف أنحاء العالم ، وذلك بغية حفز الاهتمام العام وتشجيع التضامن الدولي في هذا المضمار ونشر المعلومات عن النشاطات الفعلية المبذولة لتعميم المعرفة بالقراءة والكتابة .

٧٦٨ - وتبعاً لذلك أيد المجلس ، في قراره ١٢٧٦ (الدورة ٤٣) ، نداء اليونسكو إلى الدول الأعضاء وإلى المنظمات غير الحكومية ، الذي يدعوها إلى الاحتفال باليوم الدولي لمحو الأمية في كل عام ، وأعرب عن أمله في أن تضاعف وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم من جهودها إلى تدوير الرأي العام العالمي فيما يتعلق بنشاطات منظمات اسرة الأمم المتحدة الرامية إلى تصميم معرفة القراءة والكتابة . وأخيراً دعا الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الإقليمية إلى المشاركة في الاحتفال باليوم الدولي لمحو الأمية ، وذلك بالنظر إلى أن مكافحة الأمية أمر يعني منظمات اسرة الأمم المتحدة في مجموعها .

تطوير وسائل الإعلام

٧٦٩ - لاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الثالثة والأربعين ، أن اليونسكو قد ضاعفت نشاطاتها في ميدان تقنيات الاتصال ، وخص بالذكر أنها باشرت مؤخراً برامج أولية الأجل فسي مجالي الاتصالات الفضائية وتطوير نشر الكتب . وتبعاً لذلك عمد المجلس ، في قراره ١٢٧٨ (الدورة ٤٣) ، إلى دعوة اليونسكو إلى القيام ، بالتشاور مع الدول الأعضاء ، والأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة المعنية ، والمنظمات المهنية المختصة ، بأعداد تقرير آخر عن تطبيق تقنيات الاتصال الجديدة بقصد إحراز تقدم سريع في ميدان التطعيم ، ولا سيما في ميدان تطوير نشر الكتب ، وكذلك في ميدان الاتصالات الفضائية بالقدر الذي يمتد إليه اختصاصها ، ويتقدم هذا التقرير إلى المجلس في دورة مقبلة مرفقاً بتوصيات بما تقترح عمله .

اثر الاقتراحات الجديدة على البرنامج

٨٠٠ - اعربت لجنة البرنامج والتنسيق ، في تقريرها عن الجزء الثاني من دورتها الاولى (E/4395) (٢) ، عن رأيها بأن الهيئات الحكومية الدولية تتخذ احيانا قرارات تؤدي الى ازدواج لانها تتصرف دون ان تكون على علم كاف بما هو موجود فعلا من نشاطات ووثائق ذات صلة بالموضوع . ولذلك دعت بالحاح الى التقيد الدقيق باحكام المادة ٨٠ من النظام الداخلي للمجلس ، التي تطالب الامين العام ان يقوم ، بعد التشاور مع الوكالات ، باعلام المجلس عن الآثار المترتبة على الاقتراحات الجديدة . وبلاضافة الى ذلك ، حثت اللجنة على تنبيه الهيئات الحكومية الدولية سلفا الى الآثار الموضوعية التي تترتب على تطبيق اي اقتراح يجري النظر فيه ؛ واقترحت دعوة الامين العام الى ان يبين مدى وفاء المشاريع والوثائق الحالية باغراض الاقتراح المطروح للبحث .

٨٠١ - وتبعاً لذلك ، اوصى المجلس ، في الجزء اول من قراره ١٢٨١ (الدورة ٤٣) ، بأن يبذل الامين العام للأمم المتحدة جهوداً خاصة لضمان تطبيق المادة ٨٠ من النظام الداخلي للمجلس ، وسأله ان ينبه المجلس وهيئاته الفرعية ، قبل اعتماد اي اقتراح يجري النظر فيه ، الى مدى وفاء المشاريع والوثائق الحالية باغراض الاقتراح المطروح للبحث ، او مدى دخول هذا الاقتراح في اختصاص منظمة اخرى . كذلك دعا الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية الى القيام ، تنفيذاً لتلك المواد من أنظمة الوكالات الداخلية التي تقابل المادة ٨٠ ، بتنبيه هيئاتهم تنبيهاً مماثلاً .

تنسيق قوائم الاسئلة الاحصائية

٨٠٢ - في الجزء ' ثانياً ' من القرار ١٢٨١ (الدورة ٤٣) ، اخذ المجلس بتوصية اخرى من توصيات لجنة البرنامج والتنسيق (E/4395) (٢) ، (النبذة ١٥) ، وهي التوصية الخاصة بتنسيق قوائم الاسئلة الاحصائية ، فطلب الى الامين العام ان يسهر على اخضاع جميع قوائم الاسئلة الصادرة عن الامانة العامة للأمم المتحدة والتي يترتب عليها تقديم بيانات احصائية لموافقة المكتب الاحصائي للأمم المتحدة . ثم اوصى هيئاته الفرعية باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تطبيق هذا الاجراء حين تقترح جمع بيانات احصائية من الدول الاعضاء ، ولفت انتباه الهيئات المختصة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى هذا الاجراء .

اعداد الوثائق والفهرسة

٨٠٣ - نظر المجلس ، خلال دورته الثالثة والاربعين ، في مسألتي اعداد الوثائق والفهرسة ، اللتين اتفق رأيه على ترابطهما الوثيق . وقد تبني اقتراح لجنة البرنامج والتنسيق (E/4395) (٢) ، (النقطة ٢٧) الداعي الى ايجاد فهرس مركزي للوثائق الرئيسية لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، كتدبير يكون من شأنه زيادة فائدة الوثائق الموجودة والمساعدة على تخفيف عدد طلبات المعلومات التي يمكن توفيرها على نحو مماثل . كذلك رحب المجلس بانشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات يعني باعداد الفهارس .

تقرير عن نفقات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة المخصصة للبرامج

٨٠٤ - عملاً بما طلبه المجلس في دورته الحادية والاربعين (١٦) ، اعدت لجنة التنسيق الادارية من جديد تقريراً (E/4351) (٥) يبين نفقات كل منظمة في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة وفقاً لتصنيف مشترك . وقد تضمن التقرير ، على غرار التقرير السابق ، ثلاثة جداول رئيسية : الجدول الاول يبين ، بالنسبة لجميع المنظمات معاً ، المصروفات من اعتمادات الميزانية العادية والا-مسؤول الخارجة عن الميزانية ومجموع المصروفات عن ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ (تقديرية) ؛ والج-جدول الثاني يورد مجموع المصروفات بالنسبة الى كل من منظمة على حدة ؛ اما الجدول الثالث فيعطي نفس البيانات الواردة بصورة موحدة في الجدول الاول ، ولكن مع تخصيص صفحة مستقلة لكل منظمة . وقد ارفقت بالجدول حواش تفسيرية وافية ، لا بد من قراءتها مع الارقام في وقت واحد اذا اريد فهم دلالات هذه الارقام بالنسبة الى البرامج الجارية تنفيذها . ومع ان هذا التصنيف قد تضمن تحسينين طفيفين على السابق ، فان المشكلة الاساسية ، مشكلة التداخل بين العناوين بمعنى ان بعض البرامج يمكن ان يوضع منطقياً في عمودين او اكثر ، قد ظلت بلا حل .

٨٠٥ - ورغم هذه المصاعب ، كان هنالك انطباع عام بأن التقرير يقدم معلومات اساسية وهامة جداً ، الامر الذي يعتبر جوهرياً لتيسير التنسيق والنظر في تقرير الاولويات . وقد لفت احد المتكلمين النظر الى ان بعض الارقام قد طرأ عليها تغير ليس بقليل عن الارقام الواردة عن العام نفسه ف-في التقرير السابق ، فقليل في الرد عليه ان بعض تلك التغيرات جاءت نتيجة احلال ارقام هي نتيجة-المراجعة الحسابية النهائية محل الارقام التقديرية السابقة . وقد اقترح بجعل الجداول ف-في المستقبل لا تتضمن ارقاماً مطلقة فحسب بل النسب المئوية ايضاً . كذلك عبر بعضهم عن آماله في ان يعاد النظر في اسلوب التصنيف وان تدخل عليه التحسينات قبل ان يتم اعداد التقرير المقبل .

٨٠٦ - وفي ختام النظر في هذا الموضوع ، أحاط المجلس علماً (١٧) بتقرير لجنة التنسيق الإدارية عن نفقات مؤسسات الأمم المتحدة المخصصة للبرامج (E/4351) . ورحب بنشر هذا المرجع سنوياً ، وأعرب عن ثقته بأنه سيكون أداة نافعة في يد جميع هيئات أسرة الأمم المتحدة المعنية بالبرامج الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ورجا من الأمين العام أن يلفت نظر لجنة البرنامج والتنسيق الموسعة إلى التقرير وإلى ما يحتمل أن يكون له من أثر في الدراسات الجارية الاضطلاع بها عملاً بتوصية لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

. E/SR.1507 (١٧)

Blank page

Page blanche

الفصل الثامن عشر المسائل التأسيسية والتنظيمية

— ٠ —

الفرع الأول تكوين المجلس ودوراته ومكتبه

٨٠٧ - كان المجلس، عام ١٩٦٧، مكوناً من الدول الأعضاء السبع والعشرين التالية :
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وإيران ، وباكستان* ، وباناما ، وبلجيكا ، والبيرو* ،
وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، والداوموي* ، ورومانيا* ، والسويد ،
وسيراليون ، والغابون* ، وغواتيمالا ، وفرنسا ، والفلبين ، وفينيزويلا ، والكاميرون* ، وگنـدا* ،
والكويت ، وليبيا ، والمغرب ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ،
والهند* ، والولايات المتحدة الأمريكية* .

٨٠٨ - وعقد المجلس جلسات دورته الحادية والأربعين المستأنفة من ١٥ إلى ١٨ تشرين
الثاني (نوفمبر) ومن ١٧ إلى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، في نيويورك (١) . وعقد دورته
الثانية والأربعين في نيويورك من ٨ أيار (مايو) إلى ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، ودورته الثالثة
والأربعين في جنيف من ١١ تموز (يوليه) إلى ٤ آب (أغسطس) ١٩٦٧ .

٨٠٩ - وانتخب المجلس ، في أولى جلسات دورته الثانية والأربعين (٢) ، السيد ميلان
كلوساك (تشيكوسلوفاكيا) رئيساً ، والسيد مجيد رهنما (إيران) والسيد مانويل فاريلـا جـونـيـور
(باناما) والسيد مكسيم ليوبولد زولنر (الداوموي) نواب رئيس لعام ١٩٦٧ .

* دول أعضاء تنتهي مدة عضويتها في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

(١) قدم تقرير عن الجلسات التي عقدت من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى
الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والعشرين ، في الوثيقة A/6303/Add.1 (الوثائق الرسمية
للجمعية العامة ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ٣ ألف) .

(٢) E/SR.1460 .

الفرع الثاني

هيئات المجلس الفرعية (٣)

لجان المجلس

٨١٠ — اجتمعت خلال الفترة المستعرضة ، اللجان العشر التالية التي انشأها المجلس . وهذه القائمة لا تشمل لجان الامانة العامة وهيئاتها ، ولا لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، ولا لجان الخبراء الخاصة :

(أ) اللجنة الاقتصادية . وهي لجنة تؤلف في كل دورة وتضم الدول السبع والعشرين الاعضاء في المجلس .

الرئيس : السيد مانويل فاريل (جونيور) ، نائب رئيس المجلس .

(ب) اللجنة الاجتماعية . وهي لجنة تؤلف في كل دورة وتضم الدول السبع والعشرين الاعضاء في المجلس .

الرئيس : السيد مكسيم ليوبولد زولدر (الداهومي) ، نائب رئيس المجلس .

(ج) لجنة التنسيق . وهي لجنة تؤلف في كل دورة وتضم الدول السبع والعشرين الاعضاء في المجلس .

الرئيس : السيد مجيد رهنما (ايران) ، نائب رئيس المجلس .

(د) لجنة البرنامج والتنسيق . انشئت بقرار المجلس ١٢٠ (الدورة ٣٤) باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق . واعيد تشكيلها بقرار المجلس ١٠٩٠ زاي (الدورة ٣٩) بحيث اصبحت تتألف من مكتب المجلس ومن رئيس لجنة التنسيق التابعة للمجلس ، ومن عشرة من اعضاء المجلس ينتخبون سنويا . وعُدل اسمها بقرار المجلس ١١٧١ (الدورة ٤١) بحيث اصبحت " لجنة البرنامج والتنسيق " . كما اعيد تشكيلها بموجب قرار المجلس ١١٨٧ (الدورة ٤١) بحيث اصبحت تتألف من ست عشرة دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وبموجب قرار المجلس ١١٨٩ (الدورة ٤١) وسعت باضافة خمس دول اعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة ، وذلك بقصد الاضطلاع بمهام حددت في قرار الجمعية العامة ٢١٨٨ (الدورة ٢١) (٤) .

الرئيس : السيد سي . اس . جها (الهند) .

نائب الرئيس والمقرر : السيد ج . ب . ويلموت (غانا) .

(٣) يتضمن التذييل الثاني بيانا بالاعضاء وتواريخ الجلسات (ولم تترجم التذييلات كما أسلفنا)

(٤) انظر الفرع الخامس ادناه .

(هـ) اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء . انشئت لجنة دائمة من خمسة عشر عضوا بقرار المجلس ١٨٠ ألف (الدورة ٣٦) . ثم زيد عدد اعضائها الى ثمانية عشر بقرار المجلس ١٩٧ (الدورة ٣٦) .

الرئيس : السيد كارلوس شاغاش (البرازيل) .

(و) لجنة التخطيط الانمائي . انشئت لجنة دائمة من ثمانية عشر عضوا بقرار المجلس ١٠٧٦ (الدورة ٣٦) .

الرئيس : السيد جان تنبرغن (هولندا) .

(ز) لجنة الاسكان والبناء والتخطيط . انشئت بقرار المجلس ١٠٣ جيم (الدورة ٣٤) .
لجنة دائمة مؤلفة من ثمانية عشر دولة من الدول الاعضاء . وزيد عدد اعضائها الى واحد وعشرين بقرار اتخذه المجلس في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، ثم الى سبعة وعشرين بقرار المجلس ١١٤٧ (الدورة ٤١) .

الرئيس : السيد الكسندرو بوديستيانو (رومانيا) .

(ح) لجنة المجلس لشئون المنظمات غير الحكومية . لجنة دائمة مؤلفة من ثلاثة عشر عضوا من اعضاء المجلس ينتخبون سنويا بموجب المادة ٨٢ من النظام الداخلي التي عدلت بقرار المجلس ١٠٩٩ (الدورة ٤٠) (٥) .

الرئيس : السيد بيررأولوف ف . فورشيل (السويد) .

(ط) اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين . انشئت بقرار المجلس ٦٧٢ (الدورة ٢٥) . وزيد عدد اعضائها من اربع وعشرين الى خمس وعشرين دولة بقرار المجلس ٦٨٢ (الدورة ٢٦) ثم الى ثلاثين دولة بقرار الجمعية العامة ١٦٥٨ (الدورة ١٨) .

الرئيس لعام ١٩٦٦ : السيد س . عظيمي (ايران) .

الرئيس لعام ١٩٦٧ : السيد بي . سي . هيل (استراليا) .

(ي) لجنة استعراض المرشحين لانتخابات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ . لجنة خاصة مؤلفة من ثلاث عشرة دولة من الدول الاعضاء .

الرئيس : السيد نسيم ميرزا (باكستان) .

(٥) وفقا لقرار اتخذه في الجلسة رقم ١٤٥٣ ، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، قرر المجلس ان يمد حتى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ مدة ولاية الاعضاء المنتخبين في دورته الاربعين .

اللجان الفنية واللجنة الفنية الفرعية

٨١١ - للمجلس ست لجان فنية ولجنة فرعية واحدة ، هي التالية :

(١) لجنة الاعضاء ؛

(٢) لجنة السكان ؛

(٣) لجنة الانماء الاجتماعي ؛

(٤) لجنة حقوق الانسان ؛ واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ؛

(٥) لجنة مركز المرأة ؛

(٦) لجنة المخدرات ؛

وباستثناء لجنة الاعضاء ولجنة السكان ، اللتين تنعقدان مرة كل سنتين ، تعقد اللجان الفنية حاليا دورات سنوية . غير ان قرار المجلس ١١٥٦ (الدورة ٤١) ، قضى بأن تنعقد لجنة المخدرات ايضا مرة كل سنتين ، ابتداء من عام ١٩٦٨ .

٨١٢ - وتتألف خمس من اللجان الفنية (هي لجنة الاعضاء ، ولجنة السكان ، ولجنة الانماء الاجتماعي ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة مركز المرأة) من ممثلي دول اعضاء في الامم المتحدة ينتخبها المجلس . ولتأمين التمثيل المتوازن في مختلف الميادين التي تعمل فيها كل لجنة ، يتشاور الامين العام مع حكومات الدول التي تم انتخابها قبل ان ترشح ممثليها بصورة نهائية ويوافق المجلس على هذا الترشيح (٦) . اما اعضاء لجنة المخدرات فينتخبون من بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء الوكالات المتخصصة والاطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ (٧) .

٨١٣ - وتتألف كل من لجنة حقوق الانسان ، ولجنة الانماء الاجتماعي ، ولجنة مركز المرأة من اثنين وثلاثين عضوا . وتتألف لجنة السكان من سبعة وعشرين عضوا . وتتألف كل من لجنة الاعضاء ولجنة المخدرات من اربعة وعشرين عضوا . وفي اللجان التي تعقد دورات سنوية ، يجري سنويا انتخاب ثلث الاعضاء ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ؛ اما اللجان التي تجتمع مرة كل سنتين فمدة العضوية فيها اربع سنوات .

٨١٤ - وتتألف اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات من ثمانية عشر شخصا تختارهم لجنة حقوق الانسان بالتشاور مع الامين العام وشرط موافقة الحكومات التي يحمل هؤلاء الاشخاص جنسيتها . ومدة العضوية في اللجنة الفرعية ثلاث سنوات .

(٦) انظر قرارات المجلس ١٢ (الدورة ٢) و ٣ (الدورة ٣) .

(٧) انظر قرار المجلس ٨٤٥ (الدورة ٣٢) ، الجزء ثانيا ، وقراره ١١٤٧ (الدورة ٤١) .

٨١٥ — وقد اجريت الانتخابات في الدورة العادية والاربعين المستأنفة لملء المقاعد التي شغرت في اللجان الفنية نتيجة انتهاء مدة عضوية ثلث اعضاء هذه اللجان وما قرره المجلس ، فسي قراره ١١٤٧ (الدورة ٤١) ، بشأن توسيع نطاق العضوية فيها (٨) . وفي الدورة الثانية والاربعين ، اجري المجلس انتخابات لملء المقاعد التي تشغرها في اللجان الفنية (٩) في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

٨١٦ — وفي الدورة العادية والاربعين المستأنفة والدورة الثانية والاربعين ، اقر المجلس تعيين اعضاء اللجان الفرعية الذين رشحتهم حكوماتهم (١٠) .

اللجان الاقتصادية الاقليمية

٨١٧ — تتألف ' اللجنة الاقتصادية لأوروبا ' من الدول الأوروبية الاعضاء في الامم المتحدة ، ومن الولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ويحق لسويسرا ، بموجب اختصاصات اللجنة ، ان تشترك في اعمال هذه اللجنة بصفة استشارية .

٨١٨ — وتتألف ' اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ' من تلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة الداخلة في نطاق اللجنة الجغرافي كما هو معد في اختصاصاتها ، بالإضافة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية فييتنام ، وجمهورية كوريا ، وساموا الغربية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية . كما ان بروناي وهونغ كونغ عضوان منتسبان في اللجنة . ويحق الاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة لجمهورية ألمانيا الاتحادية بموجب قرار المجلس ٦١٧ (الدورة ٢٢) المتخذ في ٢٠ تموز (يولييه) ١٩٥٦ ، ولسويسرا بموجب قرار المجلس ٨٦٠ (الدورة ٣٢) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ .

٨١٩ — وتتألف ' اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ' من دول أمريكا اللاتينية الاعضاء في الامم المتحدة ، ومن باربادوس ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وغيانا ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة

(٨) انظر : E/SR.1452 و E/1453 .

(٩) انظر : E/SR.1472 .

(١٠) للاطلاع على اسماء الاعضاء الذين اقر المجلس تعيينهم ، انظر : الوثائق الرسمية

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العادية والاربعون المستأنفة ، الملحق رقم ١ ألف ، ص ٥ ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١ ، ص ٢٦ .

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشـمالـية ، وهولندا ، والولايات المتحدة
الامريكية . كما ان هوندوراس البريطانية (بليزة) هي عضو منتسب . ويحق لجمهورية المانيا
الاتحادية وسويسرا الاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة الاولى بموجب قرار المجلس
٦٣٢ (الدورة ٢٢) والثانية بموجب قرار المجلس ٨٦١ (الدورة ٣٢) .

٨٢٠ — وتتألف ' اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ' من تلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة
الداخلية في نطاق اللجنة الجغرافي . اما الاعضاء المنتسبون في اللجنة فهم : الاقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي الداخلية في نطاق اللجنة الجغرافي ، واسبانيا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية . ويحق لجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا الاشتراك بصفة استشارية
في اعمال اللجنة ، الاولى بموجب قرار المجلس ٧٦٣ دال ثانيا (الدورة ٣٠) والثانية بموجب
قرار المجلس ٩٢٥ (الدورة ٣٤) .

الفرع الثالث

الهيئات الاخرى المتصلة بالمجلس (١١)

مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي

٨٢١ — يتألف مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الذي انشيء بموجب قرار الجمعية
العامة ٢٠٢٩ (الدورة ٢٠) ، من سبعة وثلاثين عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي
وفقا لأحكام ذلك القرار ومرفقه . وقد اجري المجلس ، في دورته الثانية والاربعين ، انتخابات لملء
المقاعد التي ستشغر في نهاية عام ١٩٦٧ (١٢) .

المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

٨٢٢ — يتألف مجلس ' اليونيسيف ' التنفيذي ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٣٨
(الدورة ١١) ، من ثلاثين دولة ينتخبها المجلس من الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو الاعضاء
في الوكالات المتخصصة .

(١١) يتضمن التذييل الثاني بياننا بالاعضاء وتواريخ الاجتماعات (ولم تترجم التذييلات
كما اسلفنا) .

(١٢) E/SR.1472 .

٨٢٣ - وقد قام المجلس التنفيذي ، في جلسته ٣٦٦ المنعقدة في ٢٠ حزيران (يونيه)
١٩٦٧ ، بانتخاب السيد جوزيف و. ويلارد (كندا) رئيساً له للفترة الممتدة من ١ آب (اغسطس)
١٩٦٧ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٨ . وانشأ للفترة ذاتها لجنة برامج تتألف من واحد وعشرين
عضواً ، ولجنة للميزانية الادارية تتألف من اثني عشر عضواً .
٨٢٤ - وفي الدورة الاربعين (١٣) ، انتخب المجلس ثلث اعضاء المجلس
التنفيذي .

اللجنة المركزية الدائمة للمخدرات وهيئة الاشراف
على المخدرات وهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٨٢٥ - نصّت اتفاقية الافيون الدولية ، المعقودة في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٢٥ والمعدلة
بالبروتوكول المؤرخ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ، على ان تتألف اللجنة المركزية الدائمة
للمخدرات ، اي لجنة الافيون المركزية الدائمة السابقة ، من ثمانية اعضاء يعينهم المجلس الاقتصادي
والاجتماعي بصفتهم الشخصية لمدة خمس سنوات .
٨٢٦ - وقد اعادت اللجنة ، في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦ ، انتخاب السير هاري غرينفيلد
رئيساً والبروفسور بول رويتر نائباً للرئيس ، على ان يشغلا منصبيهما حتى ختام ولاية اللجنة الحالية .
٨٢٧ - وتتألف هيئة الاشراف على المخدرات ، التي انشئت بموجب اتفاقية ١٣ تموز (يوليه)
١٩٣١ لتعديد صناعة المخدرات وتنظيم توزيعها ، من اربعة اعضاء ، منهم عضوان تعينهما مناصمة
الصحة العالمية ، وعضو واحد تعينه لجنة المخدرات ، وعضو واحد تعينه اللجنة المركزية الدائمة للمخدرات .
٨٢٨ - وقد قامت هيئة الاشراف على المخدرات ، في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦ ، بانتخاب
البروفسور جواكيمو غلو رئيساً ، والسيد كريشنا مورثي نائباً للرئيس ، على ان يشغلا منصبيهما حتى
ختام ولاية هيئة الاشراف على المخدرات .
٨٢٩ - وقد قام المجلس ، في دورته الثانية والاربعين ، بانتخاب الاعضاء الأعد عشر في
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفقاً لاحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ (١٤) ، مع
مراعاة التوصيات التي اشتمل عليها تقرير اللجنة التي كان انشأها من قبل لتستعرض المرشحين
للانتخاب (E/4299) . وسيتولى اعضاء الهيئة مناصبهم في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، وهو التاريخ

(١٣) E/SR.1472 و 1474 .

(١٤) E/SR.1472 .

الذى حددته المجلس في قراره ١١٠٦ (الدورة ٤٠) ليكون تاريخ بدء مباشرة الهيئة لواجباتها طبقا للفقرة ٢ من المادة ٤٥ من الاتفاقية .

الفرع الرابع

العلاقات بين المجلس الاقتصادى والاجتماعي وبين
المنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة
والمعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية

٨٣٠ — عمد المجلس ، في دورته الثالثة والاربعين ، الى النظر (١٥) في مسألة علاقته مع المنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية . وكان معروضا عليه تقرير عن الموضوع اعده الامين العام (E/4342) (١٦) واقترح مقدم من حكومات ايران وباكستان وتركيا يدعو المجلس الى اقامة علاقة مع منظمة التعاون الاقليمي من اجل الانماء (E/4323/Add.2 و E/4405) (١٦) .

٨٣١ — وقد استعرض تقرير الامين العام سابق تجربة المجلس مع المنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة ، ثم وصف انماط العلاقة التي انشأتها مع هذه المنظمات هيئات اخرى من هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . وانتهى التقرير الى القول بأنه يبدو أنه سيكون مفيدا ان ينشئ المجلس صلات منتظمة مع بضع منظمات حكومية دولية غير تابعة للأمم المتحدة من المنظمات المعنية بميادين واسعة من ميادين الانماء الاقتصادي والاجتماعي . وعلى ذلك ، اقترح التقرير أن يعتمد الامين العام ، وفقا لحسن تقديره ، الى اقامة العلاقات على مستوى الامانات مع بعض تلك المنظمات ، والى دعوتها الى حضور دورات المجلس ، وبذلك يستطيع المجلس ان يحتفظ بكامل عريته في مراعاة تغيير الظروف عند البت في امر فائدة قيام علاقة منتظمة ذات طابع غير رسمي .

٨٣٢ — وخلال المناقشة التي دارت في المجلس ، اتفق الرأي على ضرورة انشاء المجلس علاقات مع ' منظمة التعاون الاقليمي من اجل الانماء ' . كذلك لوحظ انه ، منذ نشوء الامم المتحدة ، ظهرت ، خارج اطار الامم المتحدة ، منظمات حكومية دولية كثيرة تعنى بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وان كثيرا من هذه المنظمات يتعاون بالفعل ، على صعيد غير رسمي ورسمي على السواء ، مع منظمات اسرة الامم المتحدة وكذلك مع الامانة العامة للأمم المتحدة .

(١٥) E/SR.1505 .

(١٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ،

المرفقات ، البند ٢٨ من جدول الاعمال .

٨٣٣ - وقد لفت البعـث النظر الى ان فعالية المجلس ستضعف حتما اذا ما اشتركت فـي مداولاته منظمات حكومية دولية كثيرة العدد ولكنهم اقرؤا بأنه سيكون من المفيد أن ينشئ المجلس ، بصورة منتظمة ، المزيد من الاتصالات مع بعض هذه المنظمات ، على ان يكون للمجلس نفسه تعد يد المنظمات التي يسمح لها بالمشاركة في مداولاته . ومن جهة ثانية قيل برأى آخر هو انه لا يجب اتخاذ اى تدبير في الوقت الحاضر على اعتبار ان الحالة الراهنة ، فيما يتعلق بالمنظمات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة ، مرضية على وجه العموم .

٨٣٤ - وقد عمد المجلس ، في قراره ١٢٦٧ (الدورة ٤٣) ، الى تقرير انشاء علاقات مع منظمة ' التعاون الاقليمي من اجل الانماء ' ، ورجا من الامين العام ان يتخذ الخطوات المناسبة اللازمة لضمان تداول المعلومات والوثائق بين الطرفين على اساس المبادلة ، ولتأمين تمثيل تلك المنظمة في اجتماعات هيئات الامم المتحدة التي تعالج شئوننا يتبادل الجانبان الاهتمام بها ، ولتأمين التشاور والتعاون التقني بين المنظمة المذكورة والامم المتحدة في الشئون التي تهم كلا الجانبين . كذلك دعا الامين العام الى مواصلة الحفاظ على الصلات وتوطيدها ، على مستوى الامانات ، مع كبريات المنظمات الحكومية الدولية العاملة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي خارج اطار الامم المتحدة ؛ ودعاه ايضا الى ان يقترح على المجلس ، عين يعتبر ان في ذلك خدمة لا هـداف المجلس ولعمله ، اسما المنظمات الحكومية الدولية التي ينبغي ان تدعى الى ايفاد مراقبين لتمثيلها في دورات المجلس ، على ان يجوز لهذه المنظمات ان تشترك ، بموافقة المجلس ودون التمتع بعـق الاقتراع ، في المداولات التي تتناول مسائل تهمها . ودعا المجلس هيئاته الفرعية الى تقديم توصيات بشأن ما تستعـسن قيامه من علاقات ماثلة بينها وبين المنظمات الحكومية الدولية المـعدة الناشطة في ميادين تهم تلك الهيئات ، وذلك استنادا الى اقتراحات من الامين العام ؛ ورجا المجلس من الامين العام ان يقدم اليه ، في دورة مقبلة مناسبة ، تقريراً عن سير العمل بالترتيبات المـوجزة اعلاه .

الفرع الخامس

تكوين اللجنة الموسعة للبرنامج والتنسيق ومدة
ولا ية اعضائها

٨٣٥ - خلال الجزء الثاني من الدورة العادية والاربعين المستأنفة ، اشار المجلس الى قراره ١١٨٧ (الدورة ٤١) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ والذي قرر فيه جعل لجنة البرنامج والتنسيق التابعة له تتألف من ست عشرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة تنتخب لفترة ثلاث سنوات على اساس التعاقب الدورى وعلى اساس التوزيع الجغرافي العادل ، ثم اعطى المجلس علما بأن الجمعية العامة رجته بعد ذلك ، في قرارها ٢١٨٨ (الدورة ٢١) ، ان يوسع

اللجنة المذكورة باضافة خمس دول اعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ومع ايلاء المراعاة الحقة لتأمين التوزيع الجغرافي العادل ، وذلك بقصد اضطلاع هذه اللجنة بمهام معينة حددت في الفقرة ٢ من القرار المشار اليه .

٨٣٦ - وفي القرار ١١٨٩ (الدورة ٤١) ، قرر المجلس ان على لجنة البرنامج والتنسيق ، المؤلفة من ستة عشر عضوا ، ان تقوم بالمهام الجديدة ، في ميدان استعراض البرامج وتنسيقها ، التي اوكلها اليها المجلس في قراراته ١٢٠ (الدورة ٣٤) و ١٠٩٠ زاي (الدورة ٣٦) و ١١٧٧ (الدورة ٤١) . كما قرر توسيع اللجنة باضافة خمس دول اعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وذلك بقصد اضطلاعها بالمهام المحددة في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢١٨٨ (الدورة ٢١) ، ورجا من اللجنة ان تدعو الخبراء الذين تسميهم الدول الاعضاء الخمس المعنية على الوجه المبين آنفا الى الاشتراك في اعمال اللجنة المشار اليها اعلاه دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٨٣٧ - وعمد رئيس الجمعية العامة ، عملا بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢١٨٨ (الدورة ٢١) ، الى تعيين الدول الاعضاء التالية اعضاء في اللجنة الموسعة للبرنامج والتنسيق : الاردن ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، ومالطة .

٨٣٨ - وبعد ذلك (١٧) قرر المجلس ، في قراره ١١٩٠ ز (الدورة ٤١) ، انه ، خلافا لاحكام الفقرة ١ من قراره ١١٨٧ (الدورة ٤١) ، تكون مدة ولاية اعضاء لجنة البرنامج والتنسيق الستة عشر المنتخبين في جلسة المجلس ١٤٥٤ المعقودة في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ .

الفرع السادس

الخاء لجنة الانماء الصناعي

٨٣٩ - في الدورة العادية والاربعين المستأنفة (١٨) ، اعطى المجلس علما ، فسي قراره ١١٩٤ (الدورة ٤١) ، بقراري الجمعية العامة ٢٠٨٩ (الدورة ٢٠) و ٢١٥٢ (الدورة ٢١) بشأن انشاء منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وقرر الخاء لجنة الانماء الصناعي .

. E/SR.1455 (١٧)

.E/SR.1459 (١٨)

الفرع السابع

تعديل المواد ١١٤ و ١١٥ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٧
من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٤٠ — في الدورة العادية والاربعين المستأنفة (١١٤) ، قرر المجلس تعديل المواد ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ من نظامه الداخلي . فقد قرر ، آخذاً بعين الاعتبار توسع عضويته ، ان يزيد عدد نواب رئيس المجلس الى ثلاثة . كما وافق على بعض التعديلات المتصلة بوظائف نواب الرئيس وبتفسير اشخاص شاغلي منصب الرئيس ومناصب نواب الرئيس . ثم نص صراحة على انه في انتخاب الرئيس ينبغي ان يراعى تأمين التعاقب الدوري الجغرافي العادل على هذا المنصب بين المجموعات الاقليمية التالية : الدول الافريقية ، والدول الآسيوية ، ودول امريكا اللاتينية ، ودول اوربا الشرقية الاشتراكية ، ودول اوربا الغربية والدول الاخرى . كما قرر أيضاً ان نواب الرئيس يجب ان ينتخبوا ، على اساس التوزيع الجغرافي العادل ، من غير المجموعة الاقليمية التي ينتمي اليها الرئيس . وقد تضمن قرار المجلس ١١٦٣ (الدورة ٤١) النصوص المعدلة للمواد ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ .

٨٤١ — وفي الدورة الثانية والاربعين (٢٠) ، عدل المجلس المواد ٤ و ١١ و ٢٦ و ٢٧ من نظامه الداخلي . وقد اوردت النصوص المعدلة لهذه المواد في قرار المجلس المتخذ في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٧ (٢١) .

الفرع الثامن

تعديل المواد ١٥ و ١٧ و ١٨ من النظام
الداخلي للجان المجلس الفنية

٨٤٢ — اتخذت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثالثة والعشرين ، قراراً (٢٢) اعربت فيه عن اعتقادها بأن ازدياد عدد الاعضاء العديد من لجان المجلس الفنية يبرر اجراء زيادة مقابلة

• E/SR.1458 (١١٤)

• E/SR.1471 (٢٠)

(٢١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق

رقم ١ ، ص ٣٠ .

(٢٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٦ ، النبذة ٥٥٤ ، القرار

١٨ (الدورة ٢٣) .

في عدد نواب الرئيس، بحيث يضمن وجود مكتب أكثر توازناً يستند إلى مبدأ عدالة التوزيع الجغرافي، ثم أوصت المجلس باقرار تعديلات معينة في النظام الداخلي للجان الفنية .
وقد قرر المجلس، في قراره ١٢٣١ (الدورة ٤٢)، تعديل النظام الداخلي للجان الفنية كما يلي :

- (أ) يصبح نص المادة ١٥ كما يلي : " تنتخب اللجنة في بداية جلستها الأولى كل سنة، من بين أعضائها، رئيساً ونائباً أو أكثر للرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين " ؛
- (ب) يصبح نص المادة ١٧ كما يلي : " على الرئيس، إذا لم يستطع حضور جلسة مما أو أي جزء منها، أن يسمي أحد نواب الرئيس لممارسة مهمته " ؛
- (ج) يصبح نص المادة ١٨ كما يلي : " إذا لم يعد الرئيس عضواً في اللجنة أو استقال أو أصبح غير قادر على ممارسة مهمته، حل محله أحد نواب الرئيس حسب الترتيب الأبجدي الانكليزي لأسماء البلدان التي يمثلونها . فإذا لم يكن هناك نائب رئيس قادر على ممارسة المهمة انتخبت اللجنة رئيساً آخر . "

الفرع التاسع

وشائق المجلس*

٨٤٣ — اعطى المجلس علماً، في دورته الثانية والاربعين، بمذكرة (٢٣) للأمين العام (E/4317 و Add.1) (٢٤) عن موضوع الوثائق، أعدت تطبيقاً لقرار المجلس ١١٥٤ (الدورة ٤١) . وخلال المناقشة، أعرب بعض الممثلين عن أسفهم لكون الأمين العام لم يقدم اقتراحات أبعد أثراً لتخفيض حجم الوثائق التي تقتضي نظراً المجلس، واقترحوا أن يواصل دراسة الموضوع .

- * يتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والمشرين للجمعية العامة البند التالي :
" منشورات الأمم المتحدة ووثائقها " .
(٢٣) E/SR.1474 .
(٢٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والاربعين، المرفقات، البند ٢٢ من جدول الأعمال .

الفرع العاشر

مسألة اجتماع الفريق العامل الخاص المعني
بمسألة اعلان التعاون الاقتصادي الدولي

٨٤٤ — قرر المجلس ، في دورته الثالثة والاربعين (٢٥) ، ان يؤجل الى دورته الخامسة والاربعين مسألة عقد اجتماع للفريق العامل الخاص المعني بمسألة اعلان التعاون الاقتصادي الدولي (٢٦) .

الفرع الحادي عشر

مسألة ادراج بند اضافي في جدول اعمال الدورة الثالثة والاربعين للمجلس بعنوان " مسئولية اسرائيل عن الضرر الاقتصادي اللاحق بالدول العربية وغيرها من الدول المحبة للسلام من جراء عدوانها على الجمهورية العربية المتحدة ووسـورية والاردن "

٨٤٥ — في الدورة الثالثة والاربعين (٢٧) ، نظر المجلس في طلب قدمه الاتحاد السوفياتي (E/4409) (٢٨) من اجل ادراج بند اضافي في جدول الاعمال بعنوان " مسئولية اسرائيل عن الضرر الاقتصادي اللاحق بالدول العربية وغيرها من الدول المحبة للسلام من جراء عدوانها على الجمهورية العربية المتحدة وسورية والاردن " .

٨٤٦ — وقد اعلنت عدة وفود ، تأييدا لطلب ادراج البند في جدول الاعمال ، ان اسرائيل ارتكبت عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة وسورية والاردن ، وانه نتيجة هذا العدوان واستمرار احتلال اقاليم هذه الدول ، تكبدت الدول العربية وغيرها من الدول المحبة للسلام ضررا اقتصاديا بالغا يجب ان تعتبر اسرائيل مسئولة عنه . وأشارت هذه الوفود الى ان المجلس ، بوصفه الهيئة التي تعمل ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، مسئولية المساعدة على خلق ظروف الاستقرار والرفاه اللازمة لقيام علاقات السلم والصداقة بين الامم ، لا يستطيع تجاهل الاحداث التي وقعت ، وعليه ان يشجبها . وقالت انه ليس هنالك شك في ان النواحي الاقتصادية من الحرب تدخل في اختصاص المجلس .

(٢٥) E/SR.1504 .

(٢٦) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ،

المرفقات ، البند ٢٢ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/4367 .

(٢٧) 1490 - 1492 ، E/SR.1480 .

(٢٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ،

البند ١ من جدول الاعمال .

٨٤٧ — وكان من بين العجج الرئيسية الاخرى التي اوردت تأييدا لادراج البند فسي جدول الاعمال : ان اسرائيل انتهكت حقوق الانسان والحريات الاساسية لشعوب الاردن والجمهورية العربية المتحدة وسورية ؛ وان كون الجمعية العامة ومجلس الامن يعالجان النواحي السياسية من المسألة لا يمنع من معالجة نواحيها الاقتصادية ؛ وان من الواجب تعميل اسرائيل مسئولية الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عدوانها ؛ وان المجلس يملك النظر في المسألة بموجب الفقرة ٣ من المادة الاولى ، والمادة الخامسة والخمسين (ب) ، والفقرة ١ من المادة الثانية والستين من الميثاق ، بل ان ذلك في الواقع واجب عليه .

٨٤٨ — اما الممثلون المعارضون في ادراج البند في جدول الاعمال ، فقد أوردوا العجج التالية : ان الطلب ذو دوافع سياسية ، ولا يمكن ان يساعد المجلس بأية صورة على تحقيق اهدافه ؛ وان ادراج البند سيؤدي الى مناقشات غير مجدية تستغرق الكثير من الوقت وتصرف المجلس عن القضايا الهامة المعروضة عليه ؛ وان المجلس انظر في البند سيكون قد أقام سابقة خاطئة ، ان سيكون قد انتحل لنفسه حق اعادة النظر في قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . كذلك قالوا ان الاقتراح هو معاملة غير مباشرة لوصم اعدى الدول الاعضاء بانها معتدية برغم ان الجمعية العامة ومجلس الامن قد رفضا اقتراحات كانت تستهدف هذا الغرض ؛ وان هذه الادانة لن تؤدي الا الى تعقيد الجهود التي تبذلها الهيئات المختصة في الامم المتحدة في سبيل ايجاد تسوية سياسية دائمة لمشاكل الشرق الأوسط وافتتاح عهد جديد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذا الجزء من العالم .

٨٤٩ — وخلال المناقشة ، قال احد الممثلين بأنه اذا رغب المجلس في متابعة النظر في الموضوع فينبغي له ان يخول رعيته تسمية خمسة افراد على الأكثر من الخبراء في القانون الدولي والاقتصاد يعملون بصفتهم الشخصية ، لكي ينظروا في الناحية القانونية والشكلية من المسألة ثم يقدّموا تقريراً الى المجلس في دورته الثالثة والاربعين المستأنفة أو في دورته الرابعة والاربعين . و اضاف ان المجلس ، اذا لم ير الاخذ بهذا الاقتراح ، يستطيع ان يطلب من رعيته اجراء مشاورات عاجلة مع رئيسي الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن القضايا الدستورية والقانونية التي يثيرها الطلب على ان يقدم بعدها تقريراً الى المجلس قبل انتهاء دورته الثالثة والاربعين . ثم قرر المجلس ، بناء على اقتراح ممثل آخر ، ان يؤجل النظر في مسألة ادراج البند المقترح في جدول اعماله الى موعد لاحق ، على ان يكون مفهوما ان الرئيس سيواصل مشاوراته مع اعضاء المجلس ، ولا سيما مع اولئك الاوثق علاقة بالامر ، ثم يقدم الى المجلس تقريراً في وقت مناسب ، آخذاً في اعتباره البيانات التي القيت في المجلس حول الموضوع .

الفرع الثاني عشر

برنامج المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ *

٨٥٠ - نظر المجلس ، خلال دورته الثالثة والاربعين (٢١) ، في برنامج المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٦٨ وفي برنامج مؤقت لعام ١٩٦٩ . وقد عرضت عليه في هذا الموضوع مذكرة للأمين العام (E/4400) اعدت في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٢٣٩ (الدورة ٢١) . واثناء المناقشة ، ابدى عدد من الممثلين قلقهم لتزايد عدد اجتماعات الامم المتحدة ومؤتمراتها ولما يترتب على ذلك من اعباء تجهد طاقات الوفود والامانة العامة . وقرر المجلس (٣٠) ان يلفت ، بصفة خاصة ، نظر هيئاته الفرعية الى قرار الجمعية العامة ٢١١٦ (الدورة ٢٠) بشأن نظام المؤتمرات والى توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببعث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة (A/6343) ، وان يعرب عن القلق العميق الذى يستشعره ازاء نزوع بعض تلك الهيئات الى عقد دورات اطول باستمرار والى زيادة عدد هيئاتها الفرعية في الوقت ذاته ؛ ورجا - الامين العام ان يساعد الهيئات الفرعية على اعادة النظر في برامجها سعيا الى تقصير امد دوراتها اسبوعا أو اكثر .

٨٥١ - وادخل المجلس على البرنامج الذى اقترحه الامين العام ، عددا من التعديلات نخص منها بالذكر ان المجلس قرر ، رغبة في ان تنقضي بين الدورة الخريفية للجنة المركزية الدائمة للمخدرات ودورة لجنة المخدرات التالية لها مهلة تكفي لعرض تقرير الاولى على الثانية ، ان تعقد لجنة المخدرات دوراتها من الآن فصاعدا في كانون الثاني (يناير) - شباط (فبراير) بدلا من كانون الاول (ديسمبر) ، وان تؤجل الدورة الثانية والعشرون من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ الى ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

٨٥٢ - وخوّل المجلس لجنة الانماء الاجتماعى ان تنعقد لفترة تمتد الى أربعة اسابيع في عام ١٩٦٨ ، وذلك نظرا لكون جدول اعمالها مشغلا بالبنود ، وعلى ان يكون مفهوما انها ستعود الى قصر دوراتها على فترة ثلاثة اسابيع بعد ذلك . وناقش المجلس موضوع اجتماع لجنة التخطيط الانمائى فقرر ان تجتمع في اديس ابابا في عام ١٩٦٨ ، وفقا لما اوصت به اللجنة نفسها .

٨٥٣ - ويتضمن التذييل الثالث جدول مواعيد المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٦٨ والجدول المؤقت لعام ١٩٦٩ (٣١) كما اعتمد هما المجلس .

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة البند التالى " نظام المؤتمرات " .

(٢١) 335 ، E/AC.24/SR.333 و E/SR.1507 .

(٣٠) E/SR.1507 .

(٣١) لم تترجم التذييلات كما اسلفنا .

٨٥٤ - وفي اثناء الدورة الثالثة والاربعين (٣٢) ، ابدى عدد من الممثلين عدم ارتياحهم للاعوان المادية القائمة في قاعة المجلس في مكتب الامم المتحدة في جنيف . وقد قام نائب المدير العام المكتب باعلام المجلس ان هنالك عدة اصلاحات ستنفذ قريبا ، وسيشعر بأثرها اعضاء المجلس خلال دورتهم المقبلة في جنيف .

الفرع الثالث عشر

الآثار المالية لقرارات المجلس

٨٥٥ - اعلم المجلس بالآثار المالية للقرارات التي اتخذها في دورتيه الثانية والاربعين والثالثة والاربعين (٣٣) ، وذلك في قالب موجز (E/4406 و E/4423 و Add.1) . وابلغ المجلس بالتدابير التي ينوى الامين العام اتخاذها لتأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس . وبالإضافة الى ذلك ، تلقى المجلس ، وفقا للمادة ٣٤ من نظامه الداخلي ، عند نظره في مختلف الاقتراحات المعروضة عليه بيانات منفردة من الآثار المالية لكل اقتراح على حدة .

٨٥٦ - وقد ابدى بعض الممثلين ملاحظات على النفقات التقديرية ، وعلنوا تحفظاتهم تجاهها .

(٣٢) E/SR.1488 , 1500, 1503 .

(٣٣) E/SR.1507 .

كيفية الحصول
على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من
المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :
الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف .

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and
distributors throughout the world. Consult your bookstore or
write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

طبع في الأمم المتحدة الثمن : ٤ دولارات أمريكية ٢١ - ١٧٠٣
(أو ما يعادلها من النقود الأخرى) كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢

Litho in United Nations, New York

Price: \$U.S. 4.00
(or equivalent in other currencies)

71-01703-December 1972-

Report of the Economic and Social Council, 6 August 1966-4 August 1967

General Assembly, Official Records, Twenty-second Session, Suppl. No. 3 (A/6703)